



قضايا الوطن العربي في الصحافة خلال القرن المشرين

د. عواطف عبد الرحمن



قضايا الوطن العربي في الصحافة خلال القرن العشرين

أ.د/ عواطف عبد الرحمن

جميع الحقوق محفوظة للناشر

العربي للنشر والتوزيع

60 شارع القمر العيني (11451) - القاهرة

تليفون : 7954529 - 7921943 فاكس : 7947566

42 ميدان البصره - اول شارع بجله - المهندسين

تليفون : 7492145 - 7618381 فاكس : 7618381

E-Mail: alarabi5@Link.net

الطبعة الاولى

2002

قضايا الوطن العربي في الصحافة خلال القرن العشرين

المؤلف: د. عواطف عبد الرحمن

الغلاف للفنان: هشام بهجت

عدد الصفحات: ٢٤٥ صفحة

أهداء

أهدي هذا الكتاب إلى نساء قريتي
الزراعي اعتزازاً وانتماءً وتقديراً
لدورهن في الحفاظ على
منظومة القيم في صعيد مصر

أ.د. عواطف عبد الرحمن

مقدمة

يضم هذا الكتاب تسع دراسات تم انجازها فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين الذى شهد العديد من المنجزات والإخفاقات وكان للمجتمع المصرى نصيب كبير منها تمثل فى نضال أجياله وسعيهم الدؤوب من أجل تحقيق التقدم والعدل فى عصر تميز بكم هائل من التحديات والإشكاليات التى تفاوتت شدتها من مرحلة الى أخرى ولا يزال أغلبها مطروحاً على الساحة . وإذا كان المجتمع المصرى بكل ما يزر به من قضايا وصراعات ومحاولات غير مكتملة يمثل الإطار الأشمل الذى دارت حوله هذه الدراسات فإن الصحافة المصرية كانت فى موقع القلب حيث ركزت هذه الدراسات على علاقة التفاعل الدائم بينها وبين قضايا العصر وتجلياتها فى المجتمع المصرى . وتتصدر القدرة التكنولوجية فى مجالى الاتصال والمعلومات بوجهيها المضى والمعتم هذا الكتاب حيث تركّز على التحديات الإعلامية والثقافية التى تواجه الإعلام العربى المعاصر فى عصر العولمة وكيفية التصدى لها بحلول ذاتية واقعية لاتقتصر على معطيات العصر وتحدياته ولاتتوارى خلف مسميات زائفة تستهدف الإبقاء على الأوضاع الجائرة . وترصد الدراسة الثانية صورة شاملة للمجتمع المصرى بمؤسساته الرسمية والشعبية كما يطرحها الخطاب الصحفى فى حقبة التسعينيات . أما الدراسة الثالثة فهى تمثل إحدى المحاولات البحثية لتطبيق مفهوم التبعية على التغطية الإخبارية التى قدمتها الصحافة المصرية عن العدوان الأمريكى على العراق . هذا وترصد الدراسة الرابعة الفروق بين الانماط الإعلامية المختلفة التى تتناول قضايا البيئة حيث تميز بين نموذجين رئيسيين أحدهما يسيطر على ضفتى العالم شماله وجنوبه ويخضع لآليات المنافسة فى السوق الإعلامية ويعتمد على الإثارة والمبالغة هذا فيما يتميز النموذج الثانى بالطابع النقدى التربوى الذى يتحاشى التهويل والمبالغة .

وقد أتاح هذا الكتاب إمكانية التوسع فى طرح مواقف الصحافة من قضايا المرأة العربية حيث شغلت النصيب الأكبر من الاهتمام وتراوحت ما بين رصد قضايا المرأة والأسرة العربية كما طرحتها الصحافة فى إطار بانورامى شامل والبحوث التطبيقية التى تناولت

التجربة السياسية للمرأة المصرية خلال انتخابات ١٩٩٥ وهى الدراسة الوحيدة التى ركزت على الجوانب السياسية لما لها من تأثير حاسم على الصورة الإعلامية والصورة الذهنية للمرأة المصرية لدى الرأى العام . ولم نغفل المعوقات المهنية والمجتمعية التى تواجه الصحفيات المصريات فرصدناها فى دراسة تناولت العطاء التاريخى المتميز الذى قدمته المرأة المصرية للصحافة منذ نهاية القرن التاسع عشر والتحديات العديدة التى تواجه الصحفيات داخل بيئة العمل الإعلامى مضافاً إليها المسئوليات الأسرية والدور الاجتماعى لهؤلاء الصحفيات . وكان من الضرورى ان نمد البصر الى واقع الطفلة الانثى وموقف الصحافة المصرية من هذا الموقع ازاخر بالعنف الاسرى والمجتمعى والقانونى .

وأخيراً تجى قضايا المرأة الصعيدية وعلاقتها بالإعلام مرئياً ومسموعاً ومقروءاً فى دراسة ميدانية تناولت الواقع الاجتماعى والثقافى للنساء فى قرية الزرابى جنوب اسيوط ومدى تأثيره على تعاملهم ونظرتهم لوسائل الإعلام وفى النهاية يسعدنى أن أهدى هذا الجهد الى نساء قرىتى اعتزازاً وانتماءً وتقديراً للدور العظيم والعطاء الممتد من جيل الى جيل فى تربية الرجال وحراسة القيم وصيانة التماسك الأسرى فى صعيد مصر .

أ.د. عواطف عبد الرحمن

البحر الأعظم - يناير ٢٠٠١

**الإعلام العربي
في عصر العولمة
بين التحديات والمواجهة**

مفهوم العولة

فى مجال العلم الاجتماعى

انطلاقاً من أن العولة كظاهرة لم تكتمل بعد ملامحها وقسماتها بل هى عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة لذلك تتعدد المحاولات الجادة من جانب علماء السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة والإعلام سعياً لصياغة تعريف شامل للعولة وبناء تصور نظرى قادر على تفسير كثير من التحولات والظواهر الاقتصادية والسياسية والثقافية المصاحبة للعولة والتي تزخر بها المجتمعات الصناعية فى الشمال وسواها من مجتمعات الجنوب مهد الحضارات القديمة، وإذا كان علماء الاقتصاد قد نجحوا فى توصيف ظاهرة العولة وارتباطها بنشوء الرأسمالية الصناعية وتطور أشكالها وانماطها طبقاً لدرجة تطور الرأسمالية الصناعية العالمية كما قدموا تحليلات إضافية حول إيديولوجية السوق ودور الشركات المتعددة الجنسية كآليات فعالة لتعميق وتسويد آثار العولة على مستوى الكرة الأرضية ولم يغفلوا الآثار والتحولات الحاسمة التى أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها فى أستكمال معالم العولة كظاهرة وعملية تاريخية مستمرة . غير ان هذه المحاولات لم تقترب إلا قليلا من الوجه الثقافى للعولة وهذا ينقلنا إلى الضفة الأخرى حيث يطرح علماء الانثروبولوجي والسياسة والاجتماع رؤاهم للعولة التى تتجاوز دائرة الاقتصاد والتسويق والمبادلات وتركز على الثقافة والسياسة والايديولوجيا دون إغفال لأهمية الجوانب الاقتصادية والمالية - وعندما نتفحص أبرز التعريفات التى قدمها الباحثون فى مجال العلم الاجتماعى والثقافة عن العولة نلاحظ انها تنطلق من منظور فكرى متقارب يرى ان العولة تمثل لحظة التنوير الكبرى للنظام الرأسمالى على المستوى الكونى وانها تجسد الدرجات العليا فى علاقات الهيمنة / التبعية الامبريالية (١) .

وإذا كان اسماعيل صبرى عبدالله يطلق على العولة مصطلح الكوكبة ويقصد بها [التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة دون حاجة إلى

اجراءات حكومية^(٢) . فإن صادق جلال العظم يطرح رؤية مقارنة لهذا التعريف وإن كان لا يستخدم مصطلح الكوكبة . إذ يرى أن العولة هي [حقيبة التحول الرأسمالي العميق للانسانية جمعاء فى ظل هيمنة دول المركز وقيادتها وتحت سيطرتها وفى ظل سيادة نظام علمى للتبادل غير المتكافئ] ويلخص رؤيته بالتأكيد على أن العولة هي تحويل كل الأشكال التى قدمتها الحضارة البشرية عبر مسيرتها التاريخية إلى سلع^(٣) .

وينظر بعض علماء الاجتماع السياسى إلى العولة باعتبارها [تطور كيفى فى تاريخ النظم السياسية/ الاقتصادية/ الاجتماعية/ الثقافية وإنها تستعين بوسائل جديدة للسيطرة وتتصدرها الشركات العابرة القوميات والتى تشكل خط الاختراق الأول للحدود الاقتصادية والسياسية أى لحدود الدولة القومية المرتبطة بالسوق العالمية أما وسائل الإعلام وشبكات المعلومات فهى تشكل خط الاختراق الثانى للحدود الاجتماعية والثقافية^(٤) . ويستكمل علماء الثقافة هذا التعريف للعولة بالتأكيد على أن الثقافة بوصفها منتجا اجتماعيا قد أصبحت جزءاً من العملية الاقتصادية - التجارية الجديدة أسوة بغيرها من السلع والمنتجات المادية إذ تحررت من القيود الجمركية وأصبحت قابلة للتداول على أوسع نطاق فى السوق العالمية وتخضع لنفس الاجراءات والأحكام المفروضة على سواها من السلع المادية غير أن مجال المنافسة فى تسويق هذه السلعة أصبح محدوداً للغاية وغير متاح إلا للقوى الرئيسية المسيطرة على تكنولوجيا صناعة المعلومات وتشكيل العقول وانماط التفكير والسلوك. الأمر الذى يشير إلى أن التبادل الثقافى العالمى الجارى حالياً فى ركاب التجارة الحرة هو تبادل غير متكافئ يتغذى من التفاوت والخلل الرهيب فى ميزان القوى الثقافية على الصعيد العالمى بين ثقافات مسلحة بالتكنولوجيا الاتصالية والمعلوماتية وبين ثقافات أخرى مجردة من أية حماية تكنولوجية أو تشريعية مما يحول دون إمكانية خلق التفاعل المنتظر بين الثقافات والشعوب والمجتمعات وهنا يبرز الوجه الحقيقى لما يسمى بثقافة العولة التى لاتعنى فى جوهرها سوى السيطرة الثقافية الغربية [الامريكى على وجه الخصوص] على سائر الثقافات وإن كانت هذه السيطرة تجعل ثقافات غربية عديده فى موقع تابع لهذه الثقافة المركزية التى يشار إليها بعبارة [الأمركة] التى تعبر عن نفسها على نحو متزامن باعتبارها :

أولاً: مصدراً للسلع التجارية المقتنه.

ثانياً: بوصفها سلسلة من القيم والمصالح البشرية العامة .

ثالثاً: بوصفها خطاب علمي تكنولوجي .

وأخيراً كنظام متداخل ومتكامل للاتصالات التي تشكل البنية المادية لكل المكونات والرموز الثقافية الأخرى (٥) .

وعند مقارنة ثقافة العولة بالثقافات الوطنية في دول الجنوب أو سواها نلاحظ أن هذه الثقافات تتميز بالخصوصية والانتظام داخل أطر تاريخية معينة كما تتميز بالقدرة على ربط أهلها بسمات وجدانية وذهنية مشتركة تتمثل في القيم والذاكرة الجماعية والاحساس المشترك بهوية تاريخية ومصير واحد هذا فيما نرى ان ثقافة العولة ليس لديها القدرة على ان تولد لدى الأفراد احساساً مشتركاً بهوية تاريخية أو مصير مشترك وينظر إليها على أنها ثقافة لا تحمل ذاكرة جماعية كما انها تتسم بنزعة توسعية وانها منقطعة عن أى ماض وان كانت تستغل الماضى ليوفر له عناصر تتمثل فى الأنماط الشعبية والوطنية فى الموضة والأثاث والموسيقى والفنون التى تنتزع من سياقاتها الأصلية وتوضع فى توليفات كوزموبولتانيه إذن فهى فى أساسها ثقافة لا تاريخية (٦) .

ويذهب بعض علماء الاقتصاد السياسى إلى أن أسباب اعلاء شأن الثقافة الأمريكية باعتبارها الثقافة المركزية واللسان الناطق باسم العولة والمدافع عن مساراتها والمروج لأفكارها ورموزها لا يرجع إلى الاختلاف الثقافى بدليل حالة الاحتجاج الجماعى التى عبرت عنها أوروبا وعلى الأخص فرنسا بمناسبة مفاوضات الجات ودفاعها عما بات يعرف باسم [الاستثناء الثقافى] ذلك ان جميع هذه انثقافات تنتمى إلى الحضارة الغربية سواء فى أصولها الأوروبية أو امتداداتها الأمريكية يرى هؤلاء العلماء أن المصدر الأساسى للتباين لا يرجع إلى اختلاف الثقافات ولكن يرجع فى الأساس إلى اختلاف الموقع فى هرم الرأسمالية العالمية . هذا ويلاحظ أن صنع العولة والمتحكمين فى مساراتها من نواثر سياسية ومؤسسات مالية وشركات متعددة الجنسية واحتكارات إعلامية وفضائية وثقافية يعملون بدأب فى اتجاه اسقاط القواعد الدولية التى استقر عليها العالم بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية والتى أسفرت عن مناخ التوازن

فى القوى وأتاحت لدول الجنوب فرص الاستفادة بالمساعدات الثقافية والاقتصادية من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومن الكتلتين الشرقية والغربية . إذ يحاول صناع العولة بدلا من ذلك تأسيس قواعد دولية جديدة تستهدف الحرص على تماسك العالم الغربى [رغم التناقضات بين دولة وتباين مواقعها فى المنظومة الرأس مالية] وذلك فى مواجهة دول الأطراف الأفقر والأضعف (٧) .

حقارة العولة ، البدايات والاستمرارية

عندما نتأمل الخريطة الثقافية الراهنة للعالم شماله وجنوبه تصادفنا ثلاثة حقائق هامة تشير الحقيقة الأولى إلى اجتياح الثقافة الأمريكية للعالم المعاصر بما فيه أوروبا وقد أشار وزير الثقافة فى الاتحاد الأوروبى لهذه الحقيقة مبكراً عندما أشار فى بيان أصدره عام ١٩٨٨ إلى خطر التهميش الذى تتعرض له الثقافات الأوربية فى عالم توحده ثقافياً الصور والرسائل الأمريكية التى تذايح وتنشر عبر الأقمار الصناعية وسائر الوسائل السمعية والبصرية المتقدمة. وفى كندا أعلنت السيدة شيلا كويسى وزيرة حماية التراث ونائبة رئيس الوزراء السابقة أنه [إذا ما واصل الأمريكيون فرض سيطرتهم على الجماعة الثقافية العالمية باستعمال الوسائل التى يمتلكونها فعليهم ان يتوقعوا لجوء الآخرين إلى إجراءات انتقامية بحقهم] .

أما الحقيقة الثانية فهى تشير إلى التنافس بين الثقافتين العالميتين الثقافة الانجلو - أمريكية والثقافة الفرنسية للسيطرة على العالم . ففى مواجهة انتشار نمط الحياة الأمريكية من خلال البرامج والمسلسلات الأمريكية الناطقة بالانجليزية تبرز الفرانكوفونية كأداة لمقاومة نزعة الهيمنة التى تكرسها الانجلوفونية باعتبارها أداة التواصل الأكثر ذيوفا وانتشاراً على النطاق العالمى وتبرز أيضا باعتبارها وسيلة للدفاع محاولات أمركة أوروبا والعالم غير الأوروبى من خلال ما تبثه من برامج مرئية ومسموعة للترويج لنمط الحياة الأمريكية (٨) .

وتشير الحقيقة الثالثة إلى أن القضايا الثقافية أصبحت بالتدريج مجالاً للنقاش والحسم فى إطار المنظمة العالمية للتجارة وليست ضمن منظمة اليونسكو التى مثلت طوال العشرين عاما الماضية الفضاء الرئيسى للتعامل مع الثقافة والمعلومات على مستوى العالم وقد تمخض عن ذلك ما سمي باعلان ماكبرايد عن [النظام العالمى الجديد للمعلومات والاتصالات]

وقد تشكل المشهد العام للثقافة العالمية على أساس التعددية الثقافية التي تلخص فكرة [دع ألف زهرة تتفتح] غير ان النظام العالمى الحالى تتسم ملامحه بالهيمنة والاستعلاء الثقافى من جانب الطبقة الأمريكية من الثقافة الغربية وبالنفي والتهميش الحضارى للثقافات الأخرى لصالح السوق العالمية مما يعنى تحويل الشعوب إلى قطيع من المستهلكين للثقافة الغربية وعلى هذا الأساس لم تعد المفاضلة ضمن الواقع الجديد بعولة الاتصالات والمعلومات بين ثقافة وثقافة أخرى ولكن بين الثقافة المهيمنة وأقسامها الفرعية .

ومما يجدر ذكره أن الأدوار التى تقوم بها ثقافة العولة للهيمنة على العقل الجماعى فى مختلف انحاء الكرة الأرضية تعد تطبيقاً عصرياً للمنهج الذى اعتمدت عليه الدول الأوروبية الإستعمارية حيث استخدمت الثقافة كوسيلة لشق الطريق أمام العملية الاستعمارية أولاً ثم لترسيخها ثانياً، فقد كانت البعثات التبشيرية والرحلات الاستكشافية والرساليات التعليمية الاستكشافية والرساليات التعليمية اضافة إلى ظاهرة الاستشراق هى الآليات الثقافية التى اعتمدت عليها الدول الأوروبية للتعرف على دول الجنوب وثقافتها وتوطئة لاستعمارها وإدخالها فى حوزة الامبراطوريات الاستعمارية الأوروبية . وتؤكد الشواهد التاريخية على ان إنجلترا وفرنسا كانتا تتزعمان تطبيق الأيديولوجية الاستعمارية التى تمحورت حول ما يعرف بنظرية المركزية الأوروبية التى سادت طيلة القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين وتبلورت عبر أشكال عديدة منها الرساليات الأجنبية والمؤسسات الثقافية الأوروبية التى تعمل فى دول الجنوب والمنح الدراسية إلى أوروبا وحركة الترجمة وإنشاء المطابع وإصدار الصحف وظلت أوروبا تشغل المركز الثقافى فى العالم الرأسمالى من خلال استمرارها فى إنتاج ثقافة قادرة على التأثير المباشر على المناطق المجاورة لها أو التى خضعت لسيطرتها المباشرة ^(٩) . ولا شك أن التفوق التكنولوجى قد أتاح للغرب امكانية التحكم فى صناعة المعلومات والاتصال والهيمنة على السوق العالمية من خلال الشركات العملاقة والمؤسسات والشبكات الدولية المعلوماتية والاتصالية يعززها ويدعم شرعيتها الثلاثى المعروف [صندوق النقد الدولى + البنك الدولى + منظمة التجارة العالمية] مما أفسح المجال لظهور ما بات يعرف [بالعولة الثقافية] .

إذ أصبحت الثقافة وسائر مكونات المنظومة الحضارية تمثل الساحة الرئيسية للصراع حيث تواصل القوى الرئيسية المتحكمة فى العولة محاولاتها الدؤوبة من أجل عولة الثقافة

والتعليم والدين وسائر مكونات المنظومة الحضارية التي كانت تحتفظ باستقلال نسبي خارج دوائر وقيم السوق العالمية . ولقد أمكن بناء سيادة للحقل الثقافي الوطنى لفترة طويلة تمثل عمر الدولة الوطنيه وسيادتها على أرضها ومواطنيها وظلت الثقافة الوطنيه تستمد أسباب سيادتها وتجدها من مصدرين رئيسيين أحدهما اجتماعى يتمثل فى الأسرة باعتبارها المؤسسة الإجتماعية الأولى التى تنتج الوجدان الأولى والمصدر الثانى يتمثل فى المدرسة التى تواصل الوظائف التربوية للأسرة ولكن فى اطار الجماعة الوطنيه حيث تقوم المدرسة بوظيفة ارساء أسس الثقافة الوطنيه وقد أدت التطورات السياسية والاقتصادية التى يشهدها العلم المعاصر إلى فقدان هاتين المؤسستين لدوارهما الحاسمة فى التنشئة الإجتماعية والثقافة بسبب نشوء مصادر جديدة الإنتاج ونشر القيم فى مقدمتها الاعلام المرئى وتصاعد أدواره فى ظل ثورتى الاتصال والمعلومات وبسبب فشل النظام التعليمى وقصور السياسات التربوية عن تلبية الحاجات المعرفية والعلمية والتربوية للمواطنين فى اطار الوطنيه ، لقد أدى تفكك وفشل النظام الثقافى الوطنى والتقليدى فى دول الجنوب إلى افساح الطريق لآليات العولمة الثقافية التى تسعى إلى توحيد العالم فى منظومة قيمية وفكرية واحدة تستجيب دون مقاومة لمتطلبات ومصالح السوق العالمية. فى ضوء هذا السياق يمكننا تحديد طبيعة العولمة الثقافية وقوانين حركتها فهى تنشط وتتوسع فى ظل تصاعد الثقافة المرئية أى ثقافة الصورة وفى مناخ يشهد تراجعاً ملحوظاً للثقافة المكتوبة التى حفظت تاريخ البشرية ورافقت الحضارة الانسانية منذ اختراع السومريون الكتابة منذ ٣٠٠ سنة قبل الميلاد وشكلت جوهر الاتصال الجماهيرى منذ ظهور المطبعة فى منتصف القرن الخامس عشر واستمرت تنسج وترصد معالم الثورات الفكرية والحضارية على نطاق العالم حتى ظهور الأقمار الصناعية التى تجسد الثورة الخامسة فى مسيرة الاتصال الانسانى .

هذا وتعتمد ثقافة العولمة بصورة أساسية على وسائل الاعلام السمعية البصرية التى أصبحت تغطى الكرة الأرضية عبر الأقمار الصناعية واخترقت جميع القارات والدول والعواصم والريف والحضر لتمارس الهيمنة الثقافية فى أحدث صورها وذلك لأسباب ترتبط بالمستجدات التى طرأت على الواقع الثقافى الدولى خصوصاً بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى وانحسار الصراع الأيديولوجى من الساحة الدولية وحل محل الاختراق الثقافى محله . فإذا كان الصراع

الأيديولوجى ولا يزال يستهدف تشكيل الوعى سواء بتزييفه أو تصحيحه فإن الاختراق الثقافى يستهدف السيطرة على الادراك من خلال الصورة السمعية بصرية سعياً للتأثير فى الوجدان والفكر والسلوك بالعمل على تنميط النوق وقولبة السلوك فى أنماط استهلاكية لأنواع محددة من المعلومات والسلع والترفيه تصبح من خلال التكرار السقف والمثل الأعلى لطموحات الانسان وتحول دون البحث عن البديل أو الرغبة فى التغيير. وتشكل الولايات المتحدة فى المرحلة الراهنة القاعدة الأهم والأكثر تأثيراً للمشروع الثقافى العولمى بوجهه الاحتكارى وقدراته التكنولوجية الهائلة وأنواته الإعلامية المتقدمة والتي تلعب الدور الحاسم فى نشر وترويج وترسيخ الثقافة الاستهلاكية ذات الطابع التجارى بهدف تشويه وتهميش الثقافات المحلية وإعادة انتاج البنية المتخلفة بكل ما تحويه من تسطيع للمبادرات الفردية القائمة على الأنانية والاستغلال وانعدام الممارسات العقلانية وبيث الفوضى والبيروقراطية والرشوة والفساد (١٠).

ويرى البعض ان انتشار انماط الثقافة الامريكية وتغلغلها فى حياة الشباب على النطاق العالمى سواء فى محال الموسيقى أو المسلسلات والأفلام والاكلات السريعة والملابس الجينز والكوكاكولا وسائر السلع الاستهلاكية يرجع كل هذا إلى مجموعة من الأسباب تتلخص فيما يلى :

- ١- هيمنة شركات الاعلان الأمريكية على التسويق العالمى مما ساعد على قبولية الأنواق والأزياء وصيغها بالطابع الأمريكى وخصوصاً لدى قطاعات واسعة من الشباب سواء فى العالم الرأسمالى أو فى دول الجنوب .
- ٢- تفوق الولايات المتحدة فى صناعة الموسيقى الشعبية والأفلام والمسلسلات وقد تزامن انتشارهما فى الأسواق الخارجية مع ظهور التلفزيون ثم اكتساحهما للعالم فى ظل البث الفضائى من خلال الأقمار الصناعية .
- ٣- تشير الدراسات إلى أن الولايات المتحدة لاتصدر إلى الأسواق الخارجية إلا أردأ ما تنتجه من سلع ثقافية ويرجع ذلك إلى هيمنة وكالات الاعلان وأباطره هوليوود الذين يفضلون

* أنظر : هيربرت شيلر : الاتصالات شأن دولة بالنسبة ل واشنطن - لوموند ديبوماتيك - أغسطس ١٩٩٦ .

ترويج المنتج الثقافى الاستهلاكى ذى الطابع الشعبى التجارى ضمانا للأرباح الهائلة ولا يحرصون على تصدير الثقافة الرفيعة التى لا تلقى نفس الرواج الاقتصادى .

ولاشك ان هناك سمات خاصة تتميز بها الثقافة الامريكية وتجعلها قابلة للتسويق أكثر من سائر ثقافات الدول المتحكمة فى العولة مثل اليابان والمانيا ويرجع ذلك فى الأساس إلى تنوع الأنساق الثقافية الفرعية التى تتشكل منها الثقافة الأمريكية باعتبارها مجتمع مهاجرين مما حال دون ظهور هوية ثقافية أو حضارية عميقة الجذور للشعب الأمريكى . وقد استثمر تجار العولة هذه السمة بكفاءة غير مسبقة حيث استفادوا من الخصائص التى تتميز بها الثقافة الأمريكية سواء التنوع العرقى أو المرونة وسهولة الانتشار وتوافقها مع مفردات العصر وطبيعته التى تميل الى السرعة والسطحية وعدم التعمق ، هناك عامل آخر تتميز به صناعة الثقافة الأمريكية هو تكثيف اهتمامها على الشباب داخل أمريكا مما ساعد على سرعة انتشارها وتأثيرها على الشباب فى المجتمعات الأخرى (١١) .

الاتصال والمعلومات فى عصر العولة :

يثور الجدل حول دور التكنولوجيا فى التغيير الاجتماعى وتأثيرها على وظائف الاتصال والإعلام فى مجتمع المعلومات ، وهناك تياران أحدهما يرى أن التقدم التكنولوجى يتحكم بصورة شبه مطلقة فى حركة تطور المجتمعات وبالتالي يحدد أدوار الاتصال وإن اختلفت مصالح المتحكمين فى السياسة والاقتصاد والإعلام والاقتصاد ويتزعم هذا التيار عالم الاتصال المعروف مارشال ماكluهان هذا فيما يرى التيار الثانى ويتزعمه المفكر العربى سمير أمين أن التحول فى العلاقات الاجتماعية أو علاقات الإنتاج لا يرتبط بالضرورة بالتطورات التكنولوجية .

إذ ان التغيير الكيفى فى العلاقات الاجتماعية لا يحدث إلا نادرا فى مسيرة التاريخ الطويلة بينما التقدم التكنولوجى يتواصل دون انقطاع فالمجتمع الرأسمالى على سبيل المثال استوعب ثورات تكنولوجية متتالية دون أن يغير ذلك جوهر نمط الإنتاج أو علاقاته وإن كان هذا التقدم التكنولوجى يؤثر بشكل مباشر على نموذج الإنتاج الذى يتم استيعابه فى إطار علاقات الإنتاج السائدة وهذا يعنى أن التقدم التكنولوجى يؤثر بشكل مباشر على نموذج الإنتاج الذى يتم استيعابه فى إطار علاقات الإنتاج السائدة وهذا يعنى أن التقدم التكنولوجى

لا يلزمه تقدم اجتماعي الا بالقدر الذي لا يتناقض مع مصالح النظام الرأسمالي أى ان التغيير الذى يطرأ على العلاقات الاجتماعية نتيجة لهذا التقدم التكنولوجي يتم فى حدود التناقضات الخاصة بالنظام الرأسمالي (١٢) .

وعندما نطبق هذا القول على الآثار الاجتماعية والفكرية لثورتى الاتصال والمعلومات نلاحظ ان الايديولوجيا التى تحكم المعلوماتية والاتصال هى جزء لا يتجزء من البناء الايديولوجي الكلي للنظام الرأسمالي المعاصرة ومذاهب ما بعد الحداثة .

فالحداثة قد فرضت ضرورة ملحة لتطوير أدوات الاتصال بما يلبي الاحتياجات المتطورة للسوق الرأسمالية وقد انعكس ذلك فى صورة سلسلة متوالية من الاختراعات فى مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات شكلت معالم الثورة الرابعة للاتصال التى بدأت فى نهاية القرن التاسع عشر واستمرت حتى منتصف القرن العشرين، وتمثلت فى اختراع التليفون (١٨٧٦) ثم الفوتوجراف (١٨٧٧) فالاتصالات اللاسلكية (ماركوني ، ١٨٩٦) والتى كهدت لظهور الراديو عام ١٩١٩ ، ثم السينما التى بدأت صامتة فى فرنسا عام ١٨٩٥ وأصبحت ناطقة عام ١٩٢٨ ثم أدى دمج الكهرباء مع التصوير مع الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى ظهور خدمات التليفزيون التجارى فى الولايات المتحدة عام ١٩٤٢ . (١٣)

أما ثورة الاتصال الخامسة فقد تجسدت فى ظهور الأقمار الصناعية واستخدامها فى نقل الأنباء والصور والرسائل الإذاعية والتليفزيونية عبر الدول والقارات . وتعددت أنواع الأقمار الصناعية مابين أقمار الاستطلاع والتجسس الالكتروني من الفضاء والأقمار الخاصة بالاتصالات أو البث التليفزيوني التى تعود بداياتها الى عام ١٩٥٦ . وقد مرت أقمار الاتصالات المستخدمة لأغراض البث التليفزيوني بمرحلتين أولهما مرحلة أقمار التوزيع خلال السبعينيات وثانيهما مرحلة أقمار البث المباشر التى بدأت فى نهاية الثمانينات وفيها تبث البرامج التليفزيونية إلى شاشات التليفزيون مباشرة دون وساطة المحطات الأرضية ويتحكم حاليا فى عالم الفضائيات ٥ شبكات رئيسية للأقمار الصناعية للاتصالات التليفزيونية منها المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية التى أطلقت أول قمر صناعي عام ١٩٨٥ .

لقد تطورت كل من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فى مسارين منفصلين ولكن شهدت

الستينيات بداية التواصل بينهما الذى تصاعد متجاوزا الحدود التقليدية حتى أصبحت الشبكات الالكترونية هى المسلك الرئيسى لكافة أشكال التبادل الإعلامى على المستوى العالمى. وقد أسفر التزاوج بين كل من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فى التسعينيات عن ظهور ما يعرف حالياً بالاتصال المتعدد الوسائط (Multi-Media) الذى يركز على تطور الحاسبات فى جيلها الخامس وتستند الثورة التكنولوجية الاتصالية الراهنة على عدة مرتكزات رئيسية تشمل الاتصالات السلكية واللاسلكية التى تضم التلغراف والهاتف والتكس والطابعة عن بعد والراديو والتلفزيون وأجهزة الاستشعار عن بعد والميكرويف والأقمار الصناعية والحاسبات الالكترونية والألياف البصرية وأشعة الليزر.

وقد اسفر ذلك التداخل عن ظهور الطريق السريع للاتصال والمعلومات والمقصود به وضع جميع التقنيات على صعيدى الاتصال والمعلومات من الهاتف والتلفزيون والكمبيوتر والأقمار الصناعية والأطباق اللاقطة والكابلات والموجات والميكرويف فى منظومة واحدة تركز لخدمة الأفراد والمجتمعات . (١٤)

هذا وقد تبلورت الثورة التكنولوجية فى مجال الاتصال والمعلومات فى بنى عالمية عملاقة تنتشر وكأنها نسيج عنكبوتى وتتجسد فيما يعرف بالثلاثى التكنولوجى الذى يتقاسم مع مجلس إدارة اقتصاد العالم السلطة المطلقة فى تسيير شئون العولة والتحكم فى مساراتها . وأقصد بالثلاثى التكنولوجى أقمار البث المباشر وشبكات المعلومات الدولية والاتصالات اللاسلكية (الهواتف) أما مجلس إدارة اقتصاد العالم ويتكون من الدول الثمانية الكبار والثلاثى المعروف (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسية) .

هذا وتهيمن الشركات المتعددة الجنسية على صناعة وتوزيع التكنولوجيا المتقدمة بشقيها الاتصالى والمعلوماتى وتنتمى هذه الشركات إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا وكندا . وتسيطر أكبر ١٥ شركة أمريكية فى مجال الالكترونيات على ٧٥٪ من الإنتاج الصناعى الالكترونى العالمى فى مجال الاتصالات .

وقد شهدت تكنولوجيا الوسائط المتعددة التى تمثل الاندماج الحقيقى للحاسبات الالكترونية والاتصالات والفيديو نمواً وازدهاراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة إلى المدى الذى بلغ حجم الاستثمارات فى أسواقها حوالى ٣٠٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ . كما بلغ حجم

معاملات الاتصالات فى نفس العام ألف مليار دولار بما يعادل ١٠٪ من التجارة العالمية وهى نسبة تزيد عن انتاج قطاع السيارات . ولذلك يرى أساتذة الاقتصاد أن تكنولوجيا الرقمية تمثل المنجم الجديد للرأسمالية ويود صراع ضارى بين الشركات العملاقة للسيطرة على أسواق الاتصال والمعلومات . وهناك فيض لايفيخ من المعلومات التى تنتجها وسائل الاتصال (صحف - وكالات أنباء - إذاعة - تليفزيون - سينما - مواقع شبكة الانترنت .. إلخ) فضلاً عن المعلومات التجارية والاقتصادية . ويسعى عمالقة الاتصال إلى الاستئثار بالمستهلكين من خلال كافة وسائل الاتصال المتاحة . (١٥)

ولا تتوقف الولايات المتحدة (أول منتج للتكنولوجيا الاتصالية وموطن الشركات الرئيسية فى المعلوماتية والاتصال) عن وضع ثقلها كله فى معركة تحطيم الحواجز ليتم فتح حدود أكبر عدد ممكن من البلدان أمام التدفق الحر للمعلومات أى بمعنى آخر أمام العمالة الأمريكية أصحاب صناعة الاتصال والترفيه :

ولقد انعقدت أربعة مؤتمرات دولية (جنيف ١٩٩٢ - بيونس إيرس ١٩٩٤ - بروكسل ١٩٩٥ - جوهانسبرج ١٩٩٦) تمكن من خلالها الرئيس كلينتون ونائبه آل جور من تسويق فكرتهما حول (مجتمع المعلومات العالمى) أمام كبار المسؤولين السياسيين فى العالم . ومن جهة أخرى وأثناء المحادثات التى جرت فى ختام دورة أورجواى حول اتفاقية الجات عام ١٩٩٤ قدمت واشنطن اقتراحاً ينص على اعتبار الاتصالات بمثابة نوعاً من الخدمات التى يحكمها القانون العام للتجارة . والواقع أن الاتصالات اللاسلكية تمثل سوقاً يدر ٥٢٥ مليار دولار سنوياً ويزداد بنسبة من ٨-١٢٪ سنوياً كما أنه يمثل أحد الميادين الأكثر ربحاً فى التجارة العالمية . (١٦)

وقد أوصى الاجتماع الوزارى لمنظمة التجارة العالمية الذى انعقد فى سنغافورة فى ديسمبر ١٩٩٦ بتحرير كامل لجميع خدمات الاتصالات . وفى جنيف فى ١٥ فبراير ١٩٩٧ وتحت رعاية المنظمة العالمية للتجارة وقعت ٦٨ دولة على اتفاق يقضى بفتح الأسواق الوطنية لعشرات من البلدان أمام شركات الاتصالات الأمريكية والأوروبية واليابانية خاصة . ومن المعروف أن الاتحاد الأوروبى قرر من جانبه التحرير الكامل لأسواق الهاتف (دون تمييز بين مختلف الوسائل المستخدمة من كابلات وإذاعات وسواتل) وذلك ابتداء من أول يناير

١٩٩٨ . وهكذا فى الوقت الذى تنهار فيه الاحتكارات الوطنية . يتسارع السباق والبحث عن التنوع فى جميع قطاعات الاتصال حيث يواصل عمالقة المعلومات الجدد سعيهم المحموم من أجل الاستحواذ والتركيز . فبالنسبة إليهم تعد الاتصالات آخر تجارة يجب أن تنتج بكميات كبيرة لأن للكى أولوية عن الكيف فى السوق العالمية .

فالعالم قد انتج من المعلومات خلال الثلاثين عاماً الماضية أكثر مما أنتجه على امتداد خمسة آلاف سنة سابقة وعلى سبيل المثال فإن العدد الأسبوع لصحيفة نيويورك تايمز الصادر يوم الأحد يحتوى على كم من المعلومات أكثر مما كان يمكن أن يحصل عليه المواطن الأوروبى الذى عاش فى القرن السابع عشر طيلة حياته كلها . (١٧) والواقع أن المعلومات بعد أن كانت نادرة وباهظة التكاليف أصبحت الآن متوفرة بل أكثر العناصر وجوداً على ظهر الكوكب ويات ثمنها ينخفض تبعاً .

وإذا كانت لتقنيات الاتصال منذ اختراع الكتابة والطباعة فضل فى نشر المعرفة والاستنارة وتحرير العقول من الخرافات والأوهام على اختلاف أنواعها فإن فرض هذا الفيض من المعلومات على الناس حول ظواهر الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لابد أن يقف عائقاً فى سبيل تكوين معرفة حقيقة خصوصاً إذا كانت علاقات السوق فى المجتمع الرأسمالى تكيّف استخدام المعلومات والمعلوماتية لصالح المتحكمين فى السوق بأبادة العولة الذين يمثلون ٢٠٪ من سكان العالم ويتمتعون باستهلاك ٨٠٪ من الدخل العالمى .

ويلاحظ أن الخطاب السائد حول المعلوماتية يتجاهل تماماً مشكلة مضمون المعلومات موضع الاتصال أى يستبعد التساؤل المركزى حول ماهية المعلومات التى تتدفق بلا ضوابط ولماذا نريد جمعها ونقلها ؟ وما هى أهداف الاتصال ؟ كذلك يثار نفس التساؤل حول استخدام شبكات الاتصال من خلال طرق الإتصال السريعة وهل حقاً ستؤدى إلى خلق مجتمع جديد قائم على الوفاق وخال من كافة أشكال التناقضات ؟

ويذكرنا ذلك بأيدولوجية الاتصال التى تعد عنصر ثابت فى الفكر الاجتماعى السائد منذ الحرب العالمية الثانية والتى تتنوع صياغتها طبقاً لطبيعة المرحلة ولكن لا تختلف أهدافها وهنا يجدر بنا أن نشير إلى خطاب السبرنتيكا الذى قدمته الولايات المتحدة فى الخمسينيات كعلم جديد مفاده أن ثمة أداء رياضىة تمثل القاسم المشترك الذى يحكم جميع قوانين الطبيعة

والمجتمع واختاروا الاتصال للإشارة إلى هذا القاسم المشترك الذى سوف يلغى صراع
الايديولوجيات . ثم ذهب خطاب السبرنتيكا ليحل محله خلال السبعينيات خطاب الثورة
المعلوماتية الذى يزعم أن تعميم استخدام الكمبيوتر سيدعم الديمقراطية ونفس الشئ يقال عن
استخدام الطريق السريع للاتصال . لاشك أن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتكثيف
استخداماتها قد يمثل نقلة نوعية فى تاريخ المجتمعات ولكن لا تنتج هذه التكنولوجيا من تلقاء
نفسها نظاماً اجتماعياً جديداً . (١٨) ان التطورات الراهنة فى تكنولوجيا الاتصال أفرزت نمطاً
اتصالياً يتميز بسمات تختلف عن الأنماط الاتصالية التقليدية السابقة التى تشمل الاتصال
الذاتى والاتصال الشخصى والاتصال الجمعى ثم الاتصال الجماهيرى . وهذا النمط الاتصالى
الجديد أو كما يطلق عليه البعض اسم الاتصال الوسطى يجمع بين كل من سمات الاتصال
الشخصى والمواجهى والاتصال الجماهيرى وله وسائله الاتصالية الخاصة به التى تضم فى
داخلها كل أشكال الاتصالات عن بعد وهى الاتصالات السلكية واللاسلكية كالتلغراف والهاتف
والراديو واتصالات الحاسب الالكترونى (البريد الالكترونى) . كما يتضمن هذا النمط الاتصالى
داخله الاتصالات الاستطلاعية والراديو وعمليات مراقبة البيئة وألعاب الفيديو والحاسب
الالكترونى ويطلق على هذه الوسائل ووسائل الاتصال الوسطية . (١٩)

تجليات ثورتى الاتصال والمعلومات

لقد ترتب على تزاوج تكنولوجيا المعلومات والاتصال عدة نتائج هامة نوجزها على النحو
التالى :

أولاً : ظهور ما يعرف بظاهرة التخطى المعلوماتى للحدود القومية وهى ظاهرة يحل
فيها بدرجات متفاوتة تنظيم الشعوب فى مجموعات أفقية مما يؤدى إلى تهميش الثقافات
القومية ويتداخل التخطى المعلوماتى مع التخطى الاقتصادى والتجارى فإذا كانت الشركات
المتعدية الجنسية تمثل خط الاختراق الأول للحدود السياسية والاقتصادية فإن وسائل الإعلام
المتزاوجة مع المعلومات تمثل خط الاختراق الثانى للحدود الاجتماعية والثقافية . هذا وقد أدى
تزاوج وتداخل التخطى التجارى والتخطى المعلوماتى للحدود القومية إلى ظهور اشكاليات
تتعلق بالذاتية الثقافية وكيفية الحفاظ عليها فى مواجهة الهيمنة الثقافية لول الشمال كذلك

تجددت الحاجة إلى خلق نظام إعلامى عالمى جديد يحقق التوازن والعدالة الاتصالية والمعلوماتية .

ثانياً : حدوث تغيرات نوعية فى أنماط ومستويات الخدمة الاخبارية التى تقدمها وسائل الإتصال سواء المرئى أو المسموع أو المقروء وتفصيلاً لذلك :

(أ) اتسع نطاق الخدمة الاخبارية من خلال الإعلام المرئى حيث أصبح فى استطاعة شبكات الإعلام الدولية بث الحدث لحظة وقوعه وفى موقعة سواء داخل الدولة أو خارجها ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة تبدأ بشبكة الـ CNN الأمريكية التى يغطى إرسالها أكثر من ١٥٠ دولة وتغطيتها لاهداث حرب الخليج الثانية وشبكة اليورونيوز الأوروبية التى تبث بست لغات وتشارك فيها ١١ قناة دولية أوروبية ومحطة سكاي نيوز البريطانية التى اتسع نطاق تغطيتها الإعلامية ليشمل أوروبا بأسرها ويمتلكها روبرت مردوخ - أيضاً شبكة الـ BBC التى تم تطوير خدماتها العالمية ويصل إرسالها إلى جميع القارات ما عدا استراليا وأمريكا الجنوبية وقد أدى ذلك إلى تطوير الخدمة الإخبارية الذى يمثّل فى اختزال المراحل التقليدية لنشر الخبر والتى تتضمن ثلاث مراحل تبدأ بالاندلاع ثم البث فالتشبع إذ ظهر نمط جديد للتغطية الاخبارية يتضمن شقين أولهما يعرف بالتغطية الإخبارية الالكترونية ، وتنقل مباشرة أو يذاع الحدث بعد فترة أما الثانى فهو يتم بواسطة القمر الصناعى ويتم بثه مباشرة .

وقد أسفرت هذه التطورات عن حدوث تغير جذرى فى تعريف الخبر فلم يعد كما كانت تطلق عليه الأدبيات الكلاسيكية فى علم الاتصال والإعلام (الحدث الذى وقع) بل أصبح تعريفه فى ظل ثورتى الاتصال والمعلومات (الحدث الذى نشاهده وهو يقع) . (٢٠)

(ب) اكتسبت وسائل الاتصال المرئى والمسموع المحلية بعداً دولياً بفضل تطور تكنولوجيا الاتصال ، فالبرامج المحلية التى تبثها محطات التلفزيون فى الولايات المتحدة واليابان ودول غرب أوروبا أصبحت تشاهد عبر الأقمار الصناعية فى مختلف أنحاء العالم . كذلك محطات الراديو الوطنية أصبحت تسمع فى خارج حدودها المحلية رغم أنها تستهدف فى الأصل الجمهور المحلى .

(جـ) استفادت الصحافة بمختلف إصداراتها اليومية والأسبوعية والشهرية والفصلية من ثورتى الاتصال والمعلومات سواء فى رفع مستوى المنتج الإعلامى من حيث الطباعة والإخراج والتصوير وحفظ المعلومات أو فى تزامن صدور طبعات دولية للعديد من الصحف

التي تصدر في دول الجنوب كذلك اتساع النطاق الجغرافي للتوزيع سواء داخل الحدود الوطنية أو خارجها من خلال التواجد في الأسواق العالمية ، أيضاً برز التأثير الإيجابي لثورة المعلومات في انتشار بنوك المعلومات ، وظهور الارشيف الالكتروني في أغلب المؤسسات الصحفية المحلية والعالمية ، كما شهدت الصحافة بداية انحسار بل اختفاء أساليب الكتابة التقليدية بعد انتشار الكمبيوتر وشيوع استخدامه في تحرير واخراج الصحف ، وبرزت شبكة الانترنت كمصدر عالمي للمعلومات وكألية مستحدثة تكمل الدور الإعلامي الذي تقوم به وكالات الأنباء كآليات تقليدية لنقل ونشر وترويج الأخبار العالمية .

(د) أصبح هناك استحالة لإخفاء أي حكومة للأحداث التي تقع داخل حدودها في إطار الثورة الراهنة لتكنولوجيا الاتصال وتطور الطابع الدولي لوسائل الاتصال وتطور الوظيفة الإخبارية المستفيدة من البث التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية .

ثالثاً : ظهر ما يعرف بدبلوماسية الأقمار الصناعية والإعلان الالكتروني بدلاً من الدبلوماسية التقليدية وقد شهدت التسعينيات استخدام صناع القرار لهذه الآلية الجديدة كعنصر أساسي في اتخاذ القرار أثناء الأزمات الدولية . ولعل أبرز الأمثلة أزمة الخليج وتطورات القضية الفلسطينية بعد اتفاقيات أوسلو وأزمة الصرب .

هذا ويرى بعض الكتاب السياسيين أن برامج CNN تؤثر بصورة أكثر فاعلية على قرارات الرئيس الأمريكي من مذكرات مستشاريه ووزير خارجيته . ورغم ما تتميز به هذه الآلية الجديدة بسبب فورية وسرعة نقل وتبادل الآراء وردود الأفعال بين حكام العالم إلا إنها تثير القلق لدى العديد من هؤلاء الحكام .

رابعاً : أسفرت الثورة الاتصالية عن تصاعد ثقافة الصورة وبرز نجم المثقف التلفزيوني ويتمثل في مقدم البرامج التلفزيونية مع تزايد نفوذ اللغة المرئية ودلالاتها وذلك في ظل تراجع مكانة المثقف التقليدي والثقافة المطبوعة .

خامساً : في إطار ثورتى المعلومات والاتصال يلعب التلفزيون والكمبيوتر أدوار غير مسبقة سواء في استطلاعات الرأي أو إدارة الانتخابات وذلك في ظل تغير مكانة الديمقراطية النيابية وليدة عصر الصناعة وتزايد مساحة الشفافية في العمل السياسي ولقد تمت في الترويج أول تجربة انتخابات الكترونية عام ١٩٩٢ كما لعب الكمبيوتر دوراً هاماً في الانتخابات الأردنية الأخيرة .

عولة الاتصال والمعلومات - الوجه المعتم

إذا كان التزاوج بين ثورة المعلومات والتطور النوعى الذى تحقق فى مجال تكنولوجيا الإتصال قد تمخض عن العديد من الآثار الإيجابية التى تمثلت فى زيادة الترابط الإعلامى بين مختلف أنحاء العالم بصورة لم تشهدها البشرية من قبل وقد بشر ذلك بظهور أشكال جديدة من التواصل الإعلامى فى مجال المشاركة السياسية والعمل الدبلوماسى بالإضافة إلى دخول قطاعات وشرائح جديدة من البشر فى دائرة المشاركة المعرفية من خلال المتابعة الإعلامية لمختلف الأحداث العالمية والقرارات المصيرية وظهور ما يسمى بديمقراطية الإعلام المرئى والمسموع . ولكن فى ظل التفاوت الهائل بين المتحكمين فى العولة أى فى موارد العالم وثرواته وقراراته المصيرية فى شمال العالم وبين سكان وأهالى حزام العوز الاقتصادى من ابناء الحضارات القديمة فى جنوب العالم فى ظل هذه الأوضاع يظهر الوجه المعتم من التقدم التكنولوجى فى مجال الاتصال والذى جعل الجوانب المبهرة لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات وآثارها الإيجابية حكرًا لشعوب ودول الشمال الصناعية المتقدم حيث ساعد التقدم العلمى والتكنولوجى على تدعيم الهيمنة الاتصالية لدول الشمال والتى تجسدت كأوضح ما تكون فى سطوة التدفق الإخبارى وتدفق المعلومات من نصف الكرة الشمالى إلى دول الجنوب الفقيرة وفى قلبها العالم العربى والتى بلغت نسبتها ١٠٠ مرة من دول الشمال مقابل مرة واحدة من دول الجنوب هذا بالإضافة إلى طوفان الأفلام والبرامج والمسلسلات المستوردة والحملات الإعلامية ذات الطابع العالمى والتى تتحكم فيها مجموعة الشركات العالمية العملاقة ويمكن حصر الجوانب السلبية لانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال فيما يلى :

أولاً : زيادة الفجوة الاتصالية بين الشمال الغنى والجنوب الفقير على مستوى العالم وبين الريف والحضر داخل دول الجنوب على وجه الخصوص مما أدى إلى تزايد الخلل فى التدفق الإعلامى والمعلوماتى من طرف الشمال الغنى إلى الجنوب الفقير ورسوخ الأنماط التقليدية السلبية والمتحيزة فى سريان وتدفق الأنباء المبتورة المشوهة عن دول الجنوب والتى تعتمد إغفال كافة الإنجازات التنموية التى تحققت فى تلك الدول .

ثانياً : انهيار السيادة القومية للإعلام فى ظل انهيار المفاهيم التقليدية حول القومية

الحديثة مثل السيادة على الفضاء والحدود وصنع السياسات الإعلامية والمعلوماتية وظهور تقسيمات جديدة للعالم قائمة على أساس الجغرافيا الفضائية .

ثالثاً : الاتجاه لتفتيت الاتصال الجماهيري من أجل تنويع الخدمة الإعلامية ويعزز ذلك الاتجاه ما تتميز به التكنولوجيا الاتصالية الجديدة من سمات اللامجاهيرية واللاتزامنية والتفاعلية والحركية والشيوع والانتشار . مما أدى إلى التركيز على الفرد الذي أصبح هدفاً رئيسياً للاتصال الإلكتروني . وأسفرت هذه التغيرات في نظم وآليات الاتصال إلى حدوث تفكيك في المنظومة العلاقات والقيم الاجتماعية . إذ أصبحت العلاقة أحادية بين مرسل الرسالة الإعلامية ومستقبلها وأصبح مؤشر التقدم في هذه العلاقة هو سرعة بث المعلومات حتى ولو تم ذلك على حساب الاعتبارات المعرفية .

رابعاً : أدى تركيز تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في دول الشمال الغنية إلى تحول دول الجنوب إلى سوق للاستهلاك الإعلامي والمعلوماتي والإعلاني وقد تجسد ذلك في زيادة اعتماد دول الجنوب على شبكات المعلومات الدولية وخصوصاً الانترنت سواء في البرامج الاخبارية أو المسلسلات والإعلانات الغربية وعلى الأخص الأمريكية وقد ترتب على ذلك زيادة الهيمنة الاتصالية والمعلوماتية لدول المركز المتحكمة في العولة على دول الأطراف كما أدى إلى تدفق الثقافة المركزية الغربية والمعلومات بلا ضوابط وفي إطار تنافسي تجارى بحت .

خامساً : كان للتطورات الراهنة في تكنولوجيا الاتصال آثارها السلبية الملحوظة على وسائل الإعلام المطبوع (الصحافة) والسينما . فقد اتجهت وكالات الإعلان إلى التليفزيون بقنواته المتعددة المركزية والفضائية المشفرة والمفتوحة حيث اتاحت لها فرصة الاستفادة من المزايا العديدة للإعلام المرئي في عصر صعوده وانتشاره مما أفقد الصحافة جزءاً كبيراً من الموارد الإعلانية التي كانت تعتمد عليها العديد من المؤسسات الصحفية العملاقة فضلاً عن دور الصحف الصغيرة التي بدأت في تصفية نشاطها وسارع البعض إلى الاندماج لمواجهة الأزمة المالية المترتبة على تقلص المساحات الإعلانية بها . يضاف إلى ما سبق الأزمة الحادة التي تواجهها صناعة السينما في معظم دول العالم وتقلص عدد صالات العرض بسبب

التغيرات التي طرأت على أنواق الجماهير ومنافسة نوادي الفيديو وانتشار القنوات الفضائية مما كان له تأثيراته الحادة على إنتاج الأفلام وتوزيعها . (٢١)

سادساً : لعل من أبرز سلبيات التدفق الحر للمعلومات غياب الاستراتيجية التي تنظم استخدام هذه المعلومات فضلاً عن صعوبة الحصول عليها إلا لنخبة محدودة من الميسورين المتعلمين مما ترتب عليه اتساع الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون في مجال الاتصال والمعلومات وظهور جيل أقل اهتماماً ومعرفة في عصر المعلومات عما كان متاحاً في ظل وسائل الإعلام التقليدية إذ أدت التخمّة المعلوماتية الى نتائج أسوأ من القحط المعلوماتي خصوصاً وان زيادة المعلومات لا تؤدي بالضرورة الى تكوين معرفة صحيحة ومتكاملة .

سابعاً : تشير الشواهد العصرية الى ان التدفق الحر للمعلومات في عصر العولمة يتميز بطبيعة مراوغة ذات ابعاد متناقضة فهو لا يؤدي بالضرورة الى حرية التعبير وتعد أكدت ذلك ادعاءات التسعينيات وابرزها حرب الخليج حيث ثبت أن التدفق الحر للمعلومات لن ينهي عصر الرقابة على المعلومات فلكل عصر أنواته الرقابية وسوف يظهر مفهوم جديد للرقابة في عصر التدفق الالكتروني للمعلومات يحمي مصالح المتحكمين في السوق العالمية . كما لوحظ ان سقوط الحواجز الثقافية وكافة العوائق الاخرى امام التدفق الحر للمعلومات والافكار لم يحقق التنوع والتعدد في الاراء والأفكار بما يثرى الثقافة الانسانية وذلك بسبب هيمنة عدد محدود من الشركات العملاقة على النشاط الاعلامي والمعلومات في العالم مما يشكل تهديداً للتنوع الثقافي الذي ميز تاريخ البشرية .

ويرى بعض الباحثين ان تدفق المعلومات في العالم العربي حقيقة تكنولوجية اكثر منها حقيقة ثقافية واجتماعية وذلك بسبب صعوبة الوصول الى شبكات المعلومات للغالبية العظمى من المواطنين لاسباب تتعلق بانتشار الامية والفقر علاوة على القيود السياسية ولذلك فالتدفق الحر لا يعدو ان يكون وسيلة من وسائل تدعيم الصمت لدى الاغلبية العظمى من الاهالي الذين يلجأون الى البرامج الترفيهية والرياضية مما يعدو صورة من صور التخدير وتزييف الوعي بالواقع بدلاً من تحفيز الجماهير على فهم الواقع والعمل على تغييره الى الأفضل . (٢٢)

وظائف الإعلام في عصر العولمة

مع التطورات التي يشهدها العالم المعاصر وتقودها دول الشمال وفي ظل المحاولات الدؤوبة التي تقوم بها القوى العالمية لعولمة الثقافة والتعليم والدين وسائر مكونات المنظومة الحضارية التي كانت تحتفظ باستقلال نسبي خارج دوائر وقيم السوق العالمية تبرز الادوار الجديدة للإعلام والاتصال المعاصر حيث لم تعد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تشغل موقعاً مركزياً فحسب في شبكة الانتاج الصناعي بل بدأت تشغل موقع القلب في استراتيجية اعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطنين وبين القوى المحلية والعالمية وبين المنتجين والمستهلكين وبين العمال والمديرين وبين الخبراء والممارسين فمنذ نهاية التسعينيات بدأت الدول الصناعية المتقدمة تشهد تغييرات جذرية في وظائف الإعلام متواكبة مع التغيرات النوعية في تكنولوجيا الاتصال والثورة الهائلة في مجال المعلومات وتقنياتها وتحولها الى سلطة عليا . ولقد ظهرت تيارات فكرية جديدة في سباق التغيرات العلمية والتكنولوجية التي شهدتها دول الشمال سواء في مجال الاقتصاد او المجال الاجتماعي والثقافي وكان لها تجلياتها في مجال الإعلام والاتصال وعلاقته بالعالم المعاصر مما اتاح لنا الكشف عن التغيرات العميقة التي طرأت على العلاقة بين النخب المثقفة التي تقوم بانتاج المعرفة والثقافة وبين القوى الاجتماعية التي تستهلكها كما ان التغيرات الشاملة التي طرأت على نظم وادارة تكنولوجيا الاتصال وعلى الاخص في مجال الإعلام المرئي والمسموع خلال حقبة الثمانينات في كل من اوروبا الغربية والولايات المتحدة مضافاً إليها الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية وما تبهما من مناقشات حادة حول دمقرطة الإعلام في هذه الدول . كل ذلك في مجمله أدى الى احتدام النقاش حول الادوار الجديدة للإعلام سواء في المجال السياسي أو الثقافي والاجتماعي .. والواقع ان هذه المناقشات لم تعد مجرد أمراً كمالياً خصوصاً بعد ان شهدت العقود الاخيرة ظهور عدة رؤى وتصورات نقدية عن دور الإعلام والاتصال في حياة الافراد والمجتمعات وكشفت هذه الرؤى عن الطبيعة المركبة للإعلام وتداخل الادوار التي يقوم بها في مجتمع المعلومات . إذ أصبح يشغل موقعاً مركزياً في الاستراتيجيات والسياسات التي تستهدف اعادة بناء المجتمعات . ويبدو ذلك جلياً في مختلف المواقع بدءاً بالاسرة والمدرسة والمصنع والمستشفى ثم مواقع العمل

والترفيه على مستوى الاقاليم ثم مستوى الدولة ككل . وفوق ذلك أصبح الإعلام مسئولاً عن الانوار الحاسمة فى تنويع أو عولة الاقتصاد والثقافة حيث يبرز دوره كمحرك رئيسى فى خلق وتشكيل منظومة العلاقات الدولية سواء على المستوى الرسمى بين الحكومات والانظمة أو المستوى الحضارى بين الثقافات المختلفة باعلاء شأن ثقافات معينة على حساب ثقافات أخرى ولعل اخطر هذه الانوار ما يقوم به الإعلام فى تشكيل أنماط معينة من السلوك الانسانى وتهميش انماط أخرى من خلال لغة الصورة ورموزها . هذا وقد ادركت الحكومات فى دول الشمال الصناعى المتقدم أهمية الانوار الجديدة التى يمكن ان تقوم بها وسائل الإعلام كبديل للممارسة الديمقراطية خصوصاً بعد ان احتل الإعلام المساحة المخصصة لممارسة الفعل الديمقراطى إذ أصبحت هذه المساحة هى ذاتها المخصصة للإعلام ولذلك لم يعد الإعلام يمثل السلطة الرابعة او الخامسة بل أصبح يشغل المجال الشفاف بين الفعل السياسى والثقافى ورد الفعل الجماهيرى . ومن هنا أصبح ينظر الى الإعلام باعتباره المعيار الذى يقاس به كفاءة الاداء السياسى والاقتصادى للنظم المعاصرة . (٢٣) وإذا كان المتحكمون فى العولة يسعون الى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطى مختلف جوانب النشاط الانسانى مستهدفين خلق الانسان العالمى المبرمج ذى البعد الواحد المؤمن بأيديولوجية السوق العالمية والمتوحد مع مصالحها ورموزها وشعاراتها فإن ذلك ما كان ممكناً أن يتحقق إلا بفضل الثلاثى التكنولوجى الصاعد الذى يعمل فى تناغم وتكامل غير مسبوق ويضم حسب ترتيب الاهمية كل من وسائل الإعلام السمعية البصرية (الشبكات الفضائية) وشبكات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية ولذلك أصبحت السيطرة الكاملة على صناعة الاتصال والمعلومات والاتصالات اللاسلكية شرطاً رئيسياً لضمان التحكم الكامل من جانب الشركات العملاقة فى السوق العالمية . فالامبراطوريات الفضائية أصبحت المصدر الجديد لانتاج وصناعة القيم والرموز وأنوار تشكيل الوعى والذاكرة الانسانية والوجدان والنوق وتقوم بتقديم معلبات ثقافية محكمة الصنع تتضمن منظومة جديدة من القيم تدور حول تشجيع النزعة الاستهلاكية وغرس قيم ترسيخ الأنانية والفردية والروح النفعية ولعل القاء نظرة على خريطة الفضائيات والمعلومات يوضح لنا الانوار الجديدة التى يقوم بها الإعلام لارساء دعائم العولة والترويج لايديولوجيتها - تشير خريطة الفضائيات التى تسيطر عليها كل من الولايات المتحدة واليابان والدول الاوربية الى انه

يوجد في العالم اليوم ١,٢٦ مليار جهاز تليفزيون منها ٢٠٠ مليون جهاز كابل وحوالي ٦٠ مليون مرتبطة بمجموعة رقمية وتبلغ صناعة الاتصال الف مليار دولار ستتضاعف في عام ٢٠٠٠ وهى تشكل حالياً ١٠٪ من التجارة العالمية . أما الخريطة المعلوماتية فهى تشير الى وجود ٢٠٠ مليون جهاز كمبيوتر منها ٤٥ مليون جهاز مرتبطة بالانترنت . ويرى البعض ان شبكة الانترنت سوف تتجاوز قوتها شبكة الهاتف العالمية بحيث يصل عدد مستخدميها ما بين ٦٠٠ مليون ومليار شخص بحلول عام ٢٠٠١ وهناك صراع وتنافس ضارى بين شركات الاتصال الامريكية واليابانية والاوربية التى تسعى لخلق مجموعات متكاملة من شركات الاتصال والمعلومات ذات المستوى العالمى (٢٤) . وإذا كان من الضرورى ان نميز بين موقع الإعلام والاتصال على خريطة السوق العالمية وبين دوره فى توحيد العالم لصالح القوى المتحكمة فى العولة فإنه علينا ان نشير تفصيلاً الى أنوار ووظائف الإعلام العولى وذلك على النحو التالى .

أولاً ، فى ظل صعود الإعلام السمعبصرى أصبح التليفزيون هو المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة التى حلت مكان كل من الاسرة والمدرسة والتى تقوم بدور أساسى فى تلقين النشئ والأجيال الجديدة المنظومة المعرفية المنزوعة من سياقها التاريخى والقيم السلوكية ذات النزعة الاستهلاكية والتى تروج بأشكال متنوعة لمصالح السوق العالمية وأيدولوجيتها ومن خلال هذه الوظيفة يمارس الإعلام أخطر أدواره الاجتماعية والتى تتمثل فى احداث ثورة إدراكية ونفسية تستهدف إعادة تأهيل البشر للتكيف مع متطلبات العولة وشروطها .

ثانياً ، يقوم الإعلام بدور أساسى فى الترويج للسلع والخدمات التى تقدمها السوق العالمية من خلال الإعلانات التى تتضمن محتوياتها قيماً وانماطاً للسلوك الاستهلاكى تستهدف الدعاية للسلع الاجنبية مما يلحق اضراراً فادجة بالاقتصادات المحلية علاوة على التأثير السلبى للإعلانات على حرية الإعلام والصحافة فى دول الجنوب .. والمعروف ان هناك ما يزيد عن ٤٠ وكالة إعلان عالمية منها ٢٠ وكالة امريكية تستحوذ على ما يزيد عن ٤٥٪ من الزمن المخصص للبث فى الإعلام السمعبصرى عدا المساحات التى تحجزها فى الصحف والتى تزيد عن ٦٠٪ فى معظم الصحف . (٢٥)

خاتمة ، تقوم وسائل الإعلام السمعبصرية من خلال البث المباشر بدور مركزي في اختراق منظومة القيم الثقافية لدول الجنوب من خلال المسلسلات والافلام وبرامج المنوعات الامريكية خصوصاً في ظل عدم الالتزام بالمواثيق الدولية التي نصت على ضرورة التزام البرامج المبتوثة عبر الأقمار الصناعية باحترام الطابع المميز للثقافات المختلفة وأبرز هذه المواثيق اعلان اليونسكو عام ١٩٧٨ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٨٢) والذي يتضمن مبادئ وقواعد تنظيم استخدامات الأقمار الصناعية في البث التليفزيوني المباشر (الفقرة ١٣) (٢٦) . وقد نجحت أمريكا خلال العقدين الأخيرين في اختراق الأنظمة الثقافية لدول الجنوب وقدمت لشعوبها النموذج الأمريكي كغاية مثلى .

وابتداء ، تقوم وسائل الإعلام العالمية باستقطاب النخب المثقفة للترويج لفكر العولة وايدولوجيتها عبر الحوارات التليفزيونية والمقالات الصحفية والمؤتمرات والندوات (عدا الإغراءات الأخرى) حيث يتم تكثيف جهودهم من أجل إعادة تشكيل الرأي العام العالمي لمساندة السياسات الاقتصادية الثلاثي الذي يقوم بإدارة اقتصاد العالم (البنك الدولي + صندوق النقد الدولي + منظمة التجارة العالمية) والدفاع عن المعايير المزدوجة للشرعية الدولية والإسهام في اعلاء شأن الثقافة الامريكية وتهميش ثقافات الجنوب والترويج لعالمية السوق متجاهلين التفاوت الحاد بين المستويات الاقتصادية لكل من دول الشمال والجنوب علاوة على الترويج لما يسمى بالقرية العالمية مغفلين عن عمد التفاوت الرهيب بين معدلات التطور الاتصالي بين اجزاء العالم شمالاً وجنوباً سواء تمثل ذلك في مستويات الاشباع الإعلامي أو معدلات التقدم التكنولوجي .

خاتمة ، تشير الدراسات إلى تزايد أهمية الأدوار التي تقوم بها الشركات المتعدية الجنسيه في الأنشطة الإعلامية والثقافية ويتجلى ذلك في توظيف وسائل الإعلام الدولية والمحلية كأحزمة ناقلة يتم من خلالها ترويج القيم الاجتماعية والثقافية الغربية ونشرها في دول الجنوب مما يسهم في احداث بلبله واضطراب شديد في منظومة القيم المميزه لثقافات الشعوب التي تتعرض لهذه التأثيرات وتمارس هذه الشركات بالتنسيق مع البنك الدولي ضغوطاً متواصلة على دول الجنوب لاستخدام قروض البنك في استيراد التكنولوجيا الاتصالية والمعلوماتية مما يسهم في أحكام الحصار على الإعلام الجنوبي .

سادساً ، تشير الدراسات إلى استفادة العولمة من استمرار النظام الإعلامى العالمى الراهن الذى يتسم بالخلل وأوجه التفاوت الخطير سواء على المستويات المحلية أو العالمية والتي تتمثل فى الانسياب غير المتوازن للمعلومات مع رسوخ الاتجاه الرأسى الاحادى الجانب للإعلام من الشمال إلى الجنوب ومن المراكز إلى الأطراف . ومن الحكومات إلى الأفراد ومن الثقافة المسيطرة إلى الثقافات التابعة ومن الدول الغنية تكنولوجياً فى الشمال إلى الدول الأفقر فى الجنوب . وقد لوحظ ان التدفق الإعلامى من الشمال إلى الجنوب مائة مرة فى مقابل مرة واحدة من الجنوب كما ان التدفق الإعلامى بين دول الجنوب لايزيد عن ١٠٪ وهذا لايعنى عدم وجود قضايا عالمية تحمل ملامح المستقبل المشترك مثل قضايا البيئة والسلاح النووى والمرأة وإن كانت أجندة الأولويات لدى الشمال تختلف جذرياً عن أجندة الجنوب .

سابعاً ، فى ضوء التفاوت الهائل بين الشمال والجنوب سواء فى موارد الاتصال أو مصادر المعلومات والتعرض لوسائل الإعلام وصنع الصورة الإعلامية وأنماط التدفق الإعلامى الرأسية القادمة من الشمال والمفروضة على شعوب الجنوب نلاحظ ان الثورة الاتصالية لم تمس إلا عدد قليل من شعوب العالم ولم تتلق شعوب الجنوب الدعوة للمشاركة فى عوائدها وهنا يجدر بنا ان نتوقف قليلاً لمناقشة المفهوم الشائع الذى تروج له وسائل الإعلام العولمية حول ما يسمى بالقرية الاتصالية العالمية باعتبارها أبرز ثمار الثورة التكنولوجية المعاصرة والذى يعنى فى جوهره إحاطة الجماهير فى كافة انحاء المعمورة بكل ما يدور فى العالم من أحداث وأقمار وصراعات وانجازات بشرية وان يتم ذلك بشكل يتسم بالموضوعية والتكامل والمصادقية بحيث يخلق معرفة شاملة وحقيقية وما يدور لكل منهم فهل ينطبق هذا المفهوم على المقصود بالقرية الاتصالية العالمية فالواقع يشير إلى عكس ذلك إذ أن كل منا يعرف القليل عن الاجزاء الأخرى من العالم وان الصورة الذهنية عن البشر والدول وحقيقة ما يدور بداخل كل مجتمع لاتزال فى الأغلب صورة مبتوره جزئيه ومستفاه من الإعلام الغربى الذى تتحكم فيه مصالح وتحيزات القوى المهيمنة على مقدرات العالم فى المرحلة الراهنة (٢٧)

وإذا كان مفهوم القرية ، يعنى ان العالم قد انكمش وأصبح رقعة واحدة . فإن الواقع يعكس صورة مخالفة فالعالم اتسع وتعددت ثقافته وتناقضت مصالحه وتنوعت صراعاته والحقيقة ان الناس فى ظل التقدم التكنولوجى الهائل فقدت القدرة على التواصل وأصبحت تمارس حياتها داخل القرى المحلية التى تعيش فيها وترى العالم الخارجى من خلال النوافذ الإعلامية التى لا تتيح للبشر إلا رؤية اشياء محدوده وفى اطر متحيزة وانتقائية وخصوصاً إذا كان أغلب سكان العالم الذين يعيشون فى الجنوب يعيشون فى قرى فقيره تفتقر إلى أبسط الضروريات كالكهرباء والماء العذب ويعانون من الفقر والاميه والأمراض المزمنة ويشير الواقع الراهن أيضاً إلى انه فى اطار ما يسمى بالقرية العالمية تصاعدت روح الاقليمية وظهرت البوادر العرقية والاتجاهات الأصولية وكان المتوقع ان يقوم الإعلام بأدواره المفترضة فى شكل الوعى الصحيح بحقيقة التمايزات والاختلافات الحضارية والثقافية بين الدول والشعوب وان يتم التعاون من أجل خلق أتواصل بين الدول المنبثق من هذا الوعى والادراك ولكن نظم التعليم والإعلام فى شمال العالم وجنوبه تعمل فى سياق آخر معادى لوحدة الجماعة البشرية ومصالحها الجماعية وتراثها الثقافى والانسانى فمازلنا نلحظ على المستوى التعليمى شيوع المناهج الجزئية شديدة التخصص والتى قامت بتجزئ المعرفة الانسانية وتمجيد العمل الفردى ومعاداة الروح الجماعية ومعاداة الرؤى التكاملية التى تخدم الرؤية العالمية الصحيحة . كما تشير الدراسات إلى غلبة الطابع العنصرى العرقى على معالجات الإعلام للقضايا المصيرية فى العالم الراهن فالواقع يشير إلى وجود عدة عوالم وليس عالم واحد .

الإعلام العربى فى ظل العولمة

لقد تفاعلت ظروف الصراع الاجتماعى والسياسى والثقافى طوال الفترة التى أعقبت حصول الدول العربية على استقلالها أى طوال ما يقرب من نصف قرن سواء داخل المجتمعات العربية بين الحكومات والشعوب أو بين الدول والأنظمة العربية المختلفة ، كما أن التدييات الدولية والاقليمية التى أعقبت سقوط الكعسكر الاشتراكى الأوربى وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة الدولية واختفاء الصراع شرق / غرب وبروز الفجوة بين الشمال والجنوب وما صاحبها من مظاهر الصراع والتحدى وتصاعد الاهتمام بقضايا المرأة والبيئة والسكان هذا علاوة على الملابس والنتائج التى أعقبت حرب الخليج على المستوى القومى وذلك فى ظل اتساع نطاق آثار العلمية والتكنولوجية . كل ذلك أسفر عن بدء ظهور خريطة جديدة للصراع الاقليمى والعالمى كما تمخض عن حدوث تغيرات جوهرية فى أنماط الاتصال ومصادره وقنواته واستخداماته كأداة للهيمنة الدولية والمحلية وكسلاح حاسم فى الحروب والصراعات الاقليمية .

وقد شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال تباين وتنوع القضايا التى استقطبت اهتمام الرأى العالم العربى ، إذ تمحورت فى الخمسينيات والستينيات حول الوحدة العربية والصراع العربى الاسرائيلى ، بينما برزت فى السبعينيات قضايا التنمية الشاملة كأحد التحديات الرئيسية لتلك المرحلة والنابعة من الرغبة فى الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على الآخرين . أما مرحلة الثمانينيات فقد شهدت قائمة جديدة من القضايا دارت حول الديمقراطية والغزو الثقافى الغربى والصهيونى وأثار الحقبة النفطية على القيم والممارسات الثقافية والسياسية .

واستمرت هذه القضايا طوال حقبة التسعينيات وأضيف إليها حقوق الإنسان العربى المادية والمعنوية والاعتماد الجماعى على الذات فى مواجهة العولمة الاقتصادية والثقافية كما برزت ضرورة بناء قاعدة قومية للعلم والتكنولوجيا على المستوى العربى فى ظل تزاوج ثورتى الاتصال والمعلومات فى عصر يمكن توصيفه (تعلم أو تموت) . (٢٨)

وقد كان لهذه التطورات تأثيرها المباشر على الخطاب العربى السياسى والثقافى والإعلامى فجاء الخطاب الثقافى مؤكداً لوحدة التراث الثقافى العربى ومغفلاً لجوانب التفرد والاختلاف التى تتفاوت من مجتمع عربى إلى آخر .

كما جاء الخطاب السياسى مراوفاً ومتحوراً حول العموميات والشعارات الشكلىة ومكرساً لروح الانبهار بالتفوق الغربى سواء فى التكنولوجيا أو الاقتصاد . ونظراً للعلاقة العضوية بين السياسة والإعلام خصوصاً فى العالم العربى . لذلك نحا الخطاب الإعلامى العربى منحى الخطاب السياسى واخذ نفس المسار فى صورة متناقضة ظاهرها التركيز على قضايا الوحدة العربية والتنمية والديمقراطية وواقعها تكريس الأوضاع القطرية وترسيخ النمط الاستبدادى الاحادى الجانب للحكم وتأكيد روح الانبهار بالثقافة الوافدة . ورغم توفر معظم الشروط الأساسية التى تجعل من العالم العربى وطناً مشتركاً لشعوبه مثل وحدة الأرض والدين واللغة والتراث الحضارى والثقافى والسوق إلا أن هناك عدة عوامل حالت دون تحقيق التقارب وأدت إلى إضعاف احتمالات التوحيد بين الدول العربية ويعزى ذلك إلى عاملين تاريخيين يشير أولهما إلى طبيعة الزعامات السياسية التى حكمت العالم العربى منذ انتهاء الحقبة العثمانية واستمرارية الكثير منها فى ظل السيطرة الأوربية حتى مرحلة ما بعد الاستقلال حيث استمدت مشروعاتها من خلال تحالفها الوثيق مع قوى الاستعمار الأوربى التى أوكلت إلى هذه الزعامات مهمة قمع جماهيرها كشرط للقبول بزعامتها السياسية وكان من نتائج ذلك أن سقطت الثقافة فى دائرة العمل السياسى المباشر وتوظفت لمصلحة قوى سياسية عربية استبدادية موالية للخارج الاستعمارى أما العامل الثانى فهو يشير إلى عملية الاختراق الثقافى للوطن العربى التى اختلفت اشكالها باختلاف المراحل التاريخية وطبقاً لحاجة المشروع الاستعمارى . فقد كانت الأمة العربية من اوائل الشعوب التى سقطت ومنذ وقت مبكر من تاريخها الحديث فى دائرة استهلاك الثقافة التى تنتج فى دول المركز الأوربى (بريطانيا وفرنسا على الأخص) حيث نجحت المركزية الأوربية فى فرض ثقافتها وغرس نظمها التعليمية فى العالم العربى مخترقة بذلك الثقافة العربية على كافة المستويات والأجيال مستهدفة خلق نخبة من المثقفين العرب الذين رأوا انه لا بديل امامهم عن اقتباس الثقافة الأوربية وتعلم لغاتها والانبهار بتراثها العقلانى الليبرالى والنقل الحرفى لمؤسساتها الإدارية والمالية والسياسية مما

اسفر عن ظهور أنساق جديدة للثقافة العربية التابعة لثقافة المستعمر الأوربي على حساب اللغة العربية والتراث الثقافى العربى . وقد تبنت هذه الانساق وروجت العربية التى نهلت من الثقافة الأوربية وتعلمت فى جامعاتها الأمر الذى ادى فى النهاية إلى فقدان المشروع الثقافى العربى لاستقلاليتته وتحول مشروع النهضة العربية الشاملة إلى قاعدة لتبعية أوربية شبه كاملة . (٢٩)

الواقع الإعلامى العربى الراهن

هذا وتشير قراءتنا للواقع الإعلامى المعاصر فى الوطن العربى إلى وجود عدة نظم إعلامية قطرية تتشابه فى أنماط ملكيتها إذ يغلب عليها الطابع الحكومى وبالتالي تحكمها قوانين وتشريعات إعلامية متقاربة إلى حد التطابق وإن كانت تختلف هذه النظم فى توجهاتها السياسية ومنطلقاتها الايديولوجية التى تتجسد فى سياسات إعلامية متباينة . وتفصيلاً لذلك نلاحظ ما يلى :

أولاً : يسود نمط الملكية الحكومية جميع وسائل الإعلام المرئى والمسموع ووكالات الأنباء فى الوطن العربى . إلا أن الخريطة الصحفية فى العالم العربى لاتخلو من بعض الصحف المستقلة والعديد من الصحف الحزبية التى تعتمد فى تمويلها على الموارد الفردية والحزبية مثال : مصر وتونس والمغرب والكويت ولبنان والإمارات .

ثانياً : فيما يتعلق بالقوانين المنظمة للعمل الإعلامى فى الوطن العربى يلاحظ أن الحكومات العربية تحتكر الحق فى منح التراخيص للمؤسسات الإعلامية كالصحف ومؤسسات الطباعة والنشر مما يضع تحت يدها سلطات كبيرة تتمثل فى تعيين رؤساء المؤسسات الإعلامية ورسم السياسات الإعلامية وتحديد الميزانيات .

وقد أدت السيطرة الحكومية على وسائل الإعلام العربية إلى هيمنة الطابع الرسمى على الممارسات الإعلامية ويتجلى ذلك فى الصحف التى لاتتسع أغلبها إلا لوجهات النظر التى ترضى الحكومات العربية وتدعم نفوذها السياسى وسلطتها الايديولوجية ونفس الشئ يحدث بالنسبة للإعلام المرئى والمسموع إذ نادراً ما يسمح بإذاعة برامج خاصة بأحزاب المعارضة أو تحمل رؤية نقدية للحكومات (٣٠) .

ثالثاً : باستقراء قوانين الصحافة والمطبوعات فى ١٥ دولة عربية اتضح أن هناك ثلاث مجموعات رئيسية الأولى وتشمل ليبيا والعراق والسودان وتمارس رقابة كاملة على وسائل الإعلام وليس لها الحق بحكم القانون ان تعبر عن آراء تتعارض مع وجهات النظر الرسمية والمجموعة الثانية تشمل دول الخليج وتونس وسوريا وإلى حد ما الكويت ورغم اختلاف نظمها السياسية إلا أنها تتقاسم موقفاً مشتركاً تجاه وسائل الإعلام التى يغلب عليها التوجهات الحكومية وإن كانت توجد بهذه الدول بعض الصحف الخاصة التى تتمتع بالاستقلال القانونى، ولكنها تعمل على تحقيق أهداف ومصالح مالكيها دون أن تسهم بصورة جادة وفعالة فى خلق تعددية (فكرية أو ثقافية) وتتألف المجموعة الثالثة من الدول التى تستفيد من هامش الحرية النسبية بما فيها حرية الصحافة وتشمل مصر ولبنان واليمن وبدرجة أقل الكويت والمغرب والجزائر وهناك ٤ دول فقط تتضمن قوانينها ودساتيرها نصوصاً تحمى حق الصحفيين فى الحصول على المعلومات تشمل مصر والاردن واليمن والجزائر ولكن جميع الدول العربية بما فيها هذه الدول الأربعة تفرض السرية على كثير من المعلومات التى يمكن تلخيصها فى ٩ أنواع تشمل المعلومات التى تتعلق بالأمن القومى (المخابرات ووزارات الدفاع) والمعلومات الخاصة بالمصالح العليا للدولة وهى مصطلحات مطاطة غير محددة وتلك التى تتعلق بالملوك ورؤساء الدول والدول الأجنبية والاتفاقيات والمعاهدات والجلسات المغلقة للبرلمانات وأنباء التحقيقات والمحاكمات والمعلومات التى تمس الحياة الخاصة للمواطنين وكل ما يتعلق بالاقتصاد الوطنى من ناحية السياسات وافلاس البنوك والمعلومات التى تمس المنظومة القيمية والاخلاقية السائدة فى الوطن العربى . (٣١)

رابعاً : يلاحظ على السياسات الإعلامية فى الوطن العربى تركيزها على الجوانب السياسية والدعائية والتحريك فى دائرة الحكام وتسليط الأضواء على أنشطتهم وخطبهم السياسية وتنقلاتهم مما أدى إلى إهمال الوظائف الأخرى للإعلام العربى وعلى الأخص التثقيف والتوعية القومية والاجتماعية .

خامساً : يغلب على أسلوب الخطاب الصحفى فى الوطن العربى الدعائى الاقتناعى الانتفعالى التقليدى علاوة على استمرار انماط الكتابة الصحفية التى تميل إلى الإثارة والمبالغة والمعالجة الجزئية ذات الطابع السطحى للقضايا والأحداث . هذا فى الوقت الذى تشهد فيه

الصحافة كمهنة وكمهارة نوعية - نقلة عالمية بحيث أصبحت تعتمد بشكل أساسي على المعلومات والتحليل والاستقصاءات والحوارات الموسوعية وسائر السمات التي لاتزال مفتقدة وغائبة عن الصحافة العربية .

سادساً : شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال سقوط النظام الإعلامى العربى فى أسر التبعية الإعلامية للغرب (أوربا وأمريكا) والتي شملت مصادر الأخبار (وكالات الأنباء) وتكنولوجيا الاتصال المطبوع (الورق والأحبار والمطابع) أو تكنولوجيا الأقمار الصناعية والحواسب وبنوك المعلومات كذلك تجلت مظاهر التبعية فى أسوأ صورها فى البرامج الإخبارية والدراما والمنوعات والانلام والمسلسلات والتي استهدفت ترويض العقل الجمعى وقولية انماط السلوك والقيم مما أسهم فى النهاية فى تزييف الوعى لدى الرأى العام العربى تجاه القضايا الوطنية والقومية والاجتماعية والثقافية علاوة على تشويه الصورة الذهنية عن العالم العربى وقضايا وثقافته حيث قام الإعلام الغربى بترويجها فى جميع انحاء العالم فى إطار سلبى مغرض وقد اظهرت التغطية الإعلامية الدولية لحرب الخليج خصوصاً من خلال شبكة CNN مدى اتحاد العالم العربى بصورة شبه مطلقة على التكنولوجيا الغربية فى مجال الإعلام والاتصال . (٣٢)

سابعاً : لاتزال وكالات الزبناء الغربية تمارس تأثيرها الملحوظ على الإعلام العربى ويعزى ذلك إلى أنها قد تأسست وتوطد نفوذها فى العالم العربى قبل ظهور وكالات الأنباء الوطنية لذلك خلقت انماطاً لسريان الانباء وأرست تقاليد للعمل الإعلامى جعلها تتمكن من فرض سيطرتها غير المباشرة حتى على أساليب العمل داخل الوكالات العربية ذاتها . ورغم وجود ٢٢ وكالة انباء عربية إلا أن وكالات الانباء العربية لاتزال تستأثر بالساحة العربية بسبب انشغال الوكالات العربية بالترويج للحكومات العربية والانشغال بمعاركها اليومية ضد قوى المعارضة المحلية وضد الحكومات العربية الأخرى . ومما يجدر ذكره أن معظم الوكالات العربية ليس لها مراسلين فى معظم انحاء الوطن العربى والعالم الخارجى مما يجعلها فى حالة اعتمادية كبيرة على وكالات الانباء العالمية فى متابعة الاحداث الدولية والاقليمية . ومما يجدر ذكره ان جميع المحاولات التى قامت بها اليونسكو فشلت لإقامة وكالة الانباء العربية (فانا) اسوة بوكالة الانباء الافريقية (بانا) والوكالة الآسيوية ووكالة أمريكا اللاتينية والكاريبى

وجميعها تعمل على مستوى اقليمي . وقد تعددت صور العجز والقصور الذي تعاني منه وكالات الانباء العربية خصوصاً أثناء الكوارث والنكبات التي تشهدها الوطن العربي في السنوات الأخيرة ولعل أبرزها حربى الخليج الأولى والثانية والحرب الأهلية فى لبنان (٢٣) .

ثامناً : تسود المركزية الشديدة فى الأنشطة الإعلامية فى الوطن العربى حيث يتركز الانتاج الإعلامى فى العواصم مما أدى إلى حرمان وعزلة سكان الريف الذى يشكلون ٨٠٪ من سكان الوطن العربى وجاءت الثورة التكنولوجية فى الاتصال والمعلومات كى تخلق فجوة جديدة بين المستفيدين من الخدمات الإعلامية الحديثة وبين هؤلاء المحرومين منها حيث أصبح استخدام القنوات الفضائية المحلية والدولية وشبكات المعلومات مقصوراً على الأغنياء والقادرين وأصبحت تكنولوجيا الاتصال القديمة من نصيب الفقراء . مما أدى إلى تعميق فجوة المعلومات بين الذين يملكونها ويستخدمونها بما يعنيه ذلك من قدرة للوصول إلى المعلومات والمعرفة وبين أولئك الذين لا يستطيعون امتلاكها واستخدامها . ويمكن القول بأن الثورة التكنولوجية قد أضافت تصنيفاً جديداً للخريطة الإعلامية فى الوطن العربى فأصبح هناك إعلام الأغنياء وإعلام الفقراء سواء كانوا من المتعلمين أو الأميين فى الريف أو الحضر علاوة على الإعلام المقروء وأعنى بها الصحافة العربية التى تخص المتعلمين فقط . (٢٤)

تاسعاً : لقد أدى احتكار الحكومات لصناعة الإعلام والمعلومات فى الوطن العربى إلى إعاقه نمو تكنولوجيا اتصالية ومعلوماتية قادرة على تلبية الاحتياجات الإعلامية للجماهير العربية مما أدى إلى حرمان المواطن العربى من حقوقه فى المعرفة والاتصال وفقدان الإعلام العربى للمصداقية مما أعطى ميزة تنافس كبرى لوسائل الإعلام الغربية التى أصبحت تحتكر الساحة بوكالاتها وأقمارها الصناعية وأجهزة الكمبيوتر فى غياب أى مواجهة جماعية جادة من جانب الإعلام العربى . وقد كان لذلك تأثيراته السلبية على الأداء المهنى للإعلاميين والصحفيين العرب الذين استسلموا للقيود الحكومية إذ أصبحوا أسرى لما يعرف بالرقابة الذاتية بعد أن أصبحوا يشكلون جزءاً عضوياً من أجهزة الخدمة المدنية الرسمية .

عاشرأ : يشهد العالم العربى حالياً سباقاً محموماً فى مجال البث الفضائى تشارك فيها قناة فضائية عربية إلى جانب حوالى ٦٥ قناة دولية وقد أدى ظهور البث المباشر فى

العالم العربى إلى خلق العديد من الإشكاليات والمخاوف خصوصاً فى ظل عدم التزام الدول الكبرى بالمواثيق الدولية التى نصت على ضرورة التزام البرامج المبنوثة عبر الأقمار الصناعية باحترام الطابع المميز للثقافات وأبرز هذه المواثيق إعلان اليونسكو ١٩٧٨ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٨٢) والمتضمن لمبادئ وقواعد تنظيم استخدامات الأقمار الصناعية فى البث التليفزيونى (٣٥) وقد تفاوتت مواقف الدول العربية من البث التليفزيونى المباشر وتراوحت ما بين التحكم فى نوعية البرامج المستوردة مع تطوير الخدمة التليفزيونية المحلية (مصر) وما بين المنع الجزئى لأجهزة استقبال البث المباشر من خلال التحكم المركزى عبر وزارات الإعلام التى تتولى الاستقبال والمراقبة واختيار البرامج المسموح بتوصيلها للمشتركين عبر شبكات الكابل (قطر والاردن) . أما الانفتاح الكامل أمام استيراد أجهزة الاستقبال التليفزيونية مع بعض الضوابط الطفيفه ويقتصر ذلك الاختيار على كل من لبنان والكويت والمغرب ومما يجدر ذكره أن معظم الدول العربية التى شاركت فى البث التليفزيونى النولى أقدمت على هذه الخطوة دون أن تضع قضية البث الفضائى فى موضعها الصحيح على قائمة الأولويات الخاصة بسياساتها الإعلامية الوطنية ودون مراعاة المستوى وكفاءة نظمها الاتصالية وقدرتها على تلبية الاحتياجات الاتصالية داخل مجتمعاتها . ولاشك أن التنافس بين القنوات الفضائية العربية الإخبارية والبرامج الحوارية إلا أنه كشف عن صعوبة تغطية ساعات الإرسال بالبرامج المحلية التى تعاني من الضالة الكمية من ناحية والاعتماد المكثف على الانتاج المصرى خصوصاً فى المجالين التعليمى والثقافى من ناحية أخرى مما أدى إلى ازدياد اعتماد القنوات الفضائية العربية على المنتج الأجنبى الوافد سواء فى المسلسلات أو برامج الموعات والأفلام (٣٦) . والواقع أنه لا توجد احصاءات دقيقة حول الاحتياجات البرمجية فى العالم العربى إلا أنه من المؤكد أنها تفوق القدرات المالية والفنية والإدارية المتاحة حالياً للانتاج البرامجى مما يعنى استمرار الاعتماد على البرامج الأجنبية بكل ما ينطوى عليه ذلك من مخاطر ثقافية .

الحادى عشر : فى اطار الجدال الدائر حول إمكانية توطين التكنولوجيا الاتصالية فى الوطن العربى تكشف هذه الإشكالية عن بعض جوانب التناقض التى تزخر بها الواقع الراهن ويتمثل فى أن الدول التى تملك القاعدة العلمية والبحثية والكوادر البشرية القادرة على تطوير

وتوطن التكنولوجيا الاتصالية مثل مصر والعراق والأردن هذه الدول لامتلاك القدرات التمويلية والاقتصادية التي تمكنها من الانفاق على مشروعات التطوير التكنولوجي . أما الدول التي تملك الإمكانيات الاقتصادية للانفاق على مشروعات التطوير التكنولوجي فهي تفتقر إلى القاعدة العلمية والكادر البشرية المؤهلة وتتجه سياساتها إلى نقل التكنولوجيا الاتصالية الجاهزة مثل السعودية والكويت ورغم أن العالم يعتمد بصورة إجمالية على الخامات الاتصالية المستوردة من دول الشمال المتقدمة تكنولوجياً إلا أن ذلك لا ينفى وجود محاولات لتجميع بعض هذه الأجهزة في مصر والأردن والإمارات وذلك في إطار المشروعات التي تقوم بتنفيذها الشركات العابرة القوميات في العالم العربي (٢٧) .

الثاني عشر : تشكل الإعلانات مصدراً رئيسياً من مصادر تمويل وسائل الإعلام العربية وتأتي في المرتبة التالية للتمويل الحكومي وإن كانت تتفوق عليه في بعض الدول العربية مثال لبنان - المغرب - تونس - الإمارات وإذا كانت الإعلانات قد لعبت دوراً تاريخياً في ترويج المقولة الخاصة بحرية الصحافة في ضوء التجربة الغربية (الأوروبية تحديداً) فإن هذا القول لا ينطبق على وظائف الإعلانات ودورها بالنسبة للإعلام العربي فالإعلانات تشكل حالياً ما يقرب من ٦٠٪ من مصادر تمويل العديد من الصحف العربية علاوة على ضخامة الميزانيات المخصصة لها في الإعلام المرئي والفضائيات ولا يخفى علينا الآثار السلبية للإعلانات إذا علمنا أنها تمثل الأداة الدعائية الأكثر تأثيراً ونفوذاً للشركات المتعددة الجنسية ووكالات الإعلان الدولية التي تبلغ ٤٠ وكالة عالمية منها ٣٠ وكالة أمريكية لها ما يزيد عن مائتي وكيل في العالم العربي ومن الآثار السلبية للإعلانات أنها تستأثر بالمساحة الإعلامية المخصصة للتحقيق والتوعية مما يحرم القراء من حقوقهم الإعلامية والثقافية فضلاً عن دورها في إفساد العديد من الصحفيين العرب وتحويلهم إلى أبواق لشركات الإعلان بتسخير المادة الصحفية لخدمة الأهداف التجارية لهذه الشركات علاوة على ما تسهم به البرامج الإعلانية المربحة والإعلانات المطبوعة في خلق انماط استهلاكية معادية للاقتصاد الوطني في أغلب الدول العربية . (٢٨)

الثالث عشر : رغم أن العالم العربي كان أسبق من كثير من دول الشمال الصناعي المتقدم ودول الجنوب في تأسيس أول معهد عالي لتدريس الصحافة مثلاً في معهد التحرير

والترجمة والصحافة الذى انشئ بالجامعة المصرية عام ١٩٣٩ ثم توالى أقسام ومعاهد وكليات الإعلام وقد تنوع أداء هذه المؤسسات التى خرجت جميعها من معطف المدرسة المصرية فى الصحافة وأسهمت فى تأهيل بضعة آلاف من الكوادر التى حملت عبء ومسئولية الممارسة الإعلامية فى مختلف القطاعات المقروءة والمرئية والمسموعة فى الدول العربية . غير أن المؤسف أن أكاديميات الإعلام العربية تفتقر إلى التنسيق والتعاون فيما بينها فضلاً عما تدين به من تبعية أكاديمية للمدارس الغربية . إذ يسيطر تياران رئيسيان على المناهج الدراسية بهذه الأكاديميات تيار مرتبط بالمدرسة الأمريكية ويتمتع بالغلبة ويروج له الباحثون الإعلاميون العرب الذين درسوا الإعلام بالجامعة الأمريكية ويتمتع بالغلبة ويروج له الباحثون الإعلاميون العرب الذين درسوا الإعلام بالجامعة الأمريكية وتيار ثانى مرتبط بالمدرسة الفرنكوفونية ويسيطر على معاهد الإعلام بدول المغرب العربى (تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا) أما التيار الثالث فهو يضم هؤلاء الذين يحاولون ارساء رؤى نقدية للإعلام أكثر ارتباطاً بالواقع الثقافى والاجتماعى العربى ورغم ضالة اعدادهم إلا أنهم يحاولون شق طريقهم بصعوبة بالغة - هذا ويلاحظ غياب البحوث الإعلامية ذات الطابع الجماعى وغلبة الطابع الفردى على أغلب الدراسات والبحوث التى تجريها المؤسسات الأكاديمية الإعلامية فى الوطن العربى وقد أدى إلى بقاء القضايا والإشكاليات الإعلامية الاستراتيجية دون دراسة علمية مما يعد إحدى السلبات البارزة فى العمل الإعلامى العربى المشترك على المستوى الأكاديمى . (٣٩)

الإعلاميون العرب والجمهور

رغم أن الخريطة المهنية للإعلاميين العرب تضم بضعة آلاف يعملون فى مختلف قطاعات الاتصال والإعلام المقروء والمرئى والمسموع غير أن الصحفيين العرب يشغلون عن جدارة موقع الصدارة بحكم انتمائهم إلى أقدم المهن الإعلامية فى الوطن العربى وأعنى بها الصحافة العربية التى ترجع نشأتها الرسمية على أيدي العثمانيين فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر وإن كان يؤرخ لبدائيتها الفعلية بنشأة الوقائع المصرية عام ١٨٢٨ . ويكشف التاريخ المهنى الطويل للصحفيين العرب أن أغلبهم لا يتمتعون بالحرية ولا يمارسون حقوقهم الإتصالية على الرغم من المبادئ الطنانة التى تزخر بها القوانين والدساتير العربية حيث يلاحظ تعدد

وتنوع أشكال القيود المستترة أحياناً والتي تسفر عن وجهها في أغلب الأحيان عندما تتخذ صورة العنف المباشر الذي يصل إلى حد السجن والاعتقال فضلاً عن المطاردة في الرزق والتشريد من الأوطان ويواجه الصحفيون العرب العديد من المخاطر النفسية والاقتصادية أثناء ممارسة المهنة تتمثل في حدها الأدنى في أشكال الرقابة السافرة والمقنعة التي تمارسها الحكومات العربية وتترواح ما بين المنع من الكتابة والفصل من العمل بصورة متعسفة والنقل إلى وظائف أخرى والمنع من السفر وصولاً إلى الاعتقال والمحاكمات العسكرية وذلك رغم تصاعد نبرة الخطاب السياسى العربى فى تأكيد حريات التعبير والرأى وكفاءة ممارستها .

غير أن الواقع يؤكد عكس ذلك إذ شهدت فى السنوات الأخيرة العديد من الدول العربية سلسلة من الممارسات المناهضة لحرية الرأى والتعبير والنشر والإبداع والحق فى تداول المعلومات وأشارت إليها بالتفصيل تقارير منظمات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية وجميعها تؤكد تزايد أعداد الصحفيين الذين يتعرضون للاعتداءات الأمنية والمطاردات والسجون لفترات تترواح ما بين ٤٨ ساعة وثمانية أشهر عدا تعرض العديد من الصحفيين للضرب والتعذيب.(٤٠)

وعندما تنتقل إلى الطرف الثانى المعنى بالعملية الاتصالية والمقصود به الجمهور يلاحظ أن وسائل الإعلام العربية تتوجه إلى جمهور أغلبه من الأميين (٧٠٪) ولذلك تشير الدراسات إلى أن الخريطة الإعلامية العربية الراهنة تعكس المواقع الهامشية التى يشغلها جمهور المتلقين حيث تتعامل أغلب وسائل الإعلام العربية مع جماهيرها باعتبارهم مستهلكين وليسوا مشاركين أو محاورين ، وتستند فى ذلك إلى النظرة التقليدية إلى الاتصال التى تعتمد إلى إفراغه من محتواه كعملية اجتماعية تعتمد على المشاركة وتبادل المعلومات والخبرات الإنسانية إذ تصر على قصر أدواره على الوظيفة الإعلامية ذات الطابع الإقناعى الدعائى الأحادى الاتجاه والواقع أن الجماهير العربية تقف عزلاء تحاصرها القيود التشريعية وتسيطر عليها مشاعر الإحباط واللامبالاه فى مواجهة سطوة وسائل الإعلام العربية التى لاتعترف أصلاً بالحقوق الإتصالية للجمهور سواء فى التعبير أو المشاركة .

التدوين الإعلامى بين الدول العربية .

تشير خريطة الاتصال الدولي (طبقاً لإحصاءات اليونسكو ١٩٩٠) إلى أن العالم العربى يشغل ١, ٧٪ فقط من مساحة العالم الاتصالية ويحتل المرتبة السادسة . وتتفاوت معدلات الكثافة الإعلامية فى الوطن العربى بين الدول من ناحية وبالنسبة لوسائل الإعلام ذاتها (الصحافة والإعلام المرئى والمسموع) فإذا كان مجموع الصحف فى العالم يصل إلى ٩٢٢٠ صحيفة فى مستهل عقد التسعينات فإن مجموع الصحف العربية لايزيد عن ١٣٠ صحيفة كذلك ينخفض توزيع الصحف لكل ألف شخص فى الوطن العربى فيصل إلى ٣٩ نسخة فى الوقت الذى يبلغ ٣٣٣ نسخة لكل ألف شخص فى الدول الصناعية المتقدمة و١١١ نسخة لنفس العدد فى سائر انحاء العالم . هذا وتسجل الدول العربية نسبة أعلى فى معدل حيازة أجهزة الراديو قياساً إلى الدول النامية إذ تبلغ ٢٥٢ قياساً إلى ١٧٦ فى الدول النامية وكذلك فى التلفزيون إذ تبلغ ١٠٢ مقابل ٥٥ فى الدول النامية . (٤١)

كما تشير الدراسات والإحصاءات المذكورة إلى الخلل فى توزيع المضامين التى تبثها البرامج التلفزيونية فى الوطن العربى إذ تتركز ٨٠٪ من هذه البرامج حول الترفيه (٤٢٪) والأخبار (٢٨٪) والرياضة (٩, ٥) ثم يليها الإعلانات (٨, ٥) ولاتتال البرامج التعليمية والثقافية أكثر من ١١٪ ويخصص الباقى للبرامج الدينية والتنمية ... إلخ .

وتشير الإحصاءات الخاصة بالبرامج الإذاعية إلى نتائج مشابهة إذ تستأثر البرامج الإخبارية والترفيهية بحوالى ٧٠٪ من المضامين التى تبثها الإذاعات العربية .

وإذا كانت هذه البيانات الإحصائية تؤكد تقدم وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وتراجع موقع الصحافة وأثارها المفترضه فى الوطن العربى فإن تفوق البرامج الإخبارية والترفيهية فى البث اللاكترونى يكشف عن اختلال التوازن فى تدفق المعلومات على الصعيد القطرى أولاً ثم على المستوى القومى ثانياً مع الأخذ فى الاعتبار ان التلفزيون العربية تستورد ما بين ٤٥٪ ، ٧٥٪ من برامجها فى الدراما والمنوعات من الدول الغربية (٤٢) .

هذا وتعانى المكتبة العربية الإعلامية من ضالة بل غياب الدراسات والبحوث الامبيريقية التى تتناول العلاقات العربية فى مجال الإعلام والاتصال سواء تمثل ذلك فى رصد وتحليل

اتجاهات الصحف العربية من القضايا المعاصرة التي يواجهها الوطن العربي أو دراسة وتحليل مستويات ونوعية وأشكال التدفق الإعلامي عبر وسائل الإعلام المطبوع والإلكتروني في الوطن العربي وكذلك لوحظ أن الدراسات الإمبيريقية التي أجريت عن مواقف واتجاهات اقتصارها على حقبتى السبعينيات والثمانينيات . ولعل أقدم هذه الدراسات تلك التي أجرتها جيهان رشتى تحت رعاية اليونسكو عام ١٩٨٢ وتناولت الأخبار الخارجية في الصحف العربية وأبرزت أن وكالات الأنباء العربية لاتسهم كمصادر إعلامية في حركة تدفق الأنباء الغربية بما لا يقل عن ٦٥٪ . ويشير بعض الباحثين الإعلاميين^(٤٤) إلى أن نسبة الأخبار المتبادلة بين الدول العربية لاتزيد عن ٢٪ من جملة الأخبار المتداولة في الصحافة العربية . كما ترصد إحدى الدراسات مدى تأثير العلاقات العربية على معالجة الصحافة للقضايا العربية ويستشهد الباحث بالفترة من أكتوبر ١٩٧٠ إلى أكتوبر ١٩٧٧ حيث تغلبت العلاقات التعاونية على العلاقات الصراعية بسبب شبه الإجماع العربي بدرجات متفاوتة في مواجهة الصراع مع إسرائيل . هذا بينما سيطرت العلاقات الصراعية العربية في الفترة من نوفمبر ١٩٧٧ - أكتوبر ١٩٨١ وهي الفترة التي شهدت خروج مصر من الصف العربي وعقد معاهدة الصلح مع إسرائيل واستمرار النزاع حول الصحراء الغربية والحرب العراقية الإيرانية . وقد انعكس كل ذلك على معالجة الصحافة المصرية للقضايا في المرحلتين . وقد اهتمت هذه الدراسة بإبراز تأثير العلاقات المصرية العربية على التغطية الإعلامية ونوعية المضامين التي تركز عليها الصحافة المصرية طبقاً لحالات المد والجزر في هذه العلاقات . فيلاحظ مثلاً أنه في حالة تحسن العلاقات يكون شكل التغطية أكثر إبرازاً ويتحاشى المضمون المواقف السلبية للحكومات العربية وتنقلب الصورة تماماً عندما تتوتر العلاقات بين الحكومات العربية .^(٤٤)

هذا وقد اسفر استقراء مجموعة البحوث والدراسات^(٤٥) التي أجريت على الصحافة والقضايا العربية عن بعض النتائج التي تعد بمثابة حقائق جوهرية تحدد أبعاد الخريطة الإعلامية العربية ومساراتها وطبيعة القوى المتحركة في صياغة واقعها الراهن . وتغطي هذه الدراسات الحرب الأهلية اللبنانية وحرب الخليج الأولى (العراقية الإيرانية) والثانية (غزو الكويت وتحريرها) وجنوب لبنان والانتفاضة الفلسطينية وتكشف هذه الدراسات عما يلي :

١- التبعية المركبة التي يدين بها الإعلام العربي محلياً للحكومات وخارجياً لمصادر الإعلام الغربي .

٢- عدم وجود مراسلين للصحف والوكالات العربية في العواصم العربية خصوصاً عند وقوع أحداث أو أزمات أو كوارث قومية .

٣- انغلاق الإعلام العربي داخل الوظائف التقليدية التي تهدف إلى إقناع الجماهير وترويضها لصالح السياسات الرسمية والحكومية .

٤- قصور المؤسسات الإمبريكية التي تتناول السياسات الإعلامية والإعلاميين العرب ومشكلات التدفق الإعلامي بين الدول العربية وعلاقة الإعلام بالسلطة السياسية ودور الإعلام في تأكيد الهوية الثقافية في مواجهة تحديات العولمة والغزو الصهيوني . ويضاف إلى ذلك عدم عقد مؤتمرات علمية عن الإعلام العربي لمناقشة مشكلاته والتحديات التي يواجهها وغياب حلقات النقاش والندوات .

٥- التفاوت في الإشباع الإعلامي داخل المجتمعات العربية ذاتها علاوة على الفجوة التكنولوجية والمعرفية بين الدول العربية وبين الريف والحضر في القطر الواحد وبين الأميين والمتعلمين وبين الأغنياء والفقراء فضلاً عن حرمان الأقليات من ممارسة حقوقها الاتصالية في كثير من الدول العربية وعدم الاهتمام باشتراكها في التيار المجتمعي العام وعدم تمثيلها في وسائل الإعلام بصورة عادلة .

التحديات التي تواجه

الإعلام العربي المعاصر في عصر العولمة

من الجلى أن محاولات العولمة الثقافية والإعلامية في إطار التفوق الساحق لدول الشمال في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد أسفرت عن فقدان الإعلام العربي لتمييزه . وخصوصيته بمعنى أن ممارساته وتقييمه لا يزال يخضع للمعايير العالمية أى الغربية في الأساس مضافاً إليها موروثات تركة التخلف الاجتماعي والاستبداد السياسي والتبعية الثقافية،

كما يغلب على برامج تدريسه التقليد والمحاكاة للمناهج الغربية مما عطل مسيرته المعرفية .
 ورغم كثرة ما أنتج من كتب وبحوث في هذا المجال إلا أن عائدها المعرفى ضئيل فضلاً عن
 غياب أى مردود نظرى بسبب الإغراق فى استخدام مناهج وأطر نظرية لاتصلح فى أغلبها
 للكشف عما هو جوهري والتمييز بينه وبين ما هو عارض أو وافد .

وتتعدد العوامل الدولية التى تفرض تأثيرها على النظم والسياسات الإعلامية فى العالم
 العربى وتتراوح ما بين استمرار سيطرة اللغات الأوربية (الانجليزية والفرنسية) كأدوات
 رئيسية للتعامل فى بعض قطاعات الإعلام والتعليم والمعاملات التجارية . وما بين سيطرة
 وكالات الأنباء الغربية التى لاتزال تمارس تأثيرها على الإعلام العربى وقد تزايد الدور الذى
 تقوم به هذه الوكالات ذات الطابع العالمى فى ظل انشغال وكالات الأنباء العربية بالترويج
 للحكومات العربية والانشغال بمعاركها اليومية ضد قوى المعارضة المحلية وضد الحكومات
 العربية الأخرى .

أما التحديات التى فرضتها مستجدات العصر فهى تتمثل فى الاحتكار الغربى
 لتكنولوجيا الاتصال والدور الحاسم الذى تقوم به الشركات المتعددة الجنسية فى مجال تسويق
 السلع الثقافية والإعلامية ثم الوكالات الدولية للإعلان . وتؤكد الدراسات ان الشركات المتعددة
 الجنسية تقوم بدور متزايد الأهمية فى الأنشطة الإعلامية والثقافية وذلك كأزمة ناقلة يتم من
 خلالها ترويج القيم الاجتماعية والثقافية من البلدان الأصلية فى الشمال إلى البلدان الجنوبية
 وعلى الأخص العالم العربى وقد تضاعفت أنشطة هذه الشركات فى مجال توريد البنية
 الأساسية للاتصال وتداول الأنباء وبرامج الإذاعة والبرامج الجاهزة للأغراض التعليمية وإنتاج
 الكتب والترجمات ووسائل الإيضاح المرئية والحاسبات الالكترونية والافلام السينمائية وبنوك
 المعلومات والأجهزة والتدريب وأخطر من كل ذلك تصدير البرامج التليفزيونية والمسلسلات التى
 تعتمد عليها جميع مؤسسات التليفزيون العربية إعتياداً كبيراً . كذلك يبرز الدور الخطير لهذه
 الشركات المتعددة الجنسية من خلال الإعلانات التى تتضمن محتوياتها قيماً وانماطاً للسلوك
 الاستهلاكي تهدف فى الأساس إلى إلحاق الضرر بالاقتصاديات الوطنية فى العالم العربى

وتحقق عدة أهداف في وقت واحد تتمثل في ترويج بضاعتها ونقل القيم الثقافية الأجنبية والتأثير على حرية الرأي في وسائل الإعلام العربية .

وقد أدت هذه العوامل في ظل استمرار النظام الإعلامي العالمي الراهن الذي يتسم بالخلل وأوجه التفاوت التي تتمثل في الأنسياب غير المتوازن للمعلومات مع رسوخ الاتجاه الرأسي الاحادي للإعلام الدولي من أعلى إلى أسفل ومن المراكز إلى الأطراف ومن الحكومات إلى الافراد ومن الثقافة المسيطرة إلى الدول الأفقر في الجنوب . لقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى بروز مجموعة من التحديات يمكن رصدها على النحو التالي :

١- التحديات المهنية وتتمثل في :

(أ) تدنى الأداء المهني للإعلام العربي بصفة عامة حيث يركز على الأخبار الرسمية والمعالجات الجزئية للأحداث من خلال خطاب صحفى - إعلامي تقليدي عاطفي أيديولوجي في عصر المعلومات .

(ب) أزمة الإعلاميين العرب الذين يتعرضون لشتى أنواع الضغوط والرقابة والتصفية الجسدية والأدبية فضلاً عن تخلف وغياب برامج التأهيل والتدريب واضطراب علاقاتهم بمصادر المعلومات بسبب عدم توفر ضمانات ممارسة المهنة (التشريعات والقوانين - موثيق الشرف).

(ج) أزمة المصداقية بسبب سيطرة الحكومات العربية على الصحافة .

(د) ضعف الإعلام الذي يعبر عن مؤسسات المجتمع المدني .

التحديات التكنولوجية .

ولعل من أبرز التحديات التي تواجه الإعلام العربي في عصر العولمة ظهور الانترنت كمصدر عالمي للمعلومات وي طرح العديد من التحديات التكنولوجية والمهنية والثقافية لعل أبرزها:

(أ) حاجة الدول العربية لتطوير شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية .

(ب) الخلل الإعلامي والمعلوماتي بين من يملكون هذه التكنولوجيا المتقدمة وبين

المحرومين منها خصوصاً في ظل ارتفاع أسعار الاشتراك في الانترنت بالنسبة لقطاعات كبيرة من المتعلمين في الدول العربية الفقيرة .

(ج) تواجه الصحافة العربية ما يسمى بالصحافة الالكترونية التي تختلف عن الصحافة المطبوعة ذات الاتجاه الرأسي من القائم بالاتصال إلى الجمهور بينما تعتمد الصحافة الالكترونية على الاتجاه الأفقي (من الجمهور إلى الجمهور) .

(د) عدم التوازن وعدم الموضوعية في عرض منتجات الحضارة العربية أسوة بالحضارة الغربية .

هذا ولا يمكن إغفال الجوانب الإيجابية لظهور الانترنت فقد سهلت للصحفيين الحصول على كم هائل من المعلومات كما اتاحت الفرصة للصحفيين العرب للحوار حول الهموم المشتركة ويسرت لهم الوصول إلى الجمهور مباشرة دون رقابة الحكومات وإن كان ذلك قد تحقق بصورة محدودة على المستوى العربي .

ورغم ان بعض الدول العربية تستخدم أجزاء من منظومة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات المتقدمة مثل أنظمة النشر المكتبي والأقمار الصناعية وطباعة الأوفست مثل السعودية ومصر وليبيا والجزائر والامارات ولكن يعتمد العالم العربي في مجمله على نقل التكنولوجيا الاتصالية الجاهزة - وتواجه محاولات توطين هذه التكنولوجيا صعوبات عديدة تتمثل في :

(أ) مشكلة التمويل (لأن من يمول يتحكم في المضامين الإعلامية) وتتأرجح ما بين احتكار الأفراد واللجوء للقروض الأجنبية .

(ب) المنافسة بين الإعلام المطبوع (الصحف) والإعلام المرئي والمسموع بسبب التطور التكنولوجي الهائل في مجال الأقمار الصناعية مما أسفر عن بروز سباق محموم بين الدول العربية تمثل في وجود ٣٦ قناة فضائية معظمها يركز على المواد والبرامج الترفيهية ولها تأثير سلبي بسبب انصراف العلنين إليها وفقدان الصحافة العربية حوالي ٣٥٪ من حصتها الإعلامية .

(ج) عدم توفر القاعدة العلمية والكوادر البشرية المؤهلة ومن صور التناقض العربى
ان من يملك القاعدة العلمية والكوادر المؤهلة .

وتشير معظم الدراسات إلى أن عمليات نقل التكنولوجيا الاتصالية لم يستفد منها
سوى رجال البنوك الأجانب والعرب والنخب السياسية والإعلانية والتكنوقراطية كما شكلت هذه
التكنولوجيا عبئاً إدارياً ومهنياً ولم تسهم فى حل المشكلات المهنية العديدة التى تواجه الإعلام
العربى - ولواجهة التحديات التى تطرحها الثورة التكنولوجية فى مجال الاتصال هناك مهام
أساسية على كل من أساتذة الإعلام والممارسين الإعلاميين والحكام العرب تتمثل فى :
أولاً : ضرورة تغيير المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالعملية الاتصالية (مسئولية
الاكاديميين) .

ثانياً : ضرورة تغيير التشريعات والقوانين الإعلامية التى تنظم الأداء الإعلامى
وعلاقته بالسلطة (السلطة السياسية) .

ثالثاً : ضرورة الإسراع بتطوير مستويات ونوعية الأداء الإعلامى لدى القائمين
بالاتصال والممارسين . (مسئولية المؤسسات الإعلامية والنقابات والاتحادات الصحفية) وذلك
من خلال برامج تدريبية متعددة المستويات .

التحديات الثقافية للعولمة

لاشك ان العولمة بحكم آلياتها الاقتصادية التى تسعى إلى توحيد العالم تحت شعار (كل السلطة للأسواق) وممارساتها التى تعتمد أساساً على تحرير التجارة من كافة القيود وتحصر على تسليع كل الأنشطة البشرية وتدعيم حرية رؤوس الأموال فى التنقل عبر الحدود دون حواجز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية انما تؤكد طوال الوقت عدم حياد هذه الممارسات العولمية التى تتواصل وهى محملة بثقافة المنشأ . فالقوى العالمية المتحكمة فى العولمة لا تتطلع فحسب إلى تسويق السلع المادية بل تروج فى ذات الوقت لمجموعة من القيم السياسية والاجتماعية والثقافية تتمثل فى تعزيز ايدىولوجية السوق التى تستهدف دوماً تعزيز الفردية والمنفعة الذاتية والقيم الاستهلاكية وتكريس المفاهيم الغربية عن الديمقراطية وحقوق الانسان . وتتطلع العولمة من خلال آلياتها الاقتصادية والاتصالية والمعلوماتية الى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطى مختلف جوانب النشاط الانسانى . وإذا كان التطور الهائل الذى طرأ على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد أدى إلى زيادة التفاعل الثقافى على مستوى العالم غير أن المشكلة التى لاىستطيع أحد انكارها أو تجاهلها والتى نبه إليها العديد من الباحثين فى شمال العالم وجنوبه تتمثل فى ان تدفق الرسائل الإعلامية والثقافية يأتى من المراكز الرأسمالية فى الشمال ويصب فى دول الاطراف أى فى دول الجنوب التى تتحول إلى مواقع لتلقى هذه الرسائل بكل ما تحمله من تحيزات وقيم تتعارض مع منظومة القيم السائدة فى تلك المجتمعات وهى فى جميع الحالات تحمل أخطار الغزو الثقافى مما يهدر الخصوصيات الثقافية لهذه المجتمعات والخطر فى الأمر أن (سادة السوق) شرعوا يسعون بدأب للهيمنة على حقل الثقافة من خلال نخب كونه متجانسه تسعى إلى تنميط العادات والثقافات وطرق العيش على نمط واحد تختزل الحريات إلى حرية (التعبير التجارى) وحقوق المواطن إلى (حق التمتع بسيادة المستهلك) وتشيع خطاباً يرى أن التاريخ قد انتهى وانه لم يعد هناك من خيار سياسى أو اجتماعى سوى خيار النمط العولى السائد والرأسماليه القائمة . وقد استفاد مروجو

أيدولوجية السوق من أزمة الأيدولوجيات وانحسار برامج التحرر الوطنى والاجتماعى التى حملت للإنسان وعداً بالتغيير ولكنها اخفقت فخلقت اليأس والاحباط كما استفادوا من فشل مشروعات التنمية فى دول الجنوب واستثمروا جيداً لحظة التطور النوعى فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التى أدت إلى صعود الثقافة المرئية على حساب الثقافة المكتوبة وجعلت من التلفزيون منبعاً أساسياً للمعرفة .

وأحدثت انقلاباً جذرياً فى مفاهيم الإعلام وعلاقته بالثقافة وبحكم التفوق الأمريكى فى مجال الإعلام إلى سمعبرى على وجه الخصوص وتكنولوجيا المعلومات أصبحت الشعوب تواجه اليوم خطر إقامة فضاء ثقافى عالمى على النمط الأمريكى يسخر لخدمة متطلبات السوق العالمية . وقد أثار ذلك بالفعل ربود أفعال عديده على مستوى العالم بأسره وشجع على تنامي الأصوليات الدينية والقومية وعلى تصاعد دعوات الانكفاء على الذات والاحتفاء بالهويات الوطنيه .

ولقد تفاوتت ربود الفعل ما بين أصوات الاحتجاج الرسمية والشعبية الداعيه إلى اعتماد مبدأ الاستثناء الثقافى التى تزعمتها كل من فرنسا وكندا وما بين أشكال المقاومة الاجتماعيه والثقافية التى تصدت للأشكال الجديده للعولمة واختلفت باختلاف المناطق والبلدان والشرائح الاجتماعيه والفئات العمرية إلا أنها تمثل فى كل مكان مؤشرات باللغة الدلالة تنم عن دينامية تاريخية جديدة تعبر من خلالها قوى المقاومة عن رفضها لشروط العولمة وتداعياتها الثقافية والاجتماعية وإذا كانت صور المقاومة فى دول المركز قد تمت فى اطار تحركات تسعى لتحقيق مطالب اجتماعية واقتصادية وتعتمد على منظمات ثقافية وجماعات للضغط إلا ان انهيار سلطة الدولة القومية فى اعقاب اجراءات التكيف الهيكلى التى فرضتها المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاديات الوطنيه فى دول الأطراف قد أدت إلى انطلاق قوى اجتماعية تتسم بالعنف البالغ وتنظيم نفسها على أساس الهوية الاثنيه أو القبلية أو اللغوية أو الدينية حول مطالب ثقافية الطابع فى أغلب الأحيان تتصدى لمحاولات عولمة الثقافة - التى تمارسها بدأب واصرار بوائر السوق العالميه . وإذا كان للعولمة الثقافية ايجابيات تتمثل فى الدفاع عن حقوق البيئة وعالمية حقوق الإنسان والحريات الأساسيه للأفراد والجماعات إلا انها تصطدم مباشرة

وبصوره فجة بحقوق القطاعات البشرية المهمشة ثقافياً واجتماعياً وهنا تثار قضية الحقوق الثقافية وكيفية ضمان حمايتها في ظل عدم التكافؤ والتفاوت بين الامكانيات التكنولوجية المتقدمه في الإعلام والاتصال والتي صارت حكراً لدول الشمال وبين سكان وأهالي حزام العوز في دول الجنوب (٤٥) .

ولاشك ان ما أسفرت عنه العولمة من تصحيم للسياسات القومية في الأنشطة الاقتصادية كان له سلبياته على الحقوق الثقافية وضمان كفالتها وحمايتها مما أسهم في خلق الصراعات التي اتخذت طابعاً اثنيّاً أو دينياً أو لغوياً خصوصاً في دول الجنوب وطرحت اليونسكو في نوفمبر ١٩٩٧ عندما أشار إليه على النحو التالي (كما ان حماية التنوع البيولوجي هو أمر لازم وضروري لصحة البيئة كذلك يكون التنوع الثقافي واللغوي والفكري والفني هو ضروري ولازم لضمان الصحة الروحية للمجتمعات والأفراد (٤٦) .

والواقع انه لا توجد وثيقة من وثائق حقوق الإنسان الموجودة حالياً تعطي حصراً كاملاً للحقوق الثقافية أو تعريفاً لمصطلحات اساسية مثل الثقافة أو الهوية الثقافية ولكن تشير مسودة اعلان الحقوق الثقافية التي نشرها اليونسكو عام ١٩٩٨ إلى ان البعد الثقافي لحقوق الإنسان ككل يتضمن (القيم والاعتقادات واللغات والفنون والعلوم والتقاليد والنظم والدايات وطرق الحياة التي يعبر بها الأفراد والجماعات عن انفسهم ويتطورون ويبحثون من خلالها) .

وتنص هذه المسودة على الحقوق الثقافية التالية : حقوق الهوية الثقافية وحقوق المشاركة في الحياة الثقافية والتعليم والتدريب والمعلومات والتراث الثقافي وحرية البحث والنشاط الخلاق والملكية الفكرية والمشاركة في صياغة ورسم وتطبيق وتقييم السياسات الثقافية. والواقع انه ليس هناك حاجة لخلق حقوق جديدة بل تبرز الحاجة إلى توضيح وتحديد القائمة الكاملة من الحقوق المعلنه وإقرارها من جانب اليونسكو والعمل على إثارة الوعي بها لدى دوائر المثقفين ومختلف قطاعات الرأي العام محلياً وعالمياً (٤٧) .

وهنا يجدر بنا التوقف قليلاً للتمييز بين العام والخاص في مسيرة الحضارة الانسانية وما أفرزته من ثقافات متنوعة ومتباينه ذلك انه من المتفق عليه ان لكل مجتمع انساني خصوصيته الثقافية بحكم تاريخه الاجتماعي الفريد كذلك هناك خصوصية حضارية مميزه

لكل مجموعة من البشر تجمعهم ثقافة مركزية تتنوع بداخلها الانساق الفرعية للثقافات المحلية مثال الحضارة الغربية وثقافتها الفرعية فى كل من أوروبا وأمريكا وكندا والحضارة العربية الإسلامية وثقافتها الفرعية فى الدول العربية سواء المشرق أو المغرب أو وادى النيل ويشير تاريخ الحضارات القديمة والوسيطه والمعاصره إلى وجود صراع وجدل دائم يتجدد على مر العصور بين الخصوصية الثقافية لكل مجتمع وبين القواسم الحضارية والثقافية المشتركة بين المجتمعات والأمم حيث تثار قضية الثوابت والمتغيرات بالنسبة للحضارات المختلفة وثقافتها الفرعية .

وتبرز ثلاث تيارات رئيسية فى الصراع الدائر بين دعاة الانغلاق وبين دعاة التفاعل الثقافى . يركز التيار الأول على الأصول الثقافية ويقف على اعتبارها مسقطاً كل ما أحدثته حركة التاريخ من تفاعل وتأثيرات وتحولات لكافة المجتمعات بون استثناء ويعتقد انصار هذا التيار ان الخصوصية الثقافية لها جوهر ثابت ومستثنى من قوانين الصيرورة التاريخية ولذلك فهي تصلح لكل زمان وهي قادرة على الاستمرار مكتفية بذاتها عن ثقافة الآخرين . ولعل العالم العربى هو المكان الأساسى الذى يضم أغلب انصار هذا التيار حيث تثار قضية العودة إلى التراث وينتشر الرأى الذى يؤكد ان الرجوع إلى الأصول الأولى ويقصدون بها فى الأغلب العصر الذهبى للإسلام باعتباره الدرع الحقيقى الذى يحمى المجتمعات العربية الإسلامية من كل ضروب التبعية والغزو الثقافى .

ويشير الوجه الآخر لهذه الدعوى إلى الرفض الكامل للتحديث باعتباره جزءاً لا يتجزأ من عملية التغريب التى يتم بواسطتها انتزاع هوية المجتمع العربى الإسلامى . إذ يدفع المجتمع إلى أن يضع طبقة سطحية من القيم والعادات الغربية فوق تلك الجذور العربية الإسلامية التى تضرب فى أعماق التاريخ فتكون النتيجة مزيجاً غير متآلف لا يمكن أن تستند عليه نهضة أو اصلاح خصوصاً وأن التحديث ليس محايداً بل أن كل عنصر من عناصره يأتى معه بأفكاره وأخلاقه ونظراته إلى العالم ويفرضها على المجتمعات التى تسير فى طريق التحديث وهنا ينبغى أن ننتبه إلى أن هناك فارقاً بين العودة إلى الأصول من أجل التحرير كما حدث فى الثورة الجزائرية فى مواجهة استعمار استيطانى شرس وبين التوقف عند مرحلة تمجيد التراث التاريخى والشعبى وكأن كل الفروق التى تفصل الحاضر عن الماضى البعيد قد

سقطت من حساب التاريخ فالواقع أنه لاشئ في المجال البشرى يعود إلى ما كان عليه بل تتولد على الدوام حقائق جديدة ويتشكل واقع ثقافى وحضارى جديد .

وأخيراً فإن عالمية الخطاب الذى يستخدمه انصار هذا التيار حيث العالمية سمة أصيلة للإسلام تسبغ على تحركاتها طابعاً عالمياً وتدفعها من ثم إلى الظهور بمظهر البديل الحضارى للغرب وهذه الخصائص التى لا تحوى بالضرورة كل سمات الحركات العربية الإسلامية تضيف على انصار هذه الدعوة مظهراً فريداً أو اسلوباً متميزاً كان لابد ان يشد إليه الباحثين العرب والأجانب وقد دفع البعض منهم مثل هنتنجن إلى استخلاص نتائج متعسفة ومبتوره (٤٨) .

وإذا كانت الحركات التى تنزع هذا التيار الإسلامى ترفض الرؤية المحلية الضيقة التى تتبناها الحركات الاثنية غير انها تلتقى معها فى الوقوف خارج النطاق الجيوساسى للدول القومية كما تشترك مع الرؤية الاثنية فى تغليبها للبعد الثقافى ذى الطابع الدينى وهى بذلك تكفى نفسها مشقة التصدى للمشكلات القومية على المستوى المحلى كما تعجز من باب أولى عن التصدى لقضايا وتحديات العولمة على المستوى الاقتصادى فهى ترفض الدولة القومية والاقتصاد العالمى فى جملتها كنتائج لمراحل تاريخية سابقة أو كمعوقات شديدة الوطأة فى الوقت الحاضر . ويؤدى بها هذا الانكار للواقع إلى مواجهته على مستوى الرموز الثقافية أو على مستوى القيم وهو أمر قد يكون له فاعليته فى تعبئة ملايين الجماهير المحيطة ولكن تأثيره الفعلى ضئيلاً سواء على مستوى الديناميات السياسية أو الاقتصادية التى تحكم اليوم حركة المجتمعات فى اتجاه العولمة ولاشك ان نشاطات هذه الحركات قد أدت داخل المجتمعات العربية إلى خلق مسارات جانبية لمقاومة الآثار السلبية للعولمة حيث ركزت على جبهة الهوية والثقافة والدين على حساب القضايا الاجتماعية والاقتصادية خصوصاً وانها لم تقدم البدائل الصحيحة فى هذه المجالات كما قدمت للحكومات العربية المبررات الضرورية لتعزيز أجهزتها القمعية وفى ذات الوقت قدمت لمخطى سياسات العولمة ولخبرائهم فى العلوم السياسية والاتصال فرصه سانحة للتغطية على ما يمارسونه ضد ملايين البشر المهمشين والذين يتهددهم الموت والجوع كضحايا لتطبيق سياسات اعادة الهيكلة العالمية للاقتصاد . إذ جعلتهم يعتبرون الارهاب الإسلامى هو الخطر الحقيقى الذى يتهدد العالم مغفلين عن عمد صورة

ملايين المسلمين الذي أفقرهم الاقتصاد العالمى وأذلتهم المخططات العولمية (٤٩) .

أما التيار الثانى فهو على النقيض من التيار الأول إذ ينطلق من فكرة طمس الفروق الحضارية والثقافية بين المجتمعات ويؤمن بأن الثقافة المركزية أى الثقافة الغربية التى تنتمى إليها الولايات المتحدة باعتبارها القاعده الأهم والأكثر تأثيراً للمشروع الثقافى العولمى بوجهه الاحتكارى وقدراته التكنولوجية الهائلة وأدواته الإعلامية وشبكاته المعلوماتية المتقدمة هذه الثقافة هى الجديره بأن يكون لها الصوت الأعلى رغم ما تحويه من تسطيح للوعى وتشجيع للمبادرات الفردية القائمة على الاستغلال وبث الفوضى والبيروقراطية وترويج للقيم الاستهلاكية ذات الطابع التجارى .

وهذا التيار يعتمد إغفال وإسقاط الخصوصيات الثقافية الأخرى سواء خارج أو داخل الحضارة الغربية ذاتها ولذلك يرفع شعار ما يسمى (بثقافة السوق العالمية) وحواملها من الامبراطوريات الإعلامية والمعلوماتية .

أما التيار الثالث فهو ينطلق من أن قوانين الجدل والتأثير والتأثر التى ميزت المسار العام للحضارة الإنسانية طوال تاريخها هى التى منحت البشرية قدراً هائلاً من التنوع الثقافى كما حددت لنا المعالم الكونية المشتركة للحضارة الانسانية والسمات الخاصه التى تتميز بها كافة الروافد الثقافيه التى شاركت فى صنع هذه الحضارة . ويشير انصار هذا التيار إلى ان حركة التاريخ تؤكد ان جميع الثوابت الثقافية فى مختلف المجتمعات تخضع لقوانين الجدل والصوره أى محكوم عليها بالتفاعل عبر المكان والتغير عبر الزمان .

وفى ضوء ما يشير إليه انصار التفاعل الثقافى تبرز عدم واقعية خطاب الاستقلال الثقافى إذ انه بما من ثقافة فى وسعها ان تحقق استقلالها عن الثقافات الأخرى التى توجد فى حالة تفاعل تتقارض وتتلاقح على حد قول المفكر المصرى سلامة موسى . كذلك تبرز مساوئ مفهوم الخصوصية الثقافية التى يركز على الخصوصيات إلى حد الانفلاق على حساب الجوانب المشتركة فى الثقافات الانسانية مما يحمل شبه التهديد بالعزلة الثقافية (٥٠) .

لذلك نرى انه لا بد من التنوع الثقافى القائم على التفاعل المستمر بين الثقافات ولعل اخطر ما فى الأمر ضرورة التنبيه إلى حماية الثقافة ذاتها من سطوة السوق وايدولوجية

الاستهلاك ومقاومة كل المساعي الرامية إلى تسليع الثقافة وأمركتها وفي هذا الإطار يمكن ان تلتقى تيارات ثقافية عديدة في الشمال والجنوب يجمعها الرغبة في الحفاظ على الروح النقدية في الفكر وحماية البشرية من السقوط إلى درك الاستهلاك القائم على تلبية الاحتياجات الغريزية فحسب والسعى الجاد للنهوض بالابداع الثقافي انطلاقاً من إدراك الحقيقة التي تشير إلى انه ليس هناك ثقافة ما تملك حق تنصيب نفسها كمرجعية كونه وحيدة .

والواقع ان الثقافة العربية لم تكن مستهدفة بصورة مباشرة كثقافة في مرحلة الصراع الايديولوجي شرق / غرب بل كان هذا الصراع يخدمها على نحو ما باعتباره صراعاً ضد الأجنبي سواء كان شيوعياً أو رأسمالياً الأمر الذي كان يعزز الهوية الوطنية ويخدم الثقافة القومية . أما العولمة فقد حملت بعض المخاطر الثقافية التي تهدد المنظومة العربية التراثية والمعاصرة من خلال البرامج التليفزيونية والمسلسلات الوافدة وبرامج الانترنت والتي يزداد تأثيرها السلبي خصوصاً في ظل عدم الالتزام بالمواثيق الدولية التي تنص على احترام الطابع المميز للثقافات مثل إعلان اليونسكو ١٩٧٨ وقرار الجمعية العامة ١٩٨٢ الذي ينظم قواعد استخدام الأقمار الصناعية في البث التليفزيوني المباشر . وتتمثل أهم اشكالية تأثيرها قضية الأقمار الصناعية في كيفية التوفيق بين الحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات والحفاظ على الهوية الثقافية خصوصاً في ظل الانتهاك المتواصل من جانب الدول الكبرى للمواثيق الدولية في هذا الصدد .

أما شبكة الانترنت التي تمثل أبرز آليات النظام العالمي الجديد باعتبارها أكثر الحوامل المعلوماتية تأثيراً وفاعلية في تاريخ المجتمعات المعاصرة . فقد حققت مبدأ الشفافية الذي تمثل في غزارة تدفق المعلومات في مختلف فروع المعرفة بصورة غير مسبوقه الأمر الذي استلزم ضرورة وضع استراتيجية عالمية لتنظيم وتقنين التعامل مع هذا القطاع الهام بصورة تكفل ضمان دقة المعلومات وعدم تشويبهها لصالح اباطرة السوق وسادة العولمة خصوصاً وان غزارة تدفق المعلومات دون ضوابط تنظيمية أو قانونية قد ادى إلى وقوع جرائم مستحدثه لايزال تكييفها القانوني والتعامل معها في بداياته مثل فيروسات الحاسبات والتصنت والاختراق ورغم ان حجب المعلومات لايزال الأسلوب المتبع في العديد من دول العالم في الشمال والجنوب ويعتبر الأسلوب السائد في جميع الدول العربية سواء على مستوى النظم أو مستوى الأفراد .

غير ان هذا الاسلوب ثبت عدم فاعليته خصوصاً فى سياق ثورة المعلومات وهنا تجدر الإشارة إلى قانون حرية المعلومات فى الولايات المتحدة الأمريكية الصادر فى عام ١٩٦٧ الذى يعطى لكل مواطن الحق فى الاطلاع على سجلات أية ادارة حكومية يعنيه نشاطها باستثناء بعض البيانات التى تمس الأمن القومى (٥١) .

والواقع ان الاختراق الثقافى الذى أصبح يمثل أحدث آليات الهيمنة العولمية المعاصره لا يعد أمراً مستحدثاً فى العالم العربى بل تشير قراعتنا للتاريخ العربى الحديث والمعاصر إلى ان عملية الاجترار الثقافى للوطن العربى قد اختلفت اشكالها باختلاف المراحل التاريخية وطبقاً لحاجة المشروع الاستعمارى فالأمة العربية كانت من أوائل الشعوب التى سقطت ومنذ وقت مبكر من التاريخ الحديث فى دائرة استهلاك الثقافة التى تنتج فى المركز الأوروبى واستطاعت المركزية الأوربية فرض ثقافتها والظهور بمظهر المتفوق على الثقافات الأخرى ومنها الثقافة العربية التى يوجد عدد كبير من روادها ومفكرىها أنه لا بد من ابدال أمامهم عن اقتباس الثقافة الأوربية وتعلم لغاتها والانبهار بتراثها العقلانى الليبرالى والنقل الحرفى لمؤسساتها الادارية والمالية والسياسية والتربوية . وقد ترتب على ظهور انساق جديدة للثقافة العربية المرتبطة والتابعة لثقافة المستعمر الأوروبى ولغاته وذلك على حساب اللغة العربية والتراث العربى الإسلامى . وقد تبنت هذه الانساق وروجت لها النخب العربية التى نهلت من الثقافة الأوربية وتعلمت فى جامعاتها . مما أسفر فى النهاية عن فقدان المشروع الثقافى العربى لاستقلالته وتحول مشروع النهضة العربية الشاملة إلى قاعدة لتبعية أوربية شبه كامله .

فقد عجزت النخب الثقافية فى الوطن العربى عن صياغة مشروع ثقافى حضارى مستقبلاً فى مواجهة المشروع الثقافى الاستعمارى الوافد وبدلاً من ذلك تمت المصالحة معه على نفس أرضية التبعية التى تكرست فى المجالين السياسى والاقتصادى .

ومما يجدر ملاحظته أن كل مرحلة من مراحل السيطره الغربية كانت أكثر خطوره وإحكاماً من سابقتها . فالثقافة التى نشرتها المركزية الأوربية فى الوطن العربى عبر مدارسها وارسالياتها ومعاهدها وجامعاتها وصحفها وادابها وثقافتها ومسارحها وفنونها وتاريخها وغير ذلك من وسائل الانتاج الثقافى تبدورغم تنوعها وثرانها الحضارى وكأنها تنوع فى أشكال الاختراق الثقافى الذى طوق المجتمعات العربية واخضاعها كلياً أو جزئياً للثقافة الوافده

والحقها بصناعة ثقافية إعلامية عصرية تسعى لتحقيق سيطرة عالمية من خلال بعض المراكز الثقافية في الدول الرأسمالية الأكثر تطوراً في كل مرحلة .

ويلاحظ في هذا المجال أن النفوذ الثقافي الأوربي الذي كان سائداً في الوطن العربي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ ينحسر لصالح النفوذ الأمريكي الذي تغلغل وترسخ في الوطن العربي عبر مجموعة من القواعد الثابتة أبرزها الكيان الصهيوني الاسرائيلي وعززها على المستوى الثقافي فروع الجامعات الأمريكية والبرامج والمسلسلات التليفزيونية والاذاعات والسينما والفيديو والإعلانات والمطبوعات وغيرها من وسائل الإعلام وأدوات الثقافة الوافده . وقد أصبح من الصعب الفصل بين مشاريع السيطرة العسكرية الخارجية وأدوات الاختراق الثقافي والقوى الداعية له والمستفيدة منه على المستوى المحلي . وإذا كانت الايديولوجية الاستعمارية الأوربية قد رسخت مفهوم التفوق الثقافي الأوربي على الثقافة العربية فعمّلت ظهور ونمو المشروع الثقافي العربي المستقل وظهّرت بدلاً منه الصورة الكاريكاتيرية المسوخة التي قامت على محاكاة وتقليد النخب الثقافية العربية للثقافة الأوربية بكل مفرداتها وتميزاتاتها ، فإن مرحلة الهيمنة الثقافية الأمريكية الراهنة في ظل العولمة تشكل خطورة أشد فهي من جهة أبقت على الايديولوجية السابقة التي نشرتها أوربا في مرحلة تفوقها وقبل ان تجبر على الرحيل من الوطن العربي ولكنها من جهة أخرى زادت من تبعية العالم العربي فتحولت التكنولوجيا المتقدمة إلى نمط استهلاكي مقابل تحول التراث الوطني والقومي إلى مادة للسياحة والدعاية والإعلانات .

ولعل أبرز ما يميز الاختراق الثقافي للدول العربية ان ثقافات المحلية أصبحت أكثر عرضه لخطر التفتت الثقافي بل ان هذا الخطر قد بدأ يفعل فعله في بعض أجزاء الوطن العربي وذلك بانبعاث النزعات العشائرية والطائفية مما يهدد التماسك الوطني للعديد من الدول العربية . أمثلة (البربر في الجزائر . الأكراد في العراق - جنوب السودان - الدروز والموارنة في لبنان) .

إذن ما العمل لمواجهة هذه التحديات التي تعاصر الإعلام العربي في عصر العولمة

هناك مستويان للمواجهة ، المستوى الاستراتيجي ويشمل السياسات والخطط التي تتبناها الهيئات والمؤسسات القومية في الوطن العربي لمواجهة الاختراق الثقافي الغربي والصهيوني والمستوى الاجرائي الذي يتضمن الأساليب والوسائل التي يتبناها كل قطر عربي على حده . كما ان كل شكل من أشكال الاختراق الثقافي يحتاج إلى أساليب مواجهة تختلف وتتباين طبقاً لنوعية الاختراق ومداه وعمق تأثيره مع مراعاة التمييز بين مظاهر وآليات العولمة الثقافية وبين الثمار العلمية والتكنولوجية للعولمة .

المستوى الاستراتيجي لمواجهة الثقافية :

ينطلق التصور الاستراتيجي للمواجهة الثقافية من حقيقتين جوهريتين تشير الحقيقة الأولى إلى أن الواقع الثقافي الراهن في الوطن العربي الذي يتزامن فيه القديم والجديد والوافد والموروث دون تفاعل حقيقي وتهيمن فيه السياسة على الثقافة وتتسع الهوة بين التقليدي والعصري في مختلف مجالات الحياة العربية المعاصرة ويخضع في مجمله لطغيان الثقافة الاستهلاكية التي تمارسها القوى العالمية المسيطرة على وسائل الإعلام المرئي والمسموع والتي تعمل باصرار على تهيمش الثقافات القومية وتفتيتها ، كل ذلك يفرض ضرورة تبني استراتيجية ثقافية فاعلة وقادرة على تجاوز الثنائية والانشطار الثقافي في الواقع العربي الراهن وقادرة على مواجهة الاختراق الثقافي من خلال ثورة ثقافية شاملة ومتعددة المراحل تستهدف إعادة بناء التراث الثقافي العربي من الداخل لأن أية محاولات جادة لتجديد الثقافة العربية لا يمكن أن تتم إلا من داخلها .

ويتطلب ذلك ضرورة الاستفادة من الجوانب الإيجابية للتراث في إطار الدراسة النقدية للتاريخ الثقافي للوطن العربي وتوظيف هذه الجوانب في إطار مشروع حضاري يستند إلى بني اقتصادية واجتماعية مناهضة تماماً للبنى التقليدية السائدة حالياً ولايتحقق ذلك إلا بنشر العقلانية كإطار فكري وكأسلوب للعمل في العلاقات السياسية بين الحكام والشعوب والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبين الدول العربية على المستوى القومي ثم مع العالم الخارجي على المستوى العالمي كما ينبغي التأكيد على ضرورة احترام حقوق الإنسان العربي واعتباره قيمة

حضارية فى حد ذاته وليس رقماً مهماً فى خانة الطوائف والقبائل واقبية السجون والاعتراف من جانب الحكومات بحق جميع القوى الاجتماعية والسياسية والاقليات الثقافية فى المشاركة فى إدارة شئون أوطانها والتمتع بعوائد ثرواتها القومية . ويضاف إلى ذلك ضرورة العمل على تدعيم دور المجتمع المدنى فى مواجهة المحاولات الدائبة من جانب الحكومات وشبكات المصالح الدولية والمحلية لتحويل العالم العربى إلى مركز للتخديم على السوق العالمية التى تسيطر عليها القيم الاستهلاكية وتحكمها قوانين العرض والطلب حيث يتحول المواطن العربى فى إطارها إلى كائن استهلاكي عالمى وتتوارى سماته الحضارية وتميزه الثقافى .

المستوى الإجرائى لمواجهة الثقافية .

بقدر ما تبرز أماننا الأهمية القصوى لرسم السياسات والخطط التى تترجم التصور الاستراتيجى العام للمواجهة الثقافية إلا أن هناك ضرورة مماثلة لتحديد أبعاد هذه السياسات وما تتطلبه من إجراءات عملية قابلة للتنفيذ ويمكن إيجازها على النحو التالى :

١- صياغة سياسات قومية إعلامية وتعليمية وثقافية تراعى الجمع بين خصوصيات كل قطر عربى والالتزام بالثوابت العربية المستقاة من تاريخ حركة التحرر الوطنى العربية والتراث الثقافى العربى الإسلامى والحرص على ترجمة هذه السياسات إلى برامج مشتركة تلتزم الدول العربية بتنفيذها تحت إشراف الجهاز الثقافى للجامعة العربية وأعنى به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

٢- اعداد دراسات وبحوث توضح خريطة الخدمات الثقافية التى تقدمها وسائل الإعلام العربية وعلى الأخص الإعلام المرئى والمسموع وذلك بهدف التعرف على نوعية المضامين الثقافية لتحديد مدى تلبيتها للاحتياجات الثقافية الوطنيه القومية وأيضاً بهدف تحديد الفئات الاجتماعية التى تستأثر بهذه الخدمات الثقافية الوافدة والمحلية التى تقدمها وسائل الإعلام .

٣- أثبتت الدراسات استحالة الاستفادة من نقل التكنولوجيا الاتصالية إلى الوطن العربى دون الاستناد إلى بحوث وطنية تحدد الأولويات والأفضليات على أن يتم ذلك تحت اشراف المؤسسات القومية .

٤- اعداد كوادى إعلامية عربية مؤهلة ومدربة ومسلحة بالرؤية الثقافية العربية المشتركة مما يزودها بالقدرة على مواجهة التحديات الثقافية وفى مقدمتها الاختراق الثقافى العولمى

والغزو الثقافي الصهيوني وإن يتحقق ذلك إلا من خلال سياسات عربية مشتركة فى حقل التعليم الاعلامى وبرامج مشتركة للتدريب على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بما يلبي الاحتياجات الاتصالية والثقافية للجماهير العربية فى الريف والحضر .

٥- اعداد مسوح ميدانية لتحديد الاحتياجات والمشكلات الثقافية لدى القطاعات الجماهيرية العربية فى الريف والبادى والعواصم والاستعانة بنتائجها فى رسم وتصميم الاستراتيجية الثقافية والإعلامية للعالم العربى على أن يتم ذلك من خلال المؤسسات الاكاديمية القطرية وتحت إشراف قومى .

٦- الاهتمام باعداد برامج إعلامية مشتركة لمحو الأمية فى الوطن العربى وبرامج نسائية وشبابية وللأطفال العرب مع مراعاة أن تحوى هذه البرامج المضامين الثقافية القادرة على تحقيق أهداف المشاركة الجماهيرية كبديل للإعلام الرأسى الاتجاه السائد حالياً فى الوطن العربى والقادم من أعلى إلى أسفل ومن النخب المثقفة إلى الجماهير ومن العواصم إلى الريف ومن الحكام إلى المحكومين .

٧- تشجيع الاتحادات المهنية فى مجالى الإعلام والثقافة على استئناف أنوارها فى توثيق وتنشيط العلاقات الثقافية والإعلامية ذات الطابع الشعبى والجماهيرى مثل اتحاد الصحفيين العرب واتحاد الكتاب العرب .

٨- تبدو الأهمية الملحة للتنسيق والتكامل الإعلامى بين الدول العربية خصوصاً فى مجال تكنولوجيا الاتصال سواء كان الهدف نقل التكنولوجيا (رغم مخاطرها فى تكريس التبعية التى سبق الإشارة إليها) أو توطئتها كذلك الحرص على السماح بتوزيع الصحف فى مختلف انحاء الوطن العربى دون التقيد بالتقلبات السياسية التى تتعرض لها العلاقات العربية فى بعض الأحيان .

٩- تشكيل لجان قومية من الخبراء الإعلاميين والمثقفين العرب للإشراف على اختيار البرامج والمسلسلات التليفزيونية العربية والاجنبية التى تتميز بمستوى ابداعى رفيع وتوجه حضارى ايجابى وثقافى كى تتاح لها فرصة البث والانتشار على المستوى العربى .

١٠- التعجيل باخراج مشروع الوكالة العربية للأنباء إلى حيز النور مع مراعاة اختيار كوادر اعلامية متخصصة للإشراف على ادارتها وتشغيلها وذلك ضماناً لتحجيم الدور الذى تقوم به وكالات الانباء العالمية فى تكريس التبعية الإعلامية والثقافية فى الوطن العربى .

الهوامش والمراجع

(١) انظر : Pater Golding , Phil Harris : Beyoned Cultural Imperialism sage - London 1997 , PP . 49-52.

(٢) اسماعيل صبرى عبد الله : الكوكبة - الرأسمالية العالمية فى مرحلة ما بعد الامبرالية - الطريق - بيروت - يوليو ١٩٩٧ ص٤٦ - ٤٧ .

(٣) انظر : صادق جلال عبد العظيم : ما هى العولة - مجلة الطريق ، مصدر سابق ، ص٣٤ .

(٤) انظر : فهيمة شرف الدين - تعليق على ورقتي بلقرين والجابري عن العولة والهوية الثقافية - ندوة العرب والعولة ، مجلة المستقبل العربى - بيروت - ابريل ١٩٩٨ .
(٥) انظر :

Global. Smith Antony : (Towards a Global Culture) in culture. (ed) Feather stone and and Mike . London. Sage,1990,P.176.

(٦) Ibid., P. 177 .

(٧) انظر : سمير أمين : مناخ العصر - ندوة التطورات العالمية والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى - مركز البحوث العربية والجمعية العربية.لعلم الاجتماع - القاهرة - مارس ١٩٩٧ .

(٨) Yves Eudes ; La Conquete des esprits - Paris 1982 , PP. 18-24 .

(٩) انظر : عواطف عبد الرحمن : الإعلام العربى فى مواجهة الاختراق الثقافى والتبعية الإعلامية فى قضايا إعلامية معاصرة - دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٩٦ ، ص٣٤-٣٧ .

- Hamid Mowlana ; Global Communication in Transition . The end of Diversity - Sage - London 1996 , PP. 176-180

(١٠) انظر : عبد الاله بلقرين : العولة والهوية الثقافية - ندوة العرب والعولة - مصدر سابق .

Annabelle Sreberny : The many Cultural Faces of Imperialism - in Peter Golding , Op . cit , pp. 55-60 .

(١١) انظر :- H. Schiller : Mass - Communication and American Empire Beacon press , 1977 .

(١٢) انظر : بول سالم : الولايات المتحدة والعولة - ندوة العرب والعولة - مصدر سابق ، ص١١-١٤ .

(١٣) انظر : سمير أمين : مناخ العصر - ندوة التطورات العالمية والتحولات المجتمعية فى الوطن

- العربي - مركز البحوث العربية والجمعية العربية علم الاجتماع - القاهرة - مارس ١٩٩٧ (مصدر سابق) .
- (١٤) انظر : جودة محمد عواد : تكنولوجيا الاتصال - مذكرة دراسية غير منشورة ، القاهرة ١٩٩٧ .
- (١٥) محمود علم الدين : تكنولوجيا الاتصال في الوطن العربي - عالم الفكر - عدد خاص عن الإعلام المعاصر - المجلد ٢٣ ديسمبر ١٩٩٤ - الكويت - ص ١١٥-١١٨ .
- (١٦) انظر : 8- 1996 Le monde Diplomatique .
- (١٧) انظر : 8- 1997 Le monde Diplomatique .
- (١٨) Ibid .
- (١٩) سمير أمين - مصدر سابق .
- (٢٠) محمود علم الدين ومحمد تيمور : الحاسبات الالكترونية وتكنولوجيا الاتصال ، دار الشروق - القاهرة - ١٩٩٧ - ص ٢٠٢-٢٠٤ .
- (٢١) محمود علم الدين - تكنولوجيا الاتصال في الوطن العربي - مصدر سابق ، ص ١١٩ .
- Hamid Mowlana : Global in Formation and world (٢٢)
Communication Sage - London 1997 , pp . 90-97.
- (٢٣) حمدي حسن : الإعلام العربي - الفرص والتحديات في النظام الإعلامي العالمي الجديد - المؤتمر العلمي لقسم الإعلام بمعهد الدراسات العربية - أبريل ١٩٩٩ .
- (٢٤) Hamid Mowlana ; Op . cit ., pp. 59-62 .
- (٢٥) انظر : محمود علم الدين ومحمد تيمور : مصدر سابق .
- Hamid Mowlana : Global in Formation and world Com-
munication Sage - London 1997 , pp . 113-119
- . Hamid Mowlana : Global in Formation , Ibid ., pp. 40-43
- John McManus : Market - Driven Journalism - Sage
London - 1994 , pp . 3-9.
- (٢٦) Peter Golding , Op . cit ., pp . 90-97 .
- Hamid Mowlana : Global in Formation and world (٢٧)
. Communication Sage - London 1997 , pp . 107-123
- Hamid Mowlana : Global Communication in Transi- (٢٨)
tion - Op.cit., pp. 65-68
- (٢٩) انظر : عواطف عبد الرحمن : الإعلام العربي وتحديات العصر - مجلة عالم الفكر - المجلد ٢٣ - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - ديسمبر ١٩٩٤ - ص ١٨٦ .

- (٢٠) انظر : عابد الجابري : المسألة الثقافية - سلسلة الثقافة القومية مركز ودراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٤ - ص ١٧٧-١٨٠ .
- (٢١) انظر : عواطف عبد الرحمن : قضايا إعلامية معاصرة - دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٩٦ ، ص ٢٢-٢٨ .
- (٢٢) انظر : سليمان صالح : حق الصحفي في الحصول على المعلومات - المجلة المصرية لبحوث الإعلام - العدد الاول يناير ١٩٩٧ .
- (٢٣) لمزيد من التفاصيل انظر : عواطف عبد الرحمن : قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث . سلسلة عالم المعرفة الكويت - ١٩٨٤ ، ص ١٤٥-١٦٢ .
- (٢٤) عصام المرسى : التدفق الإعلامي بين الدول العربية - مجلة الدراسات الإعلامية ، القاهرة - يناير ١٩٩٥ - ص ٢٢، ٢٣ .
- (٢٥) انظر : انشراح الشال : الإعلام الدولي عبر الأقمار الصناعية - دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٨٦ - ص ٧٩-٨١ .
- (٢٦) محمود علم الدين - تكنولوجيا الاتصال في العالم العربي ، مجلة عالم الفكر - الكويت - ديسمبر ١٩٩٤ .
- (٢٧) المصدر السابق ، ص ١٢٠-١٣١ .
- (٢٨) انظر : عواطف عبد الرحمن : الإعلام العربي وقضايا العولمة - العربي - القاهرة - ١٩٩٩ .
- (٢٩) انظر : التقرير النهائي لليونسكو عن حلقة التدارس بشأن تعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية - صنعاء - اليمن ، يناير ١٩٩٦ - ص ٢٢-٢٤ .
- (٤٠) انظر : عواطف عبد الرحمن : هموم الصحافة والصحفيين في مصر - الفكر العربي - القاهرة ١٩٩٦ - ص ١٢٢-١٤٢ .
- (٤١) راسم الجمال : الإعلام العربي المشترك - دراسة في الإعلام الدولي العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٥ - ص ١٢٣-١٢٧ .
- (٤٢) انظر : جيهان رشتي : الإعلام الدولي ، القاهرة - دار الفكر العربي ١٩٨٦ ، ص ٢٠١-٢٠٧ .
- انظر : راسم الجمال : مصدر سابق ، ص ٥٦-٦٠ .
- (٤٣) مصطفى المصمودي : النظام الإعلامي الجديد - سلسلة عالم المعرفة - الكويت ١٩٨٥ - ص ٢٣٩ .
- (٤٤) انظر : عبد القادر الادريس : الصحافة العربية والتدفق الإعلامي مجلة الدراسات الإعلامية - عدد ابريل - يونيو ١٩٩٥ .
- (٤٥) انظر : عاطف عبد ربه : الشؤون العربية في الصحافة المصرية اليومية من ١٩٧٠ - ١٩٨٠ -

- رسالة ماجستير غير منشورة كلية الإعلام - جامعة القاهرة ١٩٩٢ .
- (٤٦) انظر : عواطف عبد الرحمن : تجليات التبعية الإعلامية فى حرب الخليج - مجلة الدراسات الإعلامية - يناير ١٩٩٣ .
- (٤٧) انظر : هشام عطيه : تأثير السياسة الخارجية لمصر على المعالجة الصحفية للشئون الدولية - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ١٩٩٥ .
- (٤٨) انظر : حمدين صباحى : تطور مفهوم الوحدة العربية فى الصحافة المصرية ١٩٥٣-١٩٦١ ، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ١٩٨٥ .
- (٤٩) انظر : عواطف عبد الرحمن " القدس فى الصحافة العربية ١٩٧٠-١٩٨١ - فى الصحافة العربية المعاصرة - دار الفارابي - بيروت ١٩٨٩ .
- (٥٠) انظر : على الكنز : المنظور الثقافى فى تناول قضايا العولمة وحيوده - فى صراع الحضارات أم حوار الثقافات - التضامن الافريقى الاسيوى - القاهرة - ١٩٩٧ ، ص ٢٤٠-٢٤٧ .
- (٥١) Report of the world commission on culture and Development - our creative diversity , UNESCO publishing Paris - 1996 , pp 281-284.
- (٥٢) Look : Januez Symonides International implementations of Cultural rights. Gazette , Vol. 60 , No. I, March 1998 , pp. 8-24.
- (٥٣) انظر كل من : ماهر الشريف الاستقلال الثقافى فى زمن العولمة مجلة أدب ونقد المصرية - العدد ١٥٥ - القاهرة ، يوليو ١٩٩٨ - ص ٤٩-٥٤ .
- (٥٤) سمير أمين : نحو نظرية للثقافة غير أوربية التمركز - مجلة فضاءات أهلية - عدد خاص عن العولمة - تونس ١٩٩٥ - ص ١٤٤ - ١٦١ .
- (٥٥) انظر على الكنز - مصدر سابق .
- (٥٦) انظر ماهر الشريف - مصدر سابق .
- (٥٧) انظر : هريبرت شيلر : المتلاعبون بالعقول ترجمة عبد السلام رضوان سلسلة عالم المعرفة ، الطبعة الثانية ، مارس ١٩٩٩ .

**صورة المجتمع المصري
في الخطاب الصحفي
في التسعينيات**

مقدمة

فى إطار التسليم بالأدوار الحاسمة التى تؤثر بها كل من المنظومة التعليمية والثقافية والاعلامية فى تشكيل النسق الثقافى والقيمى السائد فى المجتمعات العربية تبرز أهمية الدور الذى تقوم به وسائل الاعلام والسياسات المرتبطة بها والتى تتمثل فى قدراتها الهائلة فى التأثير المستمر والمتعدد الأبعاد على مختلف الشرائح الاجتماعية المتعلمه والاميه علاوة على ما تتميز به وسائل الاعلام من طبيعة مزدوجة تساعد على نشر وترويج الافكار والقيم المتناقضة فى آن واحد فهى تساعد على تغيير القيم والعادات والمفاهيم التقليدية فتسهم بذلك فى خلق أشكال جديدة من الواعى أو تعمل على تثبيت وتعميق القيم والرؤى التقليدية فتسهم عندئذ فى تزييف وعى الأفراد بواقعهم ونواتهم وأدوارهم الحقيقية، ولقد ظهرت منذ نهاية السبعينيات تيارات فكرية جديدة فى سياق التغيرات العملية والتكنولوجية التى شهدتها دول الشمال والتى تواكبت مع المحاولات الدؤوبة التى تقوم بها القوى العالمية لعولة الثقافة والتعليم والدين وسائر مكونات المنظومة الحضارية التى كانت تحتفظ باستقلال نسبي خارج نواتر وقيم السوق العالمية وقد كان لذلك كله مردوده فى مجال الاعلام سواء فى المجال السياسى أو الثقافى والاجتماعى، إذ أصبح الاعلام يشغل موقعا مركزيا فى الاستراتيجيات والسياسات التى تستهدف اعادة بناء المجتمعات المعاصره سواء فى الشمال أو فى الجنوب وإن كان ذلك أكثر وضوحا فى المجتمعات الصناعيه المتقدمة تكنولوجيا حيث يبرز دور الاعلام فى اعادة توزيع مراكز القوى فى مختلف المواقع بدءاً بالاسره والمدرسة والمصنع والمستشفى ثم مواقع العلم والترفيه على مستوى الاقاليم ثم مستوى الدوله ككل وإذا كانت العولة تسعى إلى خلق ثقافة كوينيه شامله تغطى مختلف جوانب النشاط الانسانى وتتطلع الى خلق الانسان العالمى المبرمج ذى البعد الواحد المؤمن بأيدولوجية السوق العالمية والمتوحد مع مصالحها ورموزها وشعاراتها فإن ذلك ما كان ممكنا ان يتحقق إلا بفضل الثلاثى التكنولوجى الصاعد الذى يعمل فى تناغم وتكامل غير مسبوق .

ويضم حسب ترتيب الأهمية كل من وسائل الاعلام السمعبصرى وشبكات المعلومات والطريق السريع للمعلومات والاتصال وفى ضوء ذلك أصبحت الامبراطوريات السمعبصرية

(الفضائية والأرضية) هي المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة التي حلت مكان كل من الأسرة والمدرسة والتي تقوم بدور أساسي في تلقين النشئ والأجيال الجديدة المنظومة المعرفية المنزوعة من سياقها التاريخي والقيم السلوكية ذات النزعة الاستهلاكية حيث تقوم بتقديم معلومات ثقافية محكمة الصنع تتضمن منظومة جديدة من القيم حول تشجيع النزعة الاستهلاكية وغرس قيم الانانية والفردية والروح النفعية (١) .

وفي ضوء هذه التطورات تبرز الأشكالية الخاصة بموقف الاعلام من قضايا وهموم المجتمعات العربية في حقبة العولمة ويصبح السؤال المطروح هو هل يقوم الاعلام العربي بدور ايجابي في دفع هذه المجتمعات إلى الامام أم يكتفى برصد واقعها الراهن بسلبياته وإيجابياته أم يسعى متعمدا إلى تزييف الوعي بهذا الواقع بالتركيز على الانجازات الرسمية في مجال الإدارة والخدمات واقتصاديات السوق وتجاهل السلبيات الكثيرة التي تحتل بها هذه المجتمعات مثل (الامية والبطالة والفقر ... إلخ) في الريف والحضر والاكتفاء بالترويج للقيم الاستهلاكية لصالح السوق العالمية والأسواق المحلية .

ان التصدي لمعالجة الدور الذي تقوم به وسائل الاعلام وعلى الاخص الصحافه في تشكيل صورة المجتمعات العربية المعاصرة لابد أن يندرج ضمن سياق الدور الذي تقوم به هذه الوسائل في تشكيل النسق القيمي والثقافي السائد في المجتمعات العربية وانطلاقا من تراث العلم الاجتماعي بكافة فروعه وعلى الاخص وعلوم الصحافة والاعلام التي تؤكد انه ليس هناك ايدولوجية للدولة وأخرى لوسائل الاعلام بل هناك ايدولوجية واحدة تحدد الخط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للدولة مستهدفه تحقيق التوازن الذي يكفل دعم وحماية قيم ومصالح وأهداف الطبقة أو مجموعة الطبقات والقوى الاجتماعية التي تسيطر على وسائل الانتاج الأساسية في المجتمع وتتحكم بالتالي في أدوات التعبير والنظام التعليمي والثقافي والاعلامي وتأكيداً لما أرساه اساتذة الاعلام سواء هؤلاء الذين ينتمون للمدرسة الغربية بمختلف تياراتها التقليدية الراديكالية أو أولئك الذين برزوا في دول الجنوب من ان الاعلام يجسد من خلال الكلمة المطبوعة والمسموعة والمرئية مجمل الواقع الاجتماعي بصراعاته

(١) انظر : عواطف عبدالرحمن: الاعلام العربي وقضايا العولمة، دار العربي، القاهرة - ١٩٩٩ ص ١٨٤ - ١٨٥ .

وتناقضاته وسياقه التاريخي انطلاقاً من كل ذلك تسعى هذه الدراسة الى التعرف على صورة المجتمع المصرى كما تطرحها الصحف فى حقبة التسعينيات. وإذا كانت السياسة الاعلامية فى مصر تكشف من خلال القوانين والتشريعات الاعلامية المدونة عن طبيعة السلطة الحاكمة من حيث انتمائها لاجتماعى أو توجهاتها السياسية فإن نمط الملكية الاعلامية السائدة ومدى تدخل السلطة الحاكمة فى توجيه الأداء الاعلامى وتحديد نوعية المضامين الاعلامية يمثلان المعيار الحاسم فى تحديد الاطار العام للسياسة الاعلامية إذا سلمنا بهذا الاطار النظرى الذى يعد بمثابة مدخل ضرورى للتعرف على ملامح وأسس العلاقة المتعددة الأوجه التى توضح اشكال التفاعل السلبى والأيجابى بين الصحافة وسائر مكونات المجتمع المصرى من الواقع الاجتماعى الراهن فى مصر بمختلف جوانبه المادية والفكرية وذلك سعياً للإجابة على السؤال المحورى الذى تطرحه هذه الدراسة عن طبيعيات المواقف التى تتبناها الصحافة إزاء كل من السلطة الحاكمة بأجهزتها (الوزارات) التشريعية (مجلس الشعب) وسياساتها فى مجالات الأمن الاقتصادى والخدمات (التعليم والصحة والاسكان والثقافة) وقضايا وهموم المجتمع المدنى فى الريف والحضر والتى تتمحور حول الأمية والبطالة والتهميش السياسى والفقر والعشوائيات ويبرز فى قلب هذا السياق موقف الاعلام المصرى من قضايا المرأة فى الريف والحضر باعتبارها أحد المحركات التى تتميز بشفافية خاصة داخل النسق الثقافى والقيمى السائد فى المجتمع المصرى وانطلاقاً من المنظور التكاملى الذى ينأى عن التجزئ المتعسف للظواهر الاجتماعيه ويؤمن بوحدة الانشطة الانسانية وتكاملها مهما اختلفت أو تنوعت مظاهرها أو تعددت اشكالها المعرفية لذلك فإن تناولنا لصورة المجتمع المصرى فى الصحافة خلال حقبة التسعينيات سيتم فى اطار سياق اشمل يتضمن التغيرات المجتمعية التى طرأت على الواقع المصرى بفعل ممارسات النخبة الحاكمة خلال هذه الفترة .

المجتمع المصرى فى التسعينيات :

عندما نستعرض فى عجاله أهم التغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى منذ الخمسينيات تبرز ثورة يوليو ١٩٥٢ باعتبارها المنعطف الرئيسى الذى حول مسار الاحداث وغير شكل المجتمع المصرى وعلاقاته الداخلية والعربية والعالمية واسفر عن ظهور توجه عربى

شامل فرض فاعليته السياسية والفكرية وان ظلت فاعليته الاقتصادية حتى الآن محدودة على الرغم من تعاظم الثورة العربية بسبب النفط وتضخم صادراته واحتياطياته ولعل أبرز معالم التغيير التى طرأت على المجتمع المصرى فى سياق ثورة يوليو نزوح معظم الجاليات الأجنبية من مصر وتحول مصر من دولة مستقبلية للهجرة إلى دولة مصدرة للعمالة وبالتالي تمصير الكثير من الأنشطة التى كانت من قبل فى أيدي أجنبية حيث أصبح الاقتصاد المصرى لايعتمد على الزراعة إلا فى حدود ٢٠٪ على الأكثر وتقدم القطاع الصناعى وضخم قطاع الخدمات بصورة ملحوظة برزت فى التعليم والصحة والإسكان والتجارة الداخلية والخارجية والثقافة والإعلام والاتصالات والانفتاح على العالم سياسياً واقتصادياً وسياحياً .

وشهدت مصر عدة تحولات إقتصادية هامة تأثر بها كل من الريف والحضر وتمثلت فى حركة الاصلاح الزراعى فى الخمسينيات وتأميم المنشآت الاقتصادية والمالية والتجارية وخلق قطاع عام واسع فى الستينيات كما شهدت هذه الفترة زيادة هائلة فى السكان قفزت من العشرين مليون نسمة فى بداية الثورة حتى بلغت ٦٥ مليون نسمة فى الوقت الراهن .

ولقد تزامنت هذه التغيرات فى المجتمع المصرى مع ظهور الحقبة النفطية فى دول الخليج العربى وتثبيتت أسس الاستيطان اليهودى فى فلسطين وقيام الحرب الباردة بين القطبين العالميين واستمرارها على مدى أربعين عاما وانقسام العالم بصورة حادة إلى دول صناعية متقدمة ودول فقيرة نامية مع ازدياد الضغط السكانى فيما بين الفقراء وضموره لدى الأغنياء مع تسارع التحول الحضارى من حضارة التصنيع إلى حضارة المعلومات (٢) .

ولقد استندت القيادة السياسية لثورة يوليو عبر مراحلها الثلاث (عبدالناصر - السادات - مبارك) على مصدر أو أكثر من مصادر الشرعية فاعتمدت خلال فترة حكم عبدالناصر (٥٤ - ١٩٧٠) على شرعية كاريزمية ارتبطت بشخص عبدالناصر علاوة على شرعية خطاب سياسى ثورى تشكل بصورة اساسية من عناصر الاستقلال والقومية العربية والتحول الاشتراكى. ولا شك أن الانجازات التى تحققت خلال الحقبة الناصرية حتى هزيمة ١٩٦٧ عززت من شرعية النظام الناصرى وتتمثل فى الاصلاح الزراعى ومجانية التعليم والقطاع العام الصناعى وبناء السد العالى ومواجهة اسرائيل باعتبارها قاعده للاستعمار الغربى ومحاولة توحيد الامة العربية. بيد ان السادات سعى لبناء نظامه وشرعيته باتجاه

نخالف اسلفه بصورة جذرية وقد ساعدته التحولات العالمية والعربية والتي تمثلت فى انتهاء الحرب الباردة وتحولها إلى انفراج أو وفاق وتصاعد نفوذ البترودولار وانحسار الفكر القومى العربى مما انعكس على مجمل سياسات السادات فتحول اقتصاديا إلى الانفتاح وسياسيا إلى المنابر ثم الاحزب السياسية وخارجيا إلى التحالف مع الولايات المتحدة والصلح مع اسرائيل، وفى مواجهة الناصريين واليساريين لجأ السادات إلى الاسلام كمصدر لاضفاء الشرعية على نظامه وتشجيع التيارات الاسلامية لتدعيم مركزه وقد ادخل السادات تعديلات دستورية جعلت الشرعية الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع فى دستور ١٩٧٨ (٣) .

وبمضى مبارك إلى الحكم عقب ازمة شاملة للنظام انتهت باغتيال السادات فى أكتوبر ١٩٨١ برز حرصه على تأكيد تمايزه عن سلفه ولئن بدأ مبارك مختلفا فى أسلوب ادائه السياسى عن سلفه السادات إلا ان سياساته تعد استمراراً واستكمالاً لسياسات السادات اقتصادياً وسياسياً سواء فى خصصه الاقتصاد أو التعددية الحزبية نون تداول السلطة أو توثيق العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية علاوة على محاولة تعريب السلام المصرى الاسرائيلى، وبعد مرور ما يزيد عن أربعة عقود على ثورة يوليو ظل الحرص على الارتباط بشرعية يوليو متمثلاً فى استمرار احتكار الحزب الوطنى الحاكم للسلطة السياسية باعتباره وريث الاتحاد الاشتراكى فى الدولة الناصرية وإلى جانب ادعاء شرعية الإنتساب إلى ثورة يوليو لجأ نظام مبارك إلى الإسلام كمصدر للشرعية مع حظر قيام حزب سياسى للإسلاميين كما تمثل اللجوء إلى الشرعية الاسلامية فى اضعفاء المشروعية على بعض الممارسات الاقتصادية مثل تعديل قانون الاجارات الزراعيه والقائمه المصرفية .

ويمكن القول ان عنصر الشرعية الوحيد المستمر للنظام الحاكم الحالى فى مصر يتمثل فى المؤسسة العسكرية التى لا تزال تتحكم فى معظم المواقع القيادية فى المجتمع المدنى وخصوصا فى المحليات والمشروعات الاستثمارية ولقد شهد عهد مبارك انسحاب الدولة من المجال الاقتصادى مع قصر الهامش الديمقراطى على حرية التعبير دون السماح بتداول السلطة أى حرية اقتصادية مع شموليه سياسية مع تعدديه اعلاميه محسوبه ومقصوره على الصحافة فحسب. وإذا كان استهلال حقبة الثمانينيات قد بدأ باغتيال رئيس الدولة (السادات) فإن السنوات الاخيره من الثمانينيات وخلال حقبة التسعينيات شهدت تتابع سلسلة حلقات

العنف فى مصر فشهدت الفترة من (٨٢ - ١٩٩٥) ١٢٠ اضرابا ١٨١ مظاهرة ، ٢٩ حادث شغب واغتيال رئيس مجلس الشعب ومحاولات لاغتيال ثلاثة من وزراء الداخلية علاوة على الصدمات بين الشرطة والجماعات الاسلامية فى كل من امبابة وصعيد مصر والاعتداء على رموز الحكومة والاعتداء على السياح الأجانب وأخرها حادث الاقصر ١٩٩٧ وهكذا استمر المجتمع المصرى فى التسعينيات لا تخلو من أحداث العنف المتبادل بين السلطة الحاكمة وبين الجماعات المهشمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا(٤) .

هذا وقد شهدت فترة مبارك تخلقى الدولة عن مسئولياتها التنموية وفتح الأبواب للقروض والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتوكيلات للشركات المتعددة الجنسيه واستيراد مخرجات التكنولوجيات الغربية والتركيز على السياحة والزراعة التصديرية وتشجيع هجرة القوى العاملة مما ادى إلى ظهور فئة جديدة من رجال الاعمال والمستثمرين المحليين ،الأجانب الذين اعتمدوا على القروض البنكية فى تمويل المشروعات العقارية وتسببوا فى وقوع أزمات حادة اصابا المصارف المصرية. كما شهدت هذه الفترة ازدياد القبضه الأمنية فى اطار الهامش المحدود المسموح به لحركة المعارضة .

ويشهد المجتمع المصرى فى الفترة الراهنة عدة انماط من الصراعات سواء على المستويين الفكرى والثقافى أو المستويين السياسى والاقتصادى فهناك صراع فكرى بين العلمانيين من انصار فصل الدين عن الدولة والجماعات الاسلامية الذين يتطلعون إلى تأسيس نظام حكم اسلامى . أما الصراع السياسى فهو يدور بين انصار السلطوية السياسية الذين يؤمنون بضرورة سيطرة الدولة والتنظيم السياسى الواحد على مقدرات البلاد ويرفضون فكرة تداول السلطة وانصار التعددية السياسية بمختلف توجهاتهم الذين يطالبون بضرورة تعديل الدستور والفصل بين السلطات واطلاق حرية تشكيل الاحزاب والقضاء على احتكار الدولة للاعلام المرئى والمسموع وتداول السلطة عبر انتخابات حرة نزيهة. ويأتى فى النهاية الصراع الاقتصادى بين انصار حرية السوق وضرورة انسحاب الدولة من المجال الاقتصادى تماما وتصفية القطاع العام والخصصه وترك المجال واسعا للقطاع الخاص وبين انصار التخطيط الاقتصادى وسيطرة الدولة على الانتاج والابقاء على القطاع العام ووضع قيود وضوابط على حرية السوق(٥) .

الخريطة الصحفية في مصر التسعينيات :

يعتبر قانون تنظيم الصحافة (مايو ١٩٦٠) أبرز حدث في الفترة الناصرية لانه يمثل البداية الفعلية لتقنين العلاقة بين القياده السياسية لثورة يوليو والصحافة المصرية. وإذا كانت الفترة الناصرية قد شهدت ذروة السيطرة على الصحافة واستيعابها لصالح سلطة رئيس الجمهورية بمقتضى هذا القانون فإن الميثاق الوطنى الصادر عام ١٩٦٢ قد حدد المضمون الاجتماعى لحرية الصحافة وقصر ممارستها على القوى الاجتماعية التى يتشكل منها تحالف قوى الشعب العاملة من خلال تنظيمها السياسى الواحد أى الاتحاد الاشتراكى الذى أوكلت إليه مهام الملكية والتوجيه والاشراف السياسى والتنظيمى للصحافة المصرية، وعلى الرغم من الاطار المحكم الذى خضعت له الصحافة المصرية حينذاك إلا ان القيادة الناصرية تركت هامشا محسوبا للتيارات الراديكالية والليبرالية تمثل فى وجود الطليعة والكاتب والفكر المعاصر والمجلة والثقافة مما سمح للرأى الآخر ان يطرح فيما عدا التيار الاسلامى .

ويلاحظ ان فترة السادات (١٩٧١ - ١٩٨١) لم تشهد أدنى تغيير فى القيادات والكودار الصحفية وكذلك التشريعات التى نظمت علاقة الصحافة بالسلطة السياسية والتى اضيفت إليها مجموعة قيود تشريعية تمثلت فى القوانين المتتالية مثل قانون حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وإنشاء المجلس الأعلى للصحافة. وقد شهدت هذه الفترة تصاعد التوتر بين السادات والصحفيين والذى وصل إلى حد اعتقال بعض الصحفيين المعارضين ومصادرة صحيفتى الاهالى ثم الشعب رغم ان أهم حدث شهدته حقبة السادات تمثل فى اعلان المنابر السياسية ١٩٧٦ والتى تحولت إلى احزاب عام ١٩٧٧ وأصبح لها حق إصدار صحف ناطقه بأسمها وظهور ما يسمى بالتعددية الصحفية والساسية مما ترتب عليه ظهور مجموعتين صحفيتين الصحف القومية الموالية للسلطة السياسية الناطقة بأسمها والصحف الحزبية المعارضة وعلى الرغم من الشد والجذب بين الصحافة والسلطة فقد أتيح للرأى الآخر ان يعبر عن نفسه على صفحات الصحف الحزبية المعارضة وحيانا على صفحات الصحف القومية ذاتها، فقد طرحت الرؤية اليسارية على صفحات الاهالى والرؤية الاسلامية فى الدعوة والمختار الاسلامى والرؤية اليسارية المعتدلة فى صحيفة الشعب .

ويمجى مبارك عقب الازمة الشاملة لنظام السادات والتي انتهت باغتياله فى ٦ اكتوبر ١٩٨١ لم تتح للنظام فرصة التضيق أو فرض المزيد من القيود على حرية التعبير . لذلك سمح النظام السياسى بهامش أكثر اتساعا برز من خلاله حزب الوفد وصحيفته وأرتفع صوت القوى الليبرالية التقليدية المتحالفة مع بعض العناصر الانفتاحية التى ازدهرت خلال الفترة الساداتية علاوة على الاقطاب الجدد لسوق المال والأعمال .

كما عادت الصحف الحزبية التى صودرت خلال عهد السادات (الاهالى والشعب) كذلك اتيح للناصريين اصدار صحيفتهم (صوت العرب) ثم الموافقة على تشكيل الحزب الناصرى وإصدار صحفية العربى لسان حال الناصريين. وقد شهدت الصحافة المصرية فترة استقرار نسبى فرضتها مصلحة النظام وحرصه على عدم تكرار تجاوزات الفترة الساداتية غير ان فترة الاستقرار لم تدم طويلا إذ تصاعد التوتر بين صفوف الصحفيين عقب صدور قانون اغتيال حرية الصحافة رقم ٩٣ لعام ١٩٩٥ واستطاعت نقابة الصحفيين خلال عام كامل من الاجتماعات والحوارات ان تضع مشروع قانون موحد للصحافة طبقا لقرارات المؤتمر الثالث للصحفيين المصريين فى سبتمبر ١٩٩٥ ونجحت فى اجبار السلطة السياسية على التراجع والغاء قانون ٩٣ لعام ١٩٩٥ .

وقد شهدت حقبة التسعينات ظهور مجموعة جديدة من الصحف التى اطلق عليها أصحابها (الصحف المستقلة) وهى خليط من الصحف التى حصلت على تراخيص من المجلس الاعلى للصحافة كشركات مساهمة مثل الأسبوع والنبا والميدان والملاعب العربية وصوت الأمة أما باقى هذه الصحف فقد حصلت على تراخيص من قبرص أو لندن وأبرزها النداء العربى والدستور والاقتصاد العالمى واليوم العربى واخبار الاسكندرية والفرسان ولا تخضع هذه الصحف من الناحية القانونية للمجلس الأعلى للصحافة ولكنها تخضع لإدارة المطبوعات بوزارة الاعلام، ويتم تمويل هذه الصحف من الاعلانات ويقلب طابع الاثارة والتهويل على معالجاتها للقضايا المحلية والعربية وتواجه الصحافة المصرية المعاصرة العديد من التحديات التى تتعلق بجوهر أنوارها ووظائفها كمهنة ذات تاريخ عريق فى الدفاع عن حرية وحقوق الشعب المصرى فى السيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية والتحرر الفكرى والاستنارة الثقافية وتتمثل هذه التحديات فيما يلى :

القيود القانونية والبيروقراطية واحتكار السلطة لمصادر المعلومات ومحاولات الاحتواء والاختراق التى تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية وشبكات المصالح المحلية التى تحتكر انتاج وتسويق تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فضلا عن غياب الديمقراطية داخل المؤسسات الصحفية القومية والحزبية وسيادة المفاهيم الاوتوقراطية ذات الطابع الاحادى المركزى فى رسم السياسات الاعلامية علاوة على سيطرة القيم الغربية فى تقييم الاخبار والمعالجات الصحفية لقضايا المجتمع المصرى مع التأثير السلبى لسلطة الاعلانات والمعلنين .

مسح التراث العلمى .

أسفر مسح التراث العلمى عن ندرة الدراسات التى تتناول صورة المجتمع المصرى ككل سواء بمؤسساته الرسمية أو المدنية فى الاعلام . لكن تشير الأدبيات الاكاديمية والعامية إلى مجموعة من البحوث القطاعية التى سلطت الضوء على بعض المفردات والقضايا التى شكلت حركة الواقع المصرى وتفاعلاته فى فترات زمنية محدده ويغلب على معظمها الطابع الإمبريقي ذى الرؤية الاحادية الرأسية والتى تتكامل فى مخرجاتها ونتائجها ولكنها لم تقلت من سلبية التكرار وإعادة انتاج ما سبق دراسته وتداول فى مجملها حول رصد وتحليل علاقة الصحافة بالريف المصرى من خلال التركيز على بعض القضايا المحورية ذات الطابع التنموى مثل المسائل الزراعية وتنظيم الأسرة ودور الصحافة الاقليمية فى مجال التنمية الاجتماعية وعلاقة الجمهور الريفى بالصحافة المصرية^(٦). كما ضمت هذه الأدبيات بعض الدراسات التى تناولت مشكلات المهاجرين من الريف الذين استقروا بالمناطق العشوائية وعنيت هذه الدراسات برصد وابرار الصلة بين ظهور العشوائيات وظاهرة العنف والارهاب التى اجتاحت المجتمع المصرى فى حقبة التسعينيات^(٧). هذا وتخلوا تقريباً المكتبة العربية من الدراسات الاعلامية ذات الطابع المقارن بين الريف والحضر^(٨). وقد توصلت هذه الدراسات إلى عدة نتائج هامة تحتاج إلى المزيد من التقصى والاختبار العلمى لاستخلاص دلالاتها المجتمعية وامكانية توظيفها فى تطوير المداخل النظرية والنماذج التحليلية التى تتناول علاقة الجدل والتفاعل الصيرورى بين الصحافة والمجتمع. ويمكن ايجاز ابرز النتائج التى اسفرت عنها هذه الدراسات على النحو التالى :

أولاً : ان الصحافة المصرية لم تزد خلال تطورها التاريخي المعاصر عن كونها وسيلة اتصال حضرية ذات تأثير محدود على سكان المناطق الريفية فهي لا تمثل مصدراً أساسياً يعتمدون عليه في صنع قراراتهم أو ادارة شئونهم المعيشية ويشغل المضمون الدينى مكان الصداره في اهتمامات وتفضيلات جمهور القراء في الريف المصرى .

ثانياً : لم تحظ قضايا الريف المصرى مثل الامية وتفتيت الملكية الزراعية وتجريف الاراضى الزراعية وتأثيرات الهجره على القرية المصرية ومشكلات الفلاحين سوى باهتمام اعلامى محدود للغاية فيما ركزت الصحافة المصرية على القضايا الريفية التى تحظى بأولوية واهتمام من جانب الدولة مثل تنظيم الاسرة والترويج للسياسات الزراعيه الحكوميه وتنمية الريف فى إطار الخطة العامة للدولة .

ثالثاً : ضعف الصحافة الاقليمية فى مصر وغلبة الطابع الحكومى عليها مما ادى إلى تحولها إلى نشرات رسمية منفصلة عن المشكلات الحقيقية للجماهير الريفية حيث أصبحت أساساً تستخدم كأداة دعائية للمحافظين والسلطات المحلية ولا تهتم برصد ما يحدث داخل مجتمعاتها المحلية كما انها تصدر بصورة غير منتظمة وتوزيعها محدود للغاية.

صورة المجتمع المصرى فى الخطاب الصحفى

نتائج الدراسة الاستطلاعية :

فى ضوء ندرة الدراسات الاكاديمية التى تناولت الصورة الكلية للمجتمع المصرى بمؤسساته وقضاياها واشكالياته فى الريف والحضر برزت ضرورة اجراء دراسة استطلاعية قامت بها الباحثة شملت عينات عشوائية من الصحف القومية (الاهرام - الاخبار - الجمهورية - وروز اليوسف) والصحف الحزبية (الشعب - الاهالى - الوفد - العربى) والمستقلة (الاسبوع) خلال عام ٩٨ - ٩٩ سعياً لاستكشاف الملامح العامة لتوجهات الصحافة وطبيعة معالجاتها للواقع المصرى فى التسعينيات. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها على النحو التالى:

٩- مؤسسة الرئاسة :

إختزلت الصحافة المصرية بشقيها الحكومى والمعارض مؤسسة الرئاسة فى شخص الرئيس فقط وحرصت الصحف القومية على إبراز أخبار وتحركات وتنقلات الرئيس فى الصفحة الأولى منها وتركزت أخبار الرئاسة فى التالى:

(أ) إستقبالات الرئيس لرؤساء الدول والمباحثات التى دارت بينهما والتى تهدف إلى تنشيط العلاقات الثنائية بين البلدين.

(ب) تصريحات الرئيس مبارك وجهوده فى دفع عملية السلام فى المنطقة خلال حقبة التسعينات وقد أكدت الصحف الدور الكبير الذى قام به الرئيس خلال هذه الفترة حتى لا تتعثر مباحثات السلام.

(ج) إفتتاح الرئيس مبارك لبعض المشروعات التى تمثل إنجازات لعهدده وتركزت هذه المشروعات فى مترو الانفاق بمراحله وإفتتاح الكبارى وبعض المشروعات السكنية وإستصلاح الأراضى.

(د) إبراز مشاركة الرئيس فى الاحتفالات العامة ونشر خطبه فى هذه المناسبات مثل الاحتفال بثورة يوليو والاحتفال بنصر أكتوبر.

(هـ) تنشر الصحف القومية أحاديث الرئيس التى بها يدلى إلى الصحف أو الاذاعات العالمية وتهتم بإبراز عناصر الحوار التى تؤكد جهود الرئيس مبارك فى تسيير عملية السلام والإصلاح الإقتصادى.

(و) تنشر الصحف القومية أخبار إستقبال الرئيس مبارك للوزراء والذى يتم بشكل دورى وتحصر على نشر صور اللقاء وتصريحات وقرارات الرئيس التى صدرت أثناء اللقاء.

(ز) تبرز الصحف القومية أخبار زيارات الرئيس مبارك وجولاته الخارجية التى تصفها الصحافة دائما بأنها رحلات ناجحة وقد حققت كل الأهداف المرجوة منها، بل تقوم الصحافة بالتمهيد للرحلات التى قوم بها الرئيس خاصة للدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا.

٢- أبرزت الصحف جهود الرئيس مبارك وبوره فى إحتواء الأزمات العالمية وظهر هذا

واضحاً فى معالجة الصحف المصرية لأزمة "حرب الخليج الثانية" بعد غزو صدام حسين للكويت وكان ذلك فى بداية التسعينيات من (أغسطس ١٩٩٠ حتى مارس ١٩٩١) وقد أشادت الصحف بموقف الرئيس مبارك خلال الأزمة بإستثناء صحيفتى الشعب والأهالى اللتان عارضتا موقفه، ثم فى الأزمة بين سوريا وتركيا عام ١٩٩٨ والتي نقلت خلالها الصحف المصرية إشادة الرئيسين حافظ الأسد وسليمان ديميريل بجهود الرئيس فى إحتواء الأزمة.

٣- حرصت الصحف القومية - فى صفحة أخبار الدولة الداخلية بها - على نشر أخبار التهانى والتعازى والتحيات المتبادلة بين الرئيس والوزراء من ناحية والرئيس ورؤساء الدول من ناحية ثانية كذلك نشر أخبار تسليم الرئيس لأوراق السفراء الجدد وإعتمادهم. وقد لوحظ ان الصحف القومية تعكس دوما صورة إيجابية عن نشاطات الرئيس مبارك ومن ثم مؤسسة الرئاسة ككل بينما تحرص صحف المعارضة على التمسك باطار شكلى من المعارضة .. فمع إبرازها لأنشطة الرئيس مبارك لكنها فى الغالب لاتنشر بشكل يومى الخبر الرئيسى عن الرئيس مبارك.

كذلك لاتهتم الصحف الحزبية أن تتصدر صفحتها الأولى صورة للرئيس مبارك فى حين تحرص الصحف القومية على نشر صور للرئيس فى لقاءاته أو إستقبالاته الكثيرة. أما الصحف المستقلة فهى تحاول أن تبدو فى صورة غير منحازة وإن كانت تنحاز فى كثير من الأحيان لوجهة النظر الحكومية فى القضايا والمشكلات التى تعرض لها. ولا تتعرض الصحافة الحزبية بالنقد الصريح الواضح لمؤسسة الرئاسة وإن كانت تقدم إنتقاداتها بصورة مغلقة.

٢- الوزراء،

تحرص الصحف القومية (الحكومية) على إبراز الإنجازات وإفتتاح المشروعات التى تقوم بها الوزارات المختلفة، والتأكيد على أن الهدف من كافة المشروعات التى يقوم بها الوزراء هو تنمية المجتمع.

وقد تطور معالجة شئون الوزارات والوزراء فى الصحف خلال عقد التسعينيات فبينما نرى فى النصف الأول من التسعينيات أن الصحف لا تتعرض للوزراء بسوء لا تعرض لمخالفاتهم.. وتكتفى فقط بما يصرح به الوزراء وما يمررونه من أخبار.

نلاحظ فى النصف الثانى من التسعينيات ان الوزراء يتعرضون لهجوم على بعض سياساتهم وقد تصدت صحيفة الشعب فى أكثر من مرة لظاهرة الفساد فى بعض الوزارات فقامت حملة ضد وزير الداخلية زكى بدر وممارساته ضد أصحاب الاتجاه الإسلامى، ثم قامت حملة فى ٩٦، ٩٧ ضد وزير الداخلية حسن الألفى وابنه إيهاب وكشفت إستغلال الابن لنفوذ الأب فى تمرير مشروعاته كذلك قامت الشعب حملة صحفية ضد يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة كشفت فيها عن اتفاقاته مع الصهاينة وتأثيرها السلبى على أحوال الزراعة فى مصر كما شاركت الصحف القومية فى إبراز سلبيات الوزراء من خلال الأحاديث الشخصية مع الوزراء (١٠) فى صحيفة الأخبار وإبتكر أحمد رجب ومصطفى حسين شخصية "فلاح كفر الهنادوة" الذى كان يواجه د. عاطف صدقى رئيس الوزراء الأسبق ود. كمال الجنزورى ونيس الوزراء السابق ود. فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ببعض أخطاء الوزراء والنواب.

٣- الأحزاب

حظيت شئون الأحزاب باهتمام كبير فى الصحافة المصرية سواء كانت قومية أو حزبية فقد تابعت الصحف أخبار الأحزاب وأنشطتها وإضافة أعضاء جدد أو فصل أعضاء لأسباب معينة (١١).

ومما يجدر بالذكر أن الصحف القومية تركز على بعض السلبيات والمواقف المتراجعة لأحزاب المعارضة بما أسمته بالممارسة الديمقراطية الحقيقية (١٢).

كما أنها تحرص على إبراز الخلافات بين أعضاء أحزاب المعارضة من خلال الإشارة إلى ما أسمته بأزمة الرجل الثانى فى الأحزاب المصرية.

وتركز الصحف الحزبية على إبراز أنشطة رؤساء الأحزاب من إجتماعات ومؤتمرات وكذلك مشاركتهم فى المناسبات الوطنية، وبرقيات التأييد أو التهنية التى يحرص رؤساء الأحزاب على إرسالها للرئاسة فى كل مناسبة.

أما الصحف المستقلة فهى تركز على مشكلة واحدة تعاني منها الأحزاب المصرية وهى أن القيادات التى تتولى رئاسة الأحزاب المصرية أصبحت قيادات عتيقة وشاخت فى مواقعها ولا بد من التغيير.

٤- مجلس الشعب:

فى بداية التسعينيات كان يتم التعامل مع نواب مجلس الشعب على أنهم ممثلى الشعب بالفعل الذين يسعون إلى تحقيق مصالحه ومحاولة إجابة مطالبه، واتسمت الصحافة لشئون مجلس الشعب بالهدوء الشديد إنعكاساً للهدوء الذى كان يسود جلسات المجلس، غير أن صحف المعارضة وجريدة الشعب على وجه التحديد - كانت تتهم رئيس المجلس بالدكتاتورية وبعدها الشديد للإسلام لأنه يحبس قانون تطبيق الشريعة الإسلامية فى درج مكتبه ولا يريد الإفراج عنه.

فى كل الحالات كان يتم التعامل مع أعضاء مجلس الشعب بلون من التقدير والإحترام، إلى أن إختلفت الصورة تماماً وأصبحت الصحافة تركز على السلوكيات السلبية لدى أعضاء مجلس الشعب مثل:

١- ظاهرة التوزيع من الجلسات بل نشرت بعض الصحف صوراً لقاعة المجلس وهى خالية تماماً من الأعضاء، مما دفع رئيس المجلس إلى التهديد أكثر من مرة بإلغاء مكافآت الجلسات للعضو الذى يتغيب عن الحضور.

٢- التركيز على الجرائم التى يرتكبها أعضاء المجلس وصكت الصحافة مجموعة تعبيرات بدأت بنواب الكيف - النواب الذين يتاجرون فى المخدرات، ونواب القروض النواب الذين حصلوا على تسهيلات لقروض من البنوك دون نية فى إعادتها.

٣- التركيز كذلك على إنصراف أعضاء مجلس الشعب عن أهالى دوائرهم أثناء الدورة البرلمانية وإقترابهم منهم أثناء الحملة الانتخابية.

٤- كذلك صنفت صحف المعارضة مجلس الشعب على أنه مجلس ضعيف لا يستطيع أن يقاوم ضغوط الحكومة التى تستطيع أن تمرر من خلاله أى قانون.

٥- الجيش:

يظهر الإهتمام بالجيش بصورة أكبر فى الصحف مع ذكرى حرب أكتوبر التى أثبت فيها الجيش المصرى جدارته .. وتظهر الصحافة أوجه الإعجاز فى هذا الجيش. تستأثر الصحافة القومية بنشر موضوعات عن الجيش فى حين تمتنع الصحافة الحزبية

عن نشر أى خبر يتعلق بالجيش بدون إذن من القوات المسلحة ولا تعرضوا للمساءلة.
وتسهب الصحف القومية فى الحديث عن الجيش ، فتتحدث عن مستقبل الجيش المصرى وهو مقدم على القرن ٢١ وذلك من حيث تنوع مصادر السلاح ، والتصنيع الحربى المحلى ومواكبة التقدم التكنولوجى وكذلك التدريب المستمر القائم على الأساليب الحديثة.
وتهتم الصحافة القومية كذلك بمتابعة أخبار المناورات التى يقوم بها الجيش، ولا تكف عن الإشادة بجهود كل المشاركين فيها، وتبرز تصريحات وزير الدفاع فى كل مناورة وتهتم الصحف القومية بأخبار تخرج الدفعات من الكليات العسكرية وتبرز مشاركة الرئيس مبارك فى تخريج هذه الدفعات، وإجمالاً تعكس الصحافة القومية صورة ثابتة عن الجيش تبرز إيجابياته وأنه يقوم بأعماله على الوجه الأكمل مثل اشتراكه فى إستصلاح الأراضى وإشتراكه فى أحداث زلزال ١٩٩٢ وإنقاذ ضحاياه .

٦- رجال الأعمال .

على إستحياء شديد كانت الصحافة فى بداية التسعينيات تشيد برجال الأعمال من خلال إعلانات مدفوعة الأجر ثم تحول الإهتمام برجال الأعمال من الإعلانات إلى الموضوعات الصحفية وخاصة الأحاديث الشخصية والتحقيقات المعنية بشئون الاقتصاد والتى أصبح رجال الأعمال فيها مصادر أساسية يتحدثون عن إصلاح مسيرة الاقتصاد المصرى ويرسمون لذلك الخطط ويقدمون الحلول .

وتقدم الصحافة القومية والمستقلة رجال الأعمال على أنهم مواطنين صالحين يساهمون فى تنمية مصر بمشروعاتهم وأموالهم - بينما تعكس الصحف الحزبية صراعات رجال الأعمال على الإنفراد بمشروعات الدولة ، وأن معظم مشروعاتهم مشروعات إستهلاكية وليست تنموية ، كما أكدت الصحافة الحزبية أن معظم رجال الأعمال فاسدين بالمستندات وأن هدفهم الوحيد هو الربح دون النظر إلى مصلحة الوطن .

وقد أصبح رجال الأعمال مادة للصحف المصرية فتناولت حياتهم الخاصة وبحثت خلف أصولهم الاجتماعية ومن أين حصلوا على أموالهم .

٧- **جمعية حقوق الإنسان ،**

اهتمت الصحف بنشر التقارير الصادرة عن جمعيات حقوق الإنسان وخاصة تلك المعنية بالانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون وإن اختلفت الصورة من الصحافة القومية إلى الصحافة الحزبية فقد عالجتها الصحف القومية الموضوع من زاوية أن هذه التقارير فيها كثير من المبالغة وأنها لاتعبر بأى شكل من الأشكال عن الحقيقة ، فى حين أكدت الصحف الحزبية على صدق هذه التقارير وأكدت أن هناك إنتهاكات أكثر بكثير مما ورد فى هذه التقارير .

وقد اهتمت الصحف الحزبية بنشر التراسات التى تقوم بها جمعيات حقوق الإنسان وخاصة تلك التى تسلط فيها الاضواء على مشكلات المجتمع مثل دراسة عن الأبواب المغلقة التى تفتح الطريق إلى العنف . كما ساد فى الصحف المصرية إتجاهان متضادان يتعلقان بجمعيات حقوق الإنسان الأول يرى ضرورة وضع ضوابط أمام عمل جمعيات حقوق الإنسان خاصة بعدما أثير من شبهات حول مصادر تمويلها (١٣) .

الثانى : ويطالب بتوسيع مساحة عملها فى المجتمع لما فى ذلك من ضرورة ملحة (١٤).

الاتجاهات العامة للخطاب الصحفى :

استكمالاً للدراسة الاستطلاعية وحرصاً على تأصيل المؤشرات العلمية والنتائج العامة التى اسفرت عنها تم اجراء دراسة امبريقية استهدفت رصد وتحليل الاتجاهات التفصيلية التى طرحتها الصحف المصرية خلال حقبة التسعينيات آزاء القضايا الأساسية التى شكلت حركة المجتمع المصرى فى ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى أثرت فى صياغة مفردات الخطاب الصحفى واتجاهاته آزاء صورة المجتمع المصرى .

ولقد برزت بصورة واضحة الفروق بين معالجات الصحف للقضايا والقوى الاجتماعية التى تنتمى إليها الصحافة المصرية وتشكل صوتاً لها وسنداً سواء فى الريف أو فى الحضر وتفصيلاً لذلك لوحظ ما يلى :

١- لقد فصلت معظم صحف الدراسة بين القاهرة كعاصمة للبلاد وبين المدن الأخرى

التي تقع في المحافظات الأخرى . فخصصت صفحات معينة لمعالجة شئون هذه المحافظات وأُخذت هذه الصفحات أسماء مختلفة مثل «خارج حدود القاهرة» والمحافظات و«ليسوا بعيداً عنا» و«الشعب في المحافظات» .

٣- ايرتبطت معالجة الصحف القومية لشئون الريف والعشوائيات بمدى إهتمام المسؤولين بهذه المناطق .. أو انشاء زيارة مسئول ما لمنطقة من هذه المناطق .. أو عند وقوع أحداث كبيرة مثل حادث كهر العوار أو تصادم القطارات في شربين أو قانون المالك والمستأجر الأخير حيث عرّضت هذه الصحف القضية ولكن من وجهة نظر الحكومة .. بما يعنى أن الإهتمام هذه الصحف بقضايا وشئون الريف والعشوائيات يأتى بشكل عشوائى يرتبط فى الأساس باهتمام القيادة السياسية بها .

٣- اهتمت الصحف الحزبية بمختلف توجهاتها بشئون وقضايا الريف والعشوائيات على السلس أنها تعمل لها مدخلاً لانتقاد سياسيات الحكومة ، فنسبة كبيرة للغاية من اهتمام الصحف الحزبية تصل إلى ٨٠٪ من تغطيتها تبرز السلبيات التى تقع فى الريف ومناطق العشوائيات وخاصة تلك المرتبطة بمستوى المعيشة فى هذه المناطق وذلك ظلت شئون وقضايا الريف والعشوائيات حاضرة بشكل دائم فى الصحف الحزبية وليست بشكل موسمى .

٤- تركز صفحات الحوادث فى الصحف القومية على الجرائم التى تحدث فى المناطق العشوائية أكثر من تركيزها التى تقع فى القاهرة أو بقية المدن الأخرى ، لكنها لا تبرز أسباب إرتكاب هذه الجرائم . وإن كانت الصحف الحزبية تبرز مسئولية الحكومة عن وقوع هذه الجرائم يسبب إهمالها لهذه المناطق (الصعيد مثلاً) .

وإجمالاً اختلفت معالجة الصحف القومية عن معالجة الصحف الحزبية فى عرضها للصورة للوطن يتكوناته (ريف - حضر - عشوائيات) .

فقد اهتمت الصحف القومية بعرض الصورة الإيجابية للوطن الخالية من المشكلات والتي تسعى من خلالها الحكومة إلى حل كافة المشكلات التى يتعرض لها المواطنون بينما عرضت الصحف الحزبية للجوانب السلبية فى حياة المواطنين وعمدت إلى انتقاد موقف الحكومة من كافة المشكلات التى يقابلها المواطنون .

هذا وقد تم تصنيف القضايا على النحو التالي :

أولاً : قضايا تنفرد بها العاصمة وتشمل مؤسسة الحكم والأحزاب ورجال الأعمال وقد تم استخلاص دلالتها المعرفية في اطار الدراسة الاستطلاعية وتشمل أيضاً قضايا الفساد الادارى - التعليم - الإسكان - العشوائيات .

ثانياً : قضايا ينفرد بها الريف المصرى وتشمل الزراعة - الفقر - الأمية .

ثالثاً : قضايا مشتركة بين الريف والحضر وتشمل المرأة - الصحة - البطالة .

قضايا العاصمة والحضر

(١) قضية التعليم .

تصدرت قضية التعليم بمختلف مراحله العام والجامعى قائمة الاهتمامات لدى كل من الصحف القومية والحزبية والمستقلة وتنفرد هذه القضية باجماع الصحف ولكن تتفاوت الجوانب التى ركزت عليها كل صحيفة على حده .

فإذا كانت الصحف المصرية قد أجمعت على ضرورة تطوير المناهج التعليمية وجعلها مواكبة لروح العصر وهاجمت وادانت الدروس الخصوصية واعتماد التعليم على الأسلوب التلقينى فإنها اختلفت حول بعض قضايا التعليم مثل قضية الجامعات الأهلية ومدى حاجة التعليم فى مصر لها حيث تبنت بعض الصحف القومية (الأهرام - الأخبار) والحزبية (الوفد)^(١٥) . هذه القضية واعتبرتها حلاً مثالياً لابناء القادرين مادياً كى يفسحوا أماكن لغيرهم فى الجامعات الحكومية نلاحظ ان كل من صحف الجمهورية والعربى والشعب والأهالى^(١٦) . قد أدانت ما يسمى بخصخصة التعليم وعرضت بإسهاب للأثار السلبية التى يمكن ان تنجم عن هذا الخط من التعليم - هذا وقد اتخذت الأسبوع موقفاً وسطياً إذ حرصت على طرح كل من الرؤى الرسمية والرؤى المعارضة لقضية الجامعات الأهلية من خلال الندوات التى نشرتها^(١٧) . وقد اتفقت كل من الصحف القومية والحزبية على ابراز صور الفساد التى تخلقت فى أوساط التعليم الجامعى والتى أكدت غياب التخطيط العلمى والمعايير الموضوعية وتفشى روح المنفعة والمجاملات خصوصاً فى الجامعات الإقليمية .

(ب) الفساد الإداري :

تبارت الصحف الحزبية فى الكشف عن صور الفساد الادارى المتفشية فى الوزارات المختلفة خصوصاً التموين والصحة والإسكان وتتصدر هذه الصحف جريدة الشعب (١٨) . التى تابعت بالتزام حزبى غير مسبوق كافة أشكال الفساد فى الوزارات والمحافظات واعتمدت على شبكة قوية من المراسلين فى الأقاليم . وتبرز فى هذا الصدد حملاتها الصحفية المتميزة ضد كل من وزير الداخلية السابق حسن الألفى ووزير الزراعة الحالى يوسف والى . كما اعتمدت جريدة الشعب على بريد القراء فى ابراز شكاوى المواطنين البسطاء الذين يعانون من الظلم الادارى والقهر الاجتماعى بسبب استئثراء الفساد فى كثير من المؤسسات الذين يعانون من الظلم الإدارى والقهر الاجتماعى بسبب استئثراء الفساد فى كثير من المؤسسات الخدمية والوزارات . كذلك تميزت مجلة روز اليوسف بحملاتها الصحفية فى الكشف عن أوجه الفساد والرشوة والابتزاز خصوصاً فى اوساط رجال الأعمال (١٩)

(ج) قضية الإسكان :

ارتبطت معالجة الصحف المصرية لقضايا الإسكان بوجود هذه المشكلة فى العاصمة والمدن الكبرى فى الأساس فهى لا توجد فى الريف وترتبط بها بصورة مباشرة مشكلة العشوائيات وظهورها بصورة حادة فى حقبة السبعينيات وقد برزت بوضوح الفروق الايديولوجية فى معالجات الصحف المصرية لقضية الإسكان فقد تبنت الصحف القومية وجهة نظر الحكومة (الأهرام - الأخبار) (٢٠) . والدفاع عن رؤية المستثمرين فى التركيز على الإسكان الفاخر (الأخبار - الوفد) وانحازت (الجمهورية) (٢١) . إلى صف الفئات محدودة الدخل وحققها فى الحصول على مساكن عصرية ملائمة بالإيجار وليس بالتملك حيث ركزت على قانون المساكن الجديد وطرحت وجهتى نظر كل من الملاك والمستأجرين كما أبرزت السلبيات فى مشاريع إسكان الشباب التى تمولها الحكومة والتى يتمتع بها غير المستحقين من ابناء الطبقات الميسورة . أما الصحف الحزبية وعلى الاخص صحيفتى الاهالى والعربى الناصرى (٢٢) فقد

سلطات الأضواء من خلال التحقيقات ومواد الرأي على هيمنة الشركات العقارية الاستثمارية على سوق العقارات وضياح حقوق الفقراء ومحدودي الدخل بسبب إهمال الحكومة لبناء المساكن الخاصة بمحدودي الدخل علاوة على تفشى الفساد بين موظفى الإسكان . كما طالبت بضرورة تغيير قانون الإسكان الخاص بالشباب والذي لا يسمح لهم بالحصول على الشقق إلا بعد الزواج . هذا وقد عالجت صحيفة الأسبوع^(٢٣) المستقلة قضية الإسكان من خلال التقارير الصحفية وركزت على محافظات الصعيد (قنا - نجع حمادى - الأقصر) كما تناولت الآثار السلبية لقرارات إزالة المساكن وتشريد الأهالى دون توفير تعويضات أو بدائل للمضارين . ورغم خطورة هذه القضية إلا أنها لم تأخذ حقها من الاهتمام على صفحات جريدة الوفد التى تناولتها بصورة سطحية ولم تحدد موقفاً واضحاً من آثارها وملاساتها .

(د) العشوائيات :

اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم واضح لأشكال الإسكان العشوائى التى ظهرت متزامنة مع ازدياد أزمة الإسكان فى مصر وازدياد حدة الفقر والتفاوت الصارخ بين الريف والحضر والذي يعد ثمرة مباشرة للسياسات الاقتصادية القائمة على الانفتاح الاقتصادى وحرية السوق . وقد بدأت بوادر هذه الظاهرة فى منتصف الثمانينيات وتصادت حدتها خلال التسعينيات حيث أصبحت تلك المناطق موكراً لأحداث عنف داميه منها على سبيل المثال (الزاوية الحمراء وعين شمس والمنيرة بامبابه) مما دفع الحكومة منذ أوائل التسعينيات إلى الاهتمام بقضية العشوائيات ووضعها على خريطة الأولويات القومية وتنفيذ برنامج لتطوير العشوائيات فى جميع محافظات الجمهورية . وتشير الدراسات إلى ان نسبة ٨٠٪ من الإسكان العشوائى تتركز فى اقليم القاهرة الكبرى حيث وصل عدد سكان العشوائيات إلى ٦ ملايين أى ما يقرب من ٢٠٪ من سكان الأقليم^(٢٤) عدا ٥ مليون آخرين يتناثرون فى شتى أنحاء المناطق العشوائية فى مصر ورغم ان مشكلة العشوائيات تتجلى ملامحها بصورة ناصعه فى القاهرة إلا ان ذلك لا يعنى انها قاصرة عليها فالامتداد العشوائى انتشر وتشعب فى كافة أنحاء

الوطن إذ يبلغ عدد المناطق العشوائية في مصر ١٠٣٤ منطقة منها ٩٥٣ مطلوب تطويرها و١١ منطقة مطلوب إزالتها . ان الأوضاع الحالية بالمناطق العشوائية تعكس سلبيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير المتوازنة والتي اسفرت عن ظهور هذه التجمعات التي تحولت إلى بؤر للإرهاب والعنف المضاد للمجتمع بسبب تردى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه المناطق العشوائية علاوة على المماررة التي يشعرون بها تجاه المجتمع (٢٥) ، هذا وقد اجمعت الصحافة المصرية على ادانة ظاهرة العشوائيات ولكن اختلفت المنطلقات الفكرية والسياسية التي ألزمت بها كل من الصحف القومية والحزبية والمستقلة ، فقد ركزت الاهرام على أوضاع الطقل فى المناطق العشوائية ودعت إلى ضرورة وضع معالجات جذرية يشارك فيها كافة مؤسسات المجتمع الأهلية والرسمية وشاركت سائر الصحف فى التأكيد على تردى الأوضاع الصحية والاقتصادية والاجتماعية فى المناطق العشوائية ولم تغفل الاهرام التأكيد فى هذا الإطار على الإشارة إلى الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تطوير العشوائيات (٢٦).

وكثفت جريدة الجمهورية اهتمامها فى الكشف عن المخاطر الناجمة عن استمرار ظاهرة العشوائيات حيث انها تحولت مع الزمن من عشوائيات عمرانية إلى عشوائيات اجتماعية وثقافية كما أوضحت تأثيراتها السلبية على مناطق الجذب السياحى مثل منطقة القناطر الخيرية (٢٧) . وأولت جريدة العربى الناصرى اهتماماً ملحوظاً بقضية العشوائيات ووظفتها فى عقد المقارنة بين عصر عبد الناصر الذى شهد انتشار (شقة للإيجار) وبين العصر الراهن الذى شهد اختفاء الشقق للإيجار مما ساعد على انتشار العشوائيات - أما جريدة الأهالى لسان حال حزب التجمع فقد ركزت على أوضاع المرأة فى المناطق العشوائية والحالة الصحية السيئة التي يعيشها سكان العشوائيات وطالبت بإزالة العشوائيات وإنشاء مساكن خاصة لسكان هذه المناطق كما طالبت بوضع تخطيط محكم للمدن الجديدة حتى لا تتسرب إليه العشوائيات كما حدث فى القاهرة وباقى المحافظات (٢٨) .

ورداً على الصحف القومية التي تروج للحلول الترقيعية المؤقتة لمشكلة العشوائيات تبدى صحيفة الأسبوع المستقلة اعتراضها وتنتقد سياسة تطوير العشوائيات وتصفها بأنها

إهدار للمال والوقت وترى ان تطوير العشوائيات من أعمال تجديد وإحلال يستهلك أموال طائلة ويمكن بنفس قيمتها إقامة مدن جديدة (٢٩) .

تضايا الريف المصرى فى الخطاب الصحفى .

اسفرت الدراسة التحليلية لقضايا ومشكلات الريف المصرى فى الصحف القومية والحزبية المستقلة عن بعض الحقائق الهامة التى تشير إلى وجود إجماع من جانب الصحافة المصرية بمختلف توجهاتها على الاهتمام ببعض قضايا الريف وعلى تجاهل بعضها الآخر من أمثلة الاهتمام ببرز قضية الأمية والفقر والمساله الزراعية والجرائم ومن أمثلة الاستبعاد قضايا المرأة الريفية التى لم تحظ سوى باهتمام موسمى يرتبط بموقف القيادة السياسيه وقد تجلى ذلك بشكل ملحوظ فى اهتمام الصحف بصورة مكثفة للمرء الأولى بقضايا المرأة الريفية فى إطار تغطيتها لوقائع المؤتمر القومى الثالث للمرأة المصرى الذى عقد بمحافظة المنوفيه فى مارس ١٩٩٨ برئاسة سوزان مبارك .. ورغم ان الريف يمثل حوالى ٧٠٪ من سكان المجتمع المصرى إلا ان معالجة قضايا ومشكلاته لا تتال أكثر من ٥٪ من مساحة الاهتمام التى توليها الصحف لسائر قضايا الوطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذا فضلاً عما يتسم به هذا الاهتمام من عدم تعمق وهامشية وتجزئ وموسمية .

وإجمالاً لوحظ ان هناك تأطير من جانب بعض الصحف القومية لقضايا الريف المصرى ويتمثل ذلك فى تخصيص صفحات أو أبواب اسبوعية تتراكم فيها اخبار المحافظات وبعض مشكلاتها وهمومها ولكن يغلب على معظمها الطابع الرسمى لأنها تعتمد على مصادر رسمية حكومية مثل المحافظ والموظفين الرسميين ويتجاهل القطاعات الاهلية والمصادر الشعبية وخير مثال لذلك صحيفة الأهرام .

وقد لوحظ ان الصحف القومية تتجنب الحديث عن الفقر فى الريف وتركز على القضايا الأخرى مثل الأميه والصحة والزراعة ما عدا مجلة روز اليوسف التى اهتمت بالإشارة إلى الفقراء فى مصر عموماً وتدهور أوضاعهم فى ظل تنامي اعداد الأغنياء فى السنوات الأخيرة

من خلال بعض المقالات التي كتبها الابنودى وهاله سرحان والمراعى (٣٠) . هذا فيما ابدت مصر اهتماماً كبيراً برز في تحقيقاتها ومقالاتها عن الأطفال الفقراء وانحياز الحكومة للأغنياء وانحرافات الشباب بسبب الفقر ولكنها لم تعرض حلولاً واضحة لمشكلة الفقر بل اكتفت بوصد الفقراء وحذرت الحكومة من العواقب الوخيمة الناتجة عن تزايد رقعة الفقر في مصر خصوصاً في الريف (٣١) ، ورغم ان قضية الفقر مغيبه على صفحات معظم الصحف القومية والحزبية إلا ان صحيفة الوفد حاولت طرح هذه القضية من خلال مواد الرأى (الأعمده) حيث اشار نعمان جمعه في عموده (نبضات) إلى الفجوة الكبيره بين الأغنياء والفقراء وأعتبر الفقر القنبله الموقوته التي قد تؤدى إلى انفجار العنف السياسى كذلك اشار محمد مصطفى شردى إلى تقرير صندوق النقد الدولى الذى أكد ان مصر تعد بين ٥١ أفقر بوله فى العالم إذ ان أكثر من ٤٠٪ من المواطنين المصريين لا يملكون الحد الأدنى للمعيشة (٣٢) .

وقد انفردت صحيفة الجمهورية بتخصيص صفحة شبه دائمة للكشف عن الانحرافات فى الريف بعنوان (منافذ الانحراف فى المحافظات) وتناولت من خلال التحقيقات الصحفية قضايا الأميه والبطالة والتلوث فى المحافظات المختلفة حيث ركزت على البطالة فى (الغربية والشرقية والفيوم) والأمية فى سوهاج والغربية والتلوث فى الاسكندرية والصرف الصحى والإسكان والفساد الإدارى فى الفيوم كما خصصت باب (قبلى وبحرى) لمعالجة قضايا الريف المصرى (٣٣) .

وفيما يتعلق بالقضايا الزراعية وحقوق الفلاحين فقد برزت جريدة الاهالى لسان حال حزب التجمع حيث أولت اهتماماً مكثفاً لقضية الأرض الزراعية وركزت على المعارك الدموية التى نشبت بين الفلاحين والملاك بسبب صدور قانون ٩٦ للإيجارات الزراعية وأبرزت مطالبة شاهنده مقلد بإسقاط وحل مجلس الشعب الذى اصدر هذا القانون الذى تسبب فى تشريد آلاف الأسر وراح ضحيته مئات الشهداء من الفلاحين . وقد نشرت الاهالى بانوراما شاملة لعيوب قانون الإيجارات الزراعية مدعمه بالاحصائيات وركزت على بعض الأمثلة المثيرة للاستياء الشعبى مثل استيلاء كبار المللك فى محافظة البحيره على ٥٥٨ فداناً وطرد الفلاحين

بالقوة المسلحة (٢٤) . هذا وقد تميزت صحيفة الشعب بوجود مراسلين لها فى معظم المحافظات مما ساعدها على الكشف عن قضايا الفساد فى الريف المصرى ، وعلى الأخص فى الإسكان الحكومى والمحليات حيث دأبت على نشر صور موضوعيه عن المخالفات ومظاهر الفساد وصور للمحافظين فى الباب الذى خصصته للمحافظات كما نشرت من خلال بريد الشعب شكاوى المواطنين فى المحافظات وخصوصاً أهالى المعتقلين بمعدل ١٢ رسالة أسبوعياً وكلها تدور حول شكاوى وتضررات المواطنين البسطاء كما ركزت على صحة المواطنين فى الريف وأبرزت مدى تردى المستشفيات العامة وتدهور أوضاع الفلاحين بعد نزاع الأرض من المستأجرين واعادتها للملاك والمواجهات الداميه التى وقعت بسبب القانون الجديد (٢٥) .

وهذا وقد تفاوت اهتمام الصحف المصريه بالقضايا الصحيه فى الريف سواء فى نوع القضايا أو مستوى الاهتمام بها إذ تراوح بين الحملات الصحفيه التى خصصتها كل من العربى الناصرى وروز اليوسف ضد الادويه الفاسده وامبراطوريه الفساد فى المستشفيات وبين التركيز على مشكلات التأمين الصحى فى الريف والأغذية الفاسده وانتشار أمراض الكبد (الأهالى والأخبار والأخبار والوفد) (٣٦) وإبراز مأساة الوحدات الصحيه ونقص الادويه فى الأقاليم والأدوية المهربه داخل البلاد ومساوى المستشفيات الاستثمارية (الأهرام والأسبوع) (٣٧) ورغم الاهتمام النسبى الذى تبديه الصحف بمختلف توجهاتها نحو قضية التعليم العام والجامعى غير ان قضية الأمية فى الريف المصرى لم تتل سوى اهتماماً محدوداً وتغلب عليه الطابع الخيرى خصوصاً فى الصحف القومية التى اهتمت بإبراز الجهود الحكوميه فى مكافحة الأمية بينما تؤكد الصحف الحزبيه (العربى - الشعب) ان الحكومه مقصره كعادتها فى التصدى فى التصدى لهذه المشكله (٣٨) .

هذا وقد لوحظ ان الاهرام ركزت فى معظم معالجاتها لقضايا الريف على تصريحات الوزراء والمسئولين وكانت تحرص على ابراز افتتاح المشروعات الجديده والمدارس والمراحل الجديده فى مشروعات الإسكان وزيارات الوزراء الميدانيه وإشاداتهم بتوجيهات الرئيس كما ركزت الاهرام فى تناولها لقضايا الزراعة على اهتمام النوله بالمزارعين وزيارات الرئيس مبارك

للمشروعات الجديدة وتسليم عقود التمليك لصغار الفلاحين (٣٩) .

وكشفت الدراسة أيضاً عن حرص الصحف القومية وصحيفة الوفد على نشر الجرائم التى تقع فى الريف بصورة يغلب عليها الإثارة والسطحية دون محاولة ربطها بأسبابها أو الآثار المترتبة على وقوعها وكيفية التصدى لمثل هذه الجرائم بإزالة مسبباتها والحد من أثارها السلبية هذا ولم تبدى الصحف المصرية اهتمامها بالتحديات الثقافية والاتصالية التى تواجه الريف المصرى فى هذه المرحلة خصوصاً مع اقترام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة عبر الفضائيات وما تبثه من برامج محمله بالكثير من القيم والممارسات السلوكية التى تختلف جذرياً عن ثقافة وقيم أهالى الريف .

القضايا المشتركة بين الريف والحضر

فى الخطاب الصحفى ،

تتداخل كثير من القضايا والهموم المشتركة بين الريف والحضر فى المجتمع المصرى مثل قضايا الصحة والبطالة والمرأة والعشوائيات ولكن تبرز قضيتان محورتان تستحقان التناول بالتفصيل هما قضيتى البطالة والمرأة وفيما يتعلق بالقضية الأولى وهى البطالة التى يعانى منها معظم الشباب المصرى من المتعلمين والأمين معاً وقد اهتمت الصحافة المصرية بمختلف توجهاتها بقضية البطالة وإن اختلفت محاور الاهتمام والقوالب الصحفية التى عالجت هذه القضية . إذ اكتفت الصحف القومية (الأهرام والأخبار بالتحديد) بالتناول الخبرى والتركيز على تصريحات المسؤولين فى وزارة القوى العاملة والتى تؤكد عجز الحكومة عن توفير فرص جديدة للعمل وتركز على دور القطاع الخاص فى خلق فرص عمل جديدة للعمال الماهرة (٤٠) . وتختلف الجمهورية عن سائر الصحف القومية فى معالجتها لهذه القضية حيث تنوعت القوالب الصحفية بين تحقيق ومقال وحوارات صحفية وتميزت بالطابع النقدى وعدم الاقتصار على المصادر الرسمية . فقد أشارت الجمهورية إلى الأسباب المختلفة التى تكمن خلف تصاعد أزمة البطالة بين الشباب والتى ارتفعت معدلاتها إلى ما يزيد عن ٢ مليون

متعطل من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية واهتمت الجمهورية بإبراز ظاهرة الإعلانات الوهمية التي تنتشرها بعض الوزارات في الصحف طلباً للعمالة في الوقت الذي تكون هذه الوظائف محجوزة لابناء كبار العاملين من أصحاب النفوذ مما يمثل إخلالاً بالعدالة وتكافؤ الفرص^(٤١).

أما الصحف الحزبية فقد أجمعت على إرجاع أسباب أزمة البطالة إلى سياسات الحزب الحاكم . وقد ناقشت الرغد قضية البطالة في إطار المقارنه مع حقبة الستينيات التي لم تشهد بطاله بهذا الحجم الموجود حالياً على الرغم مما يقال عن مسيرة الإصلاح الاقتصادي والتقدم والازدهار^(٤٢) . و اضافت صحيفة العربي الناصري مخاطر البطاله في الصعيد حيث كشفت عن عدم جدوى المشروعات الحكومية في حل هذه المشكلة . وأشارت إلى البطاله المتوقعة بين العمال في ظل بيع القطاع العام وإتمام خصخصة المشروعات العامة كما ابرزت فشل الصندوق الاجتماعي للتنمية في توفير فرص عمل كافيه للشباب^(٤٣) .

ورغم قلة تعرض صحيفة الأمالى لقضية البطاله في حد ذاتها إلا انها حرصت على إبراز العلاقة بين الارهاب والبطاله وأكدت على ان الخصخصة لن تزيد من العماله كما تزعم الحكومه ولكنها سترفع نسبة البطاله وطالبت الحكومه بضرورة التوسع في المشروعات العامه لاستيعاب الاعداد الهائله من الشباب المتعطل في الريف والحضر^(٤٤) .

كذلك تناولت صحيفة الأسبوع المستقلة قضية البطاله من خلال التحقيقات والحوارات حيث اهتمت بالتركيز على محورين ، البطاله في المحافظات وتفضيل الشباب من خريجي الجامعات للوظائف المكتبية وانتشار البطاله بين خريجي كليات القمه وخصوصاً كليات الطب التي تخرج سنوياً عشرة آلاف ولا يعمل سوى ألفين فقط^(٤٥) .

قضية المرأة المصرية في الخطاب الصحفي .

أبدت الصحافة المصرية اهتماماً متزايداً بقضية المرأة خلال حقبة التسعينيات وخصصت معظمها صفحات وأبواب أسبوعية لشئون المرأة والأسره إلا انه لايزال يغلب على

هذه المعالجات المنظور الذكوري التقليدي الذي يركز على الأنوار التقليدية للمرأة داخل المنزل ويهمش أنوارها المجتمعية الأخرى . كما تتميز معالجات الصحافة المصرية لقضايا المرأة ومشكلاتها بالطابع الانتقائي والانحياز السافر للشرائح العليا من نساء المدن والعواصم ونجوم المجتمع على حساب الاهتمام بقضايا المرأة الريفية إلا في حالة اهتمام قياده السياسية والتي تتمثل في عقد المؤتمرات أو الإدلاء ببعض التصريحات الوردية .

ورغم إجماع كل من الصحف القومية والحزبية والمستقلة على إبراز أوجه الظلم الاجتماعي المتعددة التي تسنها الموروثات الثقافية على المرأة المصرية وما ترتب على ذلك من اهدار لحقوقها في التعليم والعمل والمشاركة السياسية والثقافية إلا أن هناك تفاوت في محاور الاهتمام ونوعية المعالجات وتبرز صحيفة الأهالي التي تناولت معظم المشكلات والتحديات التي تواجه المرأة المصرية وبمنظور نقدي . إذ ركزت على حق المرأة في تولي المناصب القضائية مؤكدة ان المرأة المصرية هي التي علمت المرأة العربية علوم القانون فكيف تتولى المرأة العربية في بلادها مناصب قضائية وتحرم منها المرأة المصرية .

كما فندت الأهالي أسباب عزوف المرأة عن المشاركة السياسية ولخصتها في رسوخ النسق الذكوري وتأثيره السلبي على تفكير آلاف النساء المتعلقات في مصر فضلاً عن انتشار الأمية الأبجدية والسياسية والثقافية بين غالبية النساء المصريات . لذلك قدمت الأهالي بانوراما كاملة لمأساة المرأة العاملة وأكدت ان نسبة العائلات والأسر التي تعولها نساء لا تقل عن ٣١٪ ووظفت ذلك في توضيح مدى تهافت حجج الذين يطالبون بعودة المرأة إلى المنزل .

وتناولت الأهالي أشكال العنف المجتمعي والمنزلي الذي تتعرض له المرأة المصرية خصوصاً في الريف والعشوائيات وطالبت بضرورة انشاء محكمة لمكافحة العنف ضد المرأة واشترطت ان يكون قضاتها من النساء والرجال معاً .

أما قضايا الطلاق والعصمة فقد دعت الأهالي إلى أهمية تخصيص قضاء خاص للأحوال الشخصية وتغيير قانون الأحوال الشخصية الحالي الذي يتسبب في اهدار حقوق آلاف النساء المصريات خصوصاً الفقيرات والأميات (٤٦) .

هذا وتبرز روز اليوسف (القومية) فى تناولها النقدى لكثير من المشكلات التى تواجه المرأه المصريه ويتصدرها حق المرأه فى تولى مناصب القضاء التى عالجتها روز اليوسف من خلال عدة تحقيقات ومقالات فيما يشبه الحمله الصحفية حيث فندت آراء المعارضين وطرحت آراء المؤيدين بإسهاب وتوسع . كما انها تناولت قضايا الأمية التى تلتهم حياة وحقوق ملايين النساء المصريات والصحة الإنجابية بمفهومها الشامل (٤٧) .

أما صحيفة العربى الناصرى فقد اثارت قضية طلاق الاقباط ورأى الكنسية وأثار ذلك على النساء القبطيات وتناولت موضوع حق المرأه فى السفر دون موافقة الزوج وعرضت لرأى الدين فى تعدد الزوجات وتتميز معالجتها لهذه القضايا بصفه عامه بالطابع المحافظ المفتقر إلى النقد (٤٨) هذا وقد حرصت صحيفة الأسبوع المستقلة على معالجة التحديات التى تواجه المرأة المصرية فى مجال العمل فأشارت عبر سلسلة مقالات كتبها محمد سليم العوا فى عمود أسبوعيات لكل من الآراء المؤيدة والمناهضة لعمل المرأة خارج المنزل (٤٩) وفعلت نفس الشئ فى قضية مدى صلاحية المرأه للقضاء حيث طرحت فى عدة تحقيقات وحوارات مختلف الآراء المؤيدة والمعارضة وضمنتها بحوار مع كمال أبو المجد الذى أكد على ان الإسلام لا يمنع تولى المرأة لمناصب القضاء . كما انفردت صحيفة الاسبوع بإثارة مشكلات الخاديات فى المنازل وخاصة الأطفال حيث أبرزت افتقادهن لأى نوع من الحماية رغم تعرضهن للعنف البدنى والتحرش الجنسى كما أشارت إلى ظاهرة اغتصاب الأطفال الصغار . وانفردت أيضاً بمعالجة هموم المسجونات وأوضحت مدى ازدحام السجون بالسجينات وحالات التسمم والإهمال وسوء المعاملة التى تعرضن لها داخل سجن القناطر ، ولقد كانت المرأة ضيفاً دائماً فى صفحة (سكة الندامة) التى تخصصت فى جرائم الاغتصاب والتحرش الجنسى وقضايا الخيانة الزوجية وتجارة المخدرات والدعارة (٥٠) ويلاحظ ان معظم الذين يقومون بتحرير صفحات المرأه فى الصحف القومية والحزبية من النساء فيما يشارك الصحفيون فى اعداد الموضوعات الخاصة بالمرأة فى كل من مجلة روز اليوسف وصحيفة الأسبوع .

الاستخلاصات العامة.

أسفر الرصد والتحليل الامبيريقى لمفردات الواقع الراهن للمجتمع المصرى كما تطرحه الصحافة المصرية بمختلف توجهاتها الإعلامية وانتماءاتها الايديولوجية خلال حقبة التسعينيات عن مجموعة من المؤشرات العلمية الدالة والتي تحتاج إلى مزيد من التقصى والاختبار فى اطار التداخل النظرى والمعرفى بين فروع العلم الاجتماعى وفى اطار التغيرات التى طرأت على الأنوار المجتمعية للصحافة بفعل التأثير التكنولوجى المتزايد فى مجال الاتصال والمعلومات ويمكن اجمالها على النحو التالى :

أولاً : رغم اختلاف المنطلقات الأيديولوجية والتوجهات السياسية التى استندت إليها الصحافة المصرية بتقسيماتها الحزبية والقومية والمستقلة فى معالجتها للشئون والقضايا المصرية خلال حقبة التسعينيات إلا انها تتفق فى رصد الملامح الرئيسية التى تحدد الصورة الراهنة للمجتمع المصرى وإن كانت تختلف فى تحليل الاسباب وطرح الحلول ولاشك ان اتفاق معظم الصحف القومية والحزبية المستقلة فى رصد وتشخيص القضايا التى تمثل تحديات واقعية فى المجتمع المصرى مثل الأمية والفقر والبطالة والفساد تؤكد حقيقتين هامتين تشير أولهما إلى صحة هذا التشخيص وإن المجتمع المصرى يعانى بالفعل من عدة مشكلات حادة بعضها مزمن والآخر طارئ أو جدته وساعدت على استمراره السياسات العامة وتحيزات الصفوة الحاكمة وتشير الحقيقة الثانية إلى أن السياسات التحريرية التى تتبناها هذه الصحف لاتزال فى مرحلة غياب التفاعلية الفكرية والايديولوجية والتى لايمكن ان تتحقق إلا إذا اختفى التناقض القائم بين التوجه السياسى للدولة الذى يتدثر بثياب التعددية والليبرالية من الناحية الشكلية بينما يطبق ويلتزم بالفعل بكل السلوكيات السياسية للمجتمع الشمولى فى الوقت الذى يعكس التوجه الاقتصادى للدولة التزاماً غير محدود بحرية السوق وآليات العولة ولاشك أن هذا التناقض قد ترك بصماته على مواقف الصحف تجاه قضايا وهموم المجتمع المصرى إذ أن هذا التناقض قد ترك بصماته على مواقف الصحف تجاه قضايا وهموم المجتمع المصرى إذ أن الإعاقة السياسية التى تعانى منها الأحزاب المصرية والتى تحول دون ممارسة فاعليتها الجماهيرية من خلال الالتحاق الفعلى بالقضايا والأشكاليات التى تعانى منها أغلبية

الشعب المصرى فى الريف والحضر والعشوائيات هذه الإعاقة حالت دون ظهور برامج وسياسات يمكن بلورتها فى أيديولوجيات فاعلة ذات ثقل وتأثير وقدرة على أحداث تغيير حقيقى .

ثانياً : كشفت الدراسة عن نجاح الصفوة السياسية متمثلة فى السلطة الحاكمة بكافة أجهزتها والصفوة الاقتصادية متمثلة فى المستثمرين ورجال الأعمال فى توظيف معظم الصحف القومية والمستقلة فى دعم وتعزيز الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة وذلك من خلال إعادة انتاج وتشكيل الصور الذهنية عبر المواد التحريرية والإعلانات التى تروج لأيديولوجية السوق وتسعى إلى تزييف الوعى الجماهيرى بحقيقة الأوضاع فى المجتمع المصرى فقد بدأ الانقسام فى الرأى واضحاً بين كل من الصحف القومية وعلى الأخص الأهرام والأخبار والصحف الحزبية (الأهالى والشعب والعربى الناصرى) وصحيفة الأسبوع المستقلة . إذ حرصت الصحف القومية على إبراز إيجابيات وإنجازات الحكومة وأخذت موقف الدفاع عن السلبيات والمساوى فى معالجاتها لقضايا البطالة والفقر والامية والإسكان والصحة وفى كثير من الأحيان كانت تلقى المسؤولية على الجهات التنفيذية وصغار الموظفين سعياً لاعتفاء القيادة السياسية من المسؤولية . هذا فيما حرصت الصحف الحزبية على تسليط الضوء على السلبيات وكانت دوماً تلقى مسؤولية الإهمال والتقصير على الحكومة وسياساتها المنحازة للمستثمرين وتعليمات صندوق النقد الدولى ، ولكن لم يحل هذا دون حدوث تداخل بين معالجات ومواقف بعض الصحف القومية ذات الصيغة النقدية مثل مجلة روز اليوسف وصحيفة الجمهورية وتشابهاً مع معظم الصحف الحزبية وكذلك حدوث تشابه واتفاق بين مواقف صحيفة الوفد الحزبية ومعالجتها لبعض القضايا مثل الامية والفقر والإسكان والزراعة مع مواقف بعض الصحف القومية مثل الأخبار بالتحديد . والمعروف ان معظم الكادر الصحفى المسئول فى الوفد قد خرج من عباءة إخبار اليوم ومدرستها الصحفية .

ثالثاً : تشير الدراسة التحليلية إلى اعتماد الصحف القومية وعلى الأخص الأهرام والأخبار على المصادر الرسمية سواء فى العاصمة أو المحافظات وذلك فى مجالى الأخبار والمعلومات أو الآراء ووجهات النظر فيما حاولت الصحف الحزبية والمستقلة تنويع مصادر

المعلومات والآراء بالاستعانة بتقارير المنظمات الدولية واللجوء إلى المصادر الأهلية غير الحكومية والاستعانة بنتائج بعض الدراسات والبحوث العلمية .

رابعاً : لوحظ غلبة الطابع السردى والتقريرى على القوالب الصحفية والأخبار -التحقيقات - التقارير ... إلخ) التى استعانت بها الصحف القومية فى التصدى لمعالجة قضايا المجتمع المصرى وغلبة الطابع الاخبارى على الأبواب الخاصة بالمحافظات فيما غلب الطابع النقدى ومواد الرأى (المقالات - الأعمدة - التحقيقات) على معالجات الصحف الحزبية لقضايا الوطن وذلك فى إطار التزامها بالتوجهات الأيديولوجية للأحزاب التى عبر عنها هذا وقد جمعت الصحيفة المستقلة (الاسبوع) بين النمطين .

خامساً : كشفت الدراسة عن القصور الفادح الذى تعاني منه كل من الصحف القومية والحزبية فى شبكة المراسلين المحليين خارج القاهرة ما عدا صحيفة الشعب . وقد اتضح ان معظم هؤلاء المراسلين على قلتهم ليسوا مؤهلين علمياً ولا مهنيأ للعمل الصحفى كما ان اغلبهم يعملون فى جلب الإعلانات إلى جانب وظائفهم الأخرى .. وقد كان لهذه الوضعية مبرودها السلبي على معالجات ومواقف الصحافة من قضايا ومشكلات الريف المصرى إذ غلب عليها الطابع الرسمى والمجاملات وتجنب الاقتراب من المشكلات الحقيقية التى يعانى منها أهالى الريف .

سادساً : كشفت الدراسة عن تفاقم أزمة الصحافة الاقليمية فى مصر . فالصحف التى تصدر حالياً بالمحافظات أما مملوكة للمحافظات ويغلب عليها الطابع الحكومى كما تتخذ شكل نشرات العلاقات العامة ذات الصيغة الدعاية للقيادات المحلية وتغيب عن صفحاتها مفردات الواقع الجماهيرى فى المحليات بسبب تركزها فى عواصم الإعلانات فى تمويلها مع تخصيص مساحات محدودة للمواد التحريرية ولاشك ان المخرج الوحيد لهذه الأزمة مرهون بضرورة اصدار صحف جديدة تلبي الاحتياجات الاتصالية لأهالى الريف والمحافظات ولن يتحقق ذلك إلا إذا تغير النص الوارد فى قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ الصادر عام ١٩٩٦ الذى يحصر الملكية الصحفية فى ه أنماط هى ملكية الدولة للصحف القومية الكبرى من خلال مجلس الشورى وملكىة الاحزاب للصحف التى تعبر عنها والشركات المساهمة بتعقياداتها

والجمعيات التعاونية والملكية الفردية التى تنتهى بوفاة أصحاب التراخيص القديمة . وهنا يجدر الإشارة إلى تقاعس المؤسسات الصحفية الكبرى مثل الأهرام والأخبار عن إصدار طبعات محلية تغطى المحافظات الرئيسية فى الصعيد والوجه البحرى .

سابعاً : كشفت الدراسة عن غلبة الانحياز الطبقي فى الصحافة المصرية . فالصحف القومية تنحاز طبقياً إلى مصالح الصفوة الحاكمة وفئات المستثمرين ورجال الأعمال (الأهرام - الأخبار) وتشاركهم صحيفة الوفد الحزبية فيما تنحاز الصحف الحزبية (الأهالى - الشعب - العربى الناصرى) إلى مصالح الغالبية العظمى من فئات الشعب من الفقراء الكادحين والمهمشين فى الريف والحضر والعشوائيات وتشاركهم صحيفة الأسبوع المستقلة .

ثامناً : كشفت الدراسة عن تداعيات سوء تطبيق بعض مواد قانون العقوبات وقانون تنظيم الصحافة (٩٦ الصادر عام ١٩٩٦) والتى تعتبر ان الهجوم الموضوعى على النماذج الفاسدة فى المجتمع قذفاً أو سباً يعاقب عليها الصحف ما لم يقدم الأدلة التى تثبت ادانتهم إذا أصبحت هذه المواد القانونية (٢ ، ٣ من قانون العقوبات والمادة ٤٤ من قانون تنظيم الصحافة) أداة لقهر الرأى المخالف وحقوق المواطن فى المعرفة . مما يتعارض مع كل من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وإعلان الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية المنصوص عليها فى المادة ١٩ فى كل منهما . وقد ترتب على سوء تطبيق هذه المواد إصدار أحكام بالحبس على بعض الصحفيين المعارضين الذى تصدوا لقضايا الفساد فى القطاع الزراعى حيث ابرزوا هيمنة الصهاينة على المشروعات الزراعية بتواطئ يوسف والى وزير الزراعة . وقد أشعلت هذه الأحكام الغضب بين صفوف الصحفيين المصريين . ولا تزال المواجهه محتدمة بين السلطة ونقابة الصحفيين . ولعل اخطر ما أسفرت عنه هذه الأحكام هو تقييد حرية الصحفيين والانتقاص من حقوقهم المهنية وبتث الخوف فى نفوسهم وحرمانهم من ممارسة حقوقهم فى حرية التعبير وتوجيه النقد لرموز الفساد فى السلطة الحاكمة مما يشكل اعتداء سافراً على حرية الصحافة والمساس بجوهر مهنة الصحافة ودورها فى تكوين الرأى العام من خلال طرح كافة الرؤى والاتجاهات التى تعكس حقيقة المجتمع المصرى وما يعمل بداخله من صراعات وتنافسات وسعى جاد نحو التغيير للأفضل والأكثر عدالة .

هوامش ومصادر الدراسة

- ١- انظر : عواطف عبد الرحمن : الإعلام العربى وقضايا العولمة ، دار العربى ، القاهرة - ١٩٩٩ ص ١٨٤ - ١٨٥ .
- ٢- انظر : ابراهيم حلمى عبد الرحمن : بعض معالم الاقتصاد المصرى فى القرن ٢١ فى كتاب مصر فى القرن ٢١ الآمال والتحديات تحرير اسامه الباز ، مركز الترجمة والنشر - مؤسسة الأهرام - القاهرة ١٩٩٧ ، ص ٨٢-٩٦ .
- ٣- انظر : رضا هلال : تحديث التخلف الدوله والمجتمع والإسلام فى مصر - سينا للنشر - القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٨٧-٢٠٦ .
- ٤- انظر : المصدر السابق .
- ٥- انظر : سيد ياسين : مجتمع الالفية الثالثة قيمه وتناقضاته وأفاق تطوره فى كتاب مصر فى القرن ٢١ - مصدر سابق ، ص ١٠٢ - ١٠٤ .
- ٦- انظر الدراسات التالية : وسائل الإعلام الجماهيرى فى القرية المصرية - المركز القومى للبحوث الاجتماعية - القاهرة ١٩٩٤ .
- * محمد أحمد البادى . طبيعة الصحافة الريفية ودورها فى المجتمعات النامية مع التطبيق على المجتمع المصرى - رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ .
- * أمل السيد دراز : تعامل الجمهور مع الصحف فى الريف المصرى - دراسة ميدانية على عينة من القراء - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .
- * عبد الفتاح عبد النبى : الصحف اليومية فى مصر وقضايا تنمية الريف دراسة تحليلية لجريدة الأهرام - رسالة ماجستير - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ .
- * هبة مسعد مختار : تأثير وسائل الاتصال على تنظيم الأسرة فى الريف المصرى - دراسة ميدانية مقارنة على قريتين - رسالة ماجستير - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ، ١٩٩١ .
- * محمد منير حجاب : دور الصحافة اليومية فى نشر الأساليب الزراعية الحديثة - رسالة ماجستير - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ٧- انظر : مريم مصطفى : الخصائص الاجتماعية والثقافية للمناطق العشوائية دراسة فى مدينة الاسكندرية - دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية - دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية - ١٩٩٧ .

- ٨- عايدة البطران : أثر العشوائيات على تزايد ظاهرة العنف والارهاب فى مصر - ندوة السكان الأمن - المركز الديموجرافى - القاهرة ، ١٩٩٦ .
- ٩- ممدوح الولى : سكان العشش والعشوائيات - الخريطة الإسكانية للمحافظات - القاهرة ، ١٩٩١ .
- ١٠- هناك دراسة جماعية مقارنه تناولت علاقة الإعلام بالمرأه المصرية والتنمية فى الريف والحضر نامت بانجازها الباحثة مع فريق عمل من الباحثين الأكاديمين والميدانيين فى الحضر والريف - انظر : عواطف عبد الرحمن وآخرون : المرأه المصرية والإعلام فى الريف والحضر - العربى للنشر - القاهرة ، ١٩٩٩ .
- ١١- اعتمدت الدراسة الاستطلاعية على عينة عشوائية من الصحف المصرية القومية والحزبية والمستقلة شملت حقبة التسعينيات (١٩٩٠ - ١٩٩٩) .
- ١٢- انظر : باب اهتمام الناس فى صحيفة الأهرام خلال حقبة التسعينيات حيث يستضيف محمد زايد الوزراء ويتم مواجهتهم بالأخطاء التى يتحدث عنها الرأى العام المصرى .
- ١٣- انظر : جريدة الأخبار ٥ أكتوبر ١٩٩٢ .
- ١٤- انظر : كل من صحيفتى الأهرام نوفمبر ١٩٩٣ ، الأخبار أكتوبر ١٩٩٢ .
- ١٥- انظر : قضايا التعليم فى الأخبار والأهرام والوفد عام ١٩٩٨ .
- ١٦- انظر : ملف التعليم فى الأهالى - الشعب - العربى - الجمهورية عام ١٩٩٨ .
- ١٧- انظر : نوات جريدة الأسبوع عن قضايا التعليم مارس - ابريل - مايو ١٩٩٨ .
- ١٨- انظر : الحملات الصحفية لجريدة الشعب ضد وزير الداخلية عام ١٩٩٥ - ١٩٩٦ ، وحملاتها ضد يوسف والى خلال عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩ .
- ١٩- انظر : روز اليوسف فبراير - مارس - أكتوبر ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ .
- ٢٠- انظر : ملف الإسكان بصحيفتى الأهرام والأخبار خلال عام ١٩٩٨ .
- ٢١- انظر : ملف الإسكان (التحقيقات - مواد الرأى) بصحيفة الجمهورية خلال عام ١٩٩٨ .
- ٢٢- انظر : كل من الأهالى والعربى (قضايا الإسكان) فى النصف الثانى من عام ١٩٩٨ .
- ٢٣- انظر : الأسبوع (١٩-٢٦ يناير) ٢-٩ مارس ٦-٢٠ ابريل ، ٣ أغسطس خلال عام ١٩٩٨ .
- ٢٤- انظر : محمود عبد الفضيل : تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٣ .
- ٢٥- عايدة البطران : أثر العشوائيات على تزايد ظاهرة العنف والارهاب فى مصر - ندوة السكان والأمن - المؤتمر السنوى للمركز الديموجرافى - ديسمبر ١٩٩٦ .

- ٢٦- انظر : جريدة الاهرام مارس - يونيو ١٩٩٨ .
- ٢٧- انظر : جريدة الجمهورية (تحقيقات ومقالات عن العشوائيات) خلال عام ١٩٩٨ .
- ٢٨- انظر : جريدة الاهالى يناير - مارس - مايو - يوليو ١٩٩٨ .
- ٢٩- انظر : جريدة الاسبوع اغسطس - سبتمبر - نوفمبر ١٩٩٨ .
- ٣٠- انظر : روز اليوسف ١٣ ، ١٩ ، ٢٦ يناير ١٩٩٨ ، ١٩ مارس ١٩٩٨ .
- ٣١- انظر : العربى الناصرى ٤ يناير ١٩٩٨ ، ١٩ مارس ١٩٩٨ .
- ٣٢- انظر : الوفد ٤، ١ اغسطس ١٩٩٨ ، ١١، ٨ سبتمبر ١٩٩٨ ، ١٣ ، ٩ ، ١٧ ، ٢٢ أكتوبر ١٩٩٨ .
- ٣٣- انظر : الجمهورية ملف المحافظات خلال عام ١٩٩٨ .
- ٣٤- انظر : الاهالى : يناير - مارس ١٩٩٨ .
- ٣٥- انظر : الشعب - يناير - فبراير - ابريل - مايو ١٩٩٨ .
- ٣٦- انظر : الاهالى - الوفد - الاخبار اعداد متفرقة خلال عام ١٩٩٧ .
- ٣٧- انظر : الاهرام والاسبوع ملف الصحة ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ .
- ٣٨- انظر : الشعب والعربى اعداد متفرقة من عامى ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ .
- ٣٩- الاهرام : ملف الريف المصرى (قضايا الإسكان والصحة والزراعة) اعداد متفرقة خلال عامى ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ .
- ٤٠- انظر : كل من الاهرام والاخبار ملفات البطالة عام ١٩٩٨ .
- ٤١- انظر : الجمهورية ٢ ، ٤ ، ٦ فبراير ١٩٩٨ .
- ٤٢- انظر : الوفد فبراير - أبريل ١٩٩٨ .
- ٤٣- انظر : العربى الناصرى يناير - مارس - مايو ١٩٩٨ .
- ٤٤- انظر : الاهالى يناير - فبراير - مايو - يونيو ١٩٩٨ .
- ٤٥- انظر : الاسبوع ٣٠ مارس ، ١٣ يوليو ١٩٩٨ .
- ٤٦- انظر : الاهالى ملفات المرأة الأخرى ١٩٩٨ .
- ٤٧- انظر : روز اليوسف ٢ ، ٢٣ مارس ١٩٩٨ ، ١٣ ، ٢٠ أبريل ١٩٩٨ ، ١٣ يوليو ١٩٩٨ ، ١٩ أكتوبر ١٩٩٨ .
- ٤٨- انظر : العربى الناصرى مارس - يونيو ١٩٩٨ .
- ٤٩- انظر : الاسبوع ٢٣ ، ٣٠ مارس ١٩٩٨ ، ٦ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٢٧ ابريل ١٩٩٨ .
- ٥٠- انظر : الاسبوع ٢٥ مايو ، ٢٢ يونيو ، ١٣ يوليو ، ٢٧ يوليو ، ٣ اغسطس عام ١٩٩٨ .

التفطية الإخبارية
في الصحافة العربية
بين الاستقلال والتبعية
مصر نموذجاً

دراسة حالة للعدوان الأمريكي
على العراق

بقدر ما كشفت حرب الخليج عن بزوغ حقبة جديدة فى تاريخ العالم المعاصر وعلى الأخص المنطقة العربية فإنها كشفت بصورة جلية الثقوب الهائلة فى النظام العربى الراهن وكان نصيب الإعلام أكبر من سواء إذ برزت تصوراتها الذاتية وتبعيته المتعددة المستويات واغترابه عن جماهيره فضلاً عن الخلل المهني المتمثل فى الالتزام بأصوليات الشرف المهني ومقتضياته فقد جاءت حرب الخليج كى تطرح مجدداً أبعاد الأزمة الشاملة التى يعانى منها الإعلام الجنوبى والتى تكمن حلقتها الرئيسية فى حقيقة مركزية حاكمة تتفرع منها العديد من الحقائق الأخرى ويتمثل فى هيمنة مراكز الإعلام الغربية المسماة بالعالمية على حركة الأنباء والمعلومات فى العالم شماله وجنوبه واحتكارها لأنوات صنع صورة شعوب الجنوب ومجتمعاته من خلال مناهج انتقائية لا تركز إلا على الجوانب السلبية كالمجاعات والكوارث والانقلابات العسكرية والحروب الأهلية . كما كشفت هذه الحرب عن زيف الشعار المسمى بالتدفق الحر للأنباء والمعلومات (*) الذى أرسى مبادئه الولايات المتحدة الأمريكية بعد كسرها للاحتكار الأوربى فى أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية ، إذ تدفقت الأخبار والمعلومات والبرامج الإعلامية والمنتجات الثقافية من المراكز المهيمنة فى الشمال إلى الأطراف الفقيرة فى الجنوب حيث قام الإعلام العربى بتسليم الراية للإعلام الأجنبى والأمريكى بالذات معتمداً على مصادره وتغطياته وتحليلاته للأحداث مفسحاً الطريق أمامه كى يسجل أهدافاً جديدة تضمن له احكام سيطرته الشاملة على عقول ووجدان شعوب المنطقة .

ولقد ساعدت حرب الخليج على إبراز بعض القضايا القديمة التى تتعلق بتبعية الإعلام العربى (المتعددة الأوجه والمستويات) والتى برزت تجلياتها كأوضح ما تكون خلال أزمة الخليج كما طرحت الحرب قضايا جديدة لم تأخذ بعد حقها من الدراسة والتأمل تتعلق بأزمة الإعلاميين العرب من الصحفيين والإذاعيين ومراسلى وكالات الأنباء . ولعل أهم تلك القضايا أزمة الرأى العام العربى أو الجماهير العربية التى زيفت إرادتها على أيدي بعض الحكام وزيف

(*) كشف عن زيف هذا الشعار المعروف بحرية تدفق المعلومات استطلاع للرأى قامت به صحيفة المدن الفرنسية لعينة من الصحفيين أثناء حرب الخليج جاء فيه أن ٨٤٪ من هؤلاء الصحفيين يشعرون بأنهم كانوا أنوات بيد السلطات العسكرية و٦١٪ منهم غير راضين عن آراء وسائل الإعلام الغربية أثناء الحرب و٥٣٪ متأكدون من هبوط مصداقيتهم لدى الجماهير .

وعبها على أيدي الإعلام . كما أجهزت الحرب على حقوقها فى المشاركة فى صنع القرارات
المصرية لأوطانها .

ولقد تفاعلت ظروف الصراع الاجتماعى والسياسى والثقافى طوال الفترة التى أعقبت
حصول الدول العربية على استقلالها أى طوال ما يقرب من نصف قرن سواء داخل
المجتمعات العربية بين الحكومات والشعوب أو بين الدول والأنظمة العربية المختلفة ، كما أن
التداعيات الدولية والاقليمية التى أعقبت سقوط المعسكر الاشتراكى الأوروبى وانفراد الولايات
المتحدة الأمريكية بالساحة الدولية واختفاء الصراع شرق / غرب وبروز الفجوة بين الشمال
والجنوب وما صاحبها من مظاهر الصراع والتحدى وتصاعد الاهتمام بقضايا المرأة والبيئة
والسكان هذا علاوة على الملابس والنتائج التى أعقبت حرب الخليج على المستوى القومى
وذلك فى ظل اتساع نطاق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية . كل ذلك أسفر عن بدء ظهور
خريطة جديدة للصراع الاقليمى والعالمى كما تمخض عن حدوث تغيرات جوهرية فى أنماط
الاتصال ومصادره وقنواته واستخداماته كإداة للهيمنة الدولية والمحلية وكسلاح حاسم فى
الحروب والصراعات الاقليمية .

وقد شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال تباين وتنوع القضايا التى استقطبت اهتمام الرأى
العام العربى . إذ تمحورت فى الخمسينيات والستينيات حول الوحدة العربية والصراع
العربى الاسرائيلى . بينما برزت فى السبعينيات قضايا التنمية الشاملة كأحد التحديات
الرئيسية لتلك المرحلة والناجمة من الرغبة فى الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على الآخرين
ومحاولة القضاء على كافة أشكال التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية . أما مرحلة
الثمانينيات فقد شهدت قائمة جديدة من القضايا دارت حول الديمقراطية والغزو الثقافى
الغربى والصهيونى وأثار الحقبة النفطية على القيم والممارسات الثقافية والسياسية .

واستمرت هذه القضايا طوال حقبة التسعينيات وأضيف إليها قضايا حقوق الانسان
العربى المادية والمعنوية والاعتماد الجماعى على الذات فى مواجهة العولة الاقتصادية والثقافية
كما برزت ضرورة بناء قاعدة قومية للعلم والتكنولوجيا على المستوى العربى فى ظل تزاوج
ثورتى الاتصال والمعلومات فى عصر يمكن توصيفه (تعلم أو تموت) .

وقد كان لهذه التطورات تأثيرها المباشر على الخطاب العربى السياسى والثقافى

والإعلامى . فجاء الخطاب الثقافى مؤكداً لوحدة التراث الثقافى العربى ومغفلاً لجوانب التفرد والاختلاف التى تتفاوت من مجتمع عربى إلى آخر .

كما جاء الخطاب السياسى مراوفاً ومتمحوراً حول العموميات والشعارات الشكلية ومكرساً لروح الانبهار بالتفوق الغربى سواء فى التكنولوجيا أو الاقتصاد . ونظراً للعلاقة العضوية بين السياسة والإعلام خصوصاً فى العالم العربى . لذلك نحا الخطاب الإعلامى العربى منحى الخطاب السياسى واتخذ نفس المسار فى صورة متناقضة ظاهرها التركيز على قضايا الوحدة العربية والتنمية والديمقراطية وواقعها تكريس الأوضاع القطرية وترسيخ النمط الاستبدادى الأحادى الجانب للحكم وتأكيد روح الانبهار بالثقافة الوافده . ورغم توفر معظم الشروط الأساسية التى تجعل من العالم العربى وطناً مشتركاً لشعوبه مثل وحدة الأرض والدين واللغة والتراث الحضارى والثقافى والسوق إلا أن هناك عدة عوامل حالت دون تحقيق التقارب وأدت إلى إضعاف احتمالات التوحيد بين الدول العربية ويعزى ذلك إلى عاملين تاريخيين يشير أولهما إلى طبيعة الزعامات السياسية التى حكمت العالم العربى منذ إنهاء الحقبه العثمانية واستمرارية الكثير منها فى ظل السيطرة الأوربية حتى مرحلة ما بعد الاستقلال حيث استمدت مشروعيتها من خلال تحالفها الوثيق مع قوى الاستعمار الأوربى التى أوكلت إلى هذه الزعامات مهمة قمع جماهيرها كشرط للقبول بزعامتها السياسية وكان من نتائج ذلك أن سقطت الثقافة فى دائرة العمل السياسى المباشر وتوظفت لمصلحة قوى سياسية عربية استبدادية موالية للخارج الاستعمارى أما العامل الثانى فهو يشير إلى عمالية الاختراق الثقافى للوطن العربى التى اختلفت أشكالها باختلاف المراحل التاريخية وطبقاً لحاجة المشروع الاستعمارى .

فقد كانت الأمة العربية من أوائل الشعوب التى سقطت ومنذ وقت مبكر من تاريخها الحديث فى دائرة استهلاك الثقافة التى تنتج فى دول المركز الأوربى (بريطانيا وفرنسا على الأخص) حيث نجحت المركزية الأوربية فى فرض ثقافتها وغرس نظمها التعليمية فى العالم العربى مخترقه بذلك الثقافة العربية على كافة المستويات والأجيال مستهدفة خلق نخبة من المثقفين العرب الذين رأوا أنه لا بد من أممهم عن اقتباس الثقافة الأوربية وتعلم لغاتها والانبهار بتراتها العقلانى الليبرالى والنقل الحرفى لمؤسساتها الإدارية والمالية والسياسية والتربوية .

مما أسفر عن ظهور أنساق جديدة للثقافة العربية التابعة لثقافة المستعمر الأوربي ولغاته وذلك على حساب اللغة العربية والتراث الثقافى العربى . وقد تبنت هذه الانساق وروجت لها النخبة العربية التى نهلت من الثقافة الأوربية وتعلمت فى جامعاتها الأمر الذى أدى فى النهاية إلى فقدان المشروع الثقافى العربى لاستقلاليتته وتحول مشروع النهضة العربية الشاملة إلى قاعدة لتبعية أوربية شبه كاملة .

ولقد استفادت الولايات المتحدة من قاعدة التبعية الإعلامية والثقافية لأوربا وازدادت إليها التكنولوجيا المتقدمة فى الاتصال والمعلومات التى تجريها للترويج للمصالح الأمريكية والثقافة الاستهلاكية ثم جاءت الشركات العملاقة واستفادت بهذه البنية التابعة والمخترقه وسخرتها للترويج لايديولوجية السوق ولنظومة القيم الخاصة بالعوالمه فالعولمة ورثت تركة التبعية وتركه الاختراق وازدادت إليها ألياتها الخاصة بمسئله فى الفضائيات وشبكات المعلومات هذا وإذا كانت قراعتنا للواقع الإعلامى المعاصر فى الوطن العربى تشير إلى وجود عدة نظم إعلامية قطرية تتشابه فى أنماط ملكيتها إذ يغلب عليها الطابع الحكومى (مع وجود بعض الاستثناءات التى تؤكد القاعدة) وبالتالي تحكمها قوانين وتشريعات إعلامية متقاربة إلى حد التطابق وإن كانت تختلف هذه النظم فى توجهاتها السياسية ومنطلقاتها الايديولوجية التى تتجسد فى سياسات إعلامية متباينة .

لذلك فإن المكتبة العربية الإعلامية لا تزال تعاني من ضالة بل غياب الدراسات والبحوث الامبيريقية التى تتناول العلاقات العربية - العربية فى مجال الإعلام والاتصال سواء تمثل ذلك فى رصد وتحليل اتجاهات الصحف العربية من القضايا المعاصرة التى يواجهها الوطن العربى أو دراسة وتحليل مستويات ونوعية وأشكال التدفق الإعلامى عبر وسائل الإعلام المطبوع والالكترونى فى الوطن العربى وكذلك لوحظ أن الدراسات الامبيريقية التى أجريت عن مواقف واتجاهات الصحافة العربية من القضايا القومية تتسم بالمحدودية علاوة على اقتصرها على حقبتى السبعينيات والثمانينيات . ولعل أقدم هذه الدراسات تلك التى أجرتها جيهان رشتى تحت رعاية اليونسكو عام ١٩٨٢ وتناولت الأخبار الخارجية فى الصحف العربية وأبرزت أن وكالات الأنباء العربية لاتسهم كمصادر إعلامية فى حركة تدفق الأنباء الخارجية داخل الوطن العربى بأكثر من ٢٢٪ وتعتمد الصحف العربية فى مجملها على وكالات الأنباء الغربية

بما لا يقل عن ٦٥٪ ، ويشير بعض الباحثين الإعلاميين إلى أن نسبة الأخبار المتبادلة بين الدول العربية لانتزيد عن ٢٪ من جملة الأخبار المتداولة فى الصحافة العربية . كما ترصد احدى الدراسات مدى تأثير العلاقات العربية على معالجة الصحافة للقضايا العربية ويستشهد الباحث بالفترة من أكتوبر ١٩٧٠ إلى أكتوبر ١٩٧٧ حيث تغلبت العلاقات التعاونية على العلاقات الصراعية بسبب شبه الإجماع العربى بدرجات متفاوتة فى مواجهة الصراع مع اسرائيل . هذا بينما سيطرت العلاقات الصراعية العربية فى الفترة من نوفمبر ١٩٧٧ - أكتوبر ١٩٨١ وهى الفترة التى شهدت خروج مصر من الصف العربى وعقد معاهدة الصلح مع اسرائيل واستمرار النزاع حول الصحراء الغربية والحرب العراقية الإيرانية . وقد انعكس كل ذلك على معالجة الصحافة المصرية للقضايا العربية فى المرحلتين وقد اهتمت هذه الدراسة بابرار تأثير العلاقات المصرية طبقاً لحالات المد والجزر فى هذه العلاقات . فيلاحظ مثلاً أنه فى حالة تحسن العلاقات يكون شكل التغطية أكثر ابرازاً ويتحاشى المضمون المواقف السلبية للحكومات العربية وتتقلب الصورة تماماً عندما تتوتر العلاقات بين الحكومات العربية .

وقد أسفر استقراء مجموعة البحوث والدراسات التى أجريت عن الصحافة والقضايا العربية عن بعض النتائج التى تمد بمثابة حقائق جوهرية تحدد أبعاد الخريطة الإعلامية العربية ومساراتها وطبيعة القوى المتحركة فى صياغة واقعها الراهن . وتغطى هذه الدراسات الحرب الأهلية اللبنانية وحرب الخليج الأولى (العراقية الإيرانية) والثانية (غزو الكويت وتحريها) وجنوب لبنان والانتفاضة الفلسطينية وتكشف هذه الدراسات عما يلي :

١- التبعية المركبة التى يدين بها الإعلام العربى محلياً للحكومات وخارجياً لمصادر الإعلام الغربى .

٢- عدم وجود مراسلين للصحف والوكالات العربية فى العواصم العربية خصوصاً عند وقوع أحداث أو أزمات أو كوارث قومية (مع بعض الاستثناءات القليلة) .

٣- انفلاق الإعلام العربى داخل الوظائف التقليدية التى تهدف إلى اقناع الجماهير وترويضها لصالح السياسات الرسمية والحكومية .

٤- قصور المؤسسات الأكاديمية الإعلامية ويتجسد ذلك ككؤوض ما يكون فى غياب الدراسات امبيريقية التى تتناول السياسات الإعلامية والإعلاميين العرب ومشكلات التدفق

الإعلامى بين الدول العربية وعلاقة الإعلام بالسلطة السياسية وبور الإعلام فى تأكيد الهوية الثقافية فى مواجهة تحديات العولمة والغزو الصهيونى . ويضاف إلى ذلك عدم عقد مؤتمرات علمية عن الإعلام العربى لمناقشة مشكلاته والتحديات التى يواجهها وغياب حلقات النقاش والنوآت .

هـ- التفاوت فى الاشباع الإعلامى داخل المجتمعات العربية ذاتها علاوة على الفجوة التكنولوجية والمعرفية بين الدول العربية وبين الريف والحضر فى القطر الواحد وبين الأميين والمتعلمين وبين الأغنياء والفقراء فضلاً عن حرمان الأقليات من ممارسة حقوقها الاتصالية فى كثير من الدول العربية وعدم الاهتمام باشرائها فى التيار المجتمعى العام وعدم تمثيلها فى وسائل الإعلام بصورة عادلة .

وقد يكون من المجدى أن نختبر مدى صحة واستمرارية هذه الحقائق أو اختفائها على ضوء المستجدات التى تطرأ على الواقع العربى الراهن والتى تتمثل فى الحلقات المتتابعة للصراع العربى الأمريكى وتجلياته المتعددة سواء فى الصراع العربى الاسرائيلى بمفرده أو الفلسطينى واللبنانى والسورى أو الصراع الأمريكى العراقى وتداعياته الخليجية والعربية .

ومن هنا وقع اختبارى على أحدث حلقات أزمة الخليج متمثلاً فى العدوان الأمريكى على العراق خلال شهرى ديسمبر ١٩٩٨ ويناير ١٩٩٩ حيث قمت برصد وتحليل التغطية الخبرية التى قامت بها الصحافة المصرية للعمليات العسكرية التى شنتها القوات الأمريكية والبريطانية ضد العراق والتى عرفت بعملية ثعلب الصحراء .

وذلك من خلال رصد وتحليل التغيرات التى طرأت على معالجات الصحافة المصرية لتطورات الأزمة العراقية مستهدفة التوصل إلى الكشف عن مكان التصورات وآليات وإبراز الأسباب المباشرة والمزمنة ومحاولة استشراف البدائل ان وجدت .

وسوف اقتصر فى تناولى على رصد وتحليل أنماط ونطاق التغطية الخبرية للعدوان الأمريكى - البريطانى على العراق خلال شهرى ديسمبر ١٩٩٨ ويناير ١٩٩٩ فى صحف الأهرام والشعب والأسبوع من خلال المحددات التالية :

١- المصادر الإعلامية المحلية والعربية والدولية التى اعتمدت عليها صحف العينة فى تغطية أنباء العدوان الأمريكى وتطورات والملابسات التى أحاطت به .

٢- الأطر المرجعية التي استندت إليها صحف العينة وتشمل أسباب الهجوم ومستويات الخطاب الإعلامي واتجاهاته .

٣- القوى الفاعلة وتتضمن الصفات والأدوار المنسوبة لأطراف الصراع والتي ركزت عليها صحف العينة .

أنماط ونطاق التغطية الخبرية

للمدوان الأمريكى على العراق

لقد تم رصد المعالجة الخبرية للأمريكية للعراق فى كل من صحف الأهرام القاهرية كصحيفة قومية والشعب ممثلة للتيار الإسلامى والأسبوع كصحيفة مستقلة وقد عكست الأخبار والتقارير الإخبارية مواقف واتجاهات الصحف الثلاث من الحدث . وذلك على النحو التالى :

أولاً ، تميزت الأهرام فى متابعتها للعنوان الأمريكى على العراق بحكم كونها صحيفة يومية كبرى ذات جهاز تحريرى متميز إذ قامت بمتابعة الأزمة بصورة موسعة فى الأيام الأولى التى وقعت خلالها الهجمات العسكرية ضد العراق وشملت التغطية الخبرية الصفحات الأولى والرابعة والخامسة والثامنة والتاسعة ثم اقتصرت بعد ذلك على أجزاء من الصفحة الأولى وصفحة داخلية . وكانت المواد الخبرية فى الأيام الأولى للأزمة تميل إلى الطابع التفسيري المفصل فيما اقتصر بعد ذلك على الطابع السردى . وقد قامت الأهرام بمتابعة ربود فعل الهجمات العسكرية ضد العراق من خلال تغطية موسعة شملت تصريحات القيادات العراقية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والقيادات السياسية والدبلوماسية فى الدول العربية وكل من إيران وتركيا واسرائيل ودول أخرى من العالم سواء المؤيدة أو المعارضة للهجمات العسكرية .

وقد جاءت المتابعة الخبرية التى قامت بها الأهرام من خلال :

(أ) وصف تفصيلى للدمار العسكرى والمدنى الذى حل بالعراق من جراء الهجمات العسكرية حيث أبرزت الأهرام معاناة الشعب العراقى متمثلة فى نقص الأدوية والأطعمة وانخفاض سعر الدينار العراقى . كما تابعت الحالة الداخلية للعراق من خلال موقف الأكراد

فى الشمال والشيعية فى الجنوب والأحزاب الكردية والشيعية المناهضة لصدام حسين حيث ركزت على مساعدة الولايات المتحدة لهم لقلب نظام الحكم العراقى .

(ب) حرصت الأهرام على رصد الخطاب الرسمى للقيادات العربية وعلى الأخص حسنى مبارك (مصر) وعصمت عبد المجيد (الجامعة العربية) وركزت على ردود الفعل الشعبية الغاضبة فى سوريا وفلسطين والاردن وأغفلت الأهرام الإشارة إلى ردود الفعل المصرية سواء من جانب القوى السياسية أو الجماهيرية وأيضاً أغفلت متابعة ردود الفعل الخليجية .

(ج) تابعت الأهرام التصريحات الروسية والصينية المناهضة للعمليات العسكرية وكذلك الموقف الفرنسى الحذر الذى سعى إلى التعامل مع الأزمة بأسلوب حيادى . كما تابعت الأهرام ردود الفعل الشعبية الغاضبة فى الهند وبعض دول العالم الثالث ومن ناحية أخرى أبرزت موقف الدول المؤيدة للهجوم مثل اليابان ومعظم دول الاتحاد الأوروبى .

(د) تابعت الأهرام الخطاب المؤيد للهجمات العسكرية المتمثل فى الخطاب الأمريكى والبريطانى كما حرصت على إبراز الخطاب المعارض للهجمات العسكرية من داخل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سواء داخل الكونجرس الأمريكى ومجلس العموم البريطانى وخطاب الجماعات الانسانية المناهضة للعدوان من خلال المظاهرات الشعبية لوقف العدوان على العراق .

(هـ) تابعت الأهرام موقف دول العالم المختلفة من ريتشارد بتلر والذى جاء أغلبه مناهضاً له واللجنة التفتيش الدولية حتى من داخل الولايات المتحدة وبريطانيا والدول المؤيدة للهجمات العسكرية . كما تابعت الأهرام موقف الأمم المتحدة والتوتر بين كوفى عنان وكلينتون بسبب تشدد الأول ضد ريتشارد بتلر .

خاتمة : تميزت المتابعة الخبرية لكل من صحيفتى الشعب والأسبوع بالاهتمام الواسع والعمق التحليلى المشوب بالحماس الدينى والقومى وقد تأثرت التغطية بثلاث عوامل جوهرية تمثل أولها فى طبيعة التوجه الفكرى والانتماء الايديولوجى لكل منهما فيما ارتبط ثانيهما بدورية صدور كل منها باعتبارهما صحف أسبوعية لا تملكان الإمكانات البشرية والتكنولوجية التى تتمتع بها الأهرام كصحيفة قومية يومية راسخة . أما العامل الثالث فهو يشير إلى الخلط الواضح بين الخبر والرأى فى كليهما .

هذا وقد لوحظ في التغطية الخبرية التي قدمتها جريدة الشعب للعنوان الأمريكي على العراق ما يلي :

- (أ) أفردت الصحيفة في العدد التالي للعنوان ٨ صفحات كاملة تحت عنوان (بغداد) .
- (ب) نشط فنان الكاريكاتير لصحيفة الشعب في تغطية العنوان لدرجة أنه كان يبدع في العدد الواحد حوالي ٥ رسوم كاريكاتيرية تسخر من أمريكا تارة ومن الموقف العربي تارة أخرى .
- (ج) أدت كثافة التغطية الاخبارية التي تناولت العنوان الأمريكي داخل العدد الواحد في صحيفة الشعب إلى وجود نوع من التكرار سواء سرد الأحداث أو في التعليق عليها .
- (د) تميزت التغطية الخبرية في صحيفة الشعب بالطابع التفسيرى الاستقصائى للحدث شمل معظم وقائع وتطورات العنوان الأمريكي على العراق حيث كانت تتدخل الصحيفة بالتعليق وعقد المقارنات بين العراق وغيرها من الدول العربية والإسلامية في متن الخبر ذاته . وقد اقتصر الطابع السردى على الأخبار المترجمة وارتفعت نسبة الاستمالات الدينية في معالجة أخبار العنوان حيث استخدمت الصحيفة عبارات مثل (الحملة الصليبية) واليهود المتآمرون بدلاً من مصطلح الصهيونية .

أما صحيفة الأسبوع (المستقلة) فقد أهتمت بإبراز ضرب العراق من جانب القوات الأمريكية والبريطانية من خلال معالجتها للحدث عبر الأنماط الصحفية التقليدية التي شملت الأخبار والتقارير الإخبارية والتحقيقات والأحاديث والرسوم الكاريكاتيرية كنمط مستحدث نسبياً واستعانت الأسبوع بالصورة الصحفية في التغطية الخبرية للعنوان حيث نشرت أكثر من مرة صورة كبيرة لأطفال ونساء من العراق تبو عليهم ملامح الإعياء بما يمكن أن نطلق عليه معالجة الموضوع بالصورة فقط .

ويلاحظ أن التقارير الإخبارية جاءت في المرتبة الثانية بعد التحقيقات التي عرضت من خلالها (الأسبوع) رفض الشارع المصرى بكل فئاته وطبقاته تجديد ضرب العراق ويمكن تفسير تراجع المواد الخبرية للمرتبة الثانية إلى كون الصحيفة أسبوعية بما يعنى أن الصحف اليومية قد سبقتها في التغطية الخبرية خصوصاً أن أول عدد صدر من الصحيفة بعد وقوع العدوان بأربعة أيام كاملة الأمر الذى فطنت إليه الصحيفة فنحت المادة الخبرية جانباً وأهتمت بمواد الرأى .

معدّات الدراسة ،

أولاً ، المصادر الإعلامية ،

تفاوتت المصادر التي اعتمدت عليها الصحافة المصرية في متابعة العدوان الأمريكي على العراق ما بين وكالات الأنباء العالمية والعربية والمراسلين والشبكات الدولية ويمكن رصدها على النحو التالي :

١- احتلت وكالات الأنباء العالمية المرتبة الأولى حتى بالنسبة للأخبار الآتية من بغداد أو من الدول العربية كان يأتي معظمها من وكالات الأنباء وقد جاء ترتيبها بالنسبة للأهرام كالتالي:

شغلت وكالات الأنباء العالمية المرتبة الأولى وكانت تذكر بصورة مجردة دون تحديد في الأيام الأولى للعدوان ، وجاءت وكالة الأنباء الفرنسية في المرتبة الثانية بعد توقف العمليات العسكرية وجاءت وكالة أنباء الشرق الأوسط في المرتبة الثالثة . ولم تعتمد الأهرام على المصادر المستحدثة كالانترنت فيما اعتمدت مرتين فقط على شبكة CNN.

أما جريدة الشعب فقد اعتمدت بصورة مكثفة على الوكالات العالمية وإن كانت تتدخل بالتعليق في معظم الأحوال ولاكتفى بالسرد الجرد .

٢- انفردت الأهرام عن سائر الصحف المصرية بوجود مكاتب ومراسلين لها في واشنطن وموسكو وباريس قدموا معظم التغطية التفسيرية لوقائع العدوان والمواقف الدولية وردود الفعل الرسمية والشعبية .

٣- اعتمدت الأسبوع في تغطيتها لأحداث العدوان الأمريكي على العراق على محرريها في القاهرة ولم تحدد أسمائهم بل اكتفت بتصدير تقاريرها الاخبارية عن العدوان بعبارة (كتب المحرر السياسي) كما اعتمدت على صياغات غامضة مثل (ذكرت مصادر عليمه للأسبوع) أو (علمت الأسبوع) أو (أكدت مصادر سياسية للأسبوع) أو (أشارت مصادرنا) ولم تعتمد على مراسل واحد سواء في العراق أو الدول المعتدية . وقد جاءت الصحف العالمية والعربية في المرتبة الثانية لدى صحيفة الأسبوع حيث نقلت عن جريدة تايم الأمريكية خبراً واحداً

بعنوان (كلينتون شخصية العام بفضائحه) كما نقلت عن جريدة الخليج الاماراتية أن المذيع الاماراتي عبد الجليل الطريق اجهش بالبكاء وهو يرى آثار العدوان الأمريكي على العراق .

أما المصادر المستحدثة فقد احتلت المرتبة الثالثة لدى الأسبوع إذ اعتمدت على شبكة الـ CNN في تكذيبها لجريدة الصنداي تلجراف التي أشارت إلى أن البصرة غير مستقرة حيث أكدت الأسبوع أن الشعب العراقي رغم الضربات المتتالية لكنه شعب صامد يقاوم محاولات تركيعه . ويلاحظ أن الأسبوع قد حاولت أن تجمع بين المصادر التقليدية للأخبار (المحررون - الصحف العربية والأجنبية) والمصادر المستحدثة (شبكات الاتصال الفضائية) . وقد تعاملت معها بأسلوب نقدي إذ حرصت على التعليق بما يعكس وجهة النظر التي تبنتها من العدوان الأمريكي على العراق .

٤- لوحظ غلبة التجهيل للمصادر في صحيفة الشعب إذ اعتمدت منهجيتها في ذكر المصادر على تضافر المصادر التقليدية (وكالات الأنباء والمراسلون) مع المصادر المستحدثة (والفضائيات فحسب وليس الانترنت) . في اطار مادة صحفية واحدة يكتبها المحرر ويضع عليها اسمه دون ذكر المصادر التي استقى منها المادة الخبرية .

المحدد الثاني : الأطر المرجعية

تميزت الأهرام في تغطيتها للعدوان الأمريكي على العراق بشمول واتساع الأطر المرجعية التي استندت إليها سواء بالنسبة لمستويات الخطاب أو اتجاهاته واسبابه . إذ شملت الأطر المرجعية جميع أطراف الحدث المباشرين والمعاصرين له هذا ولم يتح للصحيفتين الأخرتين (الشعب والأسبوع) نفس المستوى في الأداء لأسباب تتعلق بالتوجهات الأيديولوجية وبورية الصدير والامكانيات البشرية والتكنولوجية . وقد اعتمدت المرجعية الأساسية للأهرام على الخطاب الأمريكي البريطاني بكافة مستوياته واتجاهاته . إذ جاءت تصريحات الرئيس الأمريكي وخطابه (الخطاب السنوي وخطابه بمناسبة حلول شهر رمضان) على قمة اهتمامات الأهرام ثم تلى ذلك تصريحات الخارجية الأمريكية ووزير الدفاع الأمريكي والمتحدث باسم البيت الأبيض ومستشار الأمن القومي والأمريكي . وبالنسبة للإعلام الأمريكي كانت شبكة الـ CNN .

المرجعية الأساسية للتغطية الخيرية في الأهرام ثم صحيفة نيويورك تايمز فالواشنطن بوست ثم شبكة ABC .

وصحيفة يو إس نيوز أند ورلد الأمريكية ويو أس أيه توادى الأمريكية .
وبالنسبة لاتجاهات الخطاب أبرزت الأهرام المعارضة الأمريكية للعمليات العسكرية من خلال المظاهرات وموقف الجماعات الإنسانية مثل جاعة أصوات في العراق التي تظاهر أعضائها في واشنطن حاملين لافتات كتب عليها (ليكن العزل بسبب القصف لا الجنس) .
وبالنسبة للخطاب البريطاني اعتمدت الأهرام على خطاب توني بلير في المقدمة ثم وزير الخارجية البريطاني ووزير الدفاع البريطاني وأبرزت الأهرام المعارضة البريطانية الممتلة في أعضاء حكومة الظل ومجلس العموم البريطاني . وبالنسبة للإعلام البريطاني اعتمدت الأهرام علي راديو لندن ثم وكالة رويتر فصحيفة الديلي ميرور والصنداي تجراف والاندبترنت . ويلي الخطاب الأمريكي البريطاني في الأهمية الخطاب المعارض للهجوم العسكري وهو الخطاب الروسي الصيني الفرنسي وقد أبرزت الأهرام تصريحات الرئيس الروسي بوريس يلتسن ووزير الخارجية ثم رئيس الوزراء بريماكوف وذلك أثناء الاهتمام بالأزمة الروسية الأمريكية على أثر قيام روسيا بسحب سفيرها من واشنطن وإعلانها عن إعادة النظر في علاقتها مع حلف الاطلنطي . أما الخطاب الفرنسي فقد جاء اهتمام الأهرام به في واقعيتين الأولى المشروع المصري الفرنسي لحل الأزمة سلمياً والثانية عندما هاجمت فرنسا بعنف لجنة التفتيش الدولية بقيادة بتلر . وبالنسبة للخطاب الصيني فقد ذكر مجرداً من المسؤولين وجاء الاهتمام به على أثر دعوة الصين لتقييم فاعليات مجلس الأمن في ظل النظام الدولي الجديد . وبالنسبة للإعلام اعتمدت الأهرام على وكالة الأنباء الفرنسية ثم وكالة الأنباء الروسية وصحيفة لبيراسون الفرنسية ووكالة الأنباء الصينية .

وقد جاء في المرتبة الثالثة الخطاب العراقي ممثلاً في خطابات الرئيس العراقي في بداية الأزمة ثم تصريحات طارق عزيز ونزار حمدون ومحمد سعيد الصحاف ورافيون وخبراء عسكريون وشهود عيان وبالنسبة للإعلام العراقي جاء في المقدمة راديو بغداد ثم التليفزيون العراقي والصحف العراقية ووكالة الأنباء العراقية (و ا ع) وبالنسبة لاتجاهات الخطاب ذكرت الأهرام مرجعيات معارضة للنظام العراقي تمثلت في الحزب الشيوعي العراقي ومتحدثين باسم الشيعة والأكراد .

وجاء في المرتبة الرابعة خطاب المنطقة - العالم العربى ومنطقة الشرق الأوسط - بالنسبة للدول العربية . جاءت مصر فى المقدمة بخطاب الرئيس مبارك وتصريحات له أولى بها لإبراهيم نافع ثم تصريحات السيد عمرو موسى وبيان عن رئاسة الجمهورية وبيان عن وزارة الخارجية ، ثم الجامعة العربية بتصريحات عصمت عبد المجيد ثم السلطة الوطنية الفلسطينية . وبالنسبة للخليج جاءت التصريحات الخليجية ضعيفة جداً . كما ذكرت المصادر الخليجية تحت مسمى دبلوماسى خليجى .

الإعلام العربى : توارى إهتمام الأهرام بذكر مرجعياتها الإعلامية العربية فلم تذكر إلا صحيفة القبس الكويتية وذكرت باقى الصحف بصيغة الجمع مثل صحف الكويت وصحف السعودية .

بالنسبة للمنطقة (الشرق الأوسط) كانت المرجعية الأساسية للإهتمام بالتصريحات الاسرائيلية (بنيامين نتنياهو - اسحاق مورديخاى وزير الدفاع) ثم تلى ذلك فى الأهمية ذكر عسكريون إسرائيليين وأعضاء فى الكنيسة الاسرائيلية وركزت الأهرام على التهليفزيون الاسرائيلى والقناة الثانية الاسرائيلية وصحيفة معاريف على التوالى .

جاءت تركيا فى المرتبة الثانية بعد اسرائيل وكانت مرجعية الأهرام بالنسبة لتركيا تعتمد على تصريحات رئيس الوزراء التركى وبيانات الخارجية التركية وبالنسبة للإعلام جاءت قناة إن تى فى التركية كمصدر لمعلومات الأهرام بالإضافة إلى الصحف التركية .

جاءت إيران فى إشارة عبارة إلى موقف إيران من ضرب العراق تضامنه مع الشعب العراقى وربط المتحدث باسم الخارجية الإيرانية أن ضرب العراق هو مجرد شعار ليغطى أفعال الرئيس كلينتون وفضائحه الجنسية ، وكانت مرجعية الأهرام فى هذا الخبر وكالات الأنباء . ثم تمت الإشارة مرة أخرى لإيران حيث أن إيران على استعداد للتضامن عسكرياً مع العراق فى حالة تحرش البحرية الأمريكية بالسفن الإيرانية فى الخليج .

جاء فى المرتبة الخامسة خطاب الأمم المتحدة والهيئات الانسانية وجاء على رأس هذا الخطاب تصريحات كوفى عنان أثناء احتدام الأزمة بينه وبين ريتشارد بتلر ، ثم تلى ذلك تصريحات ريتشارد بتلر نفسه فى دفع الاتهامات الموجهة ضده من جانب الأمم المتحدة وروسيا والصين وفرنسا والخاصة بالتجسس لصالح أمريكا وإسرائيل ، ثم المتحدث الرسمى

باسم الأمم المتحدة ، وچون ميلز المتحدث باسم النفط مقابل الغذاء ، والتحدث باسم هيئة الصليب الأحمر الدولية ، ومتحدثين باسم برامج الإغاثة الإنسانية ، ثم المتحدث باسم مجلس الأمن وكانت مرجعية الأهرام تعتمد في ذلك بشكل أساسي على وكالات الأنباء - رويتر - CNN ، التايمز (والتي شنت حملة ضد ريتشارد بتر وضد توني بليز) .

جاء في المرتبة الأخيرة الخطاب الأوربي وعدة دول أخرى وجاء على قمة الخطاب الأوربي تصريحات المستشار الألماني جير هارد شوردر والذي كان محايداً في بداية الهجوم ثم مؤيداً له وبعنف بعد ذلك كما ذكر داخل الخطاب الألماني مسئولين . ألمان ، ثم تأتي إيطاليا في المرتبة الثانية وذكرت الأهرام مسئولون إيطاليون عند الحديث عن إيطاليا ، وبالنسبة لدول العالم الأخرى إحتلت الهند المركز الأول ثم دول جنوب شرق آسيا .

واعتمدت الأهرام في ذلك على مرجعياتها من وكالات الأنباء والصحف الأمريكية والبريطانية السابق ذكرها بالإضافة إلى وكالة أبناء الشرق الأوسط وصحيفتي لاريو بليكا والمائتوا الإيطالية .

أسباب الهجوم العسكري ضد العراق :

(أ) بالنسبة لأسباب الضربات العسكرية من وجهة نظر الخطاب المؤيد لها (الأمريكي - البريطاني - الياباني - الأوربي - الاسرائيلي) :

١- منع بغداد لخبراء التفتيش على أسلحة الدمار الشامل من دخول قصور الرئاسة العراقية ومقر حزب البعث العراقي .

٢- فشل العراق في تسليم الوثائق الخاصة بالأسلحة الكيماوية

٣- عدم إحترام العراق لقرارات مجلس الأمن .

٤- شل القدرة العسكرية للعراق حتى لا يهاجم جيرانه .

٥- مواصلة الهجوم لحماية الشيعة في الجنوب والاكرد في الشمال .

٦- توغل الطائرات العراقية في منطقة الحظر الجوية .

٧- قيام النظام العراقي بطرد الشيعة من الجنوب .

٨- قيام النظام العراقي بالمذابح الجماعية ضد الشيعة والاكرد والمعارضين السياسيين .

- ٩- عدم الاعتراف العراقي بالكويت كدولة مستقلة .
- ١٠- الدفاع عن الكويت والسعودية .
- ١١- اعتقال ٢٥ عربى معهم أوراق تحرض على الثورة على النظام الكويتى والأمريكين الموجودين هناك .
- ويلاحظ أن هذه الأسباب كانت تذكر فى بداية الأزمة ثم بدأت تقل تدريجياً مع إنتهاء الضربات العسكرية ضد العراق ، ويلاحظ أيضاً أن هذه الأسباب كانت تذكر بتنوعيات وصيغ مختلفة أثناء الأزمة ويلاحظ أن هناك سبباً تهكمت عليه الأهرام فى صياغتها له : وهو ضرب العراق فى أول أيام رمضان ووصف الرئيس الأمريكى ذلك الضرب بأنه حماية للإسلام والمسلمين بعد ما إنهالت الوعود الأمريكية بعدم الضرب أثناء شهر رمضان .
- (ب) بالنسبة لأسباب الضربات العسكرية من وجهة نظر الخطاب المناهض لها (روسيا - الصين - فرنسا - العراق) :
- ١- إسقاط النظام العراقى وإحلال نظام بديل .
- ٢- تفتيت الأراضى العراقية فى مسلسل لتفتيته أراضى الأمة العربية .
- ٣- مساعدة النظام الأمريكى لسبع جماعات عراقية للعمل ضد النظام العراقى حتى يتم اسقاطه بالإضافة للضربات العسكرية .
- ٤- إستخدام أسلحة متطورة جداً كانت تعدها أمريكا فى حالة حربها مع الاتحاد السوفيتى .
- ٥- إستخدام أسلحة القرن المقبل فى الهجوم ضد العراق .
- ٦- تغطية الرئيس الأمريكى على فضيحة مونیکا چيت .
- ٧- سعى الولايات المتحدة للإنفراد بالهيمنة على العالم والقيام بدور شرطى العالم .
- ٨- سعى الولايات المتحدة لفرض ريتشارد بتلر ولجنته (جواسيس الولايات المتحدة وإسرائيل) على العراق بالقوة .
- ٩- القضاء على القوى العسكرية العراقية بعد القضاء على الإيرانية حتى لايبقى إلا إسرائيل فى المنطقة .

أما الأطر المرجعية التي استندت إليها صحيفة الشعب فقد جاء ترتيبها على النحو التالي :

١- يتصدر خطاب القيادة العراقية والعسكريون والشعب العراقي قائمة الاهتمام وقد اعتمدت الشعب على راديو بغداد والصحف العراقية ووكالة الأنباء العراقية ومراسلي التلفزيون الأمريكي . ووكالات الأنباء .

٢- جاء في المرتبة الثانية الخطاب الأمريكي البريطاني واعتمدت الشعب على وكالات الأنباء العالمية ولكنها حرصت على تفنيد الخطاب وتجريمه .

٣- حرصت الشعب على إبراز الخطاب المصري المعارض للهجمات العسكرية ممثلاً في مظاهرات واعتصامات الصحفيين ومواقف النقابات المهنية واعتمدت على تصريحات القيادات الحزبية والمهنية هذا وقد تصدر خطاب القيادة المصرية ثم القيادة العراقية والشعب العراقي قائمة المرجعيات التي اعتمدت عليها صحيفة الأسبوع كما انفردت بنشر رسائل القراء لمساندة الشعب العراقي في محنته واعتمدت الأسبوع على محرريها أولاً ثم راديو العراق والصحف العراقية وأخيراً وكالات الأنباء العالمية .

المحور الثالث ، القوى الناعمة

بالنسبة للخطاب المؤيد للهجمات العسكرية تميزت أغلب الصفات والأدوار المنسوبة للنظام العراقي وصدام حسين بالطابع السلبي مثل وصف النظام العراقي بأنه يهدد مصالح شعبه ووصف صدام حسين بأنه دكتاتور يعذب الشعب العراقي ومتهور ويشكل خطراً على جيرانه ووصف الإعلام العراقي بأنه بذيئ وتضليلي . وقد بلغت نسبة الأوصاف السلبية التي حملها الخطاب المؤيد للعمليات العسكرية ١٠٠٪ أما الخطاب المناهض للعنوان الأمريكي فقد وصف الهجوم العسكري بأنه يهدف إلى تقسيم العراق كما وصف زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية بشمال العراق بأنه انتهاك لسيادة واستقلال العراق ووصف أمريكا وبريطانيا بأنهم أعداء الإسلام والعروبة والإنسانية ووصف بتلر بأنه جاسوس وعميل لأمريكا ووصف العراق

بعراق الجهاد والعرب والإسلام . كما وصف كلينتون بأنه عاهر وداعر ويريد أن يحول الأنظار عن فضائحه الجنسية من خلال ضرب العراق (الأسبوع).

وهناك عدة أنوار وصفات منسوبة لأطراف أخرى مثل وصف الصحف الخليجية للرئيس مبارك بأنه حكيم وحازم ويسعى لجمع شمل العرب ووصف الأهرام للعمليات العسكرية في رمضان بأنها أعنف من حرب الخليج وأن الهجوم يسعى لتدمير العراق نهائياً وأن خطاب الرئيس كلينتون إلى العرب والمسلمين بمناسبة شهر رمضان هو خطاب (مزعوم) .

يلاحظ من خلال تحليل القوى الفاعلة أن الأهرام حاولت أن تكون موضوعية في عرض الخطاب المؤيد والمعارض للهجوم من خلال التغطية الخبرية ، ولكن معالجة الأهرام نفسها شهدت اضطراب في الأهرام في الأيام الأولى للأزمة تؤكد على الأوصاف والأنوار السلبية للنظام والرئيس العراقي ، بينما اتجهت في رمضان لإبراز الأوصاف السلبية لأمريكا وبريطانيا إلى الحد الذي جعلها تبرز خبراً مجهول المصدر يصف العمليات العسكرية في رمضان بأنه غزو صليبي لديار الإسلام مع إبراز خبر آخر مرفق بصورة يتحدث عن قيام أحد الطيارين الأمريكيين بكتابة عبارة "هدية رمضان" على أحد القنابل ، وبالنسبة للخطاب العراقي بأوصاف سلبية ، بينما اتجهت إسرائيل وتركيا إلى وصف موقفهما بالحيادية التامة في هذه الأزمة .

استخلاصات أولية

كشف الرصد الامبيريقى لتفاصيل التغطية الخبرية للعدوان الأمريكى على العراق التى قدمتها الصحف المصرية عن استمرارية الأزمة التى يعانى منها الإعلام العربى والتى تتسم بتعدد المستويات وتباين الملامح والأبعاد ويمكن تلخيصها فى مجموعة الحقائق التالية :

١- لا تزال وكالات الأنباء الغربية تمارس تأثيرها الملحوظ على الإعلام العربى وقد أظهرت التغطية الإعلامية لحرب الخليج خصوصاً من خلال شبكة الـ CNN مدى اعتماد العالم العربى بصورة مقلقة على شبكات الإعلام الدولية فى تغطية أحداث المنطقة وقد أكدت هذه الدراسة نفس الحقيقة إذ أبرزت هيمنة وكالات الأنباء الغربية على معالجات الصحف

المصرية ورغم محاولات كل من صحيفتي الشعب والأسبوع عدم الإشارة إلى الوكالات والحرص على نقد وتفنييد الأخبار والتقارير التي تبثها . ورغم وجود ٢٢ وكالة أنباء عربية إلا أن وكالات الأنباء الغربية لاتزال تستأثر بالساحة العربية بسبب انشغال الوكالات العربية بالترويج للحكومة والانشغال بمعاركها اليومية ضد قوى المعارضة المحلية وضد الحكومات العربية الأخرى ومما يجدر ذكره أن معظم الوكالات العربية ليس لها مراسلين في معظم أنحاء الوطن العربي والعالم الخارجى مما يجعلها فى حالة اعتمادية كبيرة على وكالات الأنباء العالمية فى متابعة الأحداث الدولية والاقليمية . وقد فشلت جميع محاولات اليونسكو لانشاء وكالة الانباء العربية (قاتا) أسوة بوكالة الأنباء الافريقية (باننا) ووكالة الأنباء الآسيوية ووكالة أنباء الكاريبي وأمريكا اللاتينية وجميعها تعمل على مستوى اقليمى .

٢- رغم استمرار تأثر التغطية الفعلية للأحداث فى المجتمعات العربية بالمفاهيم الغربية للقيم الإخبارية التي تعتمد على الفورية والقرب المكانى والغربة والشهرة والصراع والموضوعية والإثارة والتي تطبقها الصحف العربية بدرجات متفاوتة تتناسب مع طبيعة الأحداث والسياسة التحريرية لكل صحيفة ولكن فى ضوء الخصوصية الثقافية والحضارية للمجتمعات العربية تبرز مجموعة أخرى من القيم الإخبارية الخاصة التي تحدد أولويات المعالجة الإخبارية للأحداث فى تلك المجتمعات وتتمثل فى التركيز على شخوص رجال الحكم ورأس الدولة وتضخيم مواقفهم وإبراز إيجابياتهم وقد تجسدت هذه القيمة فى معالجات كل من الأهرام والأسبوع لوقائع العدوان الأمريكى على العراق حيث سلطوا الضوء بكثافة على مواقف القيادة السياسية المصرية ممثلة فى الرئيس مبارك ووزير الخارجية فيما ركزت صحيفة الشعب على ردود أفعال القوى الشعبية وال جماهيرية ممثلة فى النقابات والمظاهرات وقد حاولت الأسبوع أن تجمع بين الموقفين فى إطار الإشارة إلى ردود فعل الشارع المصرى تجاه ضرب العراق جنبا إلى جنب مع ابراز تحركات القيادة المصرية من أجل إيجاد حل سلمى للصراع الأمريكى العراقى .

٣- رغم ما كشفت عنه الدراسة تفوق الأهرام فى معالجاتها للعدوان الأمريكى على

العراق والذي تجسد في اتساع شبكة مراسيلها وكفاءة جهازها التحريري . وتعدد مرجعياتها وتنوع مستويات خطابها إلا أنها أغفلت عن عمد الإشارة إلى ردود الفعل الشعبية في مصر وذلك بحكم انتمائها لمنظومة الصحف القومية الموالية للقيادة السياسية المصرية هذا فيما ركزت كل من صحيفة الشعب الحزبية والأسبوع المستقلة على ردود فعل الجماهير والنقابات والأحزاب تجاه العدوان الأمريكي على العراق .

وذلك انساقاً مع الخط الفكري والسياسي لهاتين الصحيفتين ولكن ضالة الإمكانيات التكنولوجية وقصور الكفاءة المهنية لدى الكوادر الصحفية في كل من الشعب والأسبوع حال دون بلوغهما المستوى الذي حققته الأهرام سواء في نوعية التغطية أو اتساع نطاقها وتعدد مستوياتها . فضلاً عن شيوع روح الانفعال والخروج عن آداب المهنة أحياناً باستخدام بعض المصطلحات غير اللائقة في وصف الخصوم الأمريكية والبريطانية وعلى الأخص الرئيس الأمريكي كليتتون .

٤- إذا كانت التغطية الإعلامية الدولية لحرب الخليج خصوصاً من خلال شبكة قد أظهرت مدى اعتماد العالم العربي على التكنولوجيا الغربية في مجال الإعلام ICNN- والاتصال فإن هذه الدراسة قد أكدت هذه الحقيقة ولكنها أضافت أن الصحف الراسخة تاريخياً والمتطورة تكنولوجياً ومهنيّاً والمستوردة حكومياً مثل الأهرام تملك القدرة والكفاءة على تلبية الاحتياجات الإعلامية والاتصالية لدى جمهور القراء بدرجة تفوق كثيراً الصحف الحزبية والمستقلة ذات التوجه الشعبي والإمكانيات المتواضعة تكنولوجياً وبشريّاً ومهنيّاً وهذه إشكالية تدعونا إلى ضرورة ادراك التحديات التي يواجهها الإعلام العربي في عصر العولمة وفي مقدمتها التحدي التكنولوجي المتمثل في ما يسمى نقل أو توطين التكنولوجيا الاتصالية .

٥- يغلب على أسلوب الخطاب الصحفي في الوطن العربي الطابع الدعائي الإقناعي الانفعالي التقليدي علاوة على استمرار أنماط الكتابة الصحفية التي تميل إلى الإشارة والمبالغة والمعالجة الخبرية ذات الطابع السطحي للقضايا والأحداث . وقد برز ذلك بنسب متفاوتة في معالجات صحيفتي الشعب والأسبوع للعدوان الأمريكي على العراق وخصوصاً في متابعة

ورصد ربود الأفعال تجاه العدوان والأوصاف المنسوبة للرئيس الأمريكي وللغرب عموماً .
ولاشك أن هذا المستوى في الأداء الإعلامي ينال من مصداقية وتأثير هذه الصحف في الرأي العام العربي خصوصاً وأن الصحافة تشهد حالياً نقلة نوعية على مستوى العالم كمهنة وكمهارة وكآلية عولمية تسعى لتوحيد السوق العالمية من خلال توحيد الأفكار والأنواق والثقافات ولذلك أصبحت تعتمد بشكل أساسي على المعلومات والتحليل والاستقصاءات والحوارات الموسوعية وسائر السمات التي لاتزال مفتقدة وغائبة عن كثير من الصحف العربية .

٦- أكدت الدراسة غلبة الروح القطرية على الخريطة الصحفية في العالم العربي وقد تجسد ذلك في غياب مراسلي الصحف العربية عن مواقع الأحداث الهامة التي تقع داخل المنطقة العربية مما يفسح المجال للمراسلين الأجانب الذين يسيطرون على الساحة الإعلامية بتصوراتهم وتحيزات دولهم وتنقل عنهم الصحف العربية نقلاً حرفياً هذا ما حدث في الحرب اللبنانية وحرب الخليج وضرب العراق والحرب الأهلية في الجزائر .

٧- رغم التطور التكنولوجي الهائل الذي اكتسح العالم والمتمثل في انتشار الفضائيات وشبكات المعلومات الدولية إلا أنه لوحظ أن الصحف المصرية الثلاث لم تعتمد على شبكات الاتصال والمعلومات الدولية إلا بصورة محدودة للغاية في تغطية ومتابعة وقائع العدوان الأمريكي على العراق واعتمدت بصورة كاملة على الآليات التقليدية المتمثلة في وكالات الأنباء والمراسلين والصحف والإذاعات الأجنبية مما يكشف عن بطء ومحدودية تأثير الثورة التكنولوجية في الاتصال والمعلومات على وسائل الإعلام وخاصة الصحف في الوطن العربي .

المصادر

الصحف المصرية التالية .

- ١- الأهرام فى الفترة من أول ديسمبر ١٩٩٨ - يناير ١٩٩٩ .
- ٢- الشعب فى الفترة من ٢١ ديسمبر ١٩٩٨ - يناير ١٩٩٩ .
- ٣- الأسبوع فى الفترة من ٢١ ديسمبر ١٩٩٨ - يناير ١٩٩٩ .

الدراسات والكتب .

- ١- عواطف عبد الرحمن : الصحافة العربية من الاستقلال إلى التبعية ، مجلة شئون عربية ، العدد ٥٤ - فبراير ١٩٨٣ - الجامعة العربية - تونس .
- ٢- مجموعة من الكتاب المصريين والعرب : أزمة الإعلام فى أزمة الخليج مجلة الدراسات الإعلامية - عدد خاص ٦٤ - يوليو / سبتمبر ١٩٩١ .
- ٣- عواطف عبد الرحمن : تجليات التبعية الإعلامية فى حرب الخليج - فى كتاب الصحافة العربية فى مواجهة الاختراق الصهيونى - دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٩٦ .
- ٤- عبد الفتاح عبد النبى : سوسيولوجيا الخبر الصحفى - دراسة فى ابتقاء ونشر الأخبار - دار العربى ، القاهرة ١٩٨٩ .
- ٥- عواطف عبد الرحمن : الإعلام العربى وقضايا العولمة - دار العربى - القاهرة ١٩٩٩ .
- ٦- عاطف صقر : الشئون العربية فى الصحافة المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإعلام - جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ٧- عصام المرسى : التدفق الإعلامى بين الدول العربية ، مجلة الدراسات الإعلامية ، القاهرة ١٩٩٥ .
- ٨- عبد القادر الانديسى : الصحافة العربية والتدفق الإعلامى ، مجلة الدراسات الإعلامية - أبريل ١٩٩٥ .
- ٩- حمدى صبايحى : تطور مفهوم الوحدة العربية فى الصحافة المصرية ، ١٩٢٣ - ١٩٦١ ، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الإعلام ١٩٨٥ .

**الخطاب البيئي
في الإعلام المصري
بين الوصاية والمشاركة**

الخطاب البيئى فى الإعلام العربى

بين الوصاية والمشاركة

تشير المفاهيم المعاصرة للتنمية إلى أهمية ان تبدأ العملية التنموية بهؤلاء الناس الذين يحتاجون الى التنمية ويستفيدون من عائدها أى هؤلاء البشر الذين تستهدفهم مشروعات التنمية وليس بمجموعات التكنوقراط والخبراء أو النخب المثقفة الذين يصممون مشروعات التنمية من واقع خبراتهم المعزولة عن الجمهور المستهدف .

فإذا كان الامر يبدو أكثر يسراً بالنسبة لهؤلاء الباحثين الذين توثقت علاقتهم الفكرية بالبيئة الثقافية والاجتماعية الغربية فى اوروبا أو الولايات المتحدة سواء فى تحديد الجمهور المستهدف وأجندة أولوياته واحتياجاته أو اختيار وسائل الإعلام الأكثر ملائمة للجمهور المستهدف مستفيدين من رصيد المعلومات المتجدد عن قضايا البيئة وسواها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية . فإن الامر يختلف بالنسبة للباحثين المنتمين للعالم الثالث وعلى الاخص هؤلاء الأكثر التصاقاً بالواقع المعاش فى مجتمعات الجنوب عندما يقتربون من العملية الاتصالية لإختيار الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام فى التنمية . فقد شهدت الفترة الممتدة من الخمسينيات حتى نهاية السبعينات صعود النماذج التى تربط مفهوم التنمية بالتحديث وتؤسس بناء عليه رؤية ترى ان وسائل الإعلام تمتلك قوة تأثير هائلة على الجمهور باعتباره كتلة سلبية من المتلقين يمكن اقناعهم بتطبيق وتبنى السلوكيات التنموية دون عناء كبير خصوصاً فى اطار الاساليب المتقدمه التى تستخدمها وسائل الإعلام فى بث رسائلها الى الجمهور المتلقى . وبعد مرور ما يقرب من الربع قرن اثبتت هذه النماذج فشلها بعد أن تأكد لهم ان الجمهور الذى يتوجهون إليه ليس سلبياً ولذلك بدأ المنظرون الإعلاميون يشيرون الى

ضرورة استبعاد النموذج الرأسى للاتصال المتجه من أعلى إلى أسفل وإحلاله بالنموذج ذى الاتجاهين (رأسى - أفقى) وأهمية تحجيم دور الخبراء والتكنوقراط فى فرض وصايتهم الفكرية على الجمهور .

وقد تواكب هذا التغيير فى مجال الإعلام التتموى مع التغيرات التى حدثت فى نظريات التعليم والتعلم حيث تراجعت النظريات التقليدية التى تعتمد على التلقين والوصاية وبرزت النظريات التى تولى من شأن المشاركة والتفاعل بين القائمين بالتعليم والجمهور ويمكن الإشارة هنا الى اعمال كل من بوكورث ١٩٦٤ ، بارت ١٩٧٢ ، كامو ١٩٧٤ ، باولو فريرى ١٩٧٠ فى فلسفة التعليم . إذ اشاروا الى ان التنمية فى الاساس هى عملية تربوية وتعليمية يقوم الإعلام بدور رئيسى فيها وأكوا على ضرورة المشاركة الشعبية فى العملية التنموية .

فى اطار هذا المفهوم للتنمية المعتمدة على المشاركة الشعبية تتحدد رؤيتنا لدور الإعلام ووظائفه فى المجتمعات الساعية للنمو فى دول الجنوب . ومن هنا اود ان اطرح مفهوم الخطاب الإعلامى الذى يعتمد على المشاركة كبديل للخطاب الإقناعى الذى يكرس وصاية الخبراء والنخب المثقفة ويصطدم بعوامل وتلويينات الجمهور التى يجهلها هؤلاء الخبراء والتى تؤدى فى نهاية الامر وفى الاغلب الى تهميش هذه الكتل البشرية بدلاً من اشراكها فى فعل التغيير باعتبارهم طرف اصيل وهدف نهائى للعملية التنموية .

واعتقد وكما يرى الكثيرون من اساتذة الإعلام فى العالم النامى ان نقطة الانطلاق الصحيحة فى تناول علاقة الإعلام بالبيئة وتأثير كل منهما على الآخر لابد ان تبدأ من نقاط التماس الحيوية بين البيئة الطبيعية بكل خصوصياتها واشكالياتها والبيئة الاجتماعية الثقافية بكل عوامل المد والجزر التى تتوالى عليها وفى قلبها الإعلام كعنصر استقطاب رئيسى تتجلى فى ممارسته كافة اشكال الصراع والوحدة بين مفردات الواقع المعاش بتعقيداته وكوامنه وتداعياته المتباينة .

وتشير الكثير من المشروعات والتجارب المعاصرة التي جرت في مجال التوعية بالبيئة خصوصاً في ميادين الصحة والزراعة والتنمية البشرية في بعض دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية سواء في البرازيل أو الهند أو كينيا أو زيمبابوي أو تايلاند (وليس بالضرورة أن تستمد الأمثلة من الدول النامية في الجنوب فحسب بل إن هناك بولاً صناعية متقدمة مثل كندا تمتلك تجربة هامة في هذا الصدد ..) أقول تشير هذه التجارب إلى مجموعة من السمات المشتركة نوجزها على النحو التالي :

- ١- تعتمد استراتيجيات التوعية البيئية في هذه الدول على المنظور التكاملية الذي يحقق أهدافه من خلال المزج بين الإعلام والتعليم .
- ٢- تركز هذه البرامج على التعليم الإعلامي باعتباره عنصراً رئيسياً في حملات التوعية البيئية سواء اقتصر الأمر على حماية البيئة من التلوث بكافة أشكاله (الهواء - الماء - الغذاء) أو امتد ليشمل الصحة والزراعة والنهوض بالمرأة والشباب .
- ٣- يعتمد الأسلوب التعليمي في هذه الحملات على رصيد معرفي مستمد من البحوث الاجتماعية والنفسية والتربوية والخبرات الميدانية في مجال التسويق الاجتماعي الحديث .
- ٤- تعتمد هذه البرامج على عدة مداخل معرفية ووسائل وقنوات إعلامية تتأزر وتتكاتف من أجل توصيل الرسالة الإعلامية إلى الجمهور .
- ٥- تتولى تنفيذ هذه الاستراتيجيات كوادر مؤهلة ومدرّبة إعلامياً وبيئياً قادّرة على تصميم وإدارة مشروعات وحملات التوعية البيئية .
- ٦- تعتمد هذه الاستراتيجيات على دراسات ميدانية للتعرف على اتجاهات الجمهور وآرائه واحتياجاته لتحديد مستوى وعيه وسلوكياته إزاء التحديات البيئية التي تواجهه .
- ٧- يتم تصميم المشروعات والحملات الإعلامية بناءً على نتائج الدراسات والمسوح الاجتماعية والثقافية ودراسات الجمهور لتحديد القوالب الإعلامية والمضامين البيئية الأكثر ملائمة والاقدر استجابةً واشباعاً لاحتياجات الجمهور .

وقد اثبتت هذه التجارب أهمية اللجوء أو الاستعانة بوسائل إعلاميه بديله يديرها الجمهور بنفسه وتعتمد على المشاركة المتواصلة حيث يتحمل الجمهور المسؤولية فى نقد وتغيير السلوكيات السلبية تجاه البيئة وتحدياتها .

أزمة الخطاب البيئى

فى إطار الجدل المثار حول دور وسائل الإعلام فى تشكيل الوعي البيئى تبرز مجموعة من الإشكاليات التى تحيط بالخطاب البيئى وتحولت من وصول الرسالة البيئية الى جمهورها فرغم الاسهامات الهامة التى قدمها الإعلام الدولى والمحلى على امتداد العقدين الماضيين فى جعل المشكلات والقضايا البيئية جزءاً من قضايا الرأى العام حيث أصبحت البيئة قضية حيه منظوره لدى كل من النخب المثقفة والجمهور العام كما تشير الى ذلك استطلاعات الرأى التى اجريت فى كل من كندا وبريطانيا والولايات المتحدة ومصر . رغم كل هذا الاهتمام الإعلامى الذى اصبحت تحظى به قضايا البيئة إلا أن الخبرة العالمية تشير إلى ان هناك نمطان على خريطة الاهتمام الإعلامى بالبيئة فى شمال العالم وجنوبه يعتمد النموذج الأول على الاهتمام الموسمى المؤقت المرتبط بالازمات والنكبات البيئية وغالباً ما يصاحبه نمط التغطية الإعلامية القائم على إثارة والاكتفاء بالجوانب الصارخة فى الاحداث البيئية وتحاشى الإشارة إلى الاسباب مع الميل الى التهويل والمعالجه السطحية علاوة على انتهاء الاهتمام الإعلامى بانتهاء الحدث وعدم الحرص على متابعته أو تفسير اثاره .

ويرى انصار هذا النموذج الذى ما زال يسيطر على ضفتى العالم شماله وجنوبه ان الاهتمام بقضايا البيئة فى اطار كونه استجابة لما تفرضه احتياجات السوق المحلية والعالمية حيث تخضع المعالجات الإعلامية لقضايا البيئة فى اطار هذا النموذج لآليات المنافسة التى تفرضها السوق الإعلامية . وقد افرز ذلك كثيراً من السمات السلبية التى يتسم بها هذا

النموذج الذى يستمد اسسه النظرية من المفهوم الغربى الذى يركز على الوظائف التسويقية للإعلام ويحصر ادواره فى تلبية احتياجات السوق نونما نظر إلى وظائفه التربوية والتثقيفية .

وتتميز المعالجات الإعلامية لقضايا البيئة فى اطار هذا النموذج بالطابع الخبرى وقلة التحقيقات الميدانية الموثقة عن البيئة والخطاب بين الموضوعات الإعلامية المشفوعة الأجر والموضوعات الإعلامية . فضلاً عن انحياز اغلب هذه المعالجات لوجهة نظر الحكومات واصحاب المشروعات الصناعية وذلك بسبب اعتمادها على المصادر الرسمية . علاوة على الاهتمام بالقضايا البيئية العالمية على حساب القضايا المحلية . كما يتجاهل الخطاب البيئى والتعليق عليه احياناً من جانب رجال الصناعة أو المسؤولين الرسميين أو الخبراء وغالباً ما يخفق فى عرض رؤيتهم العلمية بصورة مبسطة وواضحة .

اما النموذج الثانى للاهتمام الإعلامى بقضايا البيئة فهو يعتمد على النظرة المتكاملة لهذه القضايا سواء فى علاقتها العضوية بالقضايا المجتمعية الأخرى (السياسية والاقتصادية والثقافية) أو فيما تتميز به من سمات الاستمرارية وعدم الانقطاع مما يستلزم معالجات إعلامية تتسم بالشمول والمتابعة المستمرة ولا تقتصر فقط على الازمات والنكبات .

ويطرح هذا النموذج نمطين من انماط المعالجه الإعلامية لقضايا البيئة وهما النمط التعليمى والنمط النقدى . ويركز النمط الاول على رؤية ترى أن نشر المعلومات الصحيحه عن البيئة ليس كافياً بل لابد من توعية الجمهور بحقوقه البيئية والمسئوليات المترتبة على هذه الحقوق . ويضيف النمط التربوى النقدى الى النمط السابق اهتمامه بمحاولة اشراك الجمهور فى عملية تقييم المشروعات البيئية التى تنشرها وتذيعها وسائل الإعلام بحيث لايسهم الجمهور المتلقى فى تعديلها وتطويرها فحسب بل ويحرص على تحويلها الى فعل بيئى يتسم بالالتزام والفاعلية .

ويتميز النمط النقدي في معالجة قضايا البيئة بقدرته اصحابه من الصحفيين والإعلاميين على تقديم رؤية نقدية لكشف كافة اشكال التضليل الإعلامي التي يقدمها انصار النموذج الاول كذلك يمتلكون قدره والإمكانات المعرفية على مواجهة ادعاءات الحكومة واصحاب المصالح التجارية والصناعية الذين يحاولون تجميل وجه سياستهم ومشروعاتهم الضارة بالبيئة وتفصيلاً لذلك يلاحظ ان انصار هذا الاتجاه (النقدي) يتميزون بعدم الانغلاق في متاهات نظرية معزولة عن الواقع كما لا تربطهم بدوائر المال والاستثمارات التجارية والصناعية مصالح شخصية تفقدهم الرؤية الصحيحة ولذلك تراهم يحرصون على الانطلاق من المستوى الواقعي للوعي الجماهيري بقضايا البيئة ومراعاة ربط المعالجات الإعلامية بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية والاهتمامات والقيم الثقافية للجماهير كأفراد وجماعات في اطار ظروفهم وإمكانياتهم الفعلية مع العمل على ابراز علاقة التأثير والتأثر المتبادلة بين مشكلات البيئة والمشكلات الحياتية للجماهير ومدى تأثير ذلك سلباً وإيجاباً على مستوى ونوعية الحياة وذلك بالإكثار من نشر التجارب الاخرى للشعوب التي نجحت في القضايا على بعض المشكلات البيئية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المشكلات الحيوية التي تمس مصالح الجماهير بصورة مباشرة وليس فقط باعتبارها جزءاً من اهتمامات الدولة أو باعتبارها مشكلات عالمية لا يقدر على حلها الافراد .

ويترجم انصار هذا التيار النقدي ادراكهم الواعي لقضايا البيئة في صورة معالجات إعلامية تتميز بالطابع التربوي مراعين التدرج في عرض المشكلات البيئية متحاشين التهويل والمبالغة متابعين بذلك الإسهامات البعيدة عن دائرة الضوء والتي تقدمها الجماعات التطوعية الاهلية في مجال النهوض بالبيئة . ويؤمن اصحاب هذا الاتجاه بأن استجابة الجمهور بالاسهام في حل مشكلات البيئة يرتبط بصورة اساسية بمدى حصول افراد هذا الجمهور على حقوقهم المعيشية في السكن والتعليم والعمل والعلاج والمشاركة السياسية والثقافية

فالمواطن المحروم من حقوقه الأساسية لا يستطيع ولا يرغب فى الاسهام فى حل مشكلات البيئة ولذلك فإن فاعلية الخطاب البيئى مهما توافرت فيه الشروط الموضوعية من حيث الوضوح والتحديد والتنوع واستخدام الادله والشواهد والاقتراب من الاهتمامات الحياتية للجمهور أقول ستظل هذه الفاعلية موضوع هذا الخطاب البيئى قد يكتف المعلومات ويثرى خيال المتلقى ولكن لن يدغعه الى دائرة الفعل الإيجابى بل قد يحوله فى افضل الحالات الى مجرد ملاحظ متخم بكم هائل من المعلومات والاخبار ولكنه غير قادر على المشاركة الفعلية لأن المواطن لا يحيا فقط على المعرفة الإعلامية فلا شك ان الاجساد العارية والنفوس الخائفة والايدي المرتعشه لاتنتمى الى بيئة اوطانها التى تضمن عليها بالامان والكرامه وبالتالي لاتحرص على حمايتها أو النهوض بها .

مواطن عبد الرحمن

الإعلام
وقضايا المرأة العربية
في عصر العولمة

دور الأسرة في عصر العولمة

إذا كانت العولمة تعنى فى جوهرها رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات والشبكات الاقتصادية والإعلامية كى تمارس أنشطتها بوسائلها الخاصة وكى تحل محل الدولة فى ميادين المال والاقتصاد والثقافة والإعلام مما يعنى تقلص السيادة القومية للدولة فى هذه المجالات بالتحديد وإذا كان التفوق التكنولوجى قد أتاح إمكانية التحكم فى صناعة المعلومات والإتصال من خلال الشركات العملاقة والمهيمنة على السوق العالمية بواسطة الثلاثي المعروف [البنك الدولي - صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية] فإن المجال الثقافى وسائر مكونات المنظومة الحضارية لا يزال يمثل الساحة الرئيسية للصراع حيث تواصل القوى الرئيسية المتحكمة التى كانت تحتفظ باستقلال نسبي خارج نوائر وقيم السوق العالمية . ولقد أمكن بناء سيادة للحقل الثقافى الوطنى لفترة طويلة تمثل عمر الدولة الوطنية وسيادتها على أرضها ومواطنيها وظلت الثقافة الوطنية تستمد أسباب سيادتها وتجدها من مصدرين رئيسين أحدهما اجتماعى يتمثل فى الأسرة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الأولى التى تنتج الوجدان الثقافى الوطنى بواسطة شبكة القيم التى ترسخها فى وجدان الأفراد منذ نشأتهم الأولى والمصدر الثانى يتمثل فى المدرسة التى تواصل الوظائف التربوية للأسرة ولكن فى إطار الجماعة الوطنية حيث تقوم المدرسة بوظيفة ارساء أسس الثقافة الوطنية . وقد أدت التطورات السياسية والاقتصادية التى يشهدها العالم المعاصر إلى فقدان هاتين المؤسستين لأنوارهما الحاسمة فى التنشئة الاجتماعية والثقافية بسبب نشوء مصادر جديدة لإنتاج ونشر القيم فى مقدمتها الإعلام المرئى وتصاعد أدواره فى ظل ثورتى الاتصال والمعلومات وبسبب فشل النظام التعليمى وقصور السياسات التربوية عن تلبية الحاجات المعرفية والعلمية والتربوية للمواطنين فى إطار الدولة الوطنية^(١).

لقد أدى تفكك وفشل النظام الثقافى الوطنى التقليدى فى دول الجنوب إلى إفساح الطريق لآليات العولمة الثقافية التى تسعى الى توحيد العالم فى منظومة قيمية وفكرية واحدة تستجيب دون مقاومة لمطالبات ومصالح السوق العالمية . فى ضوء هذا السياق يمكننا تحديد طبيعة العولمة الثقافية وقوانين حركتها فهى تنشط وتتوسع فى ظل تصاعد الثقافة المرئية أى ثقافة الصورة وفى مناخ يشهد تراجعاً ملحوظاً للثقافة المكتوبة التى حفظت تاريخ البشرية.

ورافقت الحضارة الانسانية منذ اختراع السومريون الكتابة منذ ٣٦٠٠ سنة قبل الميلاد وشكلت جوهر الاتصال الجماهيري منذ ظهور المطبعة فى منتصف القرن الخامس عشر واستمرت تنسج وترصد معالم الثورات الفكرية والحضارية على نطاق العالم حتى ظهور الأقمار الصناعية التى تجسد الثورة الخامسة فى مسيرة التكنولوجيا الاتصالية .

إذن ثقافة العولمة هى ثقافة ما بعد المكتوب فالكتابة ليست من أدوات أو آليات انتشار العولمة . والواقع أن ذلك لم يكن ممكناً إلا بسبب ما تحقق من انجازات تكنولوجيا هائلة فى مجال الإعلام السمبصرى حيث أصبح فى وسع البث المباشر عبر الأقمار الصناعية أن ينقل المنتج الثقافى إلى كافة أنحاء العالم فى يسر وسرعة غير مسبوقة مخترقاً الحدود القومية والحواجز الجغرافية دون مشقة .

هذا وتعتمد ثقافة العولمة بصورة أساسية على وسائل الإعلام السمبصرية التى أصبحت تغطى الكرة الأرضية عبر الأقمار الصناعية وإخترقت جميع القارات والدول والعواصم والريف والحضر لتمارس الهيمنة الثقافية فى أحدث صورها وذلك لأسباب ترتبط بالمستجدات التى طرأت على الواقع الثقافى الدولى خصوصاً بعد إختفاء الاتحاد السوفيتى وإنحسار الصراع الايديولوجى من الساحة الدولية وحلول الاختراق الثقافى محله . فإذا كان الصراع الايديولوجى لايزال يستهدف تشكيل الوعى سواء بتزييفه أو تصحيحه فإن الإختراق الثقافى يستهدف السيطرة على الإدراك من خلال الصورة السمبصرية سعياً للتأثير فى الوجدان والفكر والسلوك بالعمل على تنميط النوق وقولبة السلوك فى أنماط استهلاكية لأنواع محددة من المعلومات والسلع والترفيه تصبح من خلال التكرار السقف والمثل الأعلى لطموحات الانسان وتحول دون البحث عن البديل أو الرغبة فى التغيير وتشكل الولايات المتحدة فى المرحلة الراهنة القاعدة الأهم والأكثر تأثيراً للمشروع الثقافى العولى بوجهه الاحتكارى وقدراته التكنولوجية الهائلة وأنواته الإعلامية المتقدمة والتى تلعب الدور الحاسم فى نشر وترويج الثقافة الاستهلاكية ذات الطابع التجارى بهدف تشويه وتهميش الثقافات المحلية وإعادة إنتاج البنية المتخلفة بكل ماتحويه من تسطيح للوعى وتشجيع للمبادرات الفردية القائمة على الانانية والاستغلال وانعدام لممارسات العقلانية وبث الفوضى والبيروقراطية والرشوة والفساد (٢) .

وعندما نتأمل الخريطة الثقافية الراهنة للعالم شماله وجنوبه تصادفنا حقيقتين هامتين

تشير أولهما الى اجتياح الثقافة الأمريكية للعالم المعاصره بما فيه وقد أكد وزير الثقافة فى الاتحاد الأوروبى فى بيان أصدره عام ١٩٨٨ خطر التهميش الذى تتعرض له الثقافات الأوربية فى عالم توحده ثقافياً الصور والرسائل الأمريكية التى تذاغ وتنتشر عبد الأقمار الصناعية أما الحقيقة الثانية فهى تشير إلى التنافس بين الثقافتين العالميتين الثقافة الانجلو - أمريكية والثقافة الفرنسية للسيطرة على العالم فى مواجهة انتشار نمط الحياة الأمريكية .

مكانه المرأة فى عصر العولمة .

تشير الدراسات المعاصرة فى العلم الاجتماعى إلى حقيقة هامة مفادها أن القوى العاملة النسائية لا تحظى بإهتمام الاقتصاديين والباحثين الاجتماعيين رغم جزء أساسى من المنظومة الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع الرأسمالى وأن كان لها وضع خاص فى البنية الاقتصادية الاجتماعية يختلف عن وضع الرجل فهى تقوم بأعمال حيوية دون أجر بينما الرجل لا يقوم بأى عمل إلا إذا تقاضى عنه أجراً أو دخلاً وقد نشأ هذا الوضع الخاص بالمرأة منذ مرحلة مبكرة فى التاريخ ترجع الى مرحلة الصيد حيث كانت تقوم على تخزين وحفظ المواد الغذائية وإعداد الطعام والمكان يستفرون فيه ثم قادها جمع الثمار إلى اكتشاف الزراعة والاهتمام بها ولكن طغى عليها الرجل فى هذا المجال حيث لم يتح لها التكوين البيولوجى المتألق بالانجاب ورعاية الأطفال نفس القدر من حرية الحركة التى كان يتمتع بها الرجل فاستطاع أن يفرض عليها الأوضاع التى تناسبه ومن هنا نشأ التقسيم الذى أصاب وظائف المرأة وجعلها تعمل فى مجالين داخل البيت وخارجه أصبحت عرضة لمستويين من الاستغلال الطبقي الذى قد لعب هذان العاملان دوراً أساسياً فى التراكم الرأسمالى منذ أولى مراحل ولا يمكن فهم آليات تطور النظام الرأسمالى دون ادراك العلاقة بين هذين البعدين الطبقي والأبوى فالواقع ان عمل المرأة خارج البيت مقابل أجر لا يختلف فى الجوهر عن عمل الرجل [ما الفارق الاساسى هو ان المرأة تخصص لها ادنى امكعمال وتلك التى تحتاج الى الصبر والطاعة والمهارة اليدوية مثل تطريز الرسومات أو صنع السجاد أو قطف أوراق الشاي أو تجميع الصفائح الالكترونية الدقيقة وفى معظم الأحيان تتلقى أجراً أقل من الرجل ولا تصل إلى مستوى الوظائف الاشرافية إلا نادراً .

ويكمن الاختلاف بين عمل المرأة والرجل فى انها تقوم بكافة الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال أى بكل المهام التى تتعلق بضرورة الحياة لأفراد اسرتها دون أجر فيما يقتصر دور

الرجل على الأعمال التي خارج البيت ويعفى تماماً من المسؤوليات المنزلية رغم أن هذه النشاطات التي تؤديها المرأة دون أجر تدخل في صميم التراكم الاقتصادي للنظام الرأسمالي فلا يمكن أن تتصور استمرار النشاط الانتاجي والخدمي لقوى العمل الذكوري بدون هذا الجهد الذي تقوم به المرأة في بيتها فضلاً عن دورها في انجاب قوة العمل وتنشئتها ورعايتها حتى تنضم إلى سوق العمل (٣) .

ومع ذلك بتجاهل علماء الاقتصاد والاحصاء هذه الأنشطة التي تقوم بها المرأة والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من قوة العمل ذاتها ولذلك لا يتم ادراجها ضمن عائد الانتاج القومي أو حسابات الدخل القومي .

وفي عصر العولمة تتزايد أهمية الدور الذي تقوم به قوة العمل النسائية في مضاعفة التراكم الاقتصادي لصالح القوى العالمية والمحلية فالمرأة في نظر هذه الشركات تعد منجماً جديداً يجب استغلاله إلى آخر قطره أولاً باعتبارها تمثل قوة العمل الرخيصة غير المنظمة التي لا تحتاج إلى ضمانات صحية أو تأمينية فهي تقبل ما لا يقبله الرجل سواء في مجالات القطاع غير الرسمي أو في الحرف والخدمات والصناعات التكميلية أو في المنازل .

وثانياً : باعتبارها ربة بيت لا تزال تقوم بالأعمال المنزلية الحيوية دون أجر فضلاً عن دورها الاساسي في الاستهلاك الذي يعد عماد السوق في عصر العولمة . والمرأة ربة البيت التي لا تعمل خصوصاً إذ كان زوجها ميسوراً هي المستهلكة الأولى في الأسرة . فالمرأة في مجتمع الشركات المتعددة الجنسية إذن مهمة كأداة للعمل الرخيص إذ علمنا ان ٧٠٪ من القوى العاملة في مناطق لانتاج في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مكونة من النساء وأيضاً مهمة كأداة أساسية للاستهلاك مما يضاعف مكانتها كركن أساسي في التراكم المتزايد المبنى على عولمة السوق لصالح هؤلاء المتحكمين في مجلس ادارة اقتصاد العالم (٤) .

الخطاب العالمي الخاص بقضايا المرأة .

تتجسد أبرز ملامح الخطاب الدولي عن قضايا المرأة فيما حوته وثيقة مؤتمر بكين للمرأة عام ١٩٩٥ حيث ركزت على عدة قضايا محورية تمثلت فيما يلي :

١- تضمين رؤية المرأة عند اعداد مختلف السياسات التعليمية والاعلامية والاقتصادية بل

والسياسات المتعلقة بدور السلم والحرب واقترن بذلك فكرة اقتسامها للسلطة التمثيل السادل لها داخل دوائر صنع القرار باعتبار ان هذا الاجراء كفيل بضمان نفاذ رؤيتها داخل دوائر صنع القرار .

٢- تنمية الحساسيات الإعلامية ازاء قضايا المرأة وذلك فى مواجهة نمطية صورة المرأة فى الإعلام التى تكرر التقسيم التقليدي للتوار بين المرأة والرجل مما يرشح عدم أهليتها وتهميشها .

٣- ظاهرة تأنيث الفقر حيث تربط الوثيقة بين زيادة معدلات الفقر وبين انتهاج عدد كبير من الدول النامية لسياسات اعادة الهيكلة وظاهرة الديون الأجنبية وتزايد نفقات التسليح وتأثير ذلك على تخفيض الانفاق على الخدمات الاجتماعية مما أدى الى انتقال مسئوليتها من الدولة إلى النساء وتشير الوثيقة إلى أن ربع الأسر على صعيد العالم يتولى أمره النساء . كما أوضحت أن غياب الاهتمام بدراسة الأسباب البنيوية للفقر ودراسة آثار سياسات التكيف الاقتصادي على النساء قد أدت إلى تأنيث ظاهرة الفقر فضلاً عن تفاقمها .

٤- التعليم فى صفوف النساء وقد ابرزت الوثيقة مظاهر التقدم التى تحققت فى مجال تعليم الأناث إلا انه لا يزال ثلثى الأميين فى العالم من النساء وهناك ٦٠ مليون فتاة غير متاح لهن التعليم الابتدائى .

٥- حقوق الطفلة وتؤكد وثيقة بكين على مظاهر التمييز فى التعليم والغذاء والرعاية الصحية لصالح الذكر وخصوصاً الأسر الفقيرة فى معظم الدول النامية .

٦- العنف ضد المرأة وتبرز وثيقة بكين ان العنف ضد المرأة ظاهرة واسعة الانتشار بدءاً بالولايات المتحدة التى تتعرض فيها امرة للعنف كل ١٨ دقيقة وانتهاءً بالهند حيث تتعرض ٥ نساء يومياً للحرق بسبب الخلافات المرتبطة بالمهور وتوضح الوثيقة ان النساء يتعرضن لأشكال مختلفة من العنف البدنى أو النفسى أو الجنسى فى مختلف الطبقات الاجتماعية فى ظل أطر ثقافية وحضارية متباينة .

٧- مشاركة المرأة فى صنع القرارات وقد أشارت الوثيقة استمرار تدنى نسبة تمثيل النساء فى البرلمانات بعد مرور عشر سنوات على مؤتمر نيروبي للمرأة إذ لا تزال المرأة نحو ١٠٪ فقط فى الهيئات المنتجة على صعيد العالم وتضيف ان الأمم المتحدة لا تمثل استثناء لتلك القاعدة إذ لا تضم سوى ٦ سيدات من بين ١٨٤ سفيراً يمثلون الدول الأعضاء كمندوبين

لها فى المنظمة الدولية وهناك ١٠٠ دولة لا توجد بها نساء فى البرلمان هذا وقد صدق على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على كافة صور التمييز ضد المرأة ٢٣٣ دولة عددا ١١ دولة عربية وضعت تحفظات على بعض بنود الاتفاقية لاعتبارات دينية وثقافية . وتتمحور القضايا الخلافية فى وثيقة بكين حول ما يلى :

١- الطابع العالمى الحقوق الإنسان وفى مقدمتها حق الفتاة والمرأة.

٢- الصحة الانجابية .

٣- أثر التطرف الدينى والارهاب على وضعية المرأة .

٤- المساواة فى الميراث .

٥- توسيع نطاق العمل أمام المنظمات غير الحكومية .

٦- أثر سياسات إعادة الهيكلة على المرأة .

٧- الحاجة إلى بناء نظام إقتصادى واجتماعى عالمى جديد (٥) .

قضايا المرأة العربية فى عصر العولمة :

ثمة تغيرات جوهرية لا يمكن إغفالها طرأت على الوقع النسائى العربى خلال الخمسين سنة الماضية تمثلت فى العديد من الجهود الحكومية وغير الحكومية للنهوض بأوضاع المرأة العربية فى اطار التغيرات السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه التى شهدتها المجتمعات العربية المعاصرة. إذ لا يمكن إغفال الزيادة المضطردة فى نسبة الفتيات المتعللمات ونسبه النساء العاملات فى الوطن العربى كله. غير أن هذه الزيادة الكمية الملحوظة وسواء فى عدد النساء المتعللمات أو العاملات ليست فى حد ذاتها دليلا على التغيير الجوهرى فى الوضع الاجتماعى للمرأة أو قرينه على تحررها الشامل بصورة حقيقية فما زالت المرأة العربية تواجه كثيرا من العقبات التى تحول دون انطلاق قدراتها ومواهبها للمشاركة فى صياغة شكل المجتمع العربى وعلاقاته .

والواقع ان العالم العربى يواجه على مشارف القرن الحادى والعشرين مجموعة من التحديات السياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية فى ظل مناخ إقليمي ودولى يشهد تحولات متسارعة ونزوعاً إلى مزيد من الهيمنة الاقتصادية والسياسية التى تركزت آثارها على المرأة العربية بشكل خاص ولعل من أبرز التحديات التى تواجه العالم العربى فى السنوات

الأخيرة ذلك التطبيق القاصر في مفهوم التنمية البشرية وتجاهل المغزى الحقيقي لهذا المفهوم . وما ينص عليه من توسيع دائرة الخيارات أمام كافة أفراد المجتمع من الرجال والنساء بما ينمي طاقات الشباب من الجنسين للاسهام في خلق الظروف الملائمة لتحقيق العدالة والمساواة وفق منهج تنموي متكامل وفي مناخ ديمقراطي حقيقي وفي هذا السياق تبرز الحقيقة التي تشير إلى غياب الحوار في كافة التشكيلات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية في الدول العربية مما يقود إلى العنف بمختلف صورة المفضية إلى التوتر والصراع الذي يقوض تماسك الأسرة العربية النسيب الأكبر من تداعيات العنف وأثاره . كذلك تشهد المنطقة العربية منذ نهاية السبعينيات تطبيقا لسياسات التكيف الاقتصادي الهيكلي في كثير من البلدان العربية بما يتضمنه من تقليص لدور القطاع العام وتخفيض للانفاق الحكومي على الخدمات مضافا إليها ماشهده عقد الثمانينيات من تقاوم في المديونية وتباطؤ في النمو الاقتصادي مما أدى في ظل غياب التعاون الاقتصادي العربي إلى آثار سلبية على الوضع الاقتصادي عامة وعلى عمالة المرأة وتمتعها بالخدمات الاجتماعية بشكل خاص .

وبالرغم من التقدم الذي شهده القطاع الزراعي في بعض البلدان العربية إلا أن شعاع الكفاية والعدل في المجال الزراعي لم يتحقق بعد .. وترتبط تنمية القطاعين الزراعي والصناعي ارتباطا وثيقا بالتجارة الدولية لاعتماده بصورة متزايدة على العالم الخارجي في سد احتياجاتها من الآليات والمعدات والسلعة الوسيطة ويتجلى الإعتماد المتزايد للعالم العربي على التجارة الخارجية في تزايد الواردات في الأغذية وهيمنة المواد الزراعية الأولية على صادرات الدول العربية غير النفطية ويضاف إلى كل ذلك اتساع الفجوة التكنولوجية القائمة بين العالم العربي والدول الصناعية المتقدمة تكنولوجيا ويضاعف من هذا الوضع قصور السياسات العلمية وضعف التعاون العربي في هذا المجال .

كذلك يشكل الضعف والقصور في مجال الاحصاءات والمسوحات الخالية من التصنيف حسب نوع الجنس عائقا أمام اكتمال أى دراسة علمية شاملة لأوضاع المرأة العربية وذلك في عصر أصبح امتلاك المعلومات والقدرة على تخزينها وتحليلها ونقلها الدور الحاسم في تحديد قدرة الأفراد والشعوب على مواكبة العصر ، ولكن في ضوء التراكم المعرفي المتاح حاليا عن المرأة والمساهمة في إتخاذ القرار والتوعية والتربية والتعليم ومحو الأمية والتأهيل والتدريب المستمر وتوفير العمل والحد من الفقر والحماية من صور العنف المختلفة التي تتعرض لها

المرأة داخل وخارج البيت وتوفير الخدمات الصحية والطبية والنفسية والبيئية السليمة وإنشاء آليات مركزية لرعاية المرأة والنهوض بأحوالها فى ضوء كل ذلك تبرز أمامنا المعطيات التالية :

أولاً - النساء العربيات بين الأمية والتعليم .

بالرغم من التطورات التى لحقت بتعليم النساء العربيات فى فترة ارتفاع عوائد البترول وما نتج عنها من إنشاء سوق عمل عربية أولاً لابد ان نسجل أن معدلات الأمية التى حددتها اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا تشير إلى أن كل دول المنطقة قد نجحت فى تخفيض نسبة الأمية فيها سواء بين الرجال أو النساء باستثناء مصر واليمن حيث ارتفعت الأمية فى صفوف نساء مصر إلى ٧١ ٪ عام ١٩٩٠ وارتفعت فى اليمن إلى ٩٧ ٪ مما يؤكد ان عمليات الحديث التى طرأت على المجتمعات العربية فى شكل ارتفاع فى معدلات وارداتها من السلع الاستهلاكية المعمرة وفى شكل ارتفاع فى معدلات الاستهلاك العام والخاص لا يمكن اعتباره إلا تبيداً لامكانيات الوطن العربى لانه تحديث مؤسسى على قاعدة بشرية أمية (٧) .

وعندما ننتقل إلى التعليم نلاحظ أن المرأة العربية قد حققت فيه خطوات لا بأس بها سواء فى لنخراطها فى مراحل التعليم المختلفة أو فى تنوع مجالات التخصص خلال العقود الأربعة الأخيرة إلا ان ذلك لا يعنى بحال من لأحوال كفاءة ديمقراطية التعليم بمعناها الشامل .

كما لا يعبر عن أندماج أهداف التعليم مع أهداف المجتمع ، كذلك لا يتسق مع حجم التحدى أو الإمكانيات المتاحة . إذ يلاحظ أن هذا التوسع فى تعليم النساء العربيات كان توسعاً كمياً فى المقام الأول دون أن يقترن ذلك بإجراءات تكفل تطويراً نوعياً للمنظومة التعليمية بما يحقق ديمقراطية التعليم بين النساء والرجال ، ويرجع ذلك إلى سيطرة قوى اجتماعية فرضت توجهاتها على النظام التعليمى حيث سعت إلى توفير التعليم للفئات المتميزة والأكثر حظاً وبنوعية أفضل بينما قيدته بالنسبة لسائر الفئات ومن بينها المرأة.

كذلك لوحظ ان العملية التعليمية فى مختلف الأقطار العربية - سواء فى مضمون الكتب أو المناهج أو طرق التدريس - مازال يسيطر عليها المنظور الذكورى الذى يكرس القيم المتوارثة والمفاهيم التى شاعت واستقرت حول التفرقة بين أنوار المرأة بما يدعم فكرة النقص الأنثوى .

وإذا كان العديد من الدراسات يؤكد تأثير الفقر والثراء - سواء على مستوى النول

أوالقطاعات [حضر - ريف - بادية] أو الشرائح الاجتماعية داخل البلد الواحد - على كم ونوع الفئات المتعلمة فإن الفئة التي يضحى بها في جميع الأحوال هي البنات باعتبار أن الذكر هو العائل في المستقبل .

وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن أبرز الأسباب التي أعاقَت تعليم المرأة في العالم العربي تكمن في رسوخ البناء الاجتماعي الأبوي التقليدي الذي يتبنى قيما ثقافية عميقة . الجذور ترفض اطروحة المساواة بين الجنسين وتعطى الرجل مكانة أعلى من مكانة المرأة . ولذلك يحصل الأبناء من الذكور على امتيازات تعليمية أكثر [كميا ونوعيا] من تلك التي تحصل عليها الإناث . كما كشفت بعض الدراسات أنه على الرغم من انتشار التعليم في الوطن العربي باعتباره مطلباً شعبياً عاماً إلا أن هناك نسبة كبيرة من الأفراد في المجتمعات العربية لا تزال تؤمن بأن هناك طبيعة خاصة بالمرأة وأخرى بالرجل ، وأن الوضع الطبيعي للمرأة هو الزواج والبيت ، وهو التصور الذي انعكس بصورة سلبية على النظام التعليمي (٨) .

هذا ، ويلاحظ أنه حدث تقدم ملموس في معدلات الأجيال الشابة في الوطن العربي إلا أنه يظل صحيحاً أنه مازال خارج المدرسة - على مستوى الوطن العربي - حوالى ٧٠٪ من البنات اللاتي في سن التعليم الابتدائي ، ورغم أن هذه النسبة تتفاوت من بلد عربي إلى آخر غير أنها كفيلاً بإثارة القلق لدى جميع المهتمين بقضية تحرير المرأة العربية .

المرأة العربية والعمل

تشير الدراسات التي تناولت قضايا ومشكلات العمالة النسائية في الوطن العربي إلى أن مشاركة المرأة في قوة العمل خلال العقدين الماضيين بدأت تتزايد بمعدلات ملحوظة ، وامتدت إلى مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في قطاعات التنمية إلى جانب مشاركتها في القطاع التقليدي للزراعة . ولكن لوحظ أن هذه الزيادة الكمية لا تزال أقل بكثير من الموارد البشرية المتاحة من النساء فضلاً عن الظواهر السلبية العديدة التي صاحبت الحقبة النفطية ، وتمثلت في تراجع قيمة العمل الإنساني أمام الثروة الريعية . كما تراجعت القيم الإنتاجية أمام تدفق غرائز الاستهلاك . كذلك كشفت ظاهرة التعطل في صفوف النساء العربيات المتعلّمات عن عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات المجتمع . وتفصيلاً لذلك تجدر الإشارة إلى خريطة توزيع المرأة العربية في مجالات العمل المختلفة حسب القطاعات

الاقتصادية . يلاحظ أن الزراعة العربية اعتمدت بالفعل على كم ملحوظ من النساء العاملات في الزراعة وصلت إلى ١٨٪ في مصر ٦٧٪ في العراق و ٤٠, ٦٪ في سوريا . أما في مجال العمل الصناعي فقد تراجعت في بعض الأقطار العربية مثل البحرين ومصر وسوريا ، بينما ارتفعت في أقطار أخرى مثل الأردن واليمن ، ويلاحظ أن قطاع الخدمات مازال يستوعب نسبة عالية من النساء العاملات بما جعله في حالة اتساق كامل مع المخطط التعليمي الذي حوصرت فيه النساء العربيات في التعليم الفني التجاري (٩) .

وفيما يتعلق بالقوانين الخاصة بالعمال وتشغيل النساء يلاحظ أن القليل من الدول العربية التي تملك تشريعات لتنظيم العمالة النسائية وحمايتها ، وهي : مصر وسوريا والعراق وتونس والأردن ، ورغم ذلك فإن مستوى أجر الإناث بالنسبة للذكور أقل من مستوى أجر الذكور في كثير من القطاعات الاقتصادية ، فضلاً عن تردد كثير من المسؤولين في قطاعات الإدارة والإنتاج في تعيين المرأة في مراكز القيادة . مما جعل نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية لا تتناسب على الإطلاق مع حجمهن في قوة العمل بهذه الإدارات . كما أن هناك مواقع وظيفية عديدة لا تزال موصدة أمام المرأة في بعض المجتمعات العربية .

ويلاحظ أن مجالات التدريب المهني لا تزال محدودة الى درجة كبيرة بالنسبة للمرأة العربية بما لا يتماشى مع الزيادة الملحوظة في حجم العمالة النسائية . ومما تجدر الإشارة إليه أن التدريب المهني لتحسين الكفاية الإنتاجية للنساء في الريف العربي لا يحظى بأى اهتمام كما تقتصر مراكز التدريب المهني للنساء في المدن على بعض المهارات التقليدية المرتبطة بالتدبير المنزلي والحرف النسائية بالمفهوم لضيق مما لا يفتح المجال أمام الفتاة العربية لاكتساب مهارات جديدة تؤهلها لاقتحام سوق العمل (١٠) .

المرأة العربية والمشاركة السياسية .

في إطار التصنيف الذي تجمع عليه الأدبيات السياسية المعاصرة ينقسم العالم العربي إلى ثلاث مجموعات أساسية ، تضم المجموعة الأولى كلاً من السعودية وعمان وتعتمد في قوانينها وتشريعاتها على أحكام الشريعة الإسلامية ، ولا توجد بها هيئات تشريعية منتخبة أومعينة . ويقتصر نشاط المرأة العام في هذه الدول على للمشاركة في التجمعات النسائية ذات الطابع الخيري [رعاية الأمومة والطفولة] .

أما المجموعة الثانية فهي تضم كلاً من الكويت والبحرين والإمارات العربية وتحرم

قوانينها صراحة المشاركة السياسية للمرأة إلا أن ذلك لم يمنع النساء في هذه الدول من تشكيل تنظيمات ديمقراطية مثل لجنة المرأة العاملة في الاتحاد العام لعمال الكويت التي تلعب دوراً هاماً في طرح مطالب المرأة العاملة والمطالبة بحقوقها النقابية والاجتماعية والسياسية . وتتصدر مصر المجموعة الثالثة التي تعترف قوانينها بحق المرأة في المشاركة السياسية . وتضم كذلك العراق وسوريا والجزائر والسودان وتونس والأردن واليمن . وتعد مصر الأولى في الوطن العربي التي أعطت المرأة حقوقها مساوية للرجل في المشاركة السياسية رغم أن قانون الانتخاب قد فرق بين المرأة والرجل في القيد في الجداول الانتخابية إذ جعله إجبارياً بالنسبة للرجل وتركه إختيارياً بالنسبة للمرأة مما ترتب عليه أن نسبة المقيدات من النساء في الجداول الانتخابية لم تزد عن ١٢٪ من إجمالي المقيد (١١) .

وبالنسبة لقوانين الأحوال الشخصية .

يلاحظ انه رغم تحريم الإكراه في الزواج في معظم الدول العربية إلا أن درجة الحرية التي تتمتع بها المرأة في اختيار زوجها تختلف من مجتمع عربي إلى آخر ، وأيضاً بين الفئات والطبقات الاجتماعية وبين الريف والحضر . ويتعرض العديد من النساء وخاصة في المجتمعات العشائرية والريفية لأنواع من الضغوط للقبول باختيارات العائلة في هذا الشأن . وقد طرأت بعض التعديلات في قوانين الأحوال الشخصية مما يضمن توفير حماية أكبر للمرأة أو حقوقاً أوسع ، وتقتصر هذه التعديلات على أربع دول عربية هي مصر والعراق واليمن وتونس . ويلاحظ ان المرأة في جميع الدول العربية - باستثناء الأردن - تتمتع بنفس حقوق الرجل فيما يتعلق باكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها . أما فيما يتعلق بجنسية الأبناء فتختلف الدول العربية فيما بينها ، وإن كان الاتجاه السائد هو التشدد في إعطاء جنسية الأم للأبناء ، ويعزى ذلك إلى أن النسب الأبوي هو السائد في المنطقة وبالتالي لا بد أن ينسب الطفل إلى جنسية أبيه .

ولعل من أبرز صور التمييز بين الرجل والمرأة ما تنص عليه بعض قوانين الأحوال الشخصية بشأن احتفاظ الزوج بالحق المطلق في طلاق زوجته ومراجعتها خلال العدة دون موافقتها ، كذلك حقه في تعدد زوجاته وفي حق الأب في حضانة الأوداد بعد بلوغ سن معينة دون تحقق أهليته للقيام بهذه المسؤولية ، هذا إلى جانب قوانين ولوائح أخرى تفرق بين الرجل

والمرأة فى حركتها وقدرتها على حرية التصرف .

هذا ولم تتوقف المؤتمرات المحلية والاقليمية والعالمية منذ عقد المرأة فى السبعينيات ،حتى مؤتمر بكين [١٩٩٥] عن المطالبة بضرورة تعديل هذه التشريعات وتطويرها بما يكفل ضمان تحرير المرأة العربية من كافة المعوقات المعاصرة والمتوارثة التى تحول دون مشاركتها الكاملة فى بناء المجتمعات العربية وتنميتها . إلا أن الواقع العربى لايزال يزخر بأنواع شتى من التمايز بين مكانة وحقوق كل من المرأة والرجل وإن كانت درجات هذا التمايز تختلف طبقا لمستوى التطور التاريخى والاجتماعى والنسق الثقافى الخاص بكل مجتمع عربى بل وتتفاوت داخل المجتمع الواحد [حضر - ريف - بادية] وأيضاً بين نساء الطبقات الاجتماعية المختلفة .

المرأة العربية والعنف .

تعانى معظم النساء العربيات فى الريف والمضر والبادية من أشكال مختلفة من العنف الذى يمارس ضدهن سواء داخل الأسرة أو فى أماكن العمل وفى الأماكن العامة مما يعد انتهاكاً لحقوق الانسان . ويعتبر اجبار الفتيات على ترك المدرسة والاكراه فى معظم الأحيان على الزواج وتعرضهن للضرب من جانب الأهل واجبار المرأة العربية على التنازل عن حقوقها الشرعية والشخصية أو المدينة بقوة ضغط التقاليد أو الأعراف السياسية شكلاً صارخاً من أشكال العنف ضد المرأة . كما تتعرض النساء إلى العنف والاعتصاب بشكل خاص فى ظل الحروب والاحتلال وسائر الصراعات المسلحة [وعلى الأخص اللاجئين والمهجرات والنازحات والاسيرات والسجينات والمعتقلات] بالإضافة إلى ما تتعرض اليه النساء من عنف بسبب قوانين الأحوال الشخصية فى ظل المناخ العربى العام المفتقر إلى الديمقراطية والوعى بحقوق الإنسان .

صحة المرأة العربية .

على الرغم من تحسن المستوى الصحى للمرأة العربية حسب مؤشر التنمية البشرية الذى تضعه الأمم المتحدة . إلا ان ذلك التحسن لايزال بعيداً عن المستوى المطلوب ويتفاوت من بلد عربى إلى آخر . وغالبية البلاد العربية ما زالت تعاني من الانخفاض النسبى فى العمر المتوقع للمرأة عند الولادة . وذلك مقارنة بالدول المتقدمة . وتعتبر معدلات وفيات الأمهات

المرتبطة بالولادة وكذلك معدلات تعرضهن للمرض مرتفعة . وما زالت معدلات وفيات الأطفال الرضع وإصابتهم بالمرض مرتفعة وتؤدي معدلات الخصوبة المرتفعة إلى تدهور صحة المرأة نتيجة الحمل المبكر أو المتأخر أو المتعدد والمتلاحق جداً وخاصة لدى المرأة التي تعيش في ظروف إقتصادية صعبة . ويؤدي تدهور مستويات التغذية إلى زيادة عدد الأمهات والأطفال الذين يعانون من فقر الدم . ويعتبر عدم الوعي بالصحة الانجابية ، بما في ذلك تنظيم الأسرة وعدم كفاية الخدمات الصحية وسوء نوعيتها ، من المشاكل التي لم يتم حلها في عدد من البلدان العربية . كذلك فإن بعض الدول العربية ما زالت تعاني من انخفاض المستوى الصحي فيها بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية كالحروب والاحتلال والنزاعات أو الحصار المفروض على بعضها .

أدوار الاعلام في عصر العولمة .

في إطار التسليم بالأنوار الحاسمة التي تؤثر بها كل من المنظومة التعليمية والثقافية والإعلامية في تشكيل النسق الثقافي والقيمي السائد في المجتمعات العربية تبرز أهمية الدور الذي تقوم به وسائل الاعلام والسياسات المرتبطة بها والتي تتمثل في قدراتها الهائلة في التأثير المستمر والمتعدد الأبعاد على مختلف الشرائح الاجتماعية المتعلمة والامية علاوة على ما تتميز به وسائل الاعلام من طبيعة مزدوجة تساعد على نشر ترويج الأفكار والقيم المتناقضة في آن واحد فهي قد تساعد على تغيير القيم والعادات والمفاهيم التقليدية فتسهم بذلك في خلق أشكال جديدة من الوعي أو تعمل على تثبيت وتعميق القيم والرؤى التقليدية فتسهم عندئذ في تزييف وعي الأفراد بواقعهم وذواتهم وأنوارهم الحقيقية . ولقد ظهرت منذ نهاية السبعينيات تيارات فكرية جديدة في سياق التغيرات العلمية والتكنولوجية التي شهدتها دول الشمال والتي تواكب مع المحاولات الدؤوبة التي تقدم بها القوى العالمية لعولمة الثقافة والتعليم والدين وسائر مكونات المنظومة الحضارية التي كانت تحتفظ باستقلال نسبي خارج دوائر وقيم السوق العالمية وقد كان لذلك كله مردوده في مجال الاعلام والاتصال وعلاقته بالعالم المعاصر حيث احتدم النقاش حول الأنوار الجديدة للاعلام سواء في المجال السياسي أو الثقافي . إذ أصبح الإعلام يشغل موقع مركزيا في الاستراتيجيات والسياسات التي تستهدف اعاده بناء المجتمعات المعاصرة سواء في الشمال أو في الجنوب وإن كان ذلك أكثر وضوحاً في

المجتمعات الصناعية المتقدمة تكنولوجيا حيث يبرز نور الاعلام فى إعادة توزيع مراكز القوى العاملة فى مختلف المواقع بدءاً بالاسرة والمدرسة والمصنع والمستشفى ثم مواقع العمل والترفيه على مستوى الاقاليم ثم مستوى الدولة ككل وإذا كانت العولة تسعى الى خلق ثقافة كونيه شاملة تغطى مختلف جوانب النشاط الانسانى وتتطلع إلى خلق الانسان العالمى المبرمج ذى البعد الواحد المؤمن بأيديولوجية السوق العالمية والمتوحد مع مصالحها ورموزها شعارات فإن ذلك ما كان ممكناً ان يتحقق إلا بفضل الثلاثى التكنولوجى الصاعد الذى يعمل فى تناغم وتكامل غير مسبوق .

ويضم حسب ترتيب الأهمية كل من وسائل العلم السمعبصرى وشبكات المعلومات والطريق السريع للمعلومات والاتصال وفى ضوء ذلك أصبحت الامبراطوريات السمعبصرية [الفضائية والأرضية] هى المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة التى حلت مكان كل من الأسرة والمدرسة والتى تقوم بدور أساسى فى تلقين النشء والأجيال الجديدة المنظومة المعرفية المنزوعة من سياقها التاريخى والقيم السلوكية ذات النزعة الاستهلاكية حيث تقوم بتقديم معلمات ثقافية محكمة الصنع تتضمن منظومة جديدة من القيم تدور حول تشجيع النزعة الاستهلاكية وغرس قيم الانانية والفردية والروح النفعية .

وفى ضوء هذه التطورات تبرز الإشكالية الخاصة بموقف الإعلام من قضية المرأة العربية فى حقبة العولة ويصبح السؤال المطروح وهل يقوم الاعلام العربى بدور ايجابى فى دفع قضية المرأة إلى الأمام أم يكتفى برصد واقعها الراهن بسلبياته وإيجابياته أم يسعى متعمداً إلى تكريس أوارها التقليدية متجاهلاً انجازاتها فى مجالات التعليم والعمل والابداع الفكرى والفنى . أم يحاول استثمارها من خلال الإعلانات لترويج القيم الإستهلاكية لصالح السوق العالمية والاسواق لمحلية .

ان التصدى لمعالجة الدور الذى تقوم به وسائل الاعلام فى تشكيل صورة المرأة العربية المعاصرة لابد أن يندرج ضمن سياق الدور الذى تقوم به هذه الوسائل فى تشكيل النسق القيمى والثقافى السائد فى المجتمعات العربية وهذا بدوره يستلزم ضرورة تناول الاعلام وعلاقته بالمرأة العربية من خلال الأطر الفكرية والنظام القيمى السائد فى الوطن العربى فى سياق التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى طرأت على الواقع العربى وعلى الأخص خلال العقود الثلاثة الاخيرة فى القرن العشرين حيث يسود المجتمعات العربية

نمطين بارزين من العلاقات والقيم الاجتماعية يتمثل أولهما فى النمط التقليدى الذى يقوم على توازن العصبية المحلية حيث لا وجود حقوقى أو سياسى للمواطن الفرد سواء كان رجلا أو امرأة خارج إطار العصبية القائم على العائلة والعشيرة . ويعتبر هذا النمط من نظم تقسيم العمل الاجتماعى الذى تتميز به المجتمعات غير الصناعية ويتفاوت بين كل من البيئات البدوية والزراعية فى الوطن العربى حيث يلعب الرجل دور المنتج والمقاتل والفلاح فى علاقة مباشرة مع العالم الخارجى فى حين تنكفى المرأة داخل الأسرة كعنصر استهلاكى لانشطة منزلية غير معترف بها من الناحية .

وينفرد الرجل داخل هذا النمط بالأولوية ضمن نظام القيم السائد حيث تشكل المرأة أحد المحرمات المقدسة ، وقد رسم هذا النمط التقليدى من العلاقات الاجتماعية للمرأة العربية حدود فعلها الاجتماعى بحيث انحصر دورها داخل الأسرة وتمحورت صورته حول المرأة الأم والأخت والزوجة والابنة. ويتجسد ثانيهما فى النمط الأوربى الوافد الذى بدأ يتغلغل فى البلاد العربية فى نهاية القرن الثامن عشر ، واتخذ أشكالا تاريخية متباينة ومتنوعة عبر الاحتكاك السياسى والاقتصادى والعلمى فى إطار محاولات الدول الكبرى للسيطرة على الإمبراطورية العثمانية التى كان العالم العربى جزءاً منها حتى أوائل هذا القرن . وافرز هذا الاحتكاك نظاماً قيمياً وافداً انعكس على شتى المستويات السياسية والاقتصادية والفكرية والتربوية . كما حدد الصراع المستمر بين هذين النمطين مسار كل من المرأة والرجل العربى ضمن السياق المجتمعى العام الذى خضعت له المجتمعات العربية منذ نهاية القرن التاسع عشر حيث أصبح الصراع سافراً بين نمط غربى وافد تغلغل داخل النسيج الثقافى والاجتماعى العربى وحمل معه العلم الحديث والتكنولوجيا المتقدمة فى إطار غزو سياسى اقتصادى - ثقافى شامل فى مواجهة نمط تقليدى يدافع عن مصالحه السياسية وهويته الثقافية ولا يستطيع تجاهل التفوق العلمى والتكنولوجى اللذين يتميز بهما الغرب . وقد اتخذت المواجهة بين هذين النمطين أشكالاً متعددة اختلفت باختلاف المراحل التاريخية التى مر بها العالم العربى وعبرت عن نفسها سياسياً فى تراث حركة التحرر الوطنى العربية التى انتزعت بعض المكاسب السياسية الشكلية ، وتمثلت فى الاستقلال الوطنى ، وبقيت الهيمنة الاقتصادية الغربية وإن تدرت بأنواب معاصرة واستمرت المواجهة محتدمة على الجبهة الثقافية .

وقد انعكس هذا الصراع بصورة مباشرة على قضية المرأة باعتبارها أحد المحركات

التي تتميز بشفافية خاصة داخل النسق الثقافي والقيمي واسفر هذا الصراع عن بروز ثلاثة اتجاهات رئيسية ما زالت تتعايش وتتصارع حتى الآن في مواجهة حادة لم تحسم فصولها بعد إزاء مختلف القضايا الحياتية المعاصرة وفي قلبها قضية المرأة في الوطن العربي .

ويمكننا أن نرصد هذه الاتجاهات على النحو التالي :

أولاً - الاتجاه التقليدي السلفي ،

يستمد شرعيته من التركة التاريخية من القهر والاستغلال المنظم للمرأة عبر العصور ومن التفسير السلفي الجامد للنصوص الدينية الذي ينظر للمرأة على أنها مخلوق ناقص عقلاً وديناً ، ويفرض هذا الاتجاه وجوده بواسطة سلطة منظورة أو غير منظورة وعبر مجموعة من النواهي التي تستند إلى العرف والتقاليد والأديان . ويستفيد هذا الاتجاه من الأوضاع الراهنة في المجتمعات العربية التي تعاني من تفكك المنظومة القيمية وعدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي للقوى الدولية المعاصرة ، ويستمد هذا الاتجاه استمراريته من خضوع وقبول وسلبية القطاع الأكبر من النساء العربيات المعلومات والأميات سواء في الحضر أو الريف . ويعبر عن نفسه في بعض الكتابات والصور الإعلامية التي تحصر أدوار المرأة في مسؤولياتها المنزلية ، وتلغى الخط الفاصل بين حقوقها وإرادتها ككائن مستقل ، وبين تبعيتها لسلطة الرجل في الحقوق والمسؤوليات داخل وخارج المنزل [١٢] .

ثانياً - الاتجاه الاجتماعي التحرري ،

ويستند إلى الدعوات الفكرية التي تبناها جيل الرواد في الوطن العربي مثل رفاعة الطهطاوي وقاسم أمين والظاهر حداد وخير الدين التونسي والكوكبي وغيرهم مطالبين بسفور المرأة وتحررها في إطار حركة الإحياء القومي التي تمثلت في المحاولات الطليعية الرواد من المثقفين العرب الذين بشروا بقيم جديدة نتيجة احتكاكهم بالعالم بعد فترة انكماش حضاري طويلة خلال الحقبة العثمانية حيث سيطرت على الفكر العربي الإسلامي قوالب جامدة . وقد ساعد على أوضاع المرأة العربية بفضل انتشار التعليم وخروج المرأة للعمل ، وذلك في إطار ثورات التحرر الوطني التي هزت المجتمعات العربية خلال فترة السيطرة الأوربية وصولاً إلى

مرحلة الاستقلال ، يعبر هذا الاتجاه عن نفسه فى التيارات المعاصرة التى تنادى بضرورة ادماج المرأة فى التنمية أى إشراكها فى كافة الأنشطة المجتمعية السياسية والثقافية [١٤] .

– الاتجاه النسوى لتحرير المرأة .

وينقسم هذا الاتجاه الى تيارين ، أولهما : التيار التقليدى شبه المتغرب الذى يستند إلى الرصيد الذى حققته المرأة العربية فى مجال التعليم والعمل ويتشبه بالحركات النسوية الغربية التى تحضّر نضال المرأة من أجل التحرر فى أطر معزولة تعكس رؤية احادية فى قضية تحرر المرأة ، ويضم هذا التيار معظم التنظيمات النسائية العربية التى كرست هامشية النضال النسائى فى العالم العربى . ويحاول هذا التيار التوفيق بين الأطر النسائية الوافدة من الغرب وبين قيم المجتمع التقليدى التى يفرضها النسق الثقافى السائد فى المجتمعات العربية .

أما التيار الثانى فهو يتبنى الرؤية النسوية الغربية فى تحرير المرأة من خلال تحطيم النظام الأبوى الذى يميز نمط العلاقات بين الجنسين سواء داخل الأسرة أو المجتمع بكافة مؤسساته أو أنساقه الثقافية السائدة . ويضم هذا التيار شريحة محدودة من النساء العربيات نوات الثقافة الغربية ، وتكمن إشكالية هذا التيار فى أنه لا يربط بين تحرر المرأة وتحرر المجتمع ، بل يؤكد على فردية وأحادية النضال النسائى [١٥] .

هذا وقد انعكست الاتجاهات الثلاثة بتياراتها المختلفة على معالجات ومواقف وسائل الإعلام من القضايا النسائية فى العالم العربى ، وأنتجت لنا صورا إعلامية عن المرأة تجسد مختلف التناقضات وصور التفاوت الاجتماعى والثقافى التى تشكل الواقع الراهن للمرأة العربية .

المرأة العربية والإعلام

سيتم التركيز في هذا المحور على رصد أبرز النتائج التي توصلت إليها العديد من الدراسات الخاصة بالمرأة والإعلام التي أجريت في مختلف أنحاء العالم العربي خلال العقود الأربعة الماضية مستهدفين تحديد ملامح الصورة الإعلامية للمرأة التي روجت لها وسائل الإعلام العربية والتي يمكن تناولها من خلال ما يلي :

أولاً : رصد وتحليل السياسات الإعلامية العربية الراهنة تجاه المرأة ويتم ذلك من خلال تناول بعدين رئيسين :

أ- المعالجات الإعلامية وتتضمن تحليل المضامين (القضايا - الأدوار - الفئات الاجتماعية - القيم) التي ركزت عليها وسائل الإعلام المطبوع والمرئي والمسموع مع الإشارة إلى نوعية هذه المعالجات .

ب- الأداء الإعلامي والاتجاهات الفكرية للإعلاميات العربيات إزاء قضية المرأة .

ثانياً : المنظور الفكري والثقافي للقيادات الإعلامية تجاه قضية المرأة في الوطن العربي .

ثالثاً : القضايا النسائية المهمشة والمستبعدة في الإعلام العربي وتفصيلاً لذلك نشير إلى الجوانب المذكورة على النحو التالي :

أولاً . (أ) المعالجات الإعلامية

اهتمت وسائل الإعلام العربية المطبوعة والمرئية بتخصيص مساحات ثابتة تتسم بالاستمرارية لمعالجة مشكلات وقضايا المرأة العربية . وقد تمثل هذا الاهتمام الإعلامي في شكل أبواب ثابتة أو صفحات للمرأة في الصحف اليومية والأسبوعية علاوة على المجلات النسائية المتخصصة مثال (حواء ونصف الدنيا في مصر وأسرتي وزهرة الخليج في الكويت والإمارات العربية والجزائرية في الجزائر والأسرة في السعودية إلخ) .

وكذلك خصصت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة عدّة برامج نسائية يومية وأسبوعية . كما اهتمت وسائل الإعلام العربية باستخدام مختلف الأشكال الإعلامية والتي تتمثل صحفياً في الأخبار والتحقيقات والأحاديث والصور الشخصية والموضوعية والتعليقات والتقارير الصحفية كذلك تنوعت المواد النسائية في الإذاعة والتلفزيون ما بين الدراما والأخبار

والأحاديث. ويتفاوت هذا الاهتمام من وسيلة إعلامية إلى أخرى ومن بلد عربي إلى آخر. غير أن هناك سمات عامة مشتركة يمكن استخلاصها من خلال عمليات الرصد الجزئية التي قامت بها الدراسات التي أجريت عن معالجة وسائل الإعلام لقضايا المرأة العربية. ويمكن القول أن هناك سياسة إعلامية مشتركة أو شبه موحدة تلتزم بها كافة وسائل الإعلام العربية إزاء قضايا المرأة وتعتبر عن نفسها من خلال المعالجات المتنوعة التي تتمحور حول مجموعة ركائز قيمية وفكرية يمكن استخلاصها على النحو التالي :

أولاً : تدور أغلب المضامين الإعلامية الموجهة للمرأة والتي تنشرها الصحف العربية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة حول الاهتمامات التقليدية للمرأة العربية كزوجة وأم وربة بيت أى لا تتجاوز أمور الطهي والمطبخ والأزياء والتجميل والموضة ثم رعاية الأطفال والزواج وتشير بعض البحوث الى أن ٨٠٪ من موضوعات برامج المرأة في التلفزيون تتناول فن الطهي والحياسة والموضة وتربية الأطفال وفن الديكور. (١٦)

وتؤكد الدراسات التي أجريت عن المجلات النسائية المتخصصة في العالم العربي أنها تخصص ٧٥٪ من صفحاتها للقضايا التقليدية للمرأة سواء تلك التي تتعلق بالجوانب الجمالية والمظهرية (الأزياء - المكياج) أو المشاكل العاطفية للقارئات ثم العلاقات الأسرية وموضوعات التربية.

ولاشك أن هذا التوجه يعكس قناعة المسؤولين عن الصحافة النسائية في أن القضية الأولى بالنسبة للمرأة العربية هو تنمية اهتمامها بأنوثتها واغفال قدراتها الأخرى كإنسانة وكمواطنه مما يساعد على ترسيخ الطابع التقليدي لصورة الذات لدى المرأة. (١٧)

ثانياً : تتفق وسائل الإعلام العربية في التركيز على الأنوار التقليدية للمرأة كزوجة وأم وربة بيت بينما لاتنتال الأنوار الأخرى للمرأة في مواقع الانتاج والمشاركة الاجتماعية والثقافية والسياسية والأعمال الإبداعية إلا اهتماماً هامشياً. ولكن ذلك لايعنى وجود بعض الاستثناءات التي تمثلت في قليل من الصحف العربية التي اهتمت بإبراز المشكلات التي تعاني منها المرأة في مجال العمل وفي إطار التشريعات والتقاليد والقوانين السائدة وركزت على أهمية دمج المرأة في خطط التنمية كما لايمكن اغفال المحتوى الثوري الذي تتضمنه بعض

المجلات النسائية التي تصدر في إطار حركات التحرر الوطنية العربية * . (١٨)

هذا وتركز السينما العربية والدراما التلفزيونية على ثلاثة أدوار تقليدية للمرأة العربية تنحصر في الزوجة الخاضعة للنزج والمعتمدة عليه والحريصة على الاحتفاظ به بأى ثمن والأم المعطاءة الراعية لابنائها والمنحازة للذكور منهم والابنة المطيعة لوالديها . (١٩)

ثالثاً: تشير الدراسات الى تركيز وسائل الإعلام العربية على قطاعات محدودة من النساء العربيات تتمثل في الشرائح العليا من الطبقة الوسطى من سكان المدن وتتجاهل في مقابلها نساء الريف والبادى والقطاعات النسائية الشعبية من سكان المدن فقد أظهرت إحدى الدراسات الحديثة الغياب شبه الكامل للاهتمام بقضايا المرأة المصرية في الريف اذ لم تتجاوز نسبة هذا الاهتمام في الصحف اليومية عن ٣, ٢٪ من اجمالى الاهتمام بكل قضايا المرأة المصرية بكافة قطاعاتها ، كذلك كشف التحليل عن اهتمام المجلات الأسبوعية بقضايا وهموم المرأة المصرية في الحضر بنسبة ٩٧, ٥٪ من اجمالى الاهتمام بقطاعات المرأة المصرية. ولم يزد الاهتمام بالمرأة الريفية عن ٢, ٥٪ . (٢٠)

وفي الحالات التي عولجت فيها قضايا المرأة الريفية تم ذلك بصورة بعيدة عن واقعها الحقيقى وفي اطار الجرائم وأزمة الشغالات والتغطية السطحية لأنشطة بعض الرموز النسائية المنتمية للحزب الحاكم . كما كان الاهتمام بالمرأة البدوية يكاد يكون معدوماً . (٢١)

كذلك لم يتجاوز نصيب المرأة الريفية من اهتمام برامج الإعلام المرئى والمسموع ٤٥, ٠٪ من مجموع المواد التي قدمت خلال حقبتى السبعينات والثمانينات فى الراديو (٢٢) وتشير إحدى الدراسات إلى أن الصحافة الخليجية تتوجه أساساً إلى نساء المدن وتتجاهل قضايا نساء البادية . (٢٣)

ويتكرر نفس الإتجاه لدى الصحافة المغربية والسوريه وإن كانت هناك استثناءات محدوده تتمثل فى بعض الصحف النسائية الأردنية والعراقية التي تبدى بعض الاهتمام بقضايا المرأة الريفية . (٢٤)

* من أبرز الأمثلة مجلة ٨ مارس فى المغرب والمرأة السودانية (الحزب الشيوعى السودانى) ومجلة فلسطينية (الجبهة الشعبية) والجزائرية (الجزائر) ومجلة (النهار المصرية) ومجلة (نساء اليمن) اليمن الجنوبي ومجلة (المرأة العراقية) بغداد .

كما تولى وسائل الإعلام العربييه اهتماماً مبالغ فيه بعض المهن النسائية على حساب المهن الأخرى مثال اهتمامها بالفنانات والرياضيات وسيدات الأعمال ونساء السالك الدبلوماسى على حساب المعلمات والطبيبات والعالمات والباحثات والمحاميات والعاملات والفلاحات . وتشير الدراسات أيضاً الى تركيز وسائل الإعلام العربييه على مراحل عمرية معينة لدى المرأة التى تتراوح ما بين ٢٠ عاماً - ٤٠ عاماً أى مرحلتى الشباب والنضج وتهمل فى الأغلب المراحل الأخرى وعلى الأخص مرحلتى الكهولة والشيخوخه مما يشير الى رسوخ الرؤيه التقليديه عن المرأة بتركيز الاهتمام عليها فى فترة الخصوبة واهمالها بعد تجاوز هذه المرحلة وأيضاً قبلها . فالملاحظ ان الفتيات صغيرات السن لايشغلن أذننى اهتمام لدى وسائل الإعلام العربييه . (٢٥)

كذلك أوضحت الدراسات التى أجريت عن الإعلام المرئى والمسموع ان الدراما التليفزيونية تركز على فئات المرأة فى السن من ٢٠-٣٠ عاماً بنسبة تصل الى ٥٤٪ من اجمالى الفئات النسائية وأيضاً تركز برامج المرأة فى الراديو المصرى على مخاطبة مراحل عمرية معينة وتهمل المسات . (٢٦)

ولا يقتصر هذا التوجه الاحادى من جانب وسائل الإعلام العربييه على الفئات النسائية السابق ذكرها بل ينصب اهتمامها الرئيسى على رصد ومتابعة أنشطة الشرائح العليا من نساء الطبقات الاجتماعية المتميزة والثرية فى العالم العربى سواء تمثل ذلك فى أنشطة شبه انتاجيه أو خدميه أو ترويحيه أو احتفاليه .

ولعل من أبرز التداعيات السلبية التى أفرزتها الحقبه النقبطيه تراجع العديد من القيم الإيجابية الأصيلة مثل قيمة العمل والكفاءة وتعظيم الجهد البشرى والغيريه والانتماء للوطن أمام قيم الثروة الريعيه والاستهلاك والرفاهية والبذخ وتقليد ومحاكاة الأنماط الغربيه المظهرية وقد انعكس ذلك بوضوح على كافة الممارسات الإعلامية فى العالم العربى وتجسد كأوضح ما يكون فى صفحات وبرامج المرأة فى الصحف ووسائل الإعلام المرئى والمسموع وعلى الأخص فى الإعلانات حيث تبرز الاهتمام الإعلامى والإعلانى بالترويج للقيم الاستهلاكية فى مجال الإعلانات عن السلع المستوردة مثل الأثاث المنزلى والأزياء والعطور والأطعمه وإذا كان لهذا الوضع مبرراته الشكلية بالنسبة لدول الخليج فإنه غير مبرر بالنسبة للدول العربييه الأخرى

وعلى الأخص مصر التي تتميز بانتاجها الوطنى فى مختلف القطاعات الانتاجية والاستهلاكية فضلاً عن الشوط الذى قطعته المرأة المصرية فى مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والإبداع .

نوعية المعالجات الإعلامية :

كشفت الدراسات عن تشدد وتنوع القوالب الإعلامية التى تستخدمها وسائل الإعلام العربية فى تناولها لقضايا المرأة إلا أنه :

فى الإطار الصحفى : يلاحظ الاكتفاء بسرد المعلومات من خلال التغطية الخبرية المجردة والخالية من المعالجه التفسيرية وذلك فيما يتعلق بقضايا المرأة والأسرة أو قضايا المرأة والتنمية فى الصحف اليومية . أما بالنسبة للاهتمامات التقليدية للمرأة فقد غلب على معالجتها اشكال مواد الخدمات واستخدام الحديث الصحفى ويلاحظ قلة الاستعانة بمواد الرأى (الأعمدة الصحفية - المقالات الموقعة الخ) فضلاً عن ضالة الاستعانة برسائل القراء . مما يكشف عدم حرص الصحف العربية على استخدام القوالب الإعلامية التى تتيج تعدد الآراء ووجهات النظر المختلفة حول قضايا المرأة علاوة على عدم اتاحة الفرصة أمام جمهور القارئات للتعبير والمشاركة بالرأى فى المشكلات والقضايا النسائية المطروحة . كذلك لوحظ غلبة الطابع المحايد عند طرح بعض القضايا الخلافية الخاصة بالمرأة .

وأخيراً : تشير الدراسات إلى أن الإعلام العربى يقدم المرأة على أنها مخلوق ناقص يفتقد القدرة على التفكير العقلانى فى مقابل التأكيد على أنها مخلوق عاطفى حساس هش وأنها تتوقع دوماً العون والمساندة والقيادة من جانب الرجل بالإضافة الى تصويرها على أنها أداه للجذب والامتناع الجنىسى وخصوصاً فى الإعلانات التى تبالغ فى استخدام المرأة كرمز للجنس حتى وإن لم يكن لها علاقة بالسلع المعلن عنها . (٢٧)

وانطلاقاً من هذا المفهوم الذى يتبناه الإعلام العربى مهدراً للجوانب الإنسانية والتاريخ الطويل لكفاح المرأة كإنسانة وشريكة للرجل فى صنع الحضارة العربية الإسلامية تركز وسائل الإعلام على مجموعة من القيم التراثية التى تؤكد على مشروعية التمايز الاجتماعى والثقافى بين الجنسين باعتباره من الأمور الطبيعىة التى لاتقبل الجدل . ويؤكد ذلك العديد من

الشواهد التي تتمثل في الصور السلبية التي تنشرها وتعرضها وسائل الإعلام عن المرأة ككائن انثوى جنسى يتسم بالانانية والتردد والسلبية وتستغل وسائل الإعلام هذا المفهوم في استخدام المرأة كأداة إعلانية وكجمهور استهلاكي لذلك تتوجه إليها أغلب الرسائل الإعلامية والإعلانية التي تؤكد على القيم المظهرية والشكلية والاستهلاكية في مقابل اغفال قيم المساواة والقيم الانتاجية وقيم المشاركة في صنع القرار السياسى وقيم الإبداع فى الفكر والفن والبحث العلمى .

واستمراراً لنفس النهج الفكرى تدعم وسائل الإعلام العربى اغفالها وتجاهلها للواقع المعاصر للمرأة العربية فى اطار الذاتيه الثقافية التي تتميز بها المنطقة العربية فتطرح صورة المرأة الغربيه كنموذج وكمثل أعلى على المرأة العربية ان تحتذى به وتقلده فعلى سبيل المثال حينما ارادت احدى الصحف المصرية اليومية ان تقدم نموذجاً للصلابة والإرادة والنجاح قدمت روزا كنيدي والدة الرئيس الأمريكى جون كنيدي وذلك رغم وجود عشرات بل مئات الآلاف من النساء العربيات والمصريات اللاتي يتميزن بالصلابة والإرادة والنجاح فى مواجهة العوائق العديدة التي تحاصرهن . (٢٨) أو الاكتفاء بعرض وجهة نظر واحدة وإغفال وجهات النظر الأخرى . ويغلب على الأخبار النسائية المنشورة فى الصحف طابع المجاملة وخصوصاً ما يتعلق بالتهانى أو متابعة أنشطة الشخصيات النسائية البارزة وبالنسبة لمواد الرأى يلاحظ اعتمادها على شتى أنواع البراهين مثل العرف الاجتماعى والبراهين البراجماتيه وقلة الاستعانة بالبراهين العقلية . أما فى الإطار المرئى والمسموع يلاحظ غلبة القوالب الإعلامية الوصفية وتجنب القضايا الخلافية والاستعانة بمجموعات معروفه من المفكرين والمشرعين الرسميين لغرض وجهة النظر التقليدية وعدم السماح لجمهور المشاهدات والمستمعات بالمشاركة إلا فى أضيق الحدود وبما يؤكد ترسيخ القيم والرؤى التقليديه التي تتبناها وسائل الإعلام المرئى والمسموع فى العالم العربى . (٢٩)

هذا ويلاحظ بصفة عامة قلة التحقيقات الميدانية التي تتناول أوضاع المرأة العربية . كما لوحظ الاعتماد على الترجمة من المجالات والصحف الأجنبية . ويقدر ما تعكس هذه الظاهرة مدى عزلة الإعلاميات العربيات عن واقعهن المجتمعى وعن المشكلات الحقيقية التي تعاني منها

المرأة العربية فإنها وهذا هو الأخطر تؤدي إلى قيامهن من حيث لا يدرين بدور ١٥٤
الوسائط الناقلة للقيم والسلوكيات الأجنبية دون تعمق أو استيعاب نقدي .

أولاً: الاداء الإعلامى والاتجاهات الفكرية للإعلاميات العربيات تجاه قضية المرأة.

تشير الدراسات القليلة التى أجريت عن القائمات بالاتصال فى الإعلام العربى المطبوع
والمرئى والمسموع الى مجموعة من الحقائق نوجزها على النحو التالى :

١- أن أغلب القائمات بالاتصال فى مجال إعلام المرأة من النساء سواء المحررات فى
الصحف أو مقدمات البرامج النسائية فى الراديو والتلفزيون وجميعهن حاصلات على مؤهلات
جامعية وينتمين الى الشرائح الوسطى والصغرى من الطبقة الوسطى ومن سكان المدن
(العاصمة على وجه التحديد) .

٢- اعتراف غالبيةتهن (حوالى ٧٥٪ من العينات المدروسة) أنهن التحقن بالعمل الإعلامى
عن طريق العلاقات الشخصية بينما لم تزد نسبة اللوائى تقدمن للعمل الإعلامى دون واسطه
عن ٢٥٪ - وتبرز هنا خطورة التحاقهن للعمل بأقسام المرأة دون اقتناع أو تأهيل للقيام بهذه
المسئولية التى تتطلب ثقافة موسوعية بقضية المرأة ومشكلاتها فضلاً عن الحماس والإيمان بها
كقضية مجتمعية ذات أولويه خاصة .

٣- ذكرت القائمات بالإتصال ان صحافة المرأة يجب أن تركز على القضايا التالية :

أ- الدعوة الى محو أمية المرأة الريفية .

ب- تنظيم الأسرة .

ج- التوسع فى مشروعات تشغيل المرأة الريفية .

د- التربية السليمة للأبناء .

هـ- التوعية الصحية .

و- تدريب القيادات النسائية .

ز- التوعية السياسيه .

ى- ترشيد الاستهلاك .

وقد أظهرت الدراسات وجود فجوة بين ما تنشره وتذيعه وسائل الإعلام العربية عن

* يقتصر الحديث على القائمات بالاتصال فى إطار التجربة الإعلامية المصرية .

المرأة وبين قائمة الأولويات التي طرحتها الصحفيات المصريات . مما يكشف عن وجود تناقض واضح قد يرجع فى بعض أسبابه إلى السياسات الإعلامية التي تميل الى تهميش الصفحات والبرامج النسائية وقد يرجع إلى عدم ادراك القائمات بالاتصال للدور الذى يجب أن يقمن به لدفع قضية المرأة على المستوى الإعلامى من خلال امتلاك التصور الصحيح للأولويات والعمل على طرحها إعلامياً بروح دؤوبه وحرص على إدخالها ضمن قائمة الأولويات الإعلامية .

٤- معظم القائمات فى الصحف لم تتح لهن فرصة السفر الى الريف وذلك عكس الإعلاميات فى التلفزيون والراديو إذ تعددت مرات سفرهن الى الريف المصرى .

٥- يتبنى معظم الإعلاميات المصريات توجهات تقليديه إزاء قضية المرأة ويبدى أغلبهن تحيزاً واضحاً للمرأة الحضرية المثقفة كما لا يخفين انبهارهن بالمرأة الغربية والحريات التي تتمتع بها ولا يمكن تصوراً خاصاً بأولويات قضايا المرأة على المستوى المجتمعى كما لا يعرفن على وجه التحديد الجمهور النسائى الذى يتوجهن إليه سواء من حيث سماته أو خصائصه أو احتياجاته الفعلية .

٦- أشارت أغلب القائمات بالاتصال الى عدم ادراك واقتناع القيادات الإعلامية بأهمية أقسام المرأة . (٣٠)

٧- تغفل القائمات بالاتصال اقتصار الصحافة النسائية على معالجة مشكلات المرأة فى المدينة إذ لا تربطن فى الواقع أية علاقة موضوعيه بنساء الريف فكيف يكتبن عنهن وهن معزولات تماماً عما يدور فى الريف بنسائه ورجاله .

٨- أشارت الإعلاميات الى بعض المحظورات التي لا يستطعن الاقتراب منها مثل الكتابة عن قانون الأحوال الشخصيه أو الخيانات الزوجية أو الزواج العرفى بين طلاب وطالبات الجامعات ... الخ .

ثانياً ، المنظور الفكرى والثقافى للقيادات الإعلامية

تجاه قضايا المرأة :

رغم انعدام الدراسات التي تتناول السمات والخصائص الثقافية والمهنية للقيادات الإعلامية فى الوطن العربى إلا أن الدراسات القليلة التي أجريت عن القائمين بالاتصال فى مجال إعلام المرأة قد أشارت إلى إجماع الإعلاميات العربيات على إرجاع كافة العوائق المهنية

التي يعانون منها إلى موقف القيادات الإعلامية وعدم اقتناعهم بأهمية صفحات وبرامج المرأة .
ولذلك تتعرض المساحات المخصصة للمرأة الى التحجيم بل والإلغاء أحياناً عندما تطرأ ظروف
استثنائية مثل زيادة الإعلانات أو خطبة سياسية لأحد الرؤساء . كذلك تعاني البرامج النسائية
فى التلفزيون والراديو من عدم الاستقرار سواء فى المساحة الزمنية المخصصة لها
أو محاصرتها فى موضوعات تقليدية بل وتتعرض أحياناً إلى الإلغاء فى بعض الدورات
الإذاعية.

كما أن الأسلوب الذى يتم به اختيار الإعلاميات العاملات فى صفحات وبرامج المرأة
يعكس الرؤية الهامشية التى ينظر بها المسئولون الإعلاميون الى قضايا المرأة . إذ يعتبرون
اقسام المرأة لاتزيد عن كونها أداة لإعادة انتاج القيم والسلوكيات التقليدية الخاصة بالمرأة
ولا يمكن ان ترقى الى مستوى الأقسام الإعلامية الأخرى مثل الأقسام السياسية والجريمة
والرياضة والاجتماعيات والفن . ولذلك أصبحت هذه الأقسام مستودعاً للكثيرات من المغضوب
عليهن أو المفتقرات الى الموهبة والكفاءة من أصحاب الوساطة ، يضاف إلى ما سبق أن أغلب
القيادات الإعلامية فى العالم العربى ينتمون الى الشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى
ومؤهلون جامعيًا ويعتبرون ان الدائرة السياسية تحتل المكانة والأفضلية الأولى فى الاهتمام
الإعلامى وتأتى بعدها بل وتسير فى فلكها سائر الدوائر الأخرى الاقتصادية والثقافية
والاجتماعية وفى ذيل هذه القائمة تأتى قضايا المرأة والطفولة . كذلك يعتقدون كما تؤكد ذلك
ممارساتهم المهنية أن العاصمة بأحداثها وشخصياتها واهتماماتها تشغل بؤرة الاهتمام
الإعلامى . وإذا لم يكن هناك بد من متابعة ما يحدث فى الريف فإن ذلك يتم فى أضيق نطاق
(الصفحات الداخلية والبرامج القصيرة) إلا إذا وقعت أحداث جسام فى الريف تفرض عليهم
تسليط الأضواء الإعلامية لبعض الوقت . ولاشك أن هناك بعض الاستثناءات القليلة التى تؤمن
بضرورة إدماج المرأة فى خطط التنمية الشاملة وتعكس رؤى متقدمة تجاه المرأة العاملة
وتطالب بضرورة محو أمية النساء فى الريف والبادية وتطالب أحياناً بضرورة تعديل قوانين
الأحوال الشخصية لصالح الأسرة العربية ولكنها أصوات قليلة لاتؤثر بالقدر الكافى فى تغيير
الاتجاهات السائدة . وتتأرجح أغلب القيادات الإعلامية بين الرؤية السلفية التقليدية للمرأة وبين
الانبهار بالسلوكيات المظهرية للمرأة الغربية مما يعكس ازواجية ثقافية تنعكس على المواقف

والممارسات المهنية سواء تجاه الإعلاميات أو تجاه المضامين النسائية التي تنشرها وتذيعها وسائل الإعلام .

خاتمة : القضايا النسائية المحيطة والمستبعدة في الإعلام العربي :

تشير الدراسات الى تميز وسائل الإعلام العربية على قضايا نسائية دون أخرى وفئات نسائية تنتمي الى طبقات ومهن دون غيرها . كما جعلت وسائل الإعلام جل اهتمامها على نساء المدن المحصورات في دائرة الضوء سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً . وتتجاهل في مقابل ذلك الكثير من القضايا الأساسية المتعلقة بالمرأة العربية وأبنائها .

وتنصلاً لذلك :

١- تتجاهل وسائل الإعلام العربية بصورة عامة الموضوعات التي تعكس التطور الذي طرأ على وضعية ومكانة المرأة العربية من خلال الإنجازات التي حققتها عبر نصف القرن الأخير في التعليم والعمل والمشاركة الثقافية والسياسية والإبداع .

٢- هناك إهمال لقضية المشاركة السياسية والعمل النقابي من جانب المرأة العربية إلا في استثناءات محدودة تبرز في معالجات بعض وسائل الإعلام العربية في مصر والعراق وفلسطين والجزائر وسوريا .

٣- تبدي وسائل الإعلام العربية اهتماماً محدوداً بقضية محو الأمية لدى النساء العربيات رغم ارتفاع معدلاتها بصورة ملحوظة خصوصاً في الريف والبادية .

٤- يتجاهل الإعلام العربي مشكلات وهموم الغالبية العظمى من النساء العربيات في الريف والأحياء الشعبية والبادية . وإذا كانت الحجة التي يسوقونها في هذا المجال هي انتشار الأمية بين نساء الريف وصعوبة إطلاعهم على الصحف . فإن الدراسات التي أجريت عن الإعلام المرئي والمسموع تدحض هذه الحجة . إذ أسفرت عن نتائج مماثلة تتلخص في التجاهل شبه الكامل لمشكلات وقضايا المرأة الريفية والبدوية رغم انتشار الراديو والتلفزيون في مختلف أنحاء الريف والبادية العربية مما يعني انتفاء عقبة الأمية في هذه الحالة .

٥- تتجاهل وسائل الإعلام العربية الجماهير النسائية في العالم العربي فلا تخصص إلا في النادر بريد للقارئات أو المستمعات كما لاتحاول تنظيم حملات إعلامية للتوعية الصحية

أو البيئية أو السياسية للقطاعات النسائية المحرومة من هذه الخدمات .

٦- تتحاشى وسائل الإعلام العربية الاقتراب من بعض القضايا النسائية الخلافية مثل قوانين الأحوال الشخصية والأسباب الاجتماعية للجرائم النسائية واشتغال المرأة ببعض المهن مثال : قاضيه أو نقيبته لاحدى النقابات المهنية أو العمالية الخ . أو المطالبة بتسهيلات وخدمات تخفف العبء عن المرأة العاملة أو حقوق المعوقات والمسنات أو حماية اليتيمات والقيطات وخادمت المنازل الخ .

٧- تتجاهل وسائل الإعلام العربية النساء الفقيرات فى المدن والريف ولا تتعرض لمناقشة أسباب الجرائم النسائية وخصوصاً الانحرافات الأخلاقية التى غالباً ما تحدث لأسباب اقتصادية وضغوط اجتماعية تتعرض لها نساء الطبقات الفقيرة بصفة خاصة .

استخلاصات أساسية :

من خلال المقارنة بين الاتجاهات الفكرية السائدة فى المجتمعات العربية إزاء قضية المرأة وبين الواقع الفعلى للمرأة العربية فى مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والإبداع وبين معالجات وسائل الإعلام لقضايا المرأة ومشكلاتها فى إطار السياسات الإعلامية السائدة . من خلال كل ما سبق يمكن استخلاص ما يلى :

١- تخلف الإعلام العربى عن مواكبة الانجازات التى حققتها المرأة العربية على أرض الواقع إذ تشكل المتعلمات نسبة تزيد عن ٥٠% فى بعض المجتمعات العربية ولا تقل عن ٣٥% فى أغلب المجتمعات العربية . وتشكل المرأة العربية ما بين ١٠% - ٤٠% من قوة العمل الانتاجى فى معظم البلاد العربية كذلك فى مجالات الإبداع الفنى والأدبى والبحث العلمى . أما فى المشاركة السياسية فهناك محاولات دؤوبة من جانب النساء العربيات لتشكيل تنظيمات مستقاه لخوض معركة العمل السياسى ولاشك أن العقبات التى تصادفهن تشكل جزءاً من أزمة الديمقراطية وسيطرة النظم الأوتوقراطية فى العالم العربى ككل .

ويبدو واضحاً تقاعس الإعلام العربى عن مساندة المرأة العربية فى المطالبة بحقوقها سواء فى المشاركة السياسية . ويبرز ذلك واضحاً من خلال تركيزه للتوجهات التقليدية التى تحصر المرأة فى أنوارها المتوارثة كأم معطاءة وزوجة منقاداة وابنة مطيعه ومن خلال تحريضه

المستمر لمحاكاة وتقليد النماذج النسائية الأوروبية والأمريكية .

٢- التحيز الطبقي والاجتماعي من جانب وسائل الإعلام العربية لنساء المدن على حساب نساء الريف ولحسرة المرأة الأنثى الجميلة الأنيقة على حساب الصور الأخرى للمرأة كمنتجة ومشاركه في التنمية وفي صنع القرار السياسي وكعاملة وأديبة وفنانة وكمواطنه تتساوى مع الرجل في الحقوق والمسئوليات وقد يكون هذا التحيز مفهوماً ومبرراً إذا افترضنا أن وسائل الإعلام العربية تتوجه أصلاً إلى جمهور تتحدد اهتماماته بدائرة مصالحه ولكن إذا كانت هذه الوسائل تزعم أنها تحاول شق قنوات إعلامية متنوعة تشمل مختلف القطاعات الجماهيرية لذلك فإنها ملزمة إزاء جمهورها من القراء والمستمعين والمشاهدين في المدن أن تطلعهم على أنماط الحياة ومشاكل وهموم النساء من الطبقات الأخرى وليس من مهام الإعلام العربي تكريس عزلة الطبقات العليا والنخب السياسية والثقافية داخل أبراج عاجيه سواء كانوا رجالاً أم نساء .

٣- سيادة نمط الاتصال الأحادي العلوي في الإعلام النسائي تأكيداً لما هو سائد في الإعلام العربي ككل الذي يتجه من الحكام الى المحكومين ومن النخبة الى القاعدة ومن المتعلمين إلى الأميين ومن سكان المدن الى سكان الريف ويقوم بدور أساسي في عمليات الضبط الاجتماعي وحماية الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة . ومن الواضح أن هذه النظرة تستند الي فلسفة لاتحترم عقلية الجماهير ولا تحرص على تلبية احتياجاتها الإعلامية والاتصالية . وتعد هذه القضية من أهم التحديات التي تواجه الحكومات العربية في مجال الإعلام والاتصال وذلك بسبب ارتباطها بالنظرية العامة للسلطة التي تحدد السياسات وتتحكم في الممارسات الإعلامية في الوطن العربي . وغنى عن القول أن الإعلام العربي يدين بالتبعيه شبه الكاملة للنظريات الغربية في الإعلام مضافاً إليها السمات الخاصة بالواقع الاجتماعي والسياسي في الوطن العربي والذي يتمثل في سيطرة النظم الاستبدادية والفلسفات السلفية والنظرة الاستعلامية للجمهور بسبب انتشار الأمية والجمود الاجتماعي .

ولاشك أن سيادة هذا النمط الاجتماعي الاتصالي الأحادي القادم من أعلى والذي يستبعد الحوار والمشاركة الجماهيرية كفيل بأن يفسر لنا أسباب تجاهل وسائل الإعلام العربية للجمهور النسائي كجزء من تجاهل الجمهور العام ومحاولة حصره في دور المتلقى السلبي

للسرائل الإعلامية وهذا يثير بدوره اشكالية الحقوق الاتصالية للجماهير النسائية فى العالم العربى . فالمشاركة النسائية فى العمليات الإعلامية الخاصة بالمرأة تكفل تحقيق التفاعل بين القائمين بالاتصال والجمهور النسائى المتلقى بما يضمن لوسائل الإعلام التعرف على جمهورها وخصائصه واحتياجاته الثقافية والاتصالية وبما يساعد فى المدى الطويل على كسر احتكار القيادات الإعلامية لسلطة صنع واتخاذ القرارات الإعلامية .

٤- افتقار الإعلاميات العربيات الى الثقافة المجتمعية المعاصرة بصفة عامة وما يتعلق بقضية المرأة بصفة خاصة . ويؤكد ذلك الدراسات التى أجريت عن القوائم بالاتصال والتى أبرزت التناقض الواضح بين صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام العربية وبين الصورة المرشمة فى أذهان الإعلاميات اللاتى يتولين كتابة ونشر وإذاعة المواد الإعلامية التى تتشكل منها صورة المرأة بسلبياتها وإيجابياتها . ولاشك أن ذلك يرجع الى مجموعة من الأسباب فى مقدمتها الأسلوب الذى يتم به اختيار الجهاز الإعلامى من الصحفيات والإذاعيات المشتغلات فى الإعلام النسائى . إذ تبين أن ٢٥٪ فقط يتم اختيارهن بناء على الكفاءة والاهتمام بقضايا المرأة بينما يتم اختيار ٥٠٪ بناء على الوساطة والعلاقات الشخصية والنسبة الباقية هى ٢٥٪ يتم فرضهن على صفحات وبرامج المرأة طبقاً لظروف كل وسيلة إعلامية . هذا علاوة على انعدام الفرص للتدريب والاحتكاك بالعالم الخارجى من خلال المؤتمرات وذلك بالنسبة للإعلاميات عموماً والصحفيات تحديداً .

٥- تتحكم الانتماءات الفكرية والثقافية للقيادات الإعلامية فى الممارسات الإعلامية فى مجال إعلام المرأة . وقد لوحظ أن هذه القيادات لاتملك تصوراً محدداً إزاء قضايا المرأة فضلاً عن تأرجحهم بين الاتجاهات التقليدية السلفية التى تؤمن بالموروثات التاريخية وفكرة النقص الأنثوى وسيطرة النمط الأبوى وبين الاتجاهات المتغربة الوافدة . وقليل منهم يتبنى الاتجاه الاجتماعى المتحرر إزاء قضية المرأة . وينعكس هذا الخليط الفكرى فى صورة تناقضات يعانى منها الإعلام النسائى فى العالم العربى بصورة ملحوظة .

٦- غياب الجمهور النسائى واحتياجاته عن قائمة الأولويات الإعلامية إذ لوحظ أن الإعلاميات العربيات لايمتلكن أى تصور محدد عن الجمهور النسائى الذى يتوجهن إليه برسائلهن الإعلامية ويؤكد ذلك ما جاء على لسان القائمات بالاتصال وكذلك نتائج الدراسات

التي أجريت لتحليل المضامين الإعلامية الخاصة بالمرأة إذ أوضحت غياب قطاعات كبيرة من الجمهور النسائي عن دائرة الاهتمام الإعلامي وخصوصاً المرأة الريفية والبدوية والمنتخبة الى القطاعات الشعبية . مما يشير الى أن الإعلاميات يتخاطبن فقط مع الفئات النسائية التي تتواجد داخل الدائرة الاجتماعية والطبقية للإعلاميات وأيضاً اللواتي تتسلط عليهن أضواء المجتمع في العواصم العربية والمراكز الحضرية وحتى هؤلاء لم نجر عنهن أية دراسات لتحديد سماتهن وخصائصهن ومشاكلهن الحقيقية . ويرجع ذلك الى موقف المؤسسات الإعلامية العربية عموماً من قضية الجمهور وحقوقه الاتصالية . فلم يحدث أن قامت أى مؤسسة إعلامية بإجراء دراسات للتعرف على الجمهور بصفة عامة وعلى الجمهور النسائي تحديداً . بل يتم ذلك فى الأغلب بناء على التخمين والانطباعات الذاتية وتصور زائف يسود لدى الإعلاميين مفاده أن ما يفكرون فيه يتطابق مع الاحتياجات والقضايا والهموم الحقيقية للجماهير مما يعكس نوعاً من الوصاية الفكرية غير المنظورة يمارسها الإعلاميون على الجماهير ويترتب عليها حرمان الجماهير من حقوقهم الاتصالية التي نصت عليها المواثيق والدساتير المحلية والعالمية .

وإذا كان المهتمون والباحثون فى قضايا حقوق الإنسان قد توصلوا إلى تحديد أبرز

مقومات الحق فى الاتصال على النحو التالى : (٢١)

١- الحق فى المشاركة .

٢- الحق فى الإعلام .

٣- الحق فى تلقى المعلومات .

٤- الحق فى الانتفاع بموارد الاتصال .

فإن تحقيق هذه المقومات يستلزم ضرورة توافر موارد الاتصال اللازمه للوفاء باحتياجات الاتصال الانساني لكافة الشرائح الاجتماعية والجماعات الثقافية . كما تقتضى ضمان حق المشاركة والانتفاع بوسائل الإعلام الحالية للسواد الأعظم من الناس . فهل هذا متحقق بالنسبة للجمهور النسائي كجزء من الجمهور العام ؟ وإلى أى مدى يمكن أن يتحقق ذلك فى ظل الجهل التام بطبيعة هذا الجمهور واحتياجاته الاتصالية ؟ فضلاً عن سيطرة النمط المركزى السلطوى الاحادى الاتجاه واتساع دائرة المحرمات والمنوعات فى الإعلام العربى .

وفى ضوء هذه الاستخلاصات تبرز مجموعة من الضرورات نجملها على النحو التالى .

أولاً : ضرورة قيام وسائل الاتصال الجماهيرى (الصحافة - الراديو - التلفزيون)

بإجراء استطلاعات بوريه منظمة للتعرف على اتجاهات الجمهور واحتياجاته . وفى اطار ذلك تتحدد مسئولية القائمين على الإعلام النسائى بإيلاء اهتمام خاص للتعرف على خريطة الجماهير النسائية وتحديد سماتها الواقعية ومشاكلها الفعلية واحتياجاتها الحقيقية ومتابعة التطورات السلبية والإيجابية التى تطرأ على هذه الخريطة بفعل التغيرات والأحداث المجتمعية مع مراعاة الاستعانة بنتائج هذه الاستطلاعات فى رسم وتحديد التوجهات العامة للسياسة الإعلامية فى مجال الإعلام النسائى .

ثانياً : كسر الحلقة التى تفصل بين الممارسين الإعلاميين فى مجال إعلام المرأة

والأكاديميين فى مجال العلوم الاجتماعيه وعلى الأخص علوم الإعلام والاتصال وخلق جسر من التواصل لتبادل الخبرات المعرفية والمهنية سعياً للتوصل الى صيغة تساعد على النهوض بالإعلام النسائى وتصحيح مساره بما يكفل قيام وسائل الإعلام العربية بورها الاجسى والثقافى إزاء قضية المرأة والتمايز بين الجنسين .

ثالثاً : ضرورة التوسع فى عقد الدورات التدريبية وحلقات النقاش للإعلاميات

والإعلاميين وعلى الأخص القيادات الإعلامية حول قضايا المرأة والتمايز بين الجنسين فى المجتمعات العربية .

رابعاً : اهتمام القيادات الأكاديمية فى مجال البحث الاجتماعى بتأسيس ونهض

الفرع الخاص بعلم اجتماع المرأة والتمايز بين الجنسين . بحيث يصبح قادراً على تزويد سائر العلوم الاجتماعية وفى قلبها علوم الإعلام والاتصال بالبحوث والدراسات الأساسية الخاصة بالمرأة العربية وقضاياها .

الموايش

- ١- أنظر : سمير أمين : مناخ العصر - نوة التطورات والتحولت المجتمعية فى الوطن العربى - مركز البحوث العربية والجمعية العربية لعلم الاجتماع بالقاهرة .
- ٢- H. Schiller : Mass. Communication Cation and American empire . Beacon pres 1977 . yver Eudes : La Conquete des esprits - Paris 1982.
- ٣- Maria Meis : Patriarchy and Capaitalist acceimulation . Zed Books - London - 1993 .
- ٤- أنظر : شريف حتاتة : المرأة وتقسيم العمل الدولى - نوة التطورات العالمية والتحولت المجتمعية فى الوطن العربى - مركز البحوث العربية القاهرة - مارس ١٩٩٧ .
- ٥- أنظر : إيناس طه : مؤتمر المرأة فى بكين الخصوصية والعالمية - كراسات استراتيكية - الأهرام - القاهرة - ١٩٩٥ .
- ٦- أنظر : خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥ الاجتماع العربى الاقليمى التحضيرى لمؤتمر بكين - عمان الأردن - نوفمبر ١٩٩٤ .
- ٧- أنظر : أمينة شفيق : تأثير الحقبة النفطية على أوضاع المرأة العربية ورقة عمل مقدمة إلى (نوة المرأة العربية فى إطار الحقبة النفطية) منظمة التضامن الأفريقى الآسيوى - القاهرة ١٩٩٨ .
- ٨- زينب شاهين : المرأة وأزمة التعليم - جريدة الأهرام - القاهرة ٢٩ مارس ١٩٩٤ - ص ٨ .
- ٩- أنظر : أمينة شفيق مصدر سابق ص ٨ .
- ١٠- أنظر : عواطف عبد الرحمن : صورة المرأة العربية فى وسائل الإعلام فى كتاب (دراسات فى الصحافة العربية المعاصرة) دار الفارابى - بيروت - ١٩٨٩ - ص ٥٢ .
- ١١- أنظر : تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى - الأمم المتحدة عن تطور أوضاع المرأة العربية فى منطقة غربى آسيا خلال العقد العالمى للمرأة - بغداد ١٩٨٤ - ص ٣٢، ٣١ .
- ١٢- أنظر : عبدالعظيم أنيس : مؤشرات لقياس أحوال المرأة فى الوطن العربى - دراسة غير منشورة مقدمة الأليسكو - فبراير ١٩٨٢ .
- ١٣- أنظر : (١) هشام شرابى : مقدمة لدراسة المجتمع العربى - القدس - منشورات صلاح الدين ص ١١٢-١٢٤ .

- (ب) هدى رزق : المرأة والتغيير الاجتماعى - ملاحظات منهجية ونوعية المرأة العربية المعاصرة - جامعة قار يونس - ليبيا ١٩٨٩ .
- ١٤- أنظر : (أ) عواطف عبد الرحمن : صورة المرأة العربية فى وسائل الإعلام فى كتاب دراسات فى الصحافة العربية - قار يونس - ليبيا ١٩٨٩ - مصدر سابق .
- (ب) فهمه شرف الدين : المرأة والتغيير - ملاحظات أوليه ، ندوة المرأة العربية المعاصرة - قار يونس - ليبيا ١٩٨٩ - مصدر سابق .
- ١٥- أنظر : تقرير المجلس الاقتصادى الاجتماعى - الأمم المتحدة عن تطور أوضاع المرأة العربية فى منطقة غربى آسيا - بغداد - مصدر سابق ص ٤٦-٤٧ .
- ١٦- أنظر كل من :
- جيهان الهامى : الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية خلال العقد العالمى للمرأة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ١٩٨٩ .
- عليه السيسى : مجلة حواء - دراسة نظرية وتحليلية ١٩٥٧ - ١٩٧٠ رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ١٩٨٥ .
- ١٧- أنظر : محمد طلال : صورة المرأة فى الإعلام العربى - لجنة المرأة العربية ، جدول أعمال النورتين ١٠ ، ١١ - عمان . جامعة الدول العربية - ١٩٨٤ .
- ١٨- أنظر : ناهد رمزى : المسئولية الاجتماعية لوسائل الاتصال وتغيير الوضع الاجتماعى للمرأة فى المجتمع العربى - مجلة شئون عربية - العدد ٣١ - سبتمبر ١٩٨٣ - نقلاً عن لىلى عبد المجيد - موقع المرأة العربية على خريطة السياسات الإعلامية - مجلة الدراسات الإعلامية - العدد ٦٠ - سبتمبر ١٩٩٠ - ص ٧١ .
- ١٩- أنظر كل من : محمد طلال : مصدر سابق .
- منى الحديدي : دراسة تحليلية لصورة المرأة فى الفيلم المصرى - رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ١٩٧٧ .
- ٢٠- أنظر : د. لىلى عبد المجيد : التقرير الإعلامى - دراسة جماعية عن تأثير المرأة والإعلام على التنمية فى الريف المصرى - مصدر سابق .
- ٢١- أنظر : عليه السيسى : مصدر سابق ، لىلى عبد المجيد - هامش رقم (١٤) .
- ٢٢- ماجى الحلوانى : برنامج المرأة فى الراديو المصرى - مجلة الفن الإذاعى العددان ١٠٣ ،

- ١٠٤ - أكتوبر ١٩٨٤ ، يناير ١٩٨٥ .
- ٢٣- عواطف عبد الرحمن : صورة المرأة الخليجيه فى صحافة الخليج العربى - المؤتمر الاقليمى الثانى للمرأة فى الخليج والجزيرة - الكويت - مارس - ١٩٨١ .
- ٢٤- أنظر : محمد طلال - مصدر سابق .
- ٢٥- أنظر: لىلى عبد المجيد وعليه السيسى - مصدران سابقان .
- ٢٦- أنظر كل من : Opeit. : Soha Abdel Kader
- عاطف العبد وعدلى رضا : برامج المرأة فى الراديو والتلفزيون - دن ١٩٨٨ نقلًا عن لىلى عبد المجيد - هامش رقم (١٤) مصدر سابق .
- ٢٧- أنظر : ثورة الفلاح : نظرة الإعلام العربى إلى عمر المرأة - المؤتمر الإقليمى الثانى للمرأة فى الخليج والجزيرة العربية - الكويت - مارس - ١٩٨١ .
- ٢٨- أنظر : عواطف عبد الرحمن وآخرون : بحث تأثير المرأة والإعلام على التنمية فى الريف المصرى - التقرير الإعلامى - مصدر سابق .
- ٢٩- المصدر السابق : (لىلى عبد المجيد - التقرير الإعلامى) .
- ٣٠- أنظر : عواطف عبد الرحمن : صورة المرأة فى الصحافة المصرية فى كتاب دراسات فى الصحافة المصرية والعربية - دار العربى - القاهرة - ١٩٨١ .
- نجوى كامل : القوائم بالاتصال فى الإعلام المصرى فى إطار دراسة تأثير الإعلام والمرأة على قضايا التنمية فى الريف المصرى - مصدر سابق .
- ٣١- عواطف عبد الرحمن : الحق فى الاتصال بين الجمهور والقائمين بالاتصال مجلة عالم الفكر - الكويت - مايو ١٩٩٤ .

الممارسة السياسية للمرأة العربية

مصر نموذجاً

ورقة بحثية، مقدمه إلى المؤتمر القومى

(مائة عام من تحرير المرأة)

المجلس الأعلى للثقافة

فى الفترة من ٢٣ - ٢٨ أكتوبر ١٩٩٩

تشير الوثيقة العالمية التي صدرت في جنيف عام ١٩٩٤ بعنوان (تصحيح عدم التوازن في ممارسة الحقوق السياسية بين المرأة والرجل) إلى حقيقة مفادها (انه بعد مرور ٤٠ عاماً على صدور اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة ورغم التقدم الذي تم احرازه إلا ان الحياة السياسية والبرلمانية في العالم لاتزال خاضعة لهيمنة الرجل) . فقد كشفت أحدث دراسة للاتحاد البرلماني الدولي عن ان عدد مقاعد النساء في برلمانات العالم تعاني من الهبوط ففي عام ١٩٨٨ كان النساء يشغلن ١٤,٨٪ من ١١٪ . كما اشارت هذه الدراسة إلى أن نسبة النساء في البرلمانات العربية لا تتعدى ٣,٣٪ من اجمالي المقاعد حالياً .

في هذا السياق تبرز التجربة البرلمانية للمرأة المصرية والسؤال هو ما هي المحددات التي تحكم مشاركة المرأة المصرية في الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً وكيف تقوم الاداء البرلماني للمرأة عبر المجالس العشرة التي شاركت فيها منذ عام ١٩٥٧ حتى ١٩٩٥ ، بداية يعد المحدد الثقافي من ابرز المحددات التي تحكم مشاركة المرأة المصرية في الانتخابات فقد تأثر الشعب المصري دوماً بالثقافات الفرعونية والعربية والاسلامية ونظرتها للمرأة التي اتسمت احياناً بتصوير المرأة ككائن ادنى وأحياناً مساو وآخر أرقى من الرجل لكن ظل الاتجاه العام اكثر ميلاً لأخذ الجوانب السلبية لوضع المرأة في هذه الثقافات وإهمال الجوانب الإيجابية الأمر الذي أثر على مشاركته السياسية للمرأة وتكشف المسيرة التاريخية للمرأة المصرية خلال القرنين الآخرين عن وجود نسقين من القيم والممارسات الملكية للمرأة يتمثلان في النسق (البديوي-الجاهلي) والنسق (الملوكي - التركي) كما شهد المجتمع المصري ثلاثة انساق ايجابية كانت دافعه لمشاركة المرأة في شئون مجتمعه هي النسق (النهرى - الزراعى) و (النسق الإسلامى) والنسق (الحديث والمعاصر) ولقد تفاعلت هذه الانساق الخمسة مع ظروف الواقع الاجتماعى الثقافى المصرى وكان لها تجلياتها السلبية والايجابية بالنسبة لقضايا المرأة طبقاً لحالات المد والجذر التي توالى على المجتمع فى اطار الصراع والجدل الدائر بين قوى التقدم وقوى التخلف . ولقد ارتبط تقدم المرأة المصرية خلال القرنين الأخيرين بظروف المد الوطنى والاجتماعى الذى تحقق من خلال محاولات النهوض الوطنى على ايدى محمد على واسماعيل وعبد الناصر أو من خلال الثورات الوطنية والانتفاضات الشعبية (ثورة ١٩١٩ ، انتفاضة ١٩٤٦) وقد سجلت الحركة النسائية السياسية فى مصر أولى خطواتها فى مظاهرة السيدات

يوم ١٦ مارس ١٩١٩ حيث شاركت النساء لأول مره فى المسيرات الوطنية ضد الاحتلال البريطانى وأكدن مشاركتهن بعقد أول مؤتمر نسائى منظم ضد الاحتلال يوم ٨ يناير ١٩٢٠ . ثم جاء فى دستور ١٩٢٣ النص على ان التعليم الابتدائى اجبارى بالنسبة للجنسين ولكنه لم يعط أى حقوق سياسية للمرأة فما كان من منيره ثابت إلا ان ارسلت فى يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ بياناً إلى سعد باشا زغلول زعيم الأغلبية آنذاك فى البرلمان المصرى الذى عقد أول جلسة له بعد إعلان دستور ١٩٢٣ . وقد تضمن البيان احتجاج نساء مصر على عدم وجود أى بند فى الدستور يشير إلى أى حقوق سياسية للمرأة . كما طالبت النساء بالسماح لهن بحضور حفل افتتاح البرلمان لكن طلبهن رفض فى الوقت الذى دعيت فيه سيدات الجاليات الأجنبية إلى الحفل . وقد استمرت منيره ثابت فى المطالبة بحقوق المرأة . وكانت أول من نادى بحق مساواة المرأة والرجل دستورياً من خلال سلسلة من المقالات التى نشرتها فى صحيفة البلاغ ومجلة الأمل . هذا وواصلت الحركة النسائية محاولاتها طوال حقبة الأربعينيات لاستخلاص الحقوق السياسية للمرأة وكان يساندها نخبة مستتيرة من مثقفى العصر مثل طه حسن وزكى عبد القادر وسلامه موسى ويمثل الاعتصام النسائى بزعامة دريه شفيق بمبنى نقابة الصحفيين فى ١٢ مارس ١٩٥٣ الحلقة الأخيرة فى نشاط الحركة السياسية النسائية التى ظلت مقصوده على النخبة المتعلمه من نساء الطبقة الوسطى بالعاصمه .

ويصدر دستور ١٩٥٦ وقانون مباشرة الحقوق السياسية تبدأ صفحة جديدة فى مسيرة المرأة المصرية إذ أقر هذا الدستور المساواة بين النساء والرجال وأعطى المرأة لأول مره حق المشاركة فى الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً وشاركت المرأة فى انتخابات ١٩٥٧ ومن بين ٦ سيدات رشحن أنفسهن للانتخابات فى تلك السنة فازت اثنتان هما راوية عطيه وأمينه شكرى بمقعدين فى البرلمان وكان ذلك ٧٥ ٪ من اجمالى مقاعد البرلمان . وظل عدد العضوات فى البرلمان صغيراً إذ لم يتجاوز ثمانى عضوات فى انتخابات ١٩٦٤ وهبط عددهن إلى ست عضوات فى انتخابات ١٩٦٨ . ورغم بدء تجربة التعددية عام ١٩٧٦ إلا ان هذا لم يؤثر على زيادة فرص وصول المرأة إلى مقاعد البرلمان فى المجال الزمنى التى تم انتخابها من عام ١٩٥٧-١٩٧٦ فى ظل نظام الحزب الواحد فازت ٢٥ سيدة بمقاعد فى المجلس . أما فى الانتخابات التالية التى جرت فى ظل نظام التعددية الحزبية (١٩٧٦-١٩٩٥) فقد تعرض

التمثيل النسائي في البرلمان لموجة غير مستقره من الصعود والهبوط بسبب تأثير بعض التغيرات السياسية والقانونية التي طرأت على الواقع النسائي في مصر . فإذا كانت مشاركة المرأة في البرلمان قد بلغت الذروه في انتخابات ١٩٧٩ (٨,٢٥٪) فإن هذه الزيادة الكبيرة تعزى في الأساس إلى تعديل قانون الانتخابات رقم ٢٨ لعام ١٩٧٢ بالقانون رقم ٢١ لعام ١٩٧٩ والذي سمح بتخصيص ثلاثين مقعداً للنساء كحد أدنى وبواقع مقعد على الأقل في كل محافظة ولم يسمح هذا القانون للرجال بالتنافس على هذه المقاعد في الوقت الذي سمح فيه للنساء بالتنافس مع الرجال على كل المقاعد الأخرى . ومن بين حوالي ٢٠٠ امرأة تقدمن إلى الترشيح في انتخابات ١٩٧٩ فازت ثلاثون منهن بالمقاعد المخصصة لهن كما فزن بثلاث مقاعد أخرى وبالإضافة إلى ذلك عين رئيس الجمهورية سيدتين وبهذا أصبح اجمالى النساء العضوات في مجلس الشعب ٣٥ عضوة . ومما يجدر الإشارة إليه ان قيد المرأة في جداول الانتخابات ظل اختيارياً حتى صدور القانون ٤١ لعام ١٩٧٩ الذي ازال هذه التفرقة وجعل القيد في جداول الانتخابات بالنسبة للرجل والمرأة . وقد أسفر ذلك عن زيادة المشاركة النسائية في عام ١٩٨٤ إذ بلغ عدد العضوات بمجلس الشعب ٣٧ عضوة (٣٠ عضوة منتخبة لمقاعد المرأة و٤ منتخبات و٣ معينات) بنسبة ٨,٩٪ من أعضاء مجلس الشعب .

ويمثل عام ١٩٨٦ بداية الانتكاس والتراجع للمشاركة النسائية إذ قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية القانون رقم ٢١ لعام ١٩٧٩ لما ينطوى عليه من تمييز على اساس النوع . وقد انعكس الغاء هذا القانون بصورة سلبية على المشاركة النسائية في انتخابات ١٩٨٧ حيث انخفضت النسبة إلى ٣,٩٪ ممثلة في ١٨ عضوة منها ١٤ منتخبة و٤ معينات وكان النظام الانتخابي المعمول به آنذاك مبنياً على القوائم الحزبية وقد خلت قوائم معظم الأحزاب من العناصر النسائية فيما عدا الحزب الحاكم وحزب التجمع . وفي انتخابات ١٩٩٠ التي استندت إلى النظام الفردي تم انتخاب ٧ عضوات كما تم تعيين ٣ عضوات وبذلك استمر تمثيل المرأة في مجلس الشعب في الانخفاض حتى وصلت النسبة ٢,٢٪ ثم ازداد الوضع سوءاً في انتخابات ١٩٩٥ التي شهدت مشاركة ٨٧ مرشحة نجح منهن خمس مرشحات أضيف إليهن ٤ معينات فأصبح العدد ٩ عضوات بنسبة ١,٦٪ . ومن الجدير بالذكر ان مجموع اعداد النساء عضوات البرلمان منذ عام ١٩٥٧ حتى ١٩٩٥ بلغ ١٤٤ عضوه منهن ١٩

فقط حصلن على العضوية بالتعيين وهـ ١٢ بالانتخاب وهنا يثار التساؤل هل العبرة بعدد النساء فى مجلس الشعب أم بمدى فعاليتهن فيه ؟ بالنسبة لأداء المرأة البرلمانى فإن سجل مشاركة المرأة سواء فى مجال اقتراح القوانين أو طلبات الإحاطة يتميز بقدر من التوازن إلا ان مناقشة المرأة لمشروعات القوانين اتسمت بالضعف الملحوظ ولايستثنى من ذلك مشروعات القوانين التى تهم المرأة كقوانين العمل والجنسية والأحوال الشخصية . كما يلاحظ ان الأداء التشريعى والرقابى للمرأة داخل البرلمان كان يتناسب طردياً مع درجة انفتاح النظام السياسى القائم على التعددية الشكلىة وثقافة الحزب الواحد .

هذا وقد اقتصر النشاط الرقابى للمرأة المصرية داخل البرلمان على وسيلتين تقليديتين هما الإحاطة والسؤال وتجنب اللجوء إلى الاستجابات على الموضوعات الرقابية ذات الطابع الاجتماعى وقدمت أساساً للوزارات الخدمية هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن المرأة قد تولت رئاسة اللجنة الدستورية والتشريعية كما سبق لها رئاسة لجان الثقافة والإعلام والسياحة والإسكان والتعمير والعلاقات الخارجية إذن ما هو المعنى الكامن خلف رحلة الصعود والهبوط والانجازات التى حققتها والإخفاقات التى منيت بها المرأة المصرية فى مجال المشاركة السياسية خلال الأربعين عاماً الماضية لابد ان يستوقفنا لماذا ارتفعت نسبة المشاركة السياسية للمرأة . وبلغت الذروه فى انتخابات ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ ولماذا هبطت بعد ذلك حتى وصلت إلى انتخاب ٥ مرشحات فقط عام ١٩٩٥ وما مغزى مردودهما فى مجال المشاركة السياسية بهذا القدر من الضالة والانحسار وما جدوى ان تتمتع المرأة المصرية دستورياً بكافة حقوقها السياسية غير المشروطة مما يميزها عن غيرها من نساء الكثير من الدول بما فى ذلك بعض الدول المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً وما هى الأسباب الحقيقية التى تكمن وراء عدم ممارسة المرأة المصرية لحقوقها السياسية وما هى المبررات الموضوعية لعزوف الاحزاب عن ترشيح اعداد كافية من النساء فى الانتخابات العامة لاشك ان الزيادة الكمية الملحوظة سواء فى عدد النساء المتعلمات أو العاملات لاتعد فى حد ذاتها دليلاً على التغيير الجوهرى فى الوضع الاجتماعى للمرأة أو قرينة على تحررها الحقيقى من كافة العوائق المتوارثة والمستجدة فما زالت المرأة المصرية تواجه كثيراً من العقبات التى تحول دون انطلاقها بكامل قدراتها ومواهبها للمشاركة فى صياغة صورة المجتمع وعلاقاته وعندما تحاول ان تتأمل نتائج الدراسات

والمسوح التي اجريت عن الأوضاع المجتمعية للمرأة المصرية في مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والثقافية سوف يدهشنا بتعدد وتنوع المفارقات وأشكال التناقض التي تثير العديد من الإشكاليات مما دفع البعض إلى النظر إلى الحقوق التي تتمتع بها والمكاسب التي حققتها والمناصب التي وصلت إليها المرأة على انها نوعاً من الديكور الذي يهدف إلى تقديم صورة عصرية عن المجتمع المصري ولكن في النهاية تظل المرأة عاجزة عن الوصول إلى منصب قاضية أو رئيسة جامعة أو رئيسة تحرير لصحيفة يومية أو رئيسة أو وكيلة للبرلمان . وتشير خريطة تعليم الأناث في مصر إلى ان ارتفاع نسبة مشاركة المرأة المصرية في التعليم خلال العقود الأربعة الماضية لم يصاحبه ارتفاعاً مماثلاً في مشاركة المرأة في قوة العمل أو في المشاركة السياسية مما يفرغ التعليم من محتواه الاجتماعي بالنسبة للمرأة ويحوله إلى أداة مظهرية ظاهرها التقدم بينما تهدف في جوهرها إلى تكريس الأوضاع التقليدية للمرأة المصرية .

ومهما اختلفت الآراء حول أسباب عزوف المرأة عن المشاركة في العمل السياسي إلا ان هناك اجماعاً حول سبب محوري يكمن وراء عزوف النساء والرجال معاً عن العمل السياسي يتمثل في المناخ السياسي العام الذي لايشجع على المشاركة الفعلية سواء بالنسبة للرجل أو المرأة بل ويدفع بالأغلبية المتعلمة إلى الشعور باللامبالاه والعزوف عن المشاركة والتأثير في صنع السياسات العامة . ان فشل النظام الحزبي المتمثل في عجز الأحزاب عن طرح سياسات وحلول بديله للمشكلات التي تواجه الجماهير وانعدام فرص وصول هذه الأحزاب إلى السلطة فضلاً عن غياب الممارسات الديمقراطية داخل هذه الأحزاب واستمرار وتقشّي ثقافة الحزب الواحد لدى صنّاع القرار والتي تتجلى في أسوأ صورها في ادارة العمليات الانتخابية وتزوير نتائجها ، لاشك ان كل هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى فقدان الثقة في جدوى المشاركة السياسية لدى النساء والرجال سواء من خلال الانضمام إلى الاحزاب أو المشاركة في الانتخابات ترشيحاً أو انتخاباً . اضافة إلى ان جميع الاحزاب التي نشأت منذ عام ١٩٧٦ سعت إلى ارضاء الناخبين الذين تشبعوا على مدى قرون طويلة بالموروثات الثقافية التي تركز فكرة النقص الانثوي وبونية المرأة وبالتالي عزفت هذه الأحزاب عن ترشيح المرأة في الانتخابات وتناست ما اشتملت عليه برامجها . كذلك لايمكن إغفال التأثير السلبي لظاهرة عدم الاستقرار

التشريعى لنظام الانتخابات خلال الفترة من ١٩٨٣-١٩٩٠ نتيجة لادخال نظام الانتخابات بالقائمة النسبية والطن فى دستورته أكثر من مره إلى أن حكم بعدم دستورته فى ١٩ مايو ١٩٩٠ .

كذلك لوحظ ان تعقد اجراءات التسجيل فى الجداول الانتخابية وعدم ثقة الناخبين فى صحة الجداول الانتخابية كرس الاعتقاد بعدم جدوى المشاركة ودفع احزاب المعارضه إلى المطالبة بتنقية سجلات الانتخابات من اسماء الموتى والمهاجرين واخضاع الانتخابات لاشراف القضاء والحقيقة ان كل هذه الأسباب ساهمت فى تراجع مشاركة المرأة فى الحياة السياسية إلا انه يبقى فى النهاية الأسباب الذاتية الخاصة بالمرأة المصرية والتي شكلت معالم الصورة الراهنة للمشاركة النسائية فى العمل السياسى ، وإذا كانت الأمية المتفشية بين نساء مصر (٨٠,٧٩٪) تنصدر هذه الأسباب فإن منظومة القيم الثقافية والتقاليد الاجتماعية تلعب دوراً حاسماً فى تكريس الرؤية التى تقصر ادوار المرأة على المجال الأسرى والاجتماعى بينما تخصص المجالات العامة وفى قلبها الممارسة السياسية للرجل فقط وهى نفس المنظومة التى تضع تعليم الأنثى فى أولوية متأخرة عن تعليم الذكر كما تتلقى هذه المنظومة من القيم الثقافية المتوارثة والمتحيزه ضد المرأة كل المساندة والدعم من مناهج التعليم ووسائل الإعلام إذ يغلب على ممارستها الرؤية الذكورية التقليدية التى تعيد انتاج الاتجاهات التقليدية السلفية وترسخ الإيمان بسيطرة النمط الأبوى وفكرة النقص الانثوى وغيرها من الموروثات التاريخية السلبية تجاه المرأة وحقوقها وادوارها ومسئولياتها ولا تسعى مطلقاً لتصحيح المفاهيم البدوية والقبلية الوافدة والتى تتعارض مع مكانة المرأة وبورها التاريخى فى صنع الحضارة المصرية . ولا شك ان الذين سارعوا إلى المحكمة الدستورية العليا من المناهضين لتحرير المرأة المصريه ونجحوا فى عرقلة مبادرات الدولة فى هذا الصدد وأعنى بذلك إلغاء قانونين هامين أولهما القانون رقم ٢١ لعام ١٩٧٩ الذى خصص ثلاثين مقعداً للمرأة فى مجلس الشعب (أسوة بتخصيص مقاعد للعمال والفلاحين) وثانيهما القانون رقم ٤٤ لعام ١٩٧٩ للأحوال الشخصية والذى أعطى للمرأة ضمانات حمائية ضد تعسف الرجال فى الطلاق وتعدد الزوجات والحضانة وحقوق المسكن . لاشك ان هؤلاء قد استنفروا أكثر الانساق القيمية تخلفاً فى تراث وتقاليد المجتمع المصرى أى موروثات النسق الجاهلى البدوى والنسق المملوكى العثمانى كما اعتمدوا

على المسانده المعنويه والفكرية غير المباشره التي تقدمها بصورة منتظمه كل من المؤسسات التعليمية وأجهزة الإعلام من خلال مناهج تعليمية قاصره ، متحيزه ضد المرأة وسياسات وبرامج اعلامية تتجاهل عن عمد التطور والانجازات التي حققتها المرأة المصرية خلال القرن الأخير وتركز على الأدوار التقليدية للمرأة وتولى عنايتها للشرائح العليا من نساء المدن وتتجنب الاقتراب من القضايا النسائية الحيوية مثل قوانين الأحوال الشخصية والمشاركة السياسية للمرأة ومحو الأمية كما تتجاهل هموم ومشكلات نساء الريف والعشوائيات واحتياجاتهم الاتصاليه والانسانية وإذا كان النظام التعليمى فى مصر يكرس الحفظ والتلقين ويساعد على قبولية النشء من الرجال والنساء فى انماط ومناهج دراسية تؤكد التقسيم التقليدى للأدوار بين الجنسين وان (الأنثى تطبخ والذكر يعمل) ويتجاهل كافة الانجازات التي حققتها المرأة المصرية فى مجالات العمل الاقتصادى والاجتماعى والثقافى علاوة على الابداع فى مجالات الأدب والفن فإن تأمل خريطة العمالة النسائية فى مصر بما تحويه من تناقضات يساعدنا فى استكمال التعرف على أسباب تراجع المرأة فى مجال المشاركة السياسية إذ تشير هذه الخريطة إلى تركيز النساء فى وظائف بعينها مثل أعمال السكرتارية وقطاع الخدمات حتى فى ظل تنوع مجالات عمل المرأة مع التطور الذى حققته وتؤكد بيانات منظمة العمل الدولية إلى ان تمثيل النساء فى قطاع الخدمات بمصر يصل إلى ٨٩,١٪ من قوة العمل بينما لايزيد تمثيل الرجال فى هذا القطاع عن ١٠,٩٪ كما تشير بعض الدراسات إلى ان (نسبة العمالة النسائية ٤٣٪ هذا عدا العماله النسائية غير المنظوره والتي تتمثل فى العمل الزراعى غير المأجور والأعمال المنزليه التي لا تندرج ضمن الأنشطة الاقتصادية حيث يتضح لنا من هذه الخريطة ان نوع الأنشطة الاقتصادية التي تشارك فيها المرأة (الخدمات السكرتارية - الزراعة) لاتساعد على تحرير رويتها لذاتها ولأدوارها المجتمعية بل على العكس تكرس منظومة القيم التقليدية إذ تفرغ العمل من قيمته الحقيقية وبوره فى تحرير وعى وإرادة الانسان وتأكيد ذاته وتعظيم فاعليته فى المشاركة فى ادارة شئون مجتمعه وتجعل العمل مجرد مصدراً للرزق والإعاشة دون المساس بمنظومة القيم السائدة أو الأوضاع المجتمعية المتوارثة ومنها أوضاع المرأة وأدوارها ، ولاشك ان هذا التفسير يثير اشكالية تطرح نفسها بالحاح وتتمثل فى سيادة المنطق الصورى أو الشكلى عند التعرض لقضايا المرأة وأدوارها وصورة الذات لديها إذ غالباً ما

يسيطر مفهوم الكم ويغيب مفهوم الكيف فالملاحظ انه بالرغم من تنامي اعداد النساء فى جميع الميادين والتزايد النسبى لمعدل مشاركتهن فى الحياة العامه إلا ان درجة فاعليتهن لاتزال محدوده وهناك تقصير ووعى زائف وقلة حيلة تشوب الكثير من الممارسات النسائية مما يعطل مسيرتهن الجماعية ويعوق احراز أى تقدم حقيقى فى هذا الصدد . ولاشك ان ضعف المشاركة النسائية فى عضوية الاحزاب السياسية والمجالس المحليه يؤكدان هذا القصور فعلى سبيل المثال فهناك ثلاث سيدات ممثلات فى اللجنة العليا لحزب الوفد من بين ٥٠ عضواً أما الحزب الناصرى هناك سيدتان فقط من ٧٢ عضواً فى اللجنة المركزية كذلك حزب التجمع هناك ثلاث عضوات من مجموع ٦٤ عضواً فى الأمانة العامة للحزب ويكتفى حزب العمل بعضوتين فقط فى اللجنة العليا للحزب .

وهناك ٤ قيادات نسائية فقط فى أربع نقابات عماليه عامه على مستوى الاتحاد العام للعمال ، وفى النقابات المهنية لايزيد عدد النساء عن عشر عضوات فى المجالس العامه للنقابات. هذا ويلاحظ ارتفاع نسبة التمثيل النسائى فقط فى الجمعيات الأهلية ذات النشاط التقليدى مثل رعاية الطفوله والأمومة . أما المجالس المحليه ومجلس الشورى فقد شغلت المرأة ٦,٢٪ من المقاعد فى انتخابات ١٩٩٧ بعد ان كانت قد وصلت فى الفتره من ١٩٧٩ - ١٩٨٦ إلى ٢٠٪ من المقاعد وتبلغ النسبة النسائية حالياً فى مجلس الشورى ٤٪ ، خلاصة القول ان المرأة المصريه تعاني ضعفاً بنيوياً متواصلاً فى حجم ونوعيه مشاركتها فى المجالات التشريعيه والنيابيه والمراكز القياديه فى مؤسسات المجتمع المدنى .

وبقدر ما تدعو هذه الحقيقه إلى التأمل المشوب بالأسى إلا انها تدعونا إلى محاوله الاقتراب من الواقع الحى بكل تعقيداته وتشابكاته وصراعاته الخفيه والمعلنه لرصد حركه التأثير والتأثر والتفاعل المحيط والخلاق بين المرأة المصريه وهذا الواقع خصوصاً فى مجال العمل السياسى .

المرأه المصريه وانتخابات ١٩٩٥ .

تأتى انتخابات ١٩٩٥ ومشاركة النساء المصريات فيها كى تشكل لنا الساحه التى تطرح على ارضيتها كافة الإشكاليات والتحديات التى تواجه المجتمع المصرى وفى قلبه المرأة نحاول ان نستنتق من وقائعها الدلالات الكافيه وما تحمله من مؤشرات عن المستقبل القريب

والمتوسط للمرأة المصرية فى مجال المشاركة السياسية التى يمكن اعتبارها معياراً موضوعياً لقياس حركة التقدم والتراجع للمرأة المصرية وقضاياها وأدوارها .
ومن واقع الرصد المباشر لحركة المشاركة النسائية فى انتخابات ١٩٩٥ تطلعننا المعطيات التالية :

أولاً ، بلغ عدد المرشحات لهذه الانتخابات ٨٧ مرشحة من اجمالى عدد المرشحين ٣٩٨٠ مرشح بنسبة ٢,١٪ هناك ٤٦ مرشحة شاركوا للمرة الأولى بنسبة ٥٤٪ من المرشحات . وهناك ٢٠ دائرة جديدة تغطى ١٤ محافظة شاركت فيها المرشحات - وترجع الزيادة فى اعداد المرشحات عام ١٩٩٥ عن الانتخابات السابقة ١٩٩٠ (١,٥٪) إلى شيوع الاعتقاد بأن هذه الانتخابات ستكون نظيفة ونزيهة وأن التدخل الحكومى سيقبل إلى ادنى مستوى . وقد ظهر ذلك واضحاً فى شعارات وبرامج وتعليقات المرشحات .

ثانياً ، تتفاوت أصول الانتماء السياسى والطبقى والأيدىولوجى للمرشحات فإذا كانت الغالبية منهن تنتمى إلى الشرائح الدنيا والوسطى للطبقة المتوسطة (٨٥٪) مثال نفيسه حامد حسن التى تعمل بالوحده الصحيه بإدفو ولا تزيد مكافأتها الشهرية عن ٢٥ جنيه إلا ان هناك بعض المرشحات اللواتى ينتمين إلى أصول اجتماعية وقبلية ودينية ذات تأثير ونفوذ بارز فى مجتمعاتهن المحليه مثل هانم طوبار (مرشحة حزب العمل بالمنزله) حفيدة الشيخ حسن طوبار بطل المقاومة الشعبيه ضد نابليون وزوزو رشاد (مرشحة مستقله عن ملوى) حفيدة جلال الدين السيوطى وهى شقيقة آمال رشاد مرشحة الوفد ودكتوراه مرويه اسماعيل (مرشحة مستقله فى بلقاس) تنتمى إلى احدى العائلات القديمه المعروفة بتراثها .

ثالثاً ، لوحظ ضالة عدد المرشحات الحزيبات فهناك ٧ أحزاب من جملة ١٤ حزباً قدموا ١٦ مرشحه منهم الحزب الوطنى الحاكم لم يجد بين اعضائه على امتداد ٢٦ محافظة سوى ٧ سيدات يصلحن للترشيح لعضوية مجلس الشعب من بين ٤٣٩ مرشحاً وذلك على حد قول أحد الصحف القومية (الجمهورية ١١/٢/١٩٩٥) وقدمت احزاب المعارضه مرشحه واحده (حزب التجمع) و٤ مرشحات وفديات وثلاث مرشحات عن حزب العمل ومرشحه واحده عن حزب مصر العربى .

ويفسر الحزبيون ذلك التفسير بصعوبات النظام الانتخابى وقلة الإمكانات المادية علاوة

على قلة الكوادر النسائية المدربة فضلاً عن ضبابية الخط السياسى لبعض تلك الأحزاب .
ومما يجدر ملاحظته ان عدد المرشحات على قوائم الأحزاب ذات التوجه الاسلامى تزيد
عن بعض الأحزاب ذات التوجه العلمانى فقد اكتفى حزب التجمع بمرشحه واحده (فتحية
العسال) ولم يرشح الحزب الناصرى نساء فيما رشح حزب العمل ثلاث مرشحات (نجلاء
القليوبى - هان طوبار - منى الامبابى) بمحافظة القاهرة والدقهلية والشرقية . وهنا لايفوتنا
الإشارة إلى الوثيقة التى اصدرتها جماعة الإخوان المسلمين فى مارس ١٩٩٤ (قبل الانتخابات
بعام ونصف) أوضحت فيها تأييدها للحقوق السياسية للنساء ترشيحاً وانتخاباً حيث فندت
دعوى المتشددىين وأكدت على حق المرأة المسلمة فى المشاركة فى الانتخابات بالتصويت كناخبة
والترشيح كناخبة .

وأياً : تتصدر القاهرة قائمة المحافظات فى عدد المرشحات الذى بلغ ١٤ مرشحة
منهن ٩ مرشحات يتقدمن لأول مره للانتخابات وجميعهن مستقلات ما عدا مرشحة حزب
العمل ولى محافظة القاهرة سيناء التى قدمت ١٠ مرشحات مستقلات ثم كفر الشيخ
(٦ مرشحات منهن واحدة وطنى والباقى مستقلات) ثم تاتى الاسكندرية (٥ مرشحات) اغلبهن
حزبيات (الوطنى ومصر العربى والوفد) .

هذا ولم تقدم محافظات الصعيد (الجيزة - بنى سويف - المنيا - اسيوط - اسوان)
سوى ١٠ مرشحات منهن ٤ مرشحات يتقدمن للمرة الأولى ومنهن ٤ حزبيات (٢ وفد) وواحدة
تجمع والرابعة (الحزب الوطنى) والباقيات مستقلات .

ورغم ضالة عدد المرشحات فى محافظات الصعيد مقارنة بالمحافظات الأخرى فى
الوجه البحرى وسيناء ومنطقة القناة إلا ان هذه هى المره الأولى التى يصل فيها عدد
المرشحات ٦ مرشحات (عدا محافظة الجيزة) منهن ٥ مرشحات مستقلات ولا بد ان نأخذ فى
الاعتبار مسألة التقاليد والموروثات الثقافية الخاصة التى تميز مجتمعات الصعيد وتؤثر بصورة
سلبية على واقع المرأة الصعيديه ومشاركتها فى العمل العام .

شاهد : تفاوتت المستويات التعليمية للمرشحات ما بين فك الخط وتعليم أولى
وشهادات متوسطة وعليا وماجستير ودكتوراه . وكان هناك ٤ سيدات حاصلات على الدكتوراه
(سوسن الغزالى - لىلى عبد الوهاب - مروه اسماعيل - أمال عثمان) .

١٠ تنوعت الوظائف والمهن للمرشحات ما بين ربات بيوت ومدرسات ومحاميات وطبيبات وموظفات (وزيرة ووكيلة وزاره ومديرات عموم) .

١١ تراوحت أعمار المرشحات ما بين ٣٠ عاماً إلى ٦٠ عاماً وتنتمي أعلى نسبة (٣٥٪) إلى فئة من ٥٠-٦٠ عاماً يليها فئة من ٣٠-٤٠ عاماً فقد بلغت نسبتها ٢٣٪ من المرشحات وتقل نسبة اللوائى ينتمون إلى الفئة العمرية الوسطى من ٤٠-٥٠ عاماً . ويوضح ذلك ان المرأة المصرية لاتشارك فى العمل السياسى إلا فى المرحلة العمرية التى تشير إلى انحسار مسئولياتها العائلية والمنزلية وإمكانية تفرغها للعطاء خارج منزلها .

١٢ لوحظ ان ٩٨٪ من المرشحات متزوجات ومستقرات اجتماعياً ولهن أبناء وبنات متميزين علمياً ووظيفياً وقد شاركوا امهاتهم فى الدعاية الانتخابية . كما كشفت الحوارات مع المرشحات عن مستوى الاستناره والحماس والافتناع لدى ازواج المرشحات ومن الأمثلة الداله الزوج والزوجه اللذين خاضا معاً انتخابات ١٩٩٥ كل منهما فى دائرة مختلفة (عنايات أبواليزيد فى طنطا وزوجها المستشار عبد العزيز أبو زيد فى ادفو بمحافظة أسوان) . ولعل هذا يشير إلى حقيقة جوهريه فى إمكانية ان تجمع المرأة بنجاح بين مسئولياتها التقليدية داخل المنزل ومسئولياتها الوظيفية والعامه خارج المنزل خصوصاً فى حالة توفر المساندة والتفاهم من جانب الأزواج .

١٣ لوحظ ان أغلب المرشحات كانت لهن تجارب سابقة فى العمل العام سواء فى اطار حكومى أو منظمات أهليه أو اطار اجتماعى عائلى وقد تقدم النشاط الاجتماعى على النشاط السياسى للمرشحات مثال عين الحياة صالح ونفيسة حامد فى قضايا محو الأمية وتنظيم الأسرة .

البرامج الانتخابية للمرشحات :

طغت القضايا ذات الابعاد المحليه على القضايا الدولية والاقليمية كما ركزت المرشحات على القضايا ذات الطابع الاجتماعى والاقتصادى . ولم تحتل قضايا المرأة مكانة هامه فى سلم أولويات المرشحين والمرشحات على السواء . إذ لوحظ ان المرشحات قد حرصن على الأخذ بالنظرة القومية الشاملة أكثر من التركيز على قضايا ذات طابع فئوى . هذا ويمكن استخلاص ثلاثة محاور أساسية فى برامج المرشحات لمجلس الشعب فى انتخابات ١٩٩٥ .

أولاً ، المحور الخدمى ويحتل الصدارة فى برامج أغلبية المرشحات حيث برزت مطالبهن بتطوير قطاعات معينة مثل التعليم والصحة والمياه النقيه والنقل والمواصلات والإسكان والصرف الصحى . وهناك حالات جمعت المرشحات بين المطالبة على المستوى المحلى مع المطالب على المستوى القومى ولكن هناك قلة من البرامج التى اثارت قضايا عامه مثل الوحدة الوطنية والبطالة وادماج وزارتى الصحة والبيئة وربط التعليم بالتربية واحياء علوم الدين .

ثانياً ، المحور الفئوى وي طرح قضايا الشباب الذين احتلوا بؤرة الاهتمام يليهم الأطفال ثم المسنين وقد طرحت البرامج الانتخابية للمرشحات العديد من الاقتراحات (حل مشكلة البطالة كقضية محورية ترتبط بظاهرة الارهاب وتهدد الاستقرار السياسى فى البلاد والدعوه لمذ مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل الطلاب طيلة فترة تعلمهم واقتراح مشروعات للرعاية الصحية للمسنين . وقد جاءت قضايا المرأة فى اطار هذا المحور حيث برز الاهتمام بقضية تعليم المرأة ومحو أميتها الأبجدية والثقافية وتنشيط دورها فى الممارسة السياسية والتوسع فى انشاء دور حضانة نموذجية وضرورة تعديل قانون الأحوال الشخصية . ومن الفئات الأخرى التى اهتمت بها المرشحات فى برامجهن الانتخابية الأقباط والتأكيد على أهمية اعطائهم حقوقهم تأكيداً للوحدة الوطنية وتجنباً للفتنة الطائفية (نجلاء القليوبى - فتحية العسال - سعاد الديب) وتلى ذلك مصالح الفئات الأخرى مثل الفلاحين والعمال وجنود الأمن المركزى وموظفى الحكومة .

ثالثاً ، المحور السياسى وقد شمل العديد من المطالب التى تسر القضايا الداخلية التى اندرجت تحت عنوان الاصلاح السياسى والقانونى وشملت التنمية المستقلة وتنشيط دور المنظمات غير الحكومية والغاء القوانين المكبله للحريات وسن قانون لمحاكمة الوزراء . اما القضايا الخارجية التى تطرقت إليها برامج المرشحات فقد دارت حول ضرورة التسليح النووى المصرى لتحقيق التوازن الاستراتيجى مع اسرائيل والمطالبة بتحقيق تكامل اقتصادى عربى . ومما يجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد الدعوى القضائية التى رفعتها المرشحة حنان الشامى ضد رئيس الوزراء احتجاجاً على عدم اتخاذ اجراء عاجل ومناسب ضد قتل اسرائيل للأسرى المصريين .

قضايا المرأة في برامج الأحزاب والمستقلين ،

يلاحظ تراجع قضايا المرأة في البرامج الانتخابية للأحزاب فقد احتلت مساحة ضئيلة في أغلب البرامج الحزبية باستثناء الحزب العربي الناصري اعتبرها أم القضايا ويلاحظ أن الأحزاب السياسية بصفة عامة حكومة ومعارضة تتفق على كل ما يتعلق بصحة المرأة العامة والانجابية وتعليمها وتنقيفها باعتبارها أم الأجيال ولكن تختلف هذه الأحزاب على عمل المرأة ومشاركتها في الأنشطة السياسية . ورغم أن حزبي الوفد والتجمع قد اهتمتا بحقوق المرأة الكاملة إلا انهما لم يشيرا إلى المشاركة السياسية ومما يثير الدهشة أن أكثر الأحزاب دفاعاً عن الحقوق السياسية للمرأة وأعنى به الحزب العربي الناصري لم يتقدم بمرشحة واحدة بينما تقدم حزب العمل بثلاث مرشحات عاملات رغم تحفظاته على خروج المرأة للعمل .

أما اهتمام المرشحين المستقلين بقضايا المرأة فقد برز اتجاهان أولهما يرفض تخصيص اهتمام معين لقضايا المرأة والثاني يعتبر أن المرأة تعاني من الظلم السياسي والاجتماعي الفادح الواقع عليها .

أساليب الدعاية الانتخابية للمرشحات ،

عكست الانتخابات البرلمانية ١٩٩٥ بوضوح ضعف الالتزام الحزبي لدى المرشحين والمرشحات واعتمادهن على العلاقات الشخصية والروابط العائلية والقبلية للتأثير في الناخبين وقد تفاوتت مستويات الأنفاق على الدعاية الانتخابية إذا شهدت الانتخابات صور عديدة في سوء استخدام المال والمناصب في الدعاية الانتخابية وذلك بالنسبة للمرشحين وان لم تستثنى منها بعض المرشحات ولكن بصورة أقل .

هذا وقد اعتمدت غالبية المرشحات على الأساليب المباشرة في الدعاية التي اقتصررت على الاتصال الشخصي في الساحات العامة والمصايف والشوادر والحقول بالإضافة إلى الوسائل التقليدية (اللافتات الورقية) والقماشية والسيارات المتجولة حاملة الميكروفونات .

ما العمل .

لاشك ان حالة غير مسبوقة من الانشغال والقلق تتسلل إلينا وتدعونا إلى التساؤل عن حصاد هذه التجربة كحلقه فى سلسلة التواصل بين المرأة المصرية والمجتمع السياسى التى بدأت ولن تتوقف ويأتى السؤال مباغتاً عن المستقبل وماذا يحمل للمرأة المصرية لقد جاءت نتائج الانتخابات مخيبة للأمال فقد أسفرت عن فوز ٥ مرشحات من الـ ٨٧ مرشحة من اجمالى ٤٤٤ هم الأعضاء المنتخبون وتنتسب العضوات الفائزات إلى الحزب الحاكم ثلاثة يمثلن العاصمة وواحدة محافظة ساحلية وأخرى محافظة حدودية ولا تمثلن لنساء الصعيد أو الوجه البحرى والتايجات فى الانتخابات كلهن خضعن للتجربة من قبل بالإضافة إلى أن رئيس الجمهورية قام بتعيين ٤ عضوات وبذلك أصبح هناك ٩ عضوات من اجمالى ٤٥٤ عضواً بنسبة ١,٦٪ وفى خضم التفسيرات العديدة لنتائج الانتخابات والملابسات والظروف التى أحاطت بالمعركة الانتخابية يبرز تساؤلان أولهما محلى يتعلق بموقف الناخبات المصريات وثانيهما قومى على المستوى العربى يتعلق بالمقارنة بين تمثيل المرأة فى المجالس النيابية فى مصر وسائر الدول العربية .

أما عن التساؤل الأول فالمعروف أن هناك حوالى ٤ مليون ناخبة مصرية مقيدة فى الجداول الانتخابية فلو أن جميعهم ذهبن للدلاء بأصواتهن كان من المؤكد نجاح ٦٠٪ على الأقل من المرشحات وكان من المحتمل نجاح جميع المرشحات أما الوضع الراهن يشير إلى نجاح ٥ مرشحات فقط فهذا يعنى أحد الاحتمالات الثلاث أما أن أصوات النساء ذهبت للمرشحين الرجال أو انهم صوتوا للمرشحات النساء وزيفت أصواتهم أو انهم لم يمارسوا حقهن الانتخابى من أساسه والواقع أن هذا هو الأرجح خصوصاً وأن الدراسات قد أكدت أن أغلبهن لا يثق فى نزاهة الانتخابات وبالتالي فهم يخشون من ضياع أصواتهن . كذلك تشير هذه النتائج بأصبع الاتهام إلى الهيئات والمنظمات النسائية بسبب تقصيرها فى اعداد الناخبات وفى مقدمة هذه الهيئات اللجنة القومية للمرأة وامينات المرأة والأحزاب السياسية والجمعيات النسائية وهنا تجدر الإشارة إلى تصريح سامية شلبى أمينة المرأة فى الحزب الوطنى والتى

كانت تحشد الجهد في المحافظات لدعم المرشحين الرجال من ممثلي الحزب الحاكم .
وبالنسبة للتساؤل الثاني فهو يشير إلى التناقض الذي تعاني منه التجربة الديمقراطية
في مصر خصوصاً الشق الذي يتعلق بالمشاركة النسائية فرغم أن التطور الديمقراطي
المتمثل في التعددية بدأ في مصر مبكراً (١٩٧٦) عن سائر الدول العربية غير أنه يلاحظ أن
نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية العربية تزيد عن مثيلتها في مصر وخصوصاً في الدول
ذات النظم المركزية الاوتوقراطية مثل سوريا والعراق مما يؤكد أهمية التدخل من جانب
الحكومات لحدوث التغيير المطلوب لصالح مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية الرسمية
والشعبية وهنا يثار التساؤل ماذا كان يحدث لو أن القيادة السياسية المصرية رفضت ادراج
النص الخاص بمنح المرأة المصرية حقوقها السياسية انتخاباً وترشيحاً في دستور ١٩٥٦ ؟
وإذاً كان لنا ان نمد البصر استشرافاً لما يأتى به الغد للمرأة المصرية فإن الرؤية
المستقبلية تشير إلى ثلاثة احتمالات وبدائل .

السيناريو الأول يشير إلى استمرار الوضع مشابهاً لما هو سائد حالياً وهذا مستبعد
أما السيناريو الثاني (سيناريو التشاؤم) فهو يشير إلى تدهور الوضع كما يشير السيناريو
الثالث (سيناريو التفاؤل) إلى تحسين الوضع وكل منهما هون بشروط فالتدهور سيحدث إذا
استمرت الأوضاع الراهنة التي تتمثل في استمرار التصاعد في نسبة الأمية بين النساء (٧٩٪
مقابل ٦٨٪ للذكور) وتكريس الصورة التقليدية للمرأة في وسائل الإعلام بالإضافة إلى عدم
الاستقرار التشريعي لنظام الانتخابات وضعف المؤسسات الحزبية علاوة على التقاليد التي
لاتشجع المرأة في الريف على المشاركة السياسية فضلاً عن تعدد الأنوار والمسئوليات التي
تقوم بها المرأة داخل وخارج المنزل ، ويضاف إلى كل ذلك استمرار تخاؤل الأحزاب عن
مساندة المرأة في الانتخابات العامة واستمرار تخاؤل القيادة السياسية عن التدخل الإيجابي
لكسر الطوق الاجتماعي والسياسي الذي يعوق تقدم المرأة وتنشيط مشاركتها في العمل العام
أما شرط تحقيق السيناريو المتفائل الذي يشير إلى تغير الأوضاع وتحسنها فهي تتمثل فيما
يلي :

١- تدخل الدولة لتخصيص عدد من المقاعد للمرأة من خلال نص قانون يلزم الناخبين بانتخاب سيدة مرشحة في كل دائرة على الأقل (أسوة بما هو مطبق بالنسبة للعمال والفلاحين وتخصيص ٥٠٪ من المقاعد لهم) .

٢- تغيير السياسات الإعلامية الراهنة تجاه المرأة بحيث تتحول وسائل الإعلام إلى عنصر مشارك وفعال في النهوض بقضية المرأة ومحو أميتها وتشجيعها على المشاركة السياسية .

٣- ضرورة ان تتبنى الأحزاب السياسية توجهات إيجابية إزاء قضايا المرأة وترجمها إلى سياسات ومواقف تتمثل في اعداد المزيد من الكوادر النسائية المؤهلة والمدرية لخوض الانتخابات والمشاركة في العمل العام .

٤- ان تسعى الجمعيات والمنظمات النسائية بجديه وإخلاص للقضاء على التشرذم في صفوف الحركة النسائية وذلك بالعمل على توحيد الجهود النسائية لخلق حركة نسائية موحده في استراتيجيتها وتوجهاتها ومتنوعة في انشطتها ومساراتها وقادرة على تأهيل النساء وتزويدهم بالوعى والمعرفة والمهارات العصرية التى تجعلهم قادرين على مواجهة التحديات المعاصرة والمستقبلية .

٥- تنشيط دور الجامعات ومراكز البحث العلمى لاعداد البحوث والدراسات الخاصة بالمرأة وتخصيص دورات علمية وإدراج قضايا المرأة كجزء من المناهج الدراسية والخطط البحثية .

٦- مراجعة صورة المرأة المصريه فى المناهج التعليمية والعمل على تصحيحها بما يتلائم مع حقيقة الانجازات والاسهامات التى قدمتها ولا تزال المرأة المصرية لمجتمعها فى مختلف المجالات .

المصادر والمراجع

اعتمدت الورقة على المصادر التالية :

- ١- عطيات الأنثوى : حوارات مع المرشحات المصريات لانتخابات ١٩٩٥ .
- ٢- نيلين مسعد : المرأة فى انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ - تحرير د. ووده بدران - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٩٦ .
- ٣- أماني قنديل : أساليب الاقناع والتأثير فى الحملة الانتخابية فى (المرأة و انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥) - مصدر سابق كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة . ١٩٩٦ .
- ٤- منى نو الفقار : المرأة المصرية فى عالم متغير - رسائل النداء الجديد - رقم ٦ - القاهرة - يناير ١٩٩٥ .
- ٥- عمر وهاشم ربيع : محادثات نور المرأة الانتخابى والبرلمانى - جريدة الأهرام - ٢٠ أكتوبر ١٩٩٥ .
- ٦- سلى شعرواى جمعة : المشاركة السياسية للمرأة المصرية بين الفاعلية والسلبية - مجموعة الأبحاث التحضيرية المقدمة من لجنة تعزيز نور المرأة فى المجتمع - المؤتمر العالمى للسكان والتنمية - القاهرة سبتمبر ١٩٩٤ .
- ٧- فرخنده حسن : رؤية متكاملة لتحقيق مشاركة المرأة فى الحياة السياسية - التحديات واجراءات المواجهة - ندوة قضايا المرأة المصرية بين الواقع والمستقبل - وزارة الشؤون الاجتماعية الادارة العامة لشئون المرأة - فبراير ١٩٩٧ .
- ٨- مديحه السفلى : نور المرأة من الزيادة بالتراكم إلى التحول الكيفى - فى (مصر فى القرن ٢١ - الآمال والتحديات) - تحرير اسامه الباز - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة ١٩٩٦ .
- ٩- عواطف عبد الرحمن وآخرون : المرأة المصرية والإعلام فى الريف والحضر - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - فبراير ١٩٩٧ .
- ١٠- اسماعيل صبرى عبد الله : التخطيط العلمى لضمان المشاركة الفعالة للمرأة فى الانتاج القومى - فى (مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين) من ٦-٨ يونيو ١٩٩٤ - التقرير الختامى - الجزء الأول - المجلس القومى للطفولة والأمومة - اللجنة القومية للمرأة .
- ١١- على الدين هلال : مشاركة المرأة فى الحياة السياسية - فى (مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين) يونيو ١٩٩٤ - مصدر سابق .
- ١٢- حورية مجاهد : المرأة المصرية فى المجالس التمثيلية (مجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية) - مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين - يونيو ١٩٩٤ - مصدر سابق .
- ١٣- سعد الدين ابراهيم : التقاليد والاعراف والعادات - نظرة المجتمع للمرأة مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين - يونيو ١٩٩٤ - مصدر سابق .

الإعلاميات المصريات

بين المسئولية المهنية

والدور الاجتماعى

مقدمة

تؤكد الشواهد المعاصرة أن قضية المرأة ليست مجرد قضية نظرية يمكن تناولها في إطار التوجهات السياسية والأيدولوجية لتحديث المجتمعات العربية فحسب بل يلاحظ تميزها وخصوصيتها النوعية مقارنة بسائر القضايا المجتمعية مثل قضايا الاستقلال السياسي أو التحرر الاقتصادي أو الذاتية الثقافية فهي قضية تتشابك مع كل هذه القضايا وتنفرد بسمات نوعية ذات جذور تاريخية تتعلق بالنسق الثقافي والقيمي وتقسيم العمل والأنوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة واستمرارية ورسوخ الأعراف وتأثير الأديان والتقاليد التي تتركس دونية المرأة اجتماعياً ولذلك يلاحظ أنه مهما يكن من تأثير الدعوات الفكرية على خلخلة نسق القيم التقليدية المسيطرة في المجتمعات العربية فإن العامل الحاسم في تغيير وضعية النساء يكمن في التغييرات الجوهرية التي لابد أن تتناول البنى التحتية للمجتمعات العربية بكل مكوناتها المادية المعاصرة والموروثة .

ولقد تعاضم الاهتمام بقضايا المرأة في مختلف أنحاء العالم بانتهاء عقد المرأة الأول (١٩٧٥-١٩٨٥) الذي شهد اقرار الأمم المتحدة للاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في ديسمبر ١٩٧٩ وانضمت ١١٦ دولة حتى نهاية عام ١٩٩٢ . وفي إطار هذا الاهتمام الدولي صدرت العديد من التشريعات لتحسين أوضاع المرأة في كثير من الدول استجابة لنداءات الأمم المتحدة . كما أنكب الدارسون والباحثون لاعداد الدراسات حول أوضاع المرأة وأنوارها . وبزغ منذ ذلك التاريخ داخل الحقل المعرفي للعلوم الاجتماعية في إطار اهتمامها بقضية المرأة العديد من المفاهيم التي أصبحت متداولة وشائعة على الصعيد العالمي مثل مفاهيم المشاركة والتمكين بأبعادها الاقتصادية والثقافية . ورغم أهمية هذه المفاهيم وما يدور حولها من جدل على الصعيد العالمي والغربي بصفة خاصة إلا أنها تحمل دلالات ومضامين تختلف باختلاف الميراث التاريخي والسياق المجتمعي والأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية التي تحدد مكانة المرأة وأنوارها في المجتمعات الغربية والتي تختلف

جزيراً عن المجتمعات العربية وعلى الأخص المجتمع المصرى . فالمرأة المصرية قد خضعت فى مسيرتها التاريخية لمجموعة من الثوابت والمتغيرات حددت مكانتها الاجتماعية وهويتها الثقافية وأدوارها الاقتصادية والسياسية . وتشير الدراسات إلى أن التكوين الأول للوجود المصرى قام على أساس المشاركة الكاملة للمرأة فى العمل .

ومن ثم ، كانت مساواتها التامة بالرجل كآثر لوجودها الفعال على المستوى الاقتصادى والاجتماعى . وقد تجلت هذه المساواة فى كافة مجالات الحضارة المصرية القديمة حيث حكمت أول ملكة فى التاريخ وبرزت معن آلة للعدالة وايزيس رمز الخير والفضيلة .

ولم تشر الأدبيات الفرعونية إلى أى صورة من صور سيادة الرجل على المرأة غير أن هذه الصورة المشرقة لم تستمر طويلاً إذ تعرضت مكانة المرأة المصرية لتغيرات جذرية نتيجة الاحتكاك بشعوب وثقافات لم تكن تحمل للمرأة تلك النظرة المصرية التى تضعها على قدم المساواة مع الرجل تأسيساً على مشاركتها الفعلية فى الانتاج وصنع الحضارة . وقد حل الفتح العربى لمصر فى القرن السابع الميلادى بالكثير من القيم البسيطة والقبليّة التى فرضت رؤيتها المتدنية للمرأة والتى طرحت فى سياق دينى مما أكسبها الكثير من القداسة والشرعية وجاءت الحقبة العثمانية كى تضيف المزيد من القيود التى ساهمت فى انحدار مكانة المرأة إلى أدنى درجة . وفى هذا السياق استمرت المرأة المصرية تواصل أداء دورها ومسئولياتها التقليدية داخل الأسرة فى المدن كما ظلت تشارك الرجل فى تحمل أعباء العمل والانتاج فى الريف ولكن فى اطار الاهدار الكامل لحقوقها وعدم الاعتراف بأدوارها واسهاماتها الاجتماعية والاقتصادية .

وقد شهدت مصر منذ نهضتها الحديثة فى القرن التاسع عشر بروز نمطين من العلاقات والقيم الاجتماعية والثقافية تمثل أولهما فى النمط التقليدى الذى يقوم على توازن العصبية وثقافة الموروث الدينى حيث لاوجود حقوفى أو سياسى للمواطن الفرد سواء كان رجلاً أو امرأة خارج اطار العصبية القائم على العائلة أو العشيرة وحيث تسود القيم الثقافية المتوارثة والتى تنور فى جوهها على ما استقر من مفاهيم جرى تصويرها على أنها مفاهيم

دينية . ويعبر هذا النمط عن نظام تقسيم العمل الاجتماعي الذي تتميز به المجتمعات غير الصناعية ويتفاوت بين كل من البيئات البدوية والزراعية في الوطن العربي حيث يلعب الرجل دور المنتج والمقاتل والفلاح في علاقة مباشرة مع العالم الخارجى في حين تكتفى المرأة داخل الأسرة كعنصر استهلاكي وينفرد الرجل داخل الأسرة كعنصر استهلاكي وينفرد الرجل داخل الأسرة كعنصر استهلاكي وينفرد الرجل داخل هذا النمط بالأولوية ضمن نظام القيم السائدة فيما تشكل المرأة أحد المحرمات المقدسة وتنحصر حدود فعلها الاجتماعي في أنوار الأم والأخت والزوجة والأبنة .

ويتجسد ثانيهما في النمط الأوربي الوافد الذي بدأ يتغلغل في البلاد العربية في نهاية القرن الثامن عشر واتخذ أشكالاً متباينة ومتنوعة عبر الاحتكاك السياسى والاقتصادى والعلمى في اطار محاولات الدول الاوربية الكبرى للسيطرة على الامبراطورية العثمانية التى كنا جزءاً منها حتى أوائل هذا القرن .

وأفرز هذا الاحتكاك نظاماً قيمياً وافداً انعكس على شتى المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية التعليمية . كما حدد الصراع المستمر بين هذين النمطين مسار كل من المرأة والرجل العربى ضمن السياق المجتمعى العام الذى خصصت له المجتمعات العربية منذ نهاية القرن التاسع عشر حيث أصبح الصراع سافراً بين نمط غربى وافد تغلغل داخل النسيج الثقافى والاجتماعى العربى وحمل معه العلم الحديث والتكنولوجيا المتقدمة في اطار غزو سياسى اقتصادى - ثقافى شامل فى مواجهة نمط تقليدى يدافع عن مصالحه السياسية وهويته الثقافية ولايستطيع تجاهل التفوق العلمى والتكنولوجى الذى يتميز بهما الغرب . وقد اتخذت المواجهة بين هذين النمطين أشكالاً متعددة اختلفت باختلاف المراحل التاريخية التى مر بها العالم العربى وعبرت عن نفسها سياسياً فى تراث حركة التحرر الوطنى العربية التى انتزعت بعض المكاسب السياسية الشككية وتمثلت فى الاستقلال الوطنى وبقيت الهيمنة الاقتصادية الغربية وإن تدثرت بانثواب معاصرة واستمرت المواجهة محتدمة على الجبهة الثقافية وقد انعكس هذا الصراع بصورة مباشرة على قضية المرأة العربية باعتبارها أحد المحركات التى تتميز بشفافية خاصة داخل النسق الثقافى والقيمى السائد . وأسفر هذا الصراع عن

بروز ثلاث اتجاهات رئيسية ما زالت تتعايش وتتصارع حتى الآن في مواجهة حادة لم تحسم فصولها بعد ازاء مختلف القضايا الحياتية المعاصرة وفي قلبها قضية المرأة في الوطن العربي ويمكننا أن نرصد هذه الاتجاهات على النحو التالي :

أولاً ، الاتجاه التقليدي السلفي

يستمد شرعيته من التركة التاريخية من القهر والاستغلال المنظم للمرأة عبر العصور ومن التفسير السلفي الجامد للنصوص الدينية الذي ينظر للمرأة على أنها مخلوق ناقص عقلاً ودينياً . ويفرض هذا الاتجاه وجوده بواسطة سلطة منظورة أو غير منظورة وعبر مجموعة من النواهي التي تستند إلى العرف والتقاليد والأديان . ويستفيد هذا الاتجاه من الأوضاع الراهنة في المجتمعات العربية التي تعاني من تفكك المنظومة القيمية وعدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي وغياب الديمقراطية بفعل ضغوط النظم الحاكمة في اطار تبعيتها واستسلامها السياسي والاقتصادي للقوى الدولية المعاصرة . ويستمد هذا الاتجاه استمراريته من خضوع وقبول وسلبية القطاع الأكبر من النساء العربيات الملمات والأميات سواء في الحضر أو الريف . ويعبر عن نفسه في بعض الكتابات والصور الإعلامية التي تحصر أدوار المرأة ومسئولياتها المنزلية وتلغى الخط الفاصل بين حقوقها وارادتها ككائن مستقل وبين تبعيتها لسلطة الرجل في الحقوق والمسئوليات داخل وخارج المنزل .

ثانياً ، الاتجاه الاجتماعي التحرري

يستند إلى الدعوات الفكرية التي تبناها جيل الرواد في الوطن العربي مثل رفاة الطهطاوي وقاسم أمين وغيرهما مطالبين بسفور المرأة وتحررها في اطار حركة الاحياء القومية التي تمثلت في المحاولات الطليعية لجيل الرواد من المثقفين العرب الذين بشروا بقيم جديدة نتيجة احتكاكهم بالثقافة الغربية بعد فترة انكماش حضارى طويلة خلال الحقبة العثمانية حيث سيطرت على الفكر العربي الإسلامي قوالب جامدة . وقد ساعد على نمو وازدهار هذا الاتجاه التغيرات الاجتماعية التي طرأت على أوضاع المرأة العربية بفضل انتشار

التعليم وخروج المرأة للعمل ، وذلك فى إطار ثروات التحرر الوطنى التى هزت المجتمعات العربية خلال فترة السيطرة الأوربية وصولاً إلى مرحلة الاستقلال ويعبر هذا الاتجاه عن نفسه فى التيارات المعاصرة التى تنادى بضرورة ادماج المرأة فى التنمية أى اشتراكها فى كافة الأنشطة المجتمعية السياسية والاقتصادية والثقافية .

خاتمة ، الاتجاه النسوى لتحرير المرأة

وينقسم هذا الإتجاه إلى تيارين أولهما التيار شبه المتغرب الذى يستند إلى الرصيد الذى حققته المرأة العربية فى مجال التعليم والعمل ويتشبه بالحركات النسوية الغربية التى تحصر نضال المرأة من أجل التحرير فى أطر معزولة تعكس رؤية أحادية فى قضية تحرير المرأة ، ويضم هذا التيار معظم التنظيمات النسائية العربية التى كرست هامشية النضال النسائى فى العالم العربى ويحاول هذا التيار التوفيق بين الإطار النسائى الوافد من الغرب وبين قيم المجتمع التقليدى التى يفرضها النسق الثقافى السائد فى المجتمعات العربية .

أما التيار الثانى فهو يتبنى الرؤية النسوية الغربية فى تحرير المرأة من خلال تحطيم النظام الأبوى الذى يميز نمط العلاقات بين الجنسين سواء داخل الأسرة أو فى المجتمع بكافة مؤسساته وأنساقه الثقافية السائدة . ويضم هذا التيار شريحة محدودة من النساء العربيات نوى الثقافة الغربية وتكمن أشكال هذا التيار فى انه لايربط بين تحرر المرأة وتحرر المجتمع بل يؤكد فريدة واحادية النضال النسائى .

هذا وقد انعكست الاتجاهات الثلاث بتياراتها المختلفة على معالجات ومواقف وسائل الإعلام من القضايا النسائية فى العالم العربى وانتجت لنا صوراً إعلامية عن المرأة تجسد مختلف التناقضات وصور التفاوت الاجتماعى والثقافى التى تشكل الواقع الراهن للمرأة العربية .

المرأة المصرية والإعلام

فى إطار التسليم بالأدوار الحاسمة التى تؤثر بها كل من المنظومة التعليمية والثقافية والإعلامية فى تشكيل النسق الثقافى والقيمى السائد فى المجتمعات العربية وفى قلبها المجتمع المصرى يبرز الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام والسياسات الموجهة لأسباب كثيرة تتمثل فى

قدراتها الهائلة على التأثير المستمر والمتعدد الأبعاد على مختلف الشرائح الاجتماعية المتعلمة والامية فى الريف والحضر علاوة على ما تتميز به وسائل الإعلام من طبيعة مزدوجة تساعد على نشر وترويج الأفكار والقيم المتناقضة فى آن واحد فهى قد تساعد على تغيير القيم والعادات والمفاهيم التقليدية فتسهم بذلك فى خلق أشكال جديدة من الوعى أو تعمل على تثبيت القيم والرؤى التقليدية فتسهم عندئذ فى تزييف وعى الأفراد ونواتهم وأدوارهم الحقيقية . وفى ضوء هذه الحقيقة تطرح الإشكالية الخاصة بموقف الإعلام من قضايا المرأة وأدوارها وهنا يبرز السؤال المحورى : هل يقوم الإعلام المصرى بدور إيجابى فى دفع قضية المرأة إلى الامام أم يكتفى برصد واقعها الراهن بسلبياته وإيجابياته أم يسعى متعمداً إلى تكريس أدوارها التقليدية متجاهلاً انجازاتها فى مجالات الانتاج والتعليم والمشاركة السياسية والثقافية والابداع الفكرى والفنى ؟ .. وتشير الدراسات التى أجريت عن المرأة والإعلام إلى مجموعة من الحقائق نوجزها على النحو التالى :

١- تتفق وسائل الإعلام المصرى المقروء والمرئى والمسوع فى التركيز على الأدوار التقليدية للمرأة كزوجة وأم وربة بيت بينما لا تنال الأدوار الأخرى للمرأة فى مواقع الانتاج والمشاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية والابداعية إلا اهتماماً هامشياً . كما تركز السينما والدراما التليفزيونية على ثلاثة أنوار تقليدية للمرأة تنحصر فى الزوجة الخاضعة للزوج والحريصة على الاحتفاظ به بأى ثمن والأم المعطاءة والمنحازة للذكور منهم والأبنة المطيعة لوالديها ، فضلاً عن شيوع نموذج المرأة اللاهثة وراء الثروة أياً كان مصدرها وبائعة المخدرات والراقصة وفتاة الملاهى الليلية فى كثير من الأعمال السينمائية .

٢- تركيز وسائل الإعلام المصرية على قطاعات محدودة من النساء تتمثل فى الشرائح العليا من سكان المدن وتتجاهل فى مقابلها نساء الريف والقطاعات الشعبية من نساء الحضر وقد أظهرت احدى الدراسات الحديثة غياب المرأة الريفية عن وسائل الإعلام المصرية إذ لم تتجاوز نسبة الاهتمام بها فى الصحف والمجلات عن ٣, ٢٪ . كما أن الحالات التى عولجت فيها قضايا المرأة الريفية تم ذلك بصورة بعيدة عن واقعها الحقيقى وفى اطار الجرائم وأزمة

الشغالات وكذلك لم يتجاوز نصيب المرأة الريفية من اهتمام برامج الإعلام المرئى والمسموع ٤٥٪ من مجموع المواد التى قدمت خلال حقبتى السبعينيات والثمانينات فى الراديو والتلفزيون.

٣- تولى وسائل الإعلام المصرية اهتماماً مبالغ فيه لبعض المهن النسائية على حساب المهن الأخرى مثل اهتمامها بالفنانات والرياضيات وسيدات الأعمال ونساء السلك الدبلوماسى ونساء الحزب الحاكم على حساب المعلمات والطبيبات والمحاميات والموظفات والعالمات والباحثات والفلاحات والعاملات .

٤- تتجاهل وسائل الإعلام المصرية بصورة عامة الموضوعات التى تعكس التطور الذى طرأ على وضعية ومكانة المرأة المصرية من خلال ابراز الانجازات التى حققتها عبر نصف القرن الأخير فيلاحظ اهمالها لقضية المشاركة النسائية فى الأنشطة السياسية والنقابية والثقافية والابداعية كما تتجنب الاقتراب من بعض القضايا النسائية الخلافية مثل قوانين الأحوال الشخصية والأسباب الاجتماعية للجرائم النسائية خصوصاً الانحرافات الاخلاقية التى غالباً ما تحدث لأسباب اقتصادية وضغوط اجتماعية تتعرض لها نساء الطبقات الفقيرة بصفة خاصة .

٥- تتجاهل وسائل الإعلام المصرية الاحتياجات الاتصالية للجماهير النسائية فى الريف والحضر فلا تخصص إلا فى النادر بريد للقارئات أو برامج للمستمعات والمشاهدات . كما لاتحاول تنظيم حملات إعلامية للتوعية الصحية أو البيئية أو السياسية للقطاعات النسائية المحرومة من هذه الخدمات .

٦- افتقار الإعلاميات العربيات إلى الثقافة المجتمعية المعاصرة بصفة عامة وما يتعلق بقضية المرأة بصفة خاصة . ويؤكد ذلك الدراسات التى أجريت عن القائمات بالاتصال والتى ابرزت التناقض الواضح بين صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام العربية وبين الصورة المرشمة فى أذهان الإعلاميات اللاتى يتولين كتابة ونشر وإذاعة المواد الإعلامية التى تتشكل منها صورة المرأة بسلبياتها وإيجابياتها . ولاشك أن ذلك يرجع إلى مجموعة من الأسباب فى

مقدمتها الأسلوب الذى يتم به اختيار الجهاز الإعلامى من الصحفيات والاذاعيات المشتغلات فى الإعلام النسائى . إذ تبين أن ٢٥٪ يتم فرضهن على صفحات وبرامج المرأة طبقاً لظروف كل وسيلة إعلامية . هذا علاوة على انعدام الفرص للتدريب والاحتكاك بالعالم الخارجى من خلال المؤتمرات وذلك بالنسبة للإعلاميات عموماً والصحفيات تحديداً .

٧- تتحكم الانتماءات الفكرية والثقافية للقيادات الإعلامية فى الممارسات الإعلامية فى مجال إعلام المرأة . وقد لوحظ أن هذه القيادات لاتملك تصوراً محدداً ازاء قضايا المرأة فضلاً عن تأرجحهم بين الاتجاهات التقليدية السلفية التى تؤمن بالموورثات التاريخية وفكرة النقص الأنثوى وسيطرة النمط الأبوى وبين الاتجاهات المتغربة الوافدة . وقليل منهم يتبنى الاتجاه الاجتماعى المتحرر ازاء قضية المرأة وينعكس هذا الخليط الفكرى فى صورة تناقضات يعانى منها الإعلام النسائى فى العالم العربى بصورة ملحوظة وفى مصر على وجه الخصوص .

٨- غياب الجمهور النسائى واحتياجاته عن قائمة الأولويات الإعلامية إذ لوحظ أن الإعلاميات لا يمتلكن أى تصور محدد عن الجمهور النسائى الذى يتوجهن إليه برسائلهن الإعلامية ويؤكد ذلك ما جاء على لسان القائمات بالاتصال ، وكذلك نتائج الدراسات التى أجريبت لتحليل المضامين الإعلامية وخصوصاً المرأة الريفية والبدوية والمنتمية إلى القطاعات الشعبية . مما يشير إلى أن الإعلاميات يتخاطبن فقط مع الفئات النسائية التى تتواجد داخل الدائرة الاجتماعية والطبقية للإعلاميات وأيضاً اللواتى تتسلط عليهم أضواء المجتمع فى العواصم العربية والمراكز الحضرية وحتى هؤلاء لم نجر عنهن أية دراسات لتحديد سماتهن وخصائصهن ومشاكلهن الحقيقية . ويرجع ذلك إلى موقف المؤسسات الإعلامية العربية عموماً من قضية الجمهور وحقوقه الاتصالية . فلم يحدث أن قامت أى مؤسسة إعلامية بأجراء دراسات للتعرف على الجمهور بصفة عامة وعلى الجمهور النسائى تحديداً . بل يتم ذلك فى الأغلب بناء على التخمين والانطباعات الذاتية وتصور زائف يسود لدى الإعلاميين مفاده أن ما يفكرون فيه يتطابق مع الاحتياجات والقضايا والهموم الحقيقية للجماهير مما يعكس نوعاً من

الوصاية الفكرية عبر المنظومة يمارسها الإعلاميون على الجماهير ويترتب عليها حرمان الجماهير من حقوقهم الاتصالية التي نصت عليه المواثيق والدساتير المحلية والعمالية .
وإذا كانت الصحفيات الشاميات هن أول من بادرن بإصدار وتأسيس الصحافة النسائية في مصر فإن الصحفيات المصريات قد سارن بدخول هذا الميدان منذ عام ١٩٠٨ وتتصدرهن جميلة حافظ صاحبة (الريحانة) وفاطمة نعمت راشد صاحبة مجلة (شرقية المرأة).

أما في مجال الإعلام المرئي والمسموع فقد خرج الصوت النسائي من الاذاعة المصرية التي تأسست عام ١٩٣٤ في بداية الخمسينيات ، كما ارتبط ظهور المرأة المصرية في التلفزيون ببداية البث المرئي في عام ١٩٦٠ وقد بلغ في أوائل الثمانينيات اجمالي عدد النساء المصريات اللواتي شغلن منصب وكيل وزارة ١١ امرأة ، كان نصيب الإعلاميات ٥ مواقع قيادية أما اجمالي مديرات العموم فقد وصل ٦٨ امرأة كان لقطاع الثقافة والإعلام ٢٠ منصباً . ومع تزايد نسبة النساء العاملات في الوظائف العليا في الحكومة من ٥,٧ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ١١,٨ ٪ عام ١٩٩٢ شهد الحقل الإعلامي منذ السبعينات وحتى اليوم ٤ رئيسات لقطاع الإعلام المرئي وثلاث رئيسات تحرير لمجلات عامة ومتخصصة عدا بعض الوظائف القيادية في المستويات التنفيذية المختلفة في كل من الصحف والاذاعة والتلفزيون .

وتشير الدراسات الأولية إلى أن نسبة النساء الصحفيات المشتغلات في المؤسسة الصحفية المصرية (١٠ مؤسسات) تبلغ ٢٨ ٪ من اجمالي المجتمع الكلي للصحفيين المشتغلين (ذكور وإناث) وذلك حسب آخر بيانات متاحة في سجلات القيد بنقابة الصحفيين المصرية . وقد كشفت هذه الدراسة عن أعلى نسبة مشاركة نسائية في الصحافة المصرية فجاءت وكالة انباء الشرق الأوسط في المقدمة من حيث استعانتها بالمرأة في انجاز المهام الصحفية . كما اتضح أن نسبة مشاركة المرأة الصحفية مقارنة بالمجتمع الكلي للصحفيين لا تزيد عن ٣٩,٥ ٪ أى ٥/٢ العمالة الصحفية بالمؤسسات القومية والحزبية . وقد جاءت كل من مؤسسة الأخبار والاهرام في مقدمة المؤسسات الصحفية التي تعتمد على المشاركة النسائية في اصداراتها

الأساسية من الصحف اليومية والأسبوعية كما جاءت مؤسسة دار التحرير للطباعة والنشر فى مؤخرة المؤسسات الصحفية بالنسبة للعمالة النسائية . هذا وقد لوحظ انخفاض العمالة النسائية الصحفية بصفة عامة داخل الصحف الحزبية .

أما المواقع القيادية فقد أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك رئيسيتين لتحرير مجلتي حواء ونصف الدنيا النسائيتين ، وتشتغل رئيسة تحرير نصف الدنيا منصب نائب رئيس تحرير الاهرام . وهناك العديد من نائبات رؤساء التحرير فى الصحف اليومية ، كما تبلغ نسبة النساء اللاتى يشغلن وظيفة رئيس قسم أو مشرفة على القسم ١٣٪ من المجتمع الكلى للقيادات الصحفية ، وتتفاوت الأقسام ما بين المرأة والأخبار والحوادث والقسم العلمى والقسم الثقافى وشئون الجامعات والصفحة الطبية والتحقيقات . كما تشغل وظيفة محررة أو مندوبة ٧٦٪ من اجمالى الصحفيات المشتغلات والمقيدات بجداول النقاية .

الإعلاميات والتغطيات المهنية

تشير الدراسات إلى ان الإعلاميات المصريات أصبحن يشاركن فى المجالات الإعلامية المتخصصة سواء فى الصحف اليومية أو المجلات الأسبوعية أو الإعلام المرئى والمسموع أو وكالة الانباء الوطنية (أ.ش.أ) ، كما أن الإعلاميات المصريات يتبوأن حالياً العديد من المواقع القيادية فى المؤسسات الصحفية والإعلامية وتتفاوت المسؤوليات والتخصصات الإعلامية التى تتوزع عليها العمالة النسائية . ففى الصحافة مثلاً لوحظ أن أقسام التحقيقات تعد أكثر الأقسام التحريرية التى تساهم فيها الصحفيات باستثناء أقسام المرأة وتأتى أقسام الترجمة والشئون الخارجية ثم الحوادث ، فالبيئة ويليها القسم الرياضى والدينى ، أما أقسام الأدب والثقافة فقد جاءت فى مؤخرة الأقسام التحريرية التى تشارك فيها المرأة .

هذا وقد كشفت الدراسات الميدانية التى اجريت عن الإعلام المصرى والمرأه عن مجموعة من الحقائق التى ترصد تأثير مستويات التأهيل والتدريب وبيئة العمل الإعلامى على الأداء الإعلامى والعلاقات المهنية بين الإعلاميات وزملائهم ورؤسائهم ومدى ونوعية التعامل بينهم وبين

المصادر الإعلامية من القوى السياسية والاجتماعية والتيارات الثقافية السائدة فى المجتمع وتقصيلاً لذلك :

١- تعكس الممارسات الإعلامية هامشية الموقع الذى تشغله أقسام وبرامج المرأة على خريطة السياسات الإعلامية ويتجلى ذلك سواء فى المؤسسات الصحفية أو الإعلامية ، فقد جاء ترتيبها تالياً لكل من الشؤون السياسية والاقتصادية والرياضية والحوادث والشئون الثقافية . **

٢- رغم المبالغة الإعلامية التى شهدتها السنوات الأخيرة فى الاهتمام بقضايا المرأة ومشكلاتها الاجتماعية إلا أن السياسات الإعلامية تجاه المرأة لاتزال تدور حول التغطية الإعلامية القائمة على الإثارة والمعالجات الشكلية ذات الطابع الاحتفالى وتجنب القضايا الجوهرية مثل قوانين الأحوال الشخصية وقضايا الإرث والمشاركة السياسية للمرأة ومحو أمية النساء وهموم المرأة الريفية وغيرها من المشكلات الجادة .

٣- غياب الإدراك الكافى من جانب الإعلاميات لطبيعة وخصائص واحتياجات الجمهور النسائى الذى يتوجهون إليه برسائلهم الإعلامية . وقد كشفت الدراسات عن اعتمادهم على التصورات الذاتية والتخمين وعدم استعانتهم بالأساليب العلمية فى التعرف على جمهورهم من النساء فى الريف والحضر .

٤- افتقار الإعلاميات وتحديد القيادات الإعلامية النسائية للوعى بالأبعاد المجتمعية لقضية المرأة وتأثرهم بالثقافة الذكورية التى تنطوى على كثير من سلبيات الموروث الثقافى والتاريخى تجاه المرأة وأنوارها وحقوقها .

فقد أبرزت هذه الدراسات التناقض الواضح بين صورة المرأة كما تقدمها وسائل

* انظر : د. نجوى كامل ود. أميرة العباسى ، القائمات بالاتصال فى الصحافة المصرية ، مشروع تنمية الكوادر البشرية فى حقل الإعلام فى الوطن العربى ، اليونيسكو ، مارس ١٩٩٤ .

** أنظر : عواطف عبد الرحمن ولىلى عبد المجيد ونجوى كامل ، المرأة المصرية والإعلام فى الريف والحضر ، بحث جماعى ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، يناير ١٩٩٦ .

الإعلام وبين الصورة المرتسمة فى أذهان الإعلاميات اللاتى يتولين كتابة ونشر وإذاعة المواد الإعلامية التى تتشكل منها صورة المرأة المصرية بسلبياتها وإيجابياتها .

هذا ويلاحظ أنه على الرغم من الزيادة الكمية فى عدد النساء العاملات فى حقل الإعلام إلا أن قلة منهن قد وصلن إلى مناصب ترقى الى مستوى صنع السياسات واتخاذ القرارات . كما أن السياسات الإعلامية الخاصة بالمرأة لم يطرأ عليها أى تغيير إيجابى من خلال هذه القيادات النسائية . إذ ظلت الصورة النمطية التقليدية للمرأة المصرية هى الغالبة على معظم البرامج والمعالجات الإعلامية لقضايا المرأة وأدوارها وحقوقها .

الإعلاميات المصريات وهموم الوطن

رغم الصعوبات العديدة التى تحاصر الإعلاميات المصريات وتحول دون التوصل إلى المستوى الذى يجعل الإعلام مشاركاً فعالاً فى تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة وأدوارها وحقوقها وبالتالى دفع المرأة خطوات على درب التقدم والنهوض انسانياً ومهنياً ومجتمعياً ، إلا ان هناك بعض النماذج النسائية المشرفة التى ساعدت الظروف وهيأت لها فرصة البروز والتفوق فى مجالات الابداع المختلفة سواء فى قضايا النضال الوطنى أو الحريات أو القضايا الأدبية والثقافية والعملية هذا عدا مجالات الخدمة الاجتماعية والرعاية الانسانية .

وفى اطار الاهتمام النسائى الإعلامى بقضايا الوطن والمجتمع تبرز كوكبة من الكاتبات والصحفيات والممارسات الإعلاميات فى مجال الدفاع عن حقوق السيادة الوطنية وحماية الهوية الثقافية والحفاظ على الموارد الطبيعية والدفاع عن ميثاق الحقوق البيئية فى المجالات الاقتصادية والثقافية وحقوق المواطن فى المشاركة فى صنع القرارات التى تحدد مصير الوطن.

وعلى مستوى العمل العام يلاحظ أن المنظمات غير الحكومية بمستوياتها المختلفة قد فتحت آفاقاً أرحب أمام الإعلاميات المصريات للربط بين النشاط فى مجال خدمة البيئة والمجالات التنموية الأخرى مثل تنظيم الأسرة ومحو الأمية ومكافحة البطالة وحماية المستهلك .

الفريضة النسائية في الصحافة والإعلام المرئي والمسموع

تعد الصحافة المصرية أقدم المجالات التي شهدت مشاركة نسائية متميزة ، فمنذ نهايات القرن الماضي احتلت الصحافة النسائية موقعها على ساحة الإعلام المصرى حيث برزت أول امرأة في تاريخ الصحافة العربية هي هند نوفل اللبنانية الأصل التي وفدت إلى مصر واشتغلت بالصحافة وأصدرت أول دورية نسائية باسم (مجلة الفتاة) في عام ١٨٩٢ * .

ومع بداية القرن الحالى برزت كاتبات جدد في صحف جديدة أيضاً كان في مقدمتهم "ملك حفنى ناصف" التي برز اسمها في صحيفة "الجريدة" الناطقة بلسان حزب الأمة الذي تأسس عام ١٩٠٧ ، و "ليبية هاشم" التي أصدرت في القاهرة مجلة "فتاة الشرق" عام ١٩٠٦ و "مى زيادة" التي كانت تكتب خواطرها في جريدة والدها "المحروسة" تحت عنوان "يوميات فتاة" ، ثم اندلعت ثورة ١٩١٩ لتغير من وضع المرأة المصرية حيث شاركت لأول مرة في التاريخ الحديث برأيها في الحياة السياسية لبلادها وقادت المظاهرات التي تندد بالاحتلال واسهمت الصحافة التي انشأتها بدور كبير في التعبير عن وجهات نظرها السياسية والاجتماعية تجاه أوضاع المجتمع بصفة عامة وأوضاع المرأة بصفة خاصة ، فامتد نطاق المجلات النسائية التي تصدرها أو تشترك في تحريرها سيدات مصريات أمثال ليبيه هاشم (مجلة النهضة النسائية) ويلسم عبد الملك (المرأة المصرية) ومنيره ثابت (الأمل) وتقيده علام (أمهات المستقبل) ونبوية موسى (مجلة الفتاة) .

وحفلت الصحف بعد ذلك ومنذ الثلاثينات باسماء العديد من السيدات أمثال "جميلة العلالي" و "وداد سكاكينى" ، "سهير القلماوى" و "بنت الشاطي" و "اسماء فهمى" و "أمينة السعيد" وكانت صحيفة الاهرام على سبيل المثال نموذجاً للصحيفة المصرية العامة التي امتلأت بعشرات الاسماء يشاركن في الكتابات الوطنية والاجتماعية والسياسية ويناقشن في

* انظر : اجلال خليفة ، الصحافة النسائية في مصر - النشأة والتطور ، المطبعة الألفية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

كل ما يثار من موضوعات عامة ويعالجن قضية المرأة ويطالبن بحقوقها . وافسحت الصحف اليومية والمجلات السياسية الأسبوعية صفحات وزوايا متعددة لشئون المرأة وقضاياها بما يعكس صورة لاهتمامات المرأة آنذاك .

الإعلاميات المصريات ماذا بعد ؟

فى ضوء ما سبق أن عرضناه تبرز مجموعة من الضرورات التى تشكل البداية الصحيحة لتفعيل دور الإعلام المصرى فى دعم قضايا المرأة والنهوض بها من خلال تغيير السياسات والتشريعات والبرامج والممارسات الإعلامية وتحديد ما يتعلق بالمرأة كمواطنة وكممارسة إعلامية وكشريكة فى صنع القرار ، ويمكن أن نلخص هذه الضرورات على النحو التالى :

١- هناك حاجة ملحة لوضع استراتيجية قومية لتنمية المرأة المصرية وتطوير قدراتها وامكانياتها بما يمكنها من المشاركة بصورة فعالة فى مواجهة التحديات التى تفرضها ظروف العصر من ناحية والظروف الخاصة للمجتمع المصرى من ناحية أخرى مع مراعاة أن تتضمن هذه الاستراتيجية الجوانب التشريعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية .

٢- ضرورة توظيف وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع توظيفاً سليماً وإيجابياً بما يكفل تحقيق أهداف الاستراتيجية القومية للنهوض بالمرأة المصرية ، وذلك بإبراز الصور الإيجابية لدور المرأة الفاعل سواء فى الأسرة أو المجتمع والإسهام فى تغيير الصورة التقليدية السلبية للمرأة فى مناهج التعليم ووضع السياسات الإعلامية الكفيلة بتنشيط وتشجيع الكوادر النسائية فى الإعلام المصرى على شغل المواقع القيادية والمشاركة فى صنع القرارات المهنية والإسهام فى تحقيق التوازن فى عرض الأنوار والانجازات والمسئوليات الاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية لكل من الرجال والنساء فى اطار يستهدف تشكيل رؤية مجتمعية منصفة لأنوار المرأة ومسئولياتها الفعلية وحقوقها .

هنا يجدر بنا أن نشير بالتفصيل إلى تنوع وتشابك المسئوليات والأنوار لكافة الأطراف التى تشارك فى انتاج وإدارة ونشر وبت المواد الإعلامية بدءاً بالقيادات الإعلامية ثم الممارسين الإعلاميين .

بالنسبة لوسائل الإعلام تبرز الضرورات التالية :

- ١- ضرورة التنسيق بين وسائل الإعلام المقروء والمرئي والمسموع لوضع سياسة إعلامية موحدة لقضايا المرأة المصرية تعمل على مراعاة التوازن والانصاف فى عرض الصور الإيجابية للمرأة وإبراز انجازاتها فى مجالات الانتاج والأسرة والابداع الفكرى والعلمى والإسهام فى حل مشاكلها ومحو أميتها وتطوير أدائها المهني وإزالة العقبات التى تحول دون مشاركتها فى تنمية مجتمعتها والنهوض به على قدم المساواة مع الرجال .
- ٢- ضرورة قيام وسائل الاتصال الجماهيرى (الصحافة - الراديو - التلفزيون) بإجراء استطلاعات دورية منظمة للتعرف على اتجاهات الجمهور واحتياجاته . وفى اطار ذلك تتحدد مسئولية القائمين على الإعلام النسائى بإيلاء اهتمام خاص للتعرف على خريطة الجماهير النسائية وتحديد سماتها الواقعية ومشاكلها الفعلية واحتياجاتها الحقيقية ومتابعة التطورات السلبية والإيجابية التى تطرأ على هذه الخريطة بفعل التغيرات والاحداث المجتمعية مع مراعاة الاستعانة بنتائج هذه الاستطلاعات فى رسم وتحديد التوجهات العامة للسياسة الإعلامية فى مجال الإعلام النسائى .
- ٣- كسر الحلقة التى تفصل بين الممارسين الإعلاميين والاكاديميين فى مجال العلوم الاجتماعية وعلى الأخص علوم الإعلام والاتصال وخلق جسر من التواصل لتبادل الخبرات المعرفية والمهنية سعياً للتوصل إلى صيغة تساعد على تطوير الإعلام النسائى وتصحيح مساره بما يكفل قيام وسائل الإعلام بمستوياتها الاجتماعية والثقافية إزاء قضايا المرأة .
- ٤- ضرورة التوسع فى عقد الدورات التدريبية وحلقات النقاش للإعلاميات والإعلاميين وعلى الأخص القيادات الإعلامية حول قضايا المرأة المصرية فى الريف والحضر .
- ٥- تشجيع انتاج الافلام والمسلسلات والبرامج الإعلامية التى تبرز الدور الوطنى والاجتماعى للمرأة المصرية وتوثيق هذه المواد كى تبقى للأجيال القادمة .

٦- حث وسائل الإعلام على مراعاة عدم تكريس التمايز الجنسي الذي تعاني منه الطفلة (الأنثى) فى الريف والحضر وخاصة فى الشرائح الفقيرة والذي ينعكس سلبياً على مختلف نواحي حياتها النفسية والاجتماعية وذلك للمساعدة على خلق تنشئة اجتماعية متكافئة بين الجنسين .

٧- تشجيع عدم قصر الاشتغال فى الإعلام النسائى على النساء نون الرجال باعتبار أن قضية المرأة قضية مجتمعية تخص النساء والرجال معاً .

بالنسبة للإعلاميات المصريات

تتمدد مجموعة المسئوليات على النحو التالى :

١- ضرورة الاهتمام بالتكوين الثقافى الموسوعى الذى يكفل للإعلاميات المصريات إمكانية تجاوز الرؤية التقليدية لقضايا المرأة وأدوارها وحقوقها .

٢- ضرورة المشاركة فى الدورات التدريبية لتطوير الأداء المهني بما يفتح أمام الإعلاميات المصريات سبل الترقى الوظيفى والوصول إلى مراكز صنع القرار .

٣- ضرورة المشاركة بشكل إيجابى لإعداد السياسات الإعلامية تجاه المرأة بما يسمح بإحداث تغييرات جذرية فى طبيعة المضامين الإعلامية وتوجهاتها وأساليب معالجتها سعياً لتصلح الصورة الإعلامية المغلوطة للمرأة وطرح رؤية بديلة تتميز بالتوازن والواقعة عن أدوار المرأة الفعلية ومسئولياتها وإنجازاتها .

المراجع

اعتمدت هذه الورقة على المراجع التالية ،

- ١- تقرير المؤتمر العالمى الرابع للمرأة - الامم المتحدة - بكين - سبتمبر ١٩٩٥ .
- ٢- إجلال خليفة : الصحافة النسائية فى مصر - المطبعة الأهلية - القاهرة ١٩٧٦ .
- ٣- عواطف عبد الرحمن : المرأة العربية والإعلام بين الواقع والاستجابة - مجلة الدراسات الإعلامية - القاهرة - ١٩٩٥ .
- ٤- عواطف عبد الرحمن ، لىلى عبد المجيد ، نجوى كامل : المرأة المصرية والإعلام فى الريف والحضر - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ١٩٩٦ .
- ٥- نجوى كامل وأميرة العباسى : القوائم بالاتصال فى الصحافة المصرية - مشروع تنمية الكوادر البشرية فى الإعلام فى العالم العربى - اليونسكو - مارس ١٩٩٤ .
- ٦- منى ذو الفقار : المرأة المصرية فى عالم متغير - رسائل النداء الجديد - القاهرة - يناير ١٩٩٦ .
- ٧- ايناس طه : مؤتمر المرأة فى بكين الخصوصية والعالمية - كراسات استراتيجية العدد ٣٢ - الأهرام - القاهرة ١٩٩٥ .
- ٨- سلوى شعراوى جمعه : بانوراما المرأة المصرية فى مجال الإعلام - مركز البحوث السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ابريل ١٩٩٥ .

الإعلام المصري

ومشكلات الطفلة الأنثى

بالرغم من أن هناك العديد من الجهود التي تبذل من أجل رعاية الطفولة وتنمية المرأة في مصر إلا أن الفئة العمرية من الفتيات من سن صفر - ١٨ عاماً والتي تشكل حوالي ١٥٪ من مجموع سكان مصر (طبقاً لآخر تعداد سكاني ١٩٩٦) لم تحظ بأي اهتمام ولم تنل ما تستحقه من الرعاية سواء من جانب التشريعات القانونية أو التربوية أو الباحثين في مجالات العلم الاجتماعي أو من وسائل الإعلام المقروء والمرئي والمسموع ولاتزال الموروثات الثقافية التي تركز فكرة النقص الانثوي المتدنية للمرأة تؤثر بصورة سلبية على أوضاع الفتاة المصرية وبخاصة داخل نطاق الأسرة حيث ينفرد الذكور بأباء أو أشقاء أو أبناء بصورة شبه مطلقة بكافة القرارات التي تحدد مصير الفتاة منذ طفولتها ويتجلى ذلك بصورة ساطعة في المناطق الريفية والأحياء الشعبية العشوائية بالمدن . وقد كشفت الدراسات التي أجريت عن أوضاع الفتاة المصرية في الفئة العمرية من ١٢-١٨ سنة عن وجود فجوة كبيرة بين الفتى والفتاة في جميع المجالات بلا استثناء وبصفة خاصة في النواحي التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية وعلى الأخص الثقافة الجنسية .

وسوف نركز في هذه الورقة على ثلاثة محاور نوجزها على النحو التالي :

المحور الأول : سيتناول مظاهر العنف الأسري ضد الطفلة الأنثى والتي تبدأ منذ ولادتها وتمثل في التفرقة في المعاملة بينها وبين الولد وتفضيله عليها في مجالات التغذية والترويح والتعليم والرعاية الصحية .

المحور الثاني : ويتناول مظاهر العنف المجتمعي ضد الطفلة الأنثى والتي ينتج عنها جميع المآسي التي تحاصر الطفلة الأنثى وتقودها إلى الجريمة والضياع . وتشمل الإذلال والإهانة وسوء المعاملة داخل البيت والتعرض للاستغلال الجنسي والاعتصاب سواء داخل المنزل من المحارم والأقرباء أو خارج المنزل من الغرياء والقوادين وخصوصاً في الطبقات الفقيرة . كما تتجسد في زواج القاصرات وظاهرة الختان وأطفال الشوارع وخدمات المنازل الصغيرات .

المحور الثالث : يركز على الصورة الإعلامية للطفلة الأنثى ويرصد مساحات التجاهل والاهتمام الذي تحظى به الطفلة الأنثى من الإعلام المصري مشيراً إلى مواقف الإعلاميين المصريين من قضايا وهموم الطفلة الأنثى وأسباب التجاهل الإعلامي الذي كشفت عنه الدراسات .

المحور الأول : مظاهر العنف الأسري ضد الطفلة الأنثى .

هناك اجماع من جانب علماء النفس والاجتماع على تحديد مرحلة الطفولة بأنها الفترة التي تقع ما بين نهاية الرضاعة وسنن البلوغ وعادة ما تنقسم إلى ثلاثة مراحل :

- ١- الطفولة المبكرة وتبدأ من الفطام حتى سن السادسة .
 - ٢- الطفولة الوسيطة بين السادسة والتاسعة .
 - ٣- الطفولة المتأخرة بين التاسعة والثانية عشر .
- ثم يلي ذلك مرحلة المراهقة (١٢-١٨ عاماً) التي تقود إلى المراحل التالية (الشباب - النضج - الكهولة - الشيخوخة) .

ورغم أن مصطلح الطفلة الأنثى غير شائع في أنبياتنا العربية إلا أنه يمثل شريحة من أهم شرائح مجتمعاتنا العربية التي تضطهد المرأة لكونها أنثى منذ ولادتها إلى رحيلها عن الحياة وضمن هذا الاضطهاد العام للمرأة هناك شريحة يقع عليها الاضطهاد مضاعفاً وهي الطفلة الأنثى التي تعاني من التفرقة في المعاملة بينها وبين الذكر منذ طفولتها المبكرة

وبما أن التعامل ليس واحداً بالنسبة للطفلة والطفل فإنهما ينشأن نشأة اجتماعية مختلفة . وإذا كان المفهوم التقليدي لمعنى التنشئة الاجتماعية يرى بأنها تتم من خلال مؤسسات وآليات للتنشئة ثابتة أفرزها المجتمع على مر الأجيال وتسعى إلى الحفاظ على منظومة القيم والتقاليد التي يحقق بها المجتمع الامان والاستمرارية إلا أن المفهوم التنموي الحديث للتنشئة الاجتماعية يرى أن مؤسسات وآليات التنشئة الاجتماعية التقليدية بما فيها الأسرة وقوانينها وتقاليدها يجب أن تتطور بحيث تصبح قادرة على تحقيق التنمية البشرية لكل من الجنسين مع خصوصية أوضاع المرأة أى تحقيق تنمية فعلية للفرد عامة والطفلة خاصة .

وتعتبر مرحلة الطفولة المبكرة من أهم مراحل التنشئة الاجتماعية وهي المرحلة التي تمتد من الولادة حتى السادسة في هذه المرحلة تكون نسبة التمثل غير الواعى وعن طريق المحاكاة والتأثر بالكبار أكثر منها بكثير في أى مرحلة تالية ويلعبها في الأهمية مرحلة الطفولة المتأخرة التي تبدأ في حوالى التاسعة وتنتهى في الثانية عشر وهي المرحلة التي تتمثل فيها شخصية الأنثى بالممارسات والفعل وفيما بين هاتين المرحلتين تأتى مرحلة الطفولة المتوسطة التي يتمركز فيها النمو حول اكتساب المهارات وتثبيتها . ولحسن الحظ فإن الأم المصرية لاتزال قادرة على احتضان الطفلة والطفل على السواء بمنتهى الحنان خلال السنوات الأولى وإن

كانت تحرص منذ الميلاد حتى عمر سنتين على ارتداء طفلها الملابس المميزه لدوره الجنسي كما تحرص على أن تكون معاملاتها مميزة للدور الجنسي للطفل وتحاول إقحام طفلها في المرحلة العمرية من ٢-٦ سنوات ضرورة القيام بأنماط السلوك الملائمة لدوره الجنسي. مثل حرصها على أن يلعب باللعب الملائمة لدوره وأن تتناسب تسريحته وحذائه مع المظهر الملائم لجنسه وتحرص الأم على تعليم ابنتها وليس أبنها الأعمال المنزلية . وعندما تبدأ عمليات التأديب بالضرب لوحظ بأن نصيب الطفلة من هذا التأديب والاجبار على الاستجابة لرغبات الكبار أكبر من نصيب الطفل الذكر حتى في هذه السن المبكرة .

وتؤكد هذه الملاحظة انتشار القيم التي تسمح للذكر في كل المراحل بالألا يتقيد بالطاعة أحياناً بينما يتوجب على الأنثى السكوت والطاعة دائماً وعندما تتكرر المواقف التي تحبط فيها الطفلة وتمنع من اثبات ذاتها يتولد لديها شعور بالخجل من هذه الذات . ويلازمها هذا الشعور بالخجل والخوف من التعامل مع الجديد حتى سن متأخرة وقد يلزمها طوال حياتها . وقد تجد الطفلة فرصتها لاثبات ذاتها في مرحلة الطفولة المتوسطة من خلال اكتساب العديد من المهارات الجديدة ولكن هناك خطورة في أن يتحدد تثبيت الذات لدى الطفلة من خلال الأعمال المرتبطة بعمل المرأة التقليدي مما يهدر جدوى المهارات التعليمية وقيمة المشاركة الاجتماعية ولذلك تعد هذه المرحلة التي قد لا تكون حرجة من ناحية التنشئة الاجتماعية للطفل الذكر لكنها تشكل فترة هامة جداً في تنشئة الطفلة بصورة سوية تضمن مشاركتها في مجتمعها .

أما مرحلة الطفولة المتأخرة التي تبدأ في سن التاسعة وتنتهي بدخول الطفلة في سن المراهقة في حوالى الثانية عشر من عمرها في هذه السن تكون الطفلة قد قطعت شوطاً كبيراً في نمو النواحي العقلية واكتساب بعض المهارات التي يطلبها منها المجتمع وتحاول في هذه المرحلة أن تتكيف مع متطلبات دورها كأنثى حيث يفاجئها خراط البنات في هذه الفترة ويخربطها كي تصبح جميلة ومهذبة وعروساً مناسبة .

مظاهر العنف الأسرى ضد الطفلة الأنثى .

تتعدد أشكال العنف الأسرى ضد الطفلة وتتجسد أساساً في كافة أشكال التحيز وعدم المساواة في التعامل والتربية بين الطفلة الأنثى وشقيقها الطفل الذكر والتي تنتشر في الأسر المصرية والتي تبدأ ربما من اللحظة الأولى للميلاد حيث يستقبل مجئ الذكر خصوصاً

فى الريف بالأفراح والغناء بينما يتم استقبال الأنثى بالصمت والحزن ولعل أصدق مثال على ذلك الأغنية الشعبية المعروفة فى المجتمع المصرى والتي تقول :

لما قالوا لى ده ولد انشد ظهري وانصلب

ولما قالوا لى دى بنيه أنهد ركن الدار عليه

وتكمن اشكالية العنف الأسرة فى أنه ينبثق من منظومة الموروثات الثقافية ذات الرسوخ التاريخى والتي تركز فكرة النقص الأنثوى وتبرر وتعزز مفهوم الهيمنة الذكورية وتحدد أنوار المرأة فى مهمتين فقط هما تحقيق المتعة للزوج والانجاب أى دورها كزوجة وكأم فحسب ومن ثم يتم تهميش الأنوار والمراحل الأخرى فى حياة المرأة وأعنى بها الطفلة والفتاة والمسننة وانطلاقاً من هذا الواقع يتحدد مفهوم الأسرة للعنف ضد الفتاة إذ يعتبروه سلوكاً طبيعياً لترويض الطفلة وتهيتها للقيام بالأنوار الاجتماعية المحددة لها سلفاً .

ولذلك يعتبر اجبار الطفلة على ترك اللعب واللهاو لمساعدة أمها فى أعمال المنزل بكافة انواعه واجبار الطفلة على خدمة شقيقها الذكر وحرمان الفتاة من اللعب فى الشارع مع غيرها من الأطفال الذكور واحتجازها فى المنزل فى سن العاشرة (فى قرى الصعيد بالتحديد) وترويع الفتيات من انوثتهن والعمل على اخفاء كل مظاهرها ومنع الفتاة من ممارسة الألعاب الرياضية خشية فقدان العذرية وتغليظ العقوبة للفتاة عندما تقع فى أبسط خطأ (اكسر للبنت ضلع يطلع لها أربعة وعشرين) إن مثل أشكال العنف هذه تعتبره الأسرة سلوكاً طبيعياً يلزم ممارسته مع الطفلة الأنثى حماية لها وتدعيماً لمستقبلها ويضاف إلى هذه الأشكال من العنف أنماطاً أخرى أشد قسوة لعل أبرزها جريمة الختان التى يحرمها القانون ولكنها تنتشر بنسبة ٦٥٪ على الأقل فى جميع الطبقات الاجتماعية فى الريف والحضر . ورغم كل الدراسات التى أجريت عن الختان وثبتت أثارها السيئة على صحة الفتاة ومستقبلها الأسرى لكن هذه الظاهرة لا تزال متأصلة فى نسيج الموروثات الاجتماعية والثقافية فى مصر . وتستمد سطوتها ومشروعيتها المجتمعية من تمسك معظم الأسر المصرية بضرورة اجرائها حماية للفتاة من الانحراف فضلاً عن كونها قضية خلافية تار حولها الجدل كثيراً خصوصاً بعد عقد مؤتمر السكان فى القاهرة ١٩٩٤ ولم تحسم حتى الآن رغم صدور قرار وزارى بتحريمها . وتتجسد أسوأ مظاهر العنف الأسرى ضد الطفلة فى تحميل المرأة مسئولية ممارسة هذه السلوكيات

رغم ما تحمله من تكريس لدونية المرأة وتحقير لكرامتها وانسانيتها إلا أن ذلك يصبح مبرراً في ضوء الدور التاريخي الذي تقوم به المرأة كحارسة للتراث الذكوري وحاملة للثقافة الأبوية ومنوط بها نقل ميراث القهر الأبوي والذكوري بكافة مفرداته وقوانينه .

المحور الثاني : مظاهر العنف المجتمعي ضد الطفلة الأنثى :

رغم أن القانون حاول بنصوصه فرض سياج من الحماية للطفلة الأنثى والتي تعد قاصر بلغة القانون إلا أن الممارسات الفعلية أهدرت قيمة النص القانوني ولذلك لا يزال المجتمع المصري يزخر بالكثير من أشكال العدوان المجتمعي على حقوق الطفلة الأنثى ولعل أبرزها يتمثل في زواج القاصرات وتنتشر هذه الظاهرة في الريف في ظل توافي شامل من جانب أفراد الأسرة والمائون وأهل القرية في ظل شهادات تسنين مزورة يقوم باعطائها أطباء يشاركون في جريمة تزويج فتيات قاصرات غير مؤهلات جسدياً ونفسياً لمسئوليات الزواج . ورغم تجريم مثل هذا الفعل من جانب القانون إلا أن المجتمع لا يراه كذلك بل يعتبره زواجاً شرعياً رغم عدم قانونيته ورغم المخاطر النفسية والاجتماعية التي يحملها للفتيات الصغيرات . ويتزامن مع هذه الظاهرة ظاهرة تزويج الفتيات القاصرات عن طريق تحرير العقود العرفية وظاهرة اجبار الفتيات على ممارسة الدعارة تحت غطاء تلك الزيجات العرفية التي تفتقر إلى أى مشروعية قانونية وتنتشر هذه الظاهرة في الأوساط الفقيرة في بعض القرى والأحياء الشعبية في المدن وتدفع الفتاة الثمن مرتين إذ تقع الفتاة ضحية للفقر وضحية لنظرة المجتمع المتدنية للمرأة والتي تدفعها إلى التضحية بكرامتها وممارسة الفجور والدعارة من أجل إعالة أسرتها . ويضاف إلى الظواهر السالفة ظاهرة أخرى تشمل الأطفال ذكوراً وإناث وإن كانت وطأتها أشد بالنسبة للإناث وأعنى بها ظاهرة عمالة الأطفال ورغم بشاعة هذه الظاهرة التي فرضتها الأزمات الاقتصادية التي أجبرت الأسر المصرية الفقيرة على القاء أبنائهم ذكوراً وإناث في سوق العمل إلا أن الجانب الأسوأ في هذه الظاهرة يظل من نصيب الإناث إذ أن الأطفال الذكور يتعلمون حرفه أو صنعه في الورش والمصانع ورغم قسوة ظروف العمل وضالة المرتبات وذلك عكس الفتيات اللاتي ليس لهن مكان في سوق العمل إلا كخدمات في المنازل وهذا العمل لا يكسبهن أية مهارات تسمح لهن بتحسين أوضاعهن المستقبلية .

ولاشك أن وازدياد الأزمة الاقتصادية في مصر وارتفاع معدلات السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر والتي وصلت في أغلب الدراسات إلى ما يزيد عن ٤٠٪ وكذلك تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي تنفيذاً لتعليمات صندوق النقد الدولي على أساس التكيف الهيكلي والذي يعنى تراجع دور الدولة في مجال الخدمات والغاء الدعم قد أدى إلى ازدياد حجم وفئات الأطفال ذكوراً وإناث في ظروف صعبة . وإذا كان المشروع المصرى قد منع عمل الصغار بكافة صوره حتى سن ١٢ عاماً فإن الواقع العملى قد وقف متحدياً كافة اللوائح والقوانين المحلية والعالمية وظهر ذلك واضحاً في تزايد أعداد الأطفال العاملين يوماً بعد يوم . ومع ندرة الدراسات التى تناولت عمالة الأطفال فإن معظمها قد ركز على عمالة الذكور دون الاناث .

ويشير البحث الذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع اليونيسيف إلى الأسباب التى تدعو الطفل إلى الانخراط فى العمل حيث يبرز الفشل فى التعليم والرغبة فى تعليم صنة كأهم الأسباب لدى الأطفال الذكور بينما تبرز الحاجة إلى مساعدة الأهل والتجهيز للزواج لدى الفتيات حيث لا يعتبر تعلم صنة من بين أولوياتهن عكس الحال لدى الذكور . وتربط عمالة الأطفال ارتباطاً وثيقاً بالعملية التعليمية والظروف الاجتماعية والثقافية المؤثرة فى التعليم فقد لوحظ فى السنوات الأخيرة أن ارتفاع تكاليف التعليم قد أدت إلى ازدياد معدلات عدم الالتحاق بالتعليم أساساً وينطبق ذلك بصورة أوضح على الأطفال الاناث أكثر من الذكور حيث أن صعوبة توفير نفقات التعليم تفرض أولوية تعليم الذكور واستبعاد الاناث من العملية التعليمية فى سن مبكرة مما أدى إلى ظهور فئة الفتيات الصغيرات الخادمت فى المنازل اللاتى لم يلتحقن بالتعليم علماً بأن هذه الفئة كانت قد اختفت فى حقبة الستينات حينما كانت مجانية التعليم سائدة بالفعل . وهذا وقد أسفر فشل النظام التعليمى الراهن فى استيعاب جميع الأطفال عن بروز ظاهرة جديدة عرفت بأسم أطفال الشوارع التى لا تزال يغلب عليها حتى الآن الطابع الذكورى إلا بعض الاستثناءات التى تتمثل فى وجود الفتيات القاصرات اللاتى يعملن فى التسول وبيع المناديل والزهور ويتعرضن للتحرش الجنسى وربما لممارسة الدعارة غير المنتظمة .

(سن ٢٠ - ٤٠ عاماً) فتولى عناية فائقة لأنوار المرأة كزوجة وكأم أما أنوارها وحقوقها فى المراحل الأخرى مثل الطفولة والمراهقة والشيخوخة فلا تكاد تجد ما تستحقه من اهتمام .

ملاحظة ، تتحكم الانتماءات الفكرية والثقافية للقيادات الإعلامية فى السياسات الإعلامية الخاصة بقضايا المرأة والأسرة وقد لوحظ أن هذه القيادات لا تملك تصوراً محدداً إزاء هذه القضايا إذ يتأرجحون بين الاتجاهات التقليدية السلبية التى تؤمن بالموروثات التاريخية وفكرة النقص الانشوى وسيطرة النمط الأبوى وبين الاتجاهات المغتربة الوافدة وقليل منهم يتبنى الاتجاه الاجتماعى المستنير وينعكس هذا الخليط الفكرى فى صورة تناقضات يعانى منها الإعلام النسائى فى مصر .

نتائج الدواة الإمبريقية

أسفرت الدراسة الإمبريقية التى أجريت على مجموعة من الصحف المصرية القومية والحزبية والمستقلة وبعض المجلات العامة والنسائية خلال عامى ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، والتى تناولت بالرصد والتحليل اتجاهات هذه الصحف إزاء قضايا ومشكلات الطفلة الأنثى عن مجموعة من المؤشرات نوجزها على النحو التالى :

أولاً ، حكمت عينة الصحف كل من الأهرام والأخبار والجمهورية (صحف قومية) والأهالى (صحافة حزبية) ومجلتى حواء ونصف الدنيا (صحافة متخصصة فى المرأة) والأسبوع (صحافة مستقلة) ومجلة روز اليوسف .

ثانياً ، وقد بلغ حجم المواد الإعلامية (أخبار - تحقيقات - مقالات - تعليقات) التى تناولت قضايا الطفولة خلال فترة الدراسة ١٩٩٧ - ١٩٩٨ ١٦٢ موضوعاً وتنوعت أشكال المعالجة ولكن تراوح نصيب الطفلة الأنثى ما بين ٠,١ ٪ ، ١,٧ ٪ من حجم الموضوعات التى تناولت قضايا المرأة والأسرة هذا فيما بلغ حجم ما نشر عن الزوجة ٣٨ ٪ وعن الأم ٥٧ ٪ وعن الفتاة ٥ ٪ وعن المسنة لاشئ يذكر .

ثالثاً ، لوحظ أن المواد الإعلامية التى تناولت قضايا الأطفال لم تميز بين الذكور والاناث وقد دارت فى الأغلب حول الأطفال الموهبين - أثر مشاهد العنف على الأطفال - ملابس الأطفال فى الأعياد - المشاكل الصحية للأطفال - لعب الأطفال .

رابعاً ، تفاوتت نوعية ومستويات الاهتمام الإعلامى بقضايا الطفولة عموماً بين الصحف القومية . فقد دأبت الأهرام على معالجة هذه القضايا ضمن الملحق الأسبوعى بعنوان

(المرأة والطفل) وكذلك الجمهورية التي ركزت على قضايا الطفلة الأنثى فى اطار اهتمامها بقضايا الطفولة عموماً حيث تناولت مشكلة ختان الاناث فى حملة صحفية استمرت عدة شهور وركزت أيضاً على الرعاية الصحية للبنات الصغيرات ولكن لم تتجاوز جريدة الأخبار حدود الاهتمام الخبرى لقضايا الطفولة عموماً مثل الاحتفال بيوم الطفل العربى ، مسابقات ثقافية للطفل ومحو أمية الأطفال .

خامساً : ركزت صحيفة الأهالى لسان حال حزب التجمع الوطنى الوحيدى على مشكلات الطفلة بوجه خاص وإن كانت قد تطرقت إلى موضوعات تخص الطفولة عموماً مثل التطعيم ضد شلل الأطفال أما الموضوعات التى تخص الطفلة فقد دارت حول الختان - مشكلات الفتاة الصغيرة فى الصعيد - الصرع ودور العوامل الوراثية وتأثيرها على الفتاة الصغيرة - تفضيل الولد عن البنت وتأثيره على نفسية البنت .

سادساً : أهتمت مجلة نصف الدنيا بقضايا الطفولة وأولست عناية خاصة لقضية الختان لدى البنات ومعاناة الشغالات (فى دنيا الشغالات الدولار للأجنبية والقتل للمصرية) ، (من اغتصب ملكة جمال الأطفال) ، ياسمين تفوز بالمركز الأول فى مسابقة الأغنية العربية .

سابعاً : قدمت مجلة حواء أقدم مجلة نسائية فى العالم العربى تخص الأطفال بوجه عام مثل علاقة الأطفال بأسرهم وضرورة تعليم الأم كيفية العناية بطفلها بالإضافة إلى قصص للأطفال . أما ما يخص الطفلة الأنثى فقد ناقشت قضية الختان وخصصت عدة ندوات عن حماية الطفلة الأنثى من التسرب الدراسى .

رابعاً : أولت جريدة الأسبوع المستقلة اهتماماً ملحوظاً بقضايا الطفلة الأنثى رغم ضالة المادة الإعلامية من حيث الكم وعدم تركيزها على الطفلة المصرية بشكل محدد . فقد ناقشت مشكلة وأد البنات فى بعض مناطق الهند ومشكلة دعارة الأطفال وانتشار العنف الإجرامى بين الأطفال فى بعض الدول وتناولت قضية الختان وإن كنت لم تحدد موقفاً معيناً تجاهها ولكنها استهدفت من إثارته توجيه النقد للتدخل الأمريكى فى خصوصيات المجتمع المصرى .

تاسعاً : لوحظ تجاهل الصحافة المصرية لطفل القرية واحتياجاته ومشكلاته وبالتالي

لم تنل الحفلة الريفية أدنى اهتمام إعلامى رغم وقوعها تحت وطأة التقاليد والامية والفقر خصوصاً في صعيد مصر .

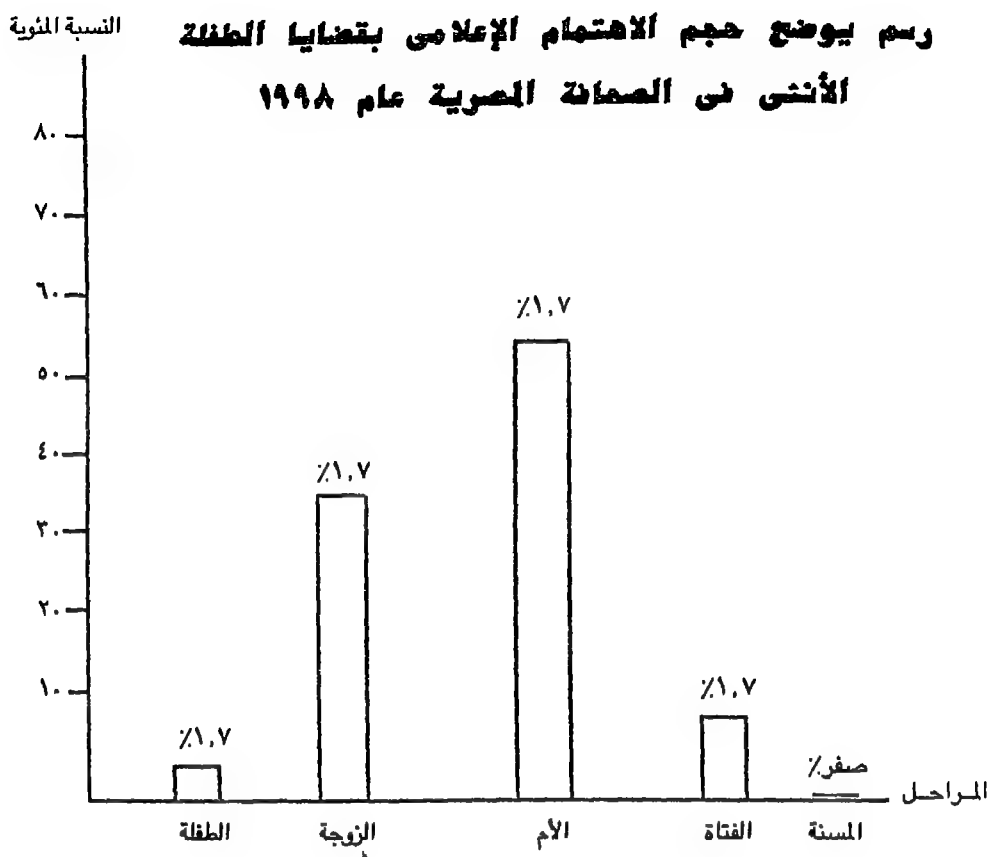
هناك ، رغم تعدد وتنوع مشكلات وهموم الطفلة الانثى في مصر والتي تتمثل في التمييز بينها وبين أخوتها الذكور داخل الأسرة وفي سائر الأنشطة الاجتماعية وتفضيل الذكر عليها خصوصاً في الأسر الريفية وارتفاع نسبة الامية بين الأطفال الاناث عنها بين الأطفال الذكور (٦٢٪ اناث مقابل ٣٥٪ ذكور) وعودة ظاهرة اشتغال الأطفال الاناث في خدمة المنازل بعد انتهاء مجانية التعليم وقضية الختان وزواج القاصرات خصوصاً في الريف والأحياء الشعبية في المدن وعمالة الأطفال وأطفال الشوارع رغم هذا الكم الضخم من المشكلات التي تثقل كاهل الصغيرات الفقيرات في مصر غير أن الإعلام المقروء يتجاهل تماماً هذه المشكلات ويركز بصفة أساسية على المشكلات والقضايا السطحية والموسمية التي تخص لأطفال الطبقات الوسطى من سكان المدن وإن كان هناك استثناء وحيد في هذا الصدد يتمثل في قضية الختان ويرجع اهتمام الصحافة المصرية بهذه القضية إلى إثارتها على المستوى الرسمي وصدر قرار حكومى بشأنها مما أجبر الصحافة على طرحها ومناقشتها .

وفي ضوء هذه الحقائق تبرز مجموعة من الضرورات تتمثل في :

(أ) ضرورة التزام القيادات الإعلامية المصرية بمراعاة الوظيفة الاجتماعية والثقافية للإعلام بالاسهام في تشكيل الوعي الصحيح عن الواقع المجتمعى بكل ما يحويه من موروثات ثقافية وتحديات اجتماعية وطموحات انسانية عادلة .

(ب) ضرورة التنسيق بين وسائل الإعلام من ناحية ومراكز البحوث الاجتماعية والجامعات وكافة الهيئات المعنية بقضايا المرأة والطفولة من ناحية أخرى .

(ج) ضرورة السعى لوضع استراتيجية قومية لتنمية المرأة المصرية كإنسانة وكمواطنة تستهدف إزالة كافة المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون تطور قدراتها ومشاركتها بصورة فعالة في النهوض بمجتمعها في مختلف القطاعات والشرائح الاجتماعية .



المصادر

عينة الصحف الأهرام - روز اليوسف - الجمهورية
الوند - الأهالي - الشعب
(يناير - ديسمبر ١٩٩٨)

المراجع :

- (١) أميرة محمود بهي الدين : الطفلة الأنثى بين الحماية القانونية والاعتمادات الواقعية - سلسلة بحوث ودراسات ثقافة الطفل ، المجلد الرابع عشر - القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٨٧ - ٩٢ .
- (٢) أيمن سرور : العنف ضد المرأة - المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
- (٣) صفية مجدى : المشكلات الاجتماعية والنفسية الخاصة بالطفلة والفتاة - بحوث ودراسات ثقافة الطفل - مصدر سابق ، ص ٢٣-٢٥ .
- (٤) ليلي لياييري : بعض الآراء حول التنشئة الاجتماعية للطفلة فى المجتمع المصرى الثانى - المصدر السابق ، ص ٤٣-٤٩ .
- (٥) شهيدة الباز : وضع ومشاكل الطفلة فى مجال الأطفال فى ظروف صعبة ، المصدر السابق ، ص ٢٩-٣٩ .
- (٦) سعد الدين ابراهيم : الطفلة الأنثى والمشرع المصرى - جريدة الأهرام ، ٢٨ يناير ١٩٩٨ ، ص ١٠ .
- (٧) عبد الرحمن العيسوى : مشكلات الطفولة والمراهقة - دار العلوم العربية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٩٣ .
- (٨) كريمان بدير : دراسات فى الطفولة المصرية - عالم الكتب - القاهرة ، ١٩٩٥ .
- (٩) عبد الباسط عبد المعطى : منظومة القيم الثقافية والاجتماعية للأسرة العربية بين الواقع والإعلام - ندوة الإعلام وقضايا المرأة والأسرة ، الجامعة العربية ٧-٨ ديسمبر ١٩٩٨ .

الإعلام وقضايا المرأة

في الصعيد

قوية الزرابي نموذجاً

المرأة والإعلام في قرية الزرابي

نقد تم إجراء البحث على مرحلتين :

أ- المرحلة الإستطلاعية : بلغ عدد الاستمارات ٩٢٩ استمارة تم توزيعها على ٩٢ عائلة * ، تم تمثيلها بعدد من الاستمارات تتراوح بين استمارة واحدة لكل عائلة ، وأبرز العائلات التي اشتركت فيها عائلات القوار ، وعبد الهادي ، والوحاشة ، والهرادة ، وخلف الله ، والبحاروة ، والقماحة ، والغيث ، والدقايشة ، والسوالم ، والفار ، وقاعود . وهي أبرز العائلات الموجودة في القرية من حيث أنها عائلات أنشأت القرية - أي أقدم العائلات - ومن حيث مكانتها الاجتماعية ، وملكيته للأرض الزراعية .

وأجاب على استمارة المرحلة الاستطلاعية كل من الزوج والزوجة وكانت نسبة تمثيل العينة للرجال في القرية هي : ١,٣٥ ونسبة تمثيل العينة للنساء في القرية هي : ١,٢٨ [عدد النساء في العينة ٩٢٩ ، عدد النساء في القرية في نفس المرحلة العمرية ٢٣٩٢ في التعداد **] .

ب- المرحلة الوصفية : بلغ عدد الاستمارات ٧٦٤ استمارة ، تم توزيعها على ١٧١ عائلة ، تم تمثيل كل منها بعدد من الاستمارات تتراوح بين استمارة واحدة و ٥٠ استمارة لكل عائلة ، وأبرز العائلات التي تم تمثيلها هي : القوار ، الهرادة ، النصيرات ، السوالم ، الحساسنة ، القماحة ، قاعود ، الحنفيات ، الوحاشة ، خليفة ، الجبارية ، اللبان . وأجاب على هذه الإستمارة النساء فقط في المرحلة العمرية ما بين ٢٠-٧٩ ، وكانت نسبة تمثيلهن في العينة إلى نسبة تمثيلهن في القرية في نفس المرحلة العمرية هي ٣ ، ١ ، ٩ . كذلك أولت هذه المرحلة عناية خاصة بالمسيحيين حيث بلغت نسبة المسيحيات في العينة ٧,٢١٪ ، بينما بلغت نسبة المسيحيات في المجتمع ٧,٢٥٪ وفقاً لتعداد ١٩٨٦ .

* كلمة عائلة في الدراسة لاتعني كلمة أسرة وإنما تعني عدد الأسر التي تنتمي إلى أصل واحد أو وجد واحد .

** المعلومات الخاصة بتعداد النساء وفقاً لتقرير المعلومات محافظة أسبوط تعداد ١٩٩٦ .

٢- الحجم الكلى للعينة :

أ- تشمل عينة البحث ١٦٩٣ إستمارة موزعة على ١٦٩٣ أسرة أجاب كل من الزوج والزوجة على الاستمارة الخاصة بالمرحلة الأولى ، وأجابت الزوجة فقط على الاستمارة الخاصة بالمرحلة الثانية وكانت نسبة تمثيل المسيحيات فى العينة إلى المسيحيات فى المجتمع فى نفس المرحلة العمرية [من ٣٠ - ٧٩ عام] هى ٣٤٪ .

ب- تمثل عائلات الهرايدة ، السوالم ، الدقايشة ، الغيث ، زناتى ، خلف الله ، الحساسنة ، الوحاشة كياز ملاك الأراضى الزراعية فى القرية حيث تتراوح ملكية كل عائلة ما بين ٥٠٠ فدان إلى ٢٠٠ فدان ، تليهم عائلات الحضائرة ، والشنايفة ، وكيلانى ، والقمامحة ، وبيت حمزة ، والقوادر ، والضباعة ، والجبارتية حيث تتراوح كل منهم للأرض الزراعية ما بين ١٥٠ فدان إلى ٥٠ فدان .

[مصدر البيانات السابقة أحمد هريدى رئيس وحدة الإنتاج بالجمعية الزراعية] .
كما يلاحظ وجود تفاوت داخل كل عائلة فى مساحة الأرض التى يملكها أفرادها حيث تبلغ أكبر ملكية داخل عائلة السوالم ٤٧ فدان يملكها العمدة عبد الرحمن سيد تمام ، بينما تبلغ أصغر ملكية للأرض داخل عائلة السوالم ١٢ قيراط (نصف فدان) .

ج- بلغت نسبة عدد النساء فى العينة إلى عدد النساء فى المجتمع فى المرحلة العمرية من [٢٠-٧٩ عام] ٨,٧٠٪ حيث يبلغ عدد النساء فى العينة ١٦٩٣ سيدة بينما بلغ عدد النساء فى المجتمع فى ذات المرحلة العمرية من [٢٠-٧٩ عام] ٢٣٩٢ سيدة وفقاً لتعداد ١٩٨٦ .

د- عكست العينة تمثيلاً للعائلات المسيحية بالقرية وهى عائلات النوبات ، والقطاروة ، والحلاقين ، والنساحين ، والبربرى ، وجاد الله ، والنجاجة ، والياسية ، والندادفة ، والمعاصرة ، والأقشطاط ، ومرزوق ، وحسب الله ، والأبله صباح ، والضباعة ، والراهب ، ومشرفى ، والدشالية ، والأجيين ، والخمامصى ، والدفونة ، والديرى ، والجبار ، والدورة ، والمكابس ، وحزين ، والكيرا ، والعييس ، والجخ ، والدك ، والفداجية ، والمعراوى .

ثانياً ، المحور الاقتصادي

١- المهنة :

- أ- يعمل ٢,٦٠٪ من أرباب الأسر في العينة بالزراعة وهي نسبة تتفق مع تعداد ١٩٨٦ (ملف المعلومات الخاص بمحافظة أسيوط) حيث تبلغ النسبة في ذلك التعداد ٤,٥٩٪ .
- ب- يعمل ٨,١٢٪ من أرباب الأسر في العينة في مهنة عملية وفنية مثل الوظائف الحكومية ، التدريس ، محاسب ، مهندس ، صراف ، أخصائي اجتماعي ، مفتش تغذية ، دكتور بالجامعة إلخ .
- ج- ينتمي ٧,٨٪ من أرباب الأسر في العينة إلى فئة أصحاب الاعمال من التجار ، أعمال حرة ، مدير بنك ، صاحب طاحونة ، وكيل مدرسة ، رئيس سنترال إلخ .
- د- ينتمي ٥,٨٪ من أرباب الأسر في العينة إلى مهنة حرفية وعاملون خدمات مثل سائق ، ترزى ، حلاق ، نساج ، مشرف صيانة ، ميكانيكي ، إسكافي ... إلخ .
- هـ- ينتمي ٩,٤٪ إلى أسر لا يعمل أربابها بعمل محدد .
- و- ينتمي ٩,١٪ إلى أسر عائلها بدون عمل (بالمعاش - نوى أملاك - كفيف - أرزقى).
- ز- لم يذكر ١٢,٦٪ من الذين أجابوا على البحث مهنة رب الأسرة ، وقد يذكر بعضهم أن رب الأسرة متوفى .

ح- تنتشر ظاهرة الجمع بين أكثر من عمل خاصة الزراعة والأعمال الحكومية والحرفية . وفي أحيان نادرة بين مهنة تنتمي إلى أكثر من فئة (فقيه - بائع - موظف - بقال إلخ) .

٢- الحيازة :

يبلغ حجم الحيازة الزراعية في القرية ٣٥٦٢ فدان موزعة على ١٤٠٠ حائز وأعلى ملكية أرض ٤٧ فدان يملكها العمدة عبد الرحمن سيد تمام ، كذلك خمسة من عائلات الهرايدة ، السوالم ، والغيث . وكانت بيانات الحيازة من واقع العينة هي ٢,٤٠٪ لا يملكون حيازة على الإطلاق ، ٧,٣٧٪ يمثلون أصحاب الحيازات الصغيرة والتي تتراوح حيازتهم للأرض الزراعية ما بين أكثر من خمسة أفدنة حتى عشرة أفدنة ، بينما ٣,٧٪ من العينة

تتراوح حيازتهم بين أكثر من عشرة أفدنة حتى خمسين فدان وتمثل نسبة من يملكون أكثر من خمسين فدان ٩,١٪ من العينة ، بينما ذكر ١,٣٪ أنهم يملكون حيازة ولم يحدد مساحتها ولم يجب ٢٪ من العينة على السؤال الخاص بالحيازة .

ويلاحظ أن أصحاب الحيازات الصغيرة ومن لا يملكون حيازة يمثلون النسبة الأكبر في القرية وتبلغ ٩,٧٧٪ في مقابل ١٧٪ ممن يملكون حيازات تزيد عن عشرة أفدنة ، كما يلاحظ أن مساحة الأرض المؤجرة تزداد عند أصحاب الحيازات الكبيرة ، أما أصحاب الحيازات الصغيرة فهم إما لا يستأجرون أرضاً على الإطلاق أو يستأجرون مساحات صغيرة للغاية ، ويشير ذلك إلى أن معظم إنجاز العمل الزراعي في القرية يعتمد على العمل الأجير باليوميه .

٣- السفر الخارج :

بلغت نسبة المسافرين للخارج ٢,٧٪ من العينة وتمثلت السعودية وجهة السفر الأولى تلتها العراق قبل حرب الخليج ثم ليبيا ثم دول الخليج فالكويت فالأردن ولم يجب على السؤال الخاص بالسفر ٧,٣٪ من العينة ، بينما لم يحدد ١,١٪ من العينة وجهة السفر . وقد ذكرت بعض العائلات أن الأبن هو الذي سافر بينما ذكر البعض الآخر أن رب الأسرة هو الذي سافر .

٤- مصادر دخل النساء :

بلغت النساء اللاتي لديهن مصادر دخل ٣,٣٧٪ ، بينما بلغت نسبة من ليس لديهن مصادر دخل ٦,٩٥٪ ، ولم تجب ١,٣٪ من النساء على السؤال ، ويمثل توزيع مصادر الدخل ما يلي :

أ- ٢,٤٥٪ يحصلن على دخلهن من تربية الطيور والمواشى .

ب- ١,١٧٪ يحصلن على دخلهن من حيازة الأرض .

ج- ٥,٦٪ يحصلن على دخلهن من الخياطة .

د- ٤,٥٪ يحصلن على دخلهن من الوظيفة الحكومية [مدرسة - موظفة ... إلخ] .

هـ- ٢,٢٪ يحصلن على دخلهن من المعاش .

و- ٤,٢٪ يحصلن على دخلهن من أعمال أخرى (دادة - ممرضة - داية - أشغال الإبرة ... إلخ) .

ز- ٢,١٢٪ لم تذكر مصادر دخلها .

ويلاحظ أن بعض النساء تجمع بين الحيازة وتربية الطيور أو بين الحياكة وأشغال الإبرة وتربية الطيور أو بين المعاش وتربية الطيور .

نتائج المحور الاقتصادي :

١- يعمل حوالى ثلثى أرباب العائلات بالزراعة أى أنها المهنة الرئيسية فى القرية تليها المهن العلمية والفنية ثم أصحاب الأعمال والإداريين ويمثلهم تقريباً أصحاب الحرف والعاملون بالخدمات بينما تنتمى نسبة ضعيفة (٩,٤٪) إلى عائلات لايقوم عائلتها بعمل محدد ، وتمثل البطالة ظاهرة محسوسة فى المجتمع (٩,١٪) .

٢- يمثل السفر للخارج فى المجتمع نسبة ضعيفة فى القرية ٢,٧٪ .

٣- تشارك النساء فى مصادر الدخل من خلال تربية الطيور والمواشى بشكل أساسى يلى ذلك دخلهن من حيازة الأرض ومن الأعمال المنزلية الأخرى كالخياطة وأشغال الإبرة ، ويلاحظ أن المشاركة فى الدخل تتم من خلال أنشطة لاتعرض المرأة للخروج من المنزل حيث تمثل نسبة العمل الحكومى وأعمال التمريض وغيرها من الأعمال التى يتطلب فيها خروج المرأة من المنزل ٤,٥٪ ، وقد ذكر تقرير المعلومات أن نسبة النساء العاملات ٤,٤٠٪ ، بينما بلغت نسبة النساء غير العاملات (اللاتى يقمن بالأعمال المنزلية فقط) ٦,٥٩٪ وهى نسبة كبيرة تؤدى إلى آثار اجتماعية وثقافية خطيرة .

ثالثاً : المحور الاجتماعى :

١- حجم الأسرة :

هناك ميل لزيادة الإنجاب داخل العينة حيث أن نسبة من لديهم من ٥-٨ أطفال بلغت ٤٢٪ ، تلتها نسبة من لديهم من ٣-٤ أطفال حيث بلغت ٢٥,٢٪ ، بينما بلغت نسبة من لديهم من ١-٢ طفل ١٥,٧ أما من لا يوجد لديهم أطفال فقد بلغت نسبتهم ٩,٧٪ وبلغت من لديهم

أكثر من ٨ أطفال ٩,٦٪ وذلك على الرغم من إنتشار مشاهدة إعلانات تنظيم الأسرة بين النساء كما ستوضع نتائج الجزء الإعلامى ، مما يشير إلى وجود أسباب واقعية تدفع إلى زيادة الإنجاب . قد ترجع إلى ما يتطلبه العمل بالزراعة من الحاجة إلى أيدي عاملة بالإضافة إلى التقاليد المتوارثة التى تقدر الأسرة كبيرة العدد ، وإنتشار نسبة الأمية بين النساء ، وعدم خروجهن للعمل .

تجدر الإشارة إلى أن تقرير المعلومات من واقع بيانات نادى صدقى ضاحى مسئول الإحصاء بالزراوى جاء فيها أن عدد السكان طبقاً لتقريرات ١٩٩١ هو ١٢, ١٥٣٨ وأن معدل الزيادة السكانية حوالى ٠,٠٥٠ .

لم يجب على السؤال بعدد الأولاد ٣,٢٪ من العينة ، حيث ذكرت بعض النساء أنهم غير متزوجات وذكر البعض الآخر أنهم حديثى الزواج .

٢- مستوى التعليم :

أ- ذكر تقرير المعلومات أن القرية تضم أربعة مدارس ابتدائية ، ومدرسة إعدادية ، ومدرسة ثانوى عام مشتركة ، وأن تعداد التلاميذ بالمرحلة الابتدائية هو ٤٥٧ طالب ، وبالمرحلة الإعدادية ٣١٧ ، وبالمرحلة الثانوية ٤٥٩ ، والتعليم فوق المتوسط ٤٣ طالب ، والتعليم الجامعى ٤٩ طالب . من واقع تقرير المعلومات الخاص بمحافظة أسيوط وفقاً لتعداد ١٩٨٦ ويلاحظ إنخفاض عدد الطلاب فى المرحلة الإعدادية عنها فى المرحلة الابتدائية مما يشير إلى تسرب الطلاب بعد المرحلة الابتدائية ، إلا أن زيادتهم فى المرحلة الثانوية يحتاج إلى تفسير . وقد أشارت البيانات إلى أن جملة تعليم الذكور فى مراحل التعليم حتى الجامعة ١٢٧٦ طالب ، وأن جملة تعليم الإناث حتى التعليم الجامعى ٢٨٥ طالبة وأن نسبة تعليم الإناث إلى الذكور هى ٣,٢٢٪ .

ب- بلغت نسبة تعليم الذكور فى العينة ٣,٤٧٪ من إجمالى الذكور ، بينما بلغت نسبة تعليم الذكور فى القرية [من واقع إحصاء ١٩٨٦] ٣,٤٥٪ ، وبلغت نسبة تعليم الإناث فى العينة ٦,٢٤٪ ، بينما بلغت نسبة تعليم الإناث فى القرية [من واقع إحصاء ١٩٨٦] ٩,١١٪ . مما يشير إلى إرتفاع التعليم بين الذكور عنه بين الإناث وقد يرجع هذا التضارب بين العينة والواقع بالنسبة لتعليم الإناث إلى الفارق الزمنى بين تاريخ إجراء الدراسة ونتائج تعداد ١٩٨٦ .

جـ- على الرغم من تدنى تعليم الإناث فى القرية ، فإن هناك إتجاهاً فكرياً بين نساء العينة يتجه نحو تعليم البنت مثل الولد بلغت نسبته ٧٠٪ ولتعليم الولد فقط ٢٠,٢٧٪ وهى نسبة لا يستهان بها وتنتشر فى الأوساط التى يعمل عائلها بالزراعة ، كما تنتشر فى بعض العائلات كالقوادر والهرايدة ، مما يشير إلى دور العادات والتقاليد ، كذلك ينتشر تأييد تعليم البنت مثل الولد بين الأمهات من الأجيال الجديدة ، وفى بعض قطاعات من الأمهات فى الجيل الوسط والأمهات المسيحيات .

ويلاحظ تأثير العامل الاقتصادى فى الأوساط شديدة الفقر حيث لا يفضل تعليم أحد على الإطلاق بنسبة ٩,٠٠٪ ، أو يصبح من الأكثر واقعية للأسرة تعليم الولد بسبب أهمية دوره الإقتصادى فى العائلة *

- أما أسباب الموافقة على تعليم البنت مثل الولد ،

قد ذكروا أن ذلك يرجع إلى أن البنت مثل الولد ، وأن البنت لها حق التعليم والعمل حتى تخدم نفسها ووطنها ، وأنها يجب أن تتعلم لكى تستطيع القراءة والكتابة التى حرمت منها أمها ، كذلك لكى تساعد أولادها فى إستنكار دروسهم ، ولأن الشهادة سلاح المستقبل ولأن التعليم يحفظ للبنت كرامتها ويجعلها تعرف دينها وحتى تستطيع كتابة خطابات لإخواتها المسافرين ...

كذلك ظهر إتجاه يوافق على تعليم البنت حتى مرحلة دراسية بعينها كالإعدادية .

أما أسباب رفض تعليم البنات فكانت ،

أن الزواج هو مصير كل بنت وسوف تبقى فى بيت زوجها ولا حاجة لها فى التعليم ، أن أمها تحتاج مساعدتها فى المنزل ، لكى لاتستطيع أن تتزوج فى سن مبكرة .

أن التقاليد تمنع البنت من الخروج والعمل خارج المنزل وذلك مسموح به للرجل فقط ، أن الأم لا تعرف أهمية التعليم لأنها لم تتعلم . وكانت الأسباب الاقتصادية عاملاً فى تفضيل تعليم الولد فى بعض العائلات الفقيرة .

* وتجدر الإشارة إلى ضرورة إجراء مزيد من الدراسة لهذا الإتجاه نظراً لأن نسبة لا يستهان بها من المبحوثات لم تجبن على هذا السؤال .

د- بلغت نسبة الأمية بين المبحوثات ١,٦٠٪ وعلى الرغم من ارتفاعها فهي نسبة تقل عن النسبة الواردة في إحصاء القرية لعام ١٩٨٦ حيث بلغت ٧,٨٥٪ [تقرير المعلومات قسم المعلومات بمحافظة أسيوط] وقد يرجع ذلك للفارق الزمني الكبير بين تعداد ١٩٨٦ والعينة الحالية والذي يصل إلى ثمانى سنوات كما قد يرجع إلى انحياز العينة إلى الجيل الجديد والوسط من الأمهات حيث ينتشر التعليم بينهن بنسبة أكبر من الجيل القديم مما يشير إلى تناقض نسبة الأمية بين النساء وإن كانت لازالت كبيرة بشكل عام ويظهر تناقض نسبة الأمية بشكل أوضح فى فئة فك الخط حيث بلغت نسبتهم ٣,٧٪ فى العينة بينما كانت نسبتهم فى تعداد ١٩٨٦-٦,٨٪ مما يشير إلى دور ملموس لجهود محو الأمية بين النساء وبلغت نسبة النساء الحاصلات على تعليم المرحلة الابتدائية ٩,١٢٪ فى العينة بينما كانت نسبتهم فى تعداد ١٩٨٦-٦,٤٪ وبلغت نسبة النساء الحاصلات على تعليم المرحلة الإعدادية ٨,٨٪ فى العينة بينما كانت نسبتهم فى تعداد ١٩٨٦-٢,٣٪ وبلغت نسبة النساء الحاصلات على تعليم المتوسط ٨,٥٪ فى العينة بينما كانت نسبتهم فى تعداد ١٩٨٦-٠,٤٪ .

هـ- عدد النساء اللاتي ذهبن إلى المدرسة .

يلاحظ ارتفاع نسبة اللاتي لم يذهبن إلى المدرسة نهائياً حيث بلغت نسبتهم ٢,٦٥٪ وهى نسبة تقترب من نسبة الأمية بين النساء والتي تبلغ ١,٦٠٪ مما يشير إلى أن المصدر الأساسى لأمية النساء هو إهمال الأهالى عن إلحاق بناتهن بالتعليم منذ البداية ، بالإضافة إلى تسرب البنات من التعليم بعد المرحلة الابتدائية مما يؤدي إلى إرتدادهن للأمية ، بينما بلغت نسبة من دخلن المدرسة ٢,٣٠٪ ولم تجب على السؤال ٤,٦٪ ، ويلاحظ أن معظم من دخلن المدرسة تسرين من التعليم بعد المرحلة الابتدائية حيث بلغت نسبة التسرب ٧,٣١٪ .

و- التوزيع العمري للنساء .

ينتمى معظم النساء فى العينة الجيل الوسط بنسبة ٢,٣٨٪ بينما تمثل نسبة الجيل الوسط فى تعداد ١٩٨٦-٣,٨٪ وبلغت نسبة الجيل الجديد فى العينة ٣٦,٢٪ بينما كانت نسبة النساء من الجيل الجديد فى تعداد ١٩٨٦-٤٣,٨٪ كما بلغت نسبة النساء من الجيل

القديم فى العينة ٩, ٢٢٪ بينما كانت نسبة النساء من الجيل القديم فى تعداد ١٩٨٦-١٧, ٩٪. يلاحظ أن نسبة عدد النساء من الجيل الجديد فى العينة إلى عدد النساء من الجيل الجديد فى القرية ٣, ٨٥٪ وأن نسبة عدد النساء من الجيل الوسط فى العينة إلى عدد النساء من الجيل الوسط فى القرية ٧, ٧٠٪ وأن نسبة عدد النساء من الجيل القديم فى العينة إلى عدد النساء من الجيل القديم فى القرية ٣, ٩٥٪. لم تجب على السؤال الخاص بالتوزيع العمري للنساء ٢, ٧٪ من العينة (١).

ز- الزواج ،

بلغت نسبة غير المتزوجات من واقع العينة ٢٪ (٤٣ سيدة) وهى نسبة لا تمثل واقع البيانات الإحصائية للقرية لعام ١٩٧٨ والتي بلغت ٧, ١٧٪ [ملف المعلومات بقسم المعلومات بمحافظة أسيوط].

ويرجع ذلك إلى تركيز البحث فى المرحلة الأولى والثانية على المتزوجات من النساء وبلغت نسبة الأرامل ٣, ٤٪ وهى نسبة تقل عن بيانات إحصاء ١٩٧٨ والتي بلغت ٧, ١٥٪ وقد يرجع ذلك إلى تركيز الدراسة على المتزوجات وبلغت نسبة المطلقات ٠, ٢٪ وهى نسبة هامشية تشير إلى استقرار العلاقات الزوجية فى القرية وإن كانت تقل عن النسبة الواردة فى إحصاء ١٩٧٨ والتي بلغت ٠, ٤٪ ، بلغت نسبة حالات تعدد الزوجات فى العينة ٠, ٨٪ وهى نسبة هامشية تشير إلى ضعف ظاهرة تعدد الزوجات فى القرية [١٣ حالة ، عدد الزوجات فى ١١ حالة زوجتين ، وعدد الزوجات فى حالتين ٣ زوجات] .

إستطاعت الباحثة رصد بيانات ١٤٢ سيدة ذكرن الزواج الخاص بهن ومن خلال هذا الرصد نستخلص النتائج التالية :

* وعلى أية حال ينبغى التأكد من أن عوامل الهيبة الاجتماعية لم تتدخل فى ارتفاع النسب الواردة فى العينة عن النسب الواردة فى التعداد .

(١) عدد نساء العينة من الجيل الجديد ٦٢١ بينما عدد النساء من الجيل الجديد فى تعداد ١٩٨٦-١٧, ٤٩ سيدة، عدد نساء العينة من الجيل الوسط هو ٦٤٨ سيدة بينما عدد النساء من الجيل الوسط فى تعداد ١٩٨٦-٩١٧ سيدة وعدد نساء العينة من الجيل القديم فى العينة ٢٣٨ سيدة بينما عدد نساء الجيل القديم فى تعداد ١٩٨٦-٤٠٧ سيدة .

١- ٢٢٪ من السيدات (٣١ سيدة) تزوجن فى سن أقل من ١٨ سنة وقد بلغ أقل سن (٩ سنوات) (سيدة واحدة) أما السن المنتشر فهو (١٥ سنة) ويمثل (٦ سيدات) و(١٧ سنة) ويمثل (١٥ سيدة) .

٢- ٢١٪ من السيدات (٣٠ سيدة) تزوجن ما بين ١٨-١٩ سنة .

٣- ٤٧٪ من السيدات تزوجن فى سن ما بين ٢٠-٢٤ سنة .

٤- ٤٠٪ من السيدات تزوجن فى سن ما بين ٢٥-٣٠ سنة .

٥- ٨٠٪ من السيدات تزوجن فى سن أكثر من ٣٠ وبلغ أقصى سن ٣٦ سنة (سيدة واحدة) وتشير هذه المؤشرات إلى إنخفاض سن الزواج بصورة ملحوظة داخل القرية مما ينبغى دراسته وربطه بالأجيال العمرية لمعرفة مدى إستمرار هذه الظاهرة فى الأجيال الجديدة من عدمه ، وزيادة الإنجاب إلخ .

وقد سجل إحصاء ١٩٧٨ نسبة ٤٣٪ من النساء المتزوجات دون سن الزواج (١٨ سنة) وهى نسبة كبيرة للغاية ، بينما سجل نسبة ١٣ ، ٥٪ من الرجال المتزوجين دون سن الزواج ، مما يشير إلى تردى أوضاع المرأة مقارنة بالرجل ، كما تبلغ نسبة المتزوجات فى إحصاء ١٩٧٨ دون سن الزواج إلى المتزوجات فى سن الزواج ٣ : ٤ .

ج- طريقة الزواج :

يمثل زواج الأقارب الطريقة الشائعة فى الزواج داخل القرية حيث بلغت نسبة زواج الأقارب ٥٦ ، ٢٪ ، يلى ذلك أن يتم الزواج بعد مشاهدة الزوج لزوجته حيث بلغت نسبة من ذكر أنه (شافنى وخطبنى) ٧٠ ، ٧٪ ، ويمثل إختيار الأب للزوج نسبة كبيرة بلغت ١١ ، ٥٪ ، إن الوسائل الأخرى للزواج كالأطبة فقد بلغت نسبتها ٨ ، ٤٪ ، ولم تجب على السؤال ٢ ، ٦٪ من العينة .

ط- معرفة الزوج قبل الزواج :

ذكرت ما يقرب من ثلثي العينة بنسبة ٦٤ ، ٦٪ انها شاهدة زوجها قبل الزواج وكلمته وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة زواج الأقارب بمعنى أن معرفة الزوج تتم من خلال علاقات القربى ، بينما ترتفع نسبة النساء اللاتى لم تتشاهد زوجها قبل الزواج وبلغت ٧٠ ، ٢٪ وقد

يرجع ذلك إلى إرتفاع نسبة النساء من الجيل القديم داخل العينة ، بالإضافة إلى إرتفاع نسبة مساهمة الآباء في إختيار الزوج وقد يكون ذلك دون مشورة الفتاة ، كذلك في إطار ارتفاع نسبة زواج البنات دون سن الزواج ، وقد ذكرت ٦,٩٪ من نساء العينة أن معرفتها بزوجها اقتصر على رؤيته فقط دون الحديث معه ويعنى ذلك أن ٦,٢٩٪ من العينة لم تتعرف على زوجها قبل الزواج وأن الزوج والاب كانا السبب الأول في إتمام الزواج في هذه الحالات حيث بلغت نسبتها ٣٢,٨٪ من العينة مما يعنى أن التقاليد الاجتماعية المحافظة تتحكم بشكل كبير في إتمام الزواج ، ولم تجب على السؤال ٨,٥٪ من نساء العينة .

٥- العلاقات داخل الأسرة :

١- مشورة الزوجة :

يستشير معظم الأزواج زوجاتهم بنسبة ٧٣٪ أى ما يقرب من ٤/٣ العينة مما يشير إلى وجود تفاهم بين الزوجين ، وإلى أهمية رأى الزوجة فى الحياة الأسرية وإن كان إتجهاً قوياً لدى الرجال نحو الإنفراد باتخاذ القرارات الأسرية حيث يتصرف الزوج من تلقاء نفسه بنسب ٦,٢٠٪ ، بينما ذكرت ٨,٢٪ أن أزواجهن يستشرنهن أحياناً ، ولم تجب ٦,٣٪ من المبحوثات على السؤال .

٢- المصروف الشخصى للزوجة :

تحصل ثلث المبحوثات تقريباً بنسبة ٩,٣١٪ على مصروف شخصى بشكل دائم ، بينما تحصل ٢٦٪ من المبحوثات على مصروف شخصى أحياناً ، وتحصل ٢٪ من المبحوثات على مصروف شخصى فى أحيان نادرة [أى أن ٩,٥٩٪ من النساء يحصلن على عائد إقتصادى من أزواجهن ، بينما لا تحصل ١,٣٠٪ من المبحوثات على مصروف شخصى ، ولم تجب على السؤال ١٠٪ من المبحوثات] .

٣- شراء اللوازم الشخصية للمرأة :

يقوم الزوج فى ٦,٥٠٪ من العينة بشراء لوازم المرأة الشخصية مما يدعم النتائج الخاصة بالدور المحورى للرجل فى الحياة الأسرية بشكل عام حيث يحل الوالد أو الأخ أو الإبن محل الزوج فى ٩,٢٪ من الحالات وإن كان هناك إتجاه لإعتماد المرأة على نفسها فى

قضاء حاجاتها الشخصية بلغت نسبته ١,٣٨٪ ، يدعمه إتجاه لإعتماد اشتراك الزوجين فى الشراء بنسبة ٦٪ ، ولم تجب على السؤال ٩,٤٪ من نساء العينة .

٤- شراء لوازم الأسرة من خارج البيت :

يقوم الزوج بقضاء احتياجات الأسرة من خارج البيت بنسبة ٧٧,٨٪ ، يليه الأولاد بنسبة ٢,٩٪ أى أن عبء مشتروات الأسرة من خارج المنزل يقع على الرجل بشكل أساسى ، وتقوم الزوجة ٨,٦٪ من الحالات بشراء لوازم المنزل ، بينما تبلغ نسبة فئة أخرى ٠,٧٪ وتشمل والد الزوج ، الجيران ، شقيق الزوج ، الخادمة ، تبادل الشراء بين كل من الزوج والزوجة . ولم تجب على السؤال ٥,٥٪ من الحالات .

٥- مسئوليات المرأة داخل المنزل :

تقوم الزوجة بأعمال المنزل بنفسها بنسبة ٣,٤٥٪ من الحالات ، بينما تشترك مع بناتها فى أداء أعمال المنزل بنسبة ٢٨,٧٪ أى أن عبء أعمال المنزل يقع بشكل أساسى على الأم وبناتها وبنسبة ٧٤٪ كما يظهر دور زوجة الإبن فى أداء أعمال المنزل فى ٥٪ من الحالات ويظهر دور أخت الزوج فى ٨,٢٪ من الحالات ودور الحماء فى ٨,٣٪ من الحالات مما يشير إلى وجود ظاهرة "منزل العائلة" الذى يضم الزوجة وزوجة الإبن وأخت الزوج فى منزل واحد يتقاسمون فيه العمل المنزلى وذلك بنسبة ١١,٦٪ من الحالات ، كما يظهر دور الخادمة فى ٧,١٠٪ من العينة وتشير تلك النتيجة إلى أن عبء العمل المنزلى يقع على النساء بشكل أساسى وبخاصة الزوجة ويحل محلها بناتها أو زوجة ابنها أو حماتها أو أخت زوجها أو خادمة بالأجر .

٦- المذاكرة للأولاد :

لم يجب على هذا السؤال سوى ٨,٢٢٪ من النساء ذكر نصفهن أنهن تذاكرن لأولادهن بينما ذكر النصف الآخر لا يذاكرن لأولادهن وقد يرجع ذلك لانتشار الأمية بين النساء ويشير ذلك إلى وجود مسئولية أخرى تلقى على عاتق المتعلقات من النساء وهى مسئولية المذاكرة للأولاد ، وهو من العوامل التى أصبحت تشجع الأهل على تعليم البنات ولو لمرحلة محدودة ليكون ذلك عامل يضاف إلى مميزاتهن عند الزواج . لم تجب على هذا السؤال ٢,٧٧٪ من نساء العينة .

٧- إعطاء دروس خصوصية :

لم يجب على هذا السؤال سوى ٧,٢٣٪ من المبحوثات ، ذكرت ٨,٩١٪ منهم أنهن لايفضلن إعطاء دروس خصوصية للأولاد ، بينما ذكرت ٥,٧٪ أنهن يوافقن على إعطاء دروس خصوصية للأولاد ، وشملت فئة أخرى ٠,٧٪ وتضم إعطاء دروس خصوصية أحياناً أو أن الوالد يقوم بالذاكرة للأولاد .

٨- وقت العمل المنزلى :

يبدأ العمل المنزلى عند معظم النساء فيما بين الخامسة والسادسة صباحاً بنسبة ٥٩,٧٪ ، بينما يبدأ العمل عند ١,٢٦٪ من النساء فيما بين السابعة والثامنة صباحاً بينما تبدأ ٢,٥٪ من النساء العمل فيما بين التاسعة والعاشر وتبدأ نسبة ضعيفة من النساء تبلغ ٥,٢٪ العمل بين الحادية عشرة والثانية عشرة إلا أن ٨,٨٪ تفضل أداء العمل المنزلى فى الصباح الباكر بين الخامسة والثامنة ، ولم تجب على السؤال ٥,٦٪ من نساء العينة .

٩- وقت الفراغ :

معظم السيدات لديهن وقت فراغ بنسبة ٧٨٪ بينما ذكرت ٨,٥٪ من السيدات أن لديهن وقت فراغ أحياناً ، وذكرت ١٠٪ من المبحوثات أنه ليس لديهن وقت فراغ ، ولم تجب ٦,٢٪ من المبحوثات على السؤال ، ويلاحظ أن المبحوثات ربطن الإجابة على السؤال بمشاهدة التلفزيون ، مما أدى للخلط فى الإجابات حيث أن معظم السيدات اللاتي ذكرن أنه لديهن وقت فراغ أحياناً كن يقصدن أنهن يشاهدن التلفزيون أحياناً ، ومعظم السيدات اللاتي ذكرن أنه لا يوجد لديهن وقت فراغ كانت تعنى أنها لاتشاهد التلفزيون .

١٠- موعد وقت الفراغ :

ذكرت ٤٠,٥٪ من السيدات أن وقت الفراغ يكون ليلاً بينما ذكرت ٤,٣٠٪ من المبحوثات أن وقت الفراغ يكون نهاراً ، وذكرت ٧,٤٪ أن وقت الفراغ يكون حسب الظروف ، ولم تجب على السؤال ١٦,٦٪ من المبحوثات ، ويلاحظ أن وقت الفراغ يكون ليلاً بشكل أساسى لدى معظم المبحوثات وينسبة ٩,٧٠٪ أى بعد الفراغ من أعمال المنزل نهاراً ، بعض

المبحوثات بنسبة ٦٤,٤٣٪ تجد أحياناً وقت فراغ نهاراً وأن ٢٦٪ من المبحوثات لم تحدد وقت فراغها وقد يرجع ذلك لعدم قدرة جامع البيانات على معرفة الإجابة بالتحديد .

٥- العلاقات الإجتماعية داخل القرية ،

يجب ملاحظة أن تقاليد القرية تمنع المرأة من الخروج أثناء السنة الأولى من الزواج .

١- زيارة الأهل :

تقوم ٨٩,٩٣٪ من المبحوثات بزيارة الأهل ، بينما لا تزور ١,٣٪ من المبحوثات أهلها وقد يرجع ذلك لأنهن حديثى الزواج حيث تمنع التقاليد الاجتماعية المتزوجة لمدة أقل من عام من زيارة أهلها أو لوفاء الأهل أو لبعدهم المكانى أو لوجود خلافات عائلية ، وذكرت ٠,٧٪ أنها تقيم عند أهلها ذلك لأنهن غير متزوجات ولم تجب ٤,٢٪ من المبحوثات على السؤال .

عدد مرات زيارات الأهل : لم تحدد معظم المبحوثات عدد مرات زيارة الأهل على وجه الدقة واستخدمن تعبيرات مثل [كثيراً - قليلاً - حسب الظروف] وقد ساعد على ذلك أن السؤال لم يحدد إجابة ، وقد ذكرت ٥٩,٥٩٪ من المبحوثات أنهن يزرن الأهل ، وذكرت ١٤٪ من المبحوثات أنهن يزرن الأهل شهرياً ، بينما ذكرت ٤,٨٪ أنهن يقمن بالزيارة سنوياً ، وقد يرجع ذلك لوجود الأهل خارج القرية ، وذكرت ٠,٩٪ أنهن يقمن بالزيارة أسبوعياً ، وذكرت ٤,١٪ أنهن قليلاً ما يقمن بزيارة الأهل ، وذكرت ٠,٩٪ أنهن يزرن أهلن يومياً ، ولم تجب على السؤال ٥,١٠٪ من المبحوثات ، ويشير ذلك إلى أن زيارة الأهل غالباً ما تكون أسبوعية أو شهرية ، إذا كان الأهل موجودين بالقرية أو بالقرب منها ، أو أنها تكون سنوية إذا كان الأهل خارج القرية ، وأنها نادراً فى حالات محدودة للغاية تكون يومية .

٢- المشاركة فى الجنازات :

تشارك معظم المبحوثات فى الجنازات بنسبة ٨١٪ وقد يرجع ذلك إلى شدة إهتمام المصريين خاصة فى الصعيد بكل ما يرتبط بالموت ، لذا تعد المشاركة فى الجنازات واجباً اجتماعياً هاماً يجب أدائه ، ولا يحتاج عند بعض النساء فى القرية إلى إذن الزوج ، بينما لا تشارك ٦,١٨٪ من النساء فى الجنازات وقد يكون ذلك لحدائث الزواج أو كبر السن ، ولم تجب ٠,٤٪ على السؤال .

الحصول على إذن الزوج للمشاركة فى الجنازات : تحصل ٥٨,٧٪ من المبحوثات على إذن الزوج للمشاركة فى الجنازات ، بينما لا تحتاج ٧,٢٦٪ من المبحوثات إلى إذن أو تخبر زوجها بعد عودته ، ولم تجب ٦,١٤٪ من المبحوثات على السؤال .

٣- زيارة المقابر :

تمثل زيارة المقابر عادة إجتماعية عند معظم النساء فى القرية وإن كان الالتزام بهذه العادة أقل بكثير من الالتزام بالمشاركة فى الجنازات ، حيث تقوم ١,٦٣٪ من النساء بزيارة المقابر ، بينما لا تذهب ٩,٣٥٪ من المبحوثات إلى المقابر ، بينما لا تحصل ٠,٧٪ على إذن زوجها . ونستخلص من ذلك أن الحصول على إذن الزوج يعد شرطاً ضرورياً لخروج المرأة لزيارة المقابر ، كما أن بعض العائلات ترفض خروج المرأة لزيارة المقابر .

س- خروج المرأة للترفيه ١ الذهاب إلى السينما أو المولدا ،

ترفض ما يقرب من نصف عائلات القرية خروج المرأة للترفيه إطلاقاً وبنسبة ٧,٥٤٪ مما يدل على رفض التقاليد الاجتماعية فيما يتعلق بخروج النساء للترفيه ، بينما توافق ٧,٣٨٪ من العائلات على خروج النساء للترفيه سواء الذهاب للسينما أحياناً أما فى غالب الأحيان فيكون الذهاب للمولدا ، ولم تجب ٦,٦٪ من المبحوثات على السؤال .

ع- السفر خارج القرية .

تسافر ٣,٧٥٪ من المبحوثات خارج القرية إما إلى القاهرة أو إلى أسيوط حيث كانت نسبة اللاتى سافرن إلى القاهرة وأسيوط ٧,٣٢٪ ، بينما كانت نسبة اللاتى سافرن إلى أسيوط فقط ٢,٣٢٪ ، أما اللاتى تسافرن إلى القاهرة فقط ١,١٧٪ ، ولم تحدد ١٨٪ من المبحوثات وجهة السفر ، ولم تسافر ٥,١٩٪ من المبحوثات خارج القرية إطلاقاً ، ولم تجب على السؤال ٩,١٢٪ من المبحوثات .

أما أسباب السفر فكانت زيارة الأقارب والأولاد بنسبة ٣,٤٦٪ ، يليها السفر للعلاج بنسبة ٨,١٠٪ ، ثم السفر لشراء الاحتياجات ٣,٥٪ وشملت فئة ١,٣٪ تختلف فى زيارة الأضرحة وحضور الأفراح ، والسفر للحج ، وللدراسة والحصول على تدريب خاص بالعمل ولم تحدد أسباب السفر ٦,٩٪ من المبحوثات .

فـ - الذهاب إلى الطبيب ،

كان لعوامل الهيبة الاجتماعية تأثيراً كبيراً فى اجابة ذلك السؤال حيث تحرص المبحوثات على ذكر أنها تذهب إلى الطبيب فور شعورها بالمرض ، فقد ذكرت ٨٧,٣٪ من المبحوثات أنها تذهب إلى الطبيب بينما تلجأ ٦٪ من المبحوثات للصيدلية ، وتعالج ٩,١٪ من المبحوثات نفسها بالوصفات البلدية من بينهن سيدتين تخفيا مرضيهما ، ولم تجب ٨,٤٪ على السؤال .

نتائج المحور الاجتماعى ،

كانت الدراسة فيما كانت الدراسة فيما يتعلق بذلك المحور كما يلى :

١- يميل حجم الأسرة فى القرية إلى الحجم الكبير (من ٥-٨ أطفال) حيث بلغت نسبتهم ما يزيد على ٥/٢ العينة وإذا أضفنا إليهم من يوجد لديهم أكثر من ٨ أطفال سوف تصل النسبة إلى ٩,٤٩٪ ، وذلك على الرغم إنتشار مشاهدة إعلانات تنظيم الأسرة فى التلفزيون ، مما يشير إلى وجود أسباب واقعية تدفع إلى زيادة الإنجاب [العزوة - العصبية - تفضيل إنجاب الذكور على الإناث أو إلى أسباب اقتصادية مثل عمل الأولاد فى الحقل] بالإضافة إلى انخفاض سن الزواج وهو من العوامل المؤثرة فى زيادة الإنجاب .

٢- تدنى الأوضاع التعليمية للمرأة بشكل عام حيث دل البحث على أن نسبة الأمية بين المبحوثات ٢,٦٠٪ ، بينما دلت بيانات ١٩٨٦ على أن نسبة الأمية بين النساء ١,٨٢٪ وهى نسبة كبيرة تعوق أى تطوير حقيقى لوضع المرأة فى المجتمع وترجع الأسباب الأساسية لانتشار الأمية بين النساء إلى تفضيل تعليم الأولاد الذكور عن الإناث حيث بلغت نسبة الإناث إلى الذكور ٤١٪ وهى نسبة تزيد كثيراً عن النسبة الواردة فى تقرير المعلومات التى بلغت ٣,٣٠٪ وقد يرجع ذلك للفارق الزمنى بين إجراء الدراسة وأخر تعداد سكانى فى القرية وهو تعداد ١٩٨٦ ، هذا بالإضافة إلى أثر انخفاض سن الزواج بالقرية على عدم رغبة الأهالى فى تعليم بناتهم حرصاً على تزويجهن بأقصى سرعة . وقد أثر هذان العاملان فى إحصاء الأهالى

عن إدخال بناتهن المدارس حيث بلغت نسبة اللواتى لم يدخلن المدارس نهائياً ٢٠,٦٥٪ وهى نسبة تقترب من نسبة الأمية بين النساء ، كما يلاحظ نسبة التسرب من المدارس بعد مرحلة التعليم الابتدائى ٧,٣١٪ . كذلك يمكن الربط بين تفضيل تعليم الإناث عن الذكور لمهنة الوالد حيث ينتشر ذلك التفضيل فى الأسر التى يعمل عائلها بالزراعة . كما ينتشر تفضيل تعليم الذكور فى الأسر الفقيرة كبيرة العدد حيث يعد الذكر المصدر الأساسى لدخل الأسرة بعد الوالد ، كذلك يقل الإلتجاء نحو تعليم الذكور فقط فى حالات الأمهات اللاتى حصلن على قدر من التعليم . بالإضافة إلى أن رفض تعليم الإناث يظهر فى بعض العائلات مثل القوادر ، الهرايدة ، والغيث بوصفه تقليد اجتماعى حيث أنهم يرون أن البنات مكانها البيت ، هذا بالإضافة إلى ضعف الإلتجاء نحو خروج المرأة للعمل حيث بلغت نسبة الموظفات إلى الموظفين الواردة فى تقرير المعلومات ١٩,٦٠٪ تقريباً بينما بلغت نسبة النساء العاملات خارج المنزل من واقع العينة ٤,٥٪ (راجع نتائج المحور الاقتصادى) .

٢- يتم الزواج فى القرية بالطرق التقليدية أما عن طريق القرابة أو باختيار الوالد للعريس أو اختيار العريس لزوجته دون أن تعرفه أو عن طريق المعارف والاصدقاء والخاطبة فى القليل النادر ، وفرصة التعارف بين الأزواج قبل الزواج فيما عدا زواج الأقارب تكاد تكون معدومة حيث لا تشاهد المرأة زوجها أو تقتصر المعرفة على الرؤية فقط فى ثلث العينة تقريباً ، وبالتالي فإن فرصة اختيار الفتاة لزوجها معدومة تقريباً أو متروكة لنوهم أو للصدفة .

٤- رصد الباحث من خلال إجابات نسبة صغيرة من المبحوثات الميل لإنخفاض سن الزواج وقد يكون ذلك إلى اقل من السن القانونى فى بعض الأحيان وخاصة بين نساء الجيل الوسط والقديم .

٥- لاحظ الباحث استقرار علاقات الزواج فى القرية حيث لم تظهر سوى ٤ حالات كما لاحظ الباحث ضعف ظاهرة تعدد الزوجات حيث لم تظهر سوى ١٣ حالة .

٦- يلاحظ وجود تفاهم بين الزوجين داخل الأسرة الريفية من حيث ضرورة أخذ

مشورة الزوجة فى أمور الحياة الزوجية ، كذلك يلاحظ أن الزوج هو المصدر الإقتصادي الأول فى حياة المرأة من حيث إعطائها مصروف شخصى دون النظر لوجود دخل خاص بها ، كما أنه المسئول الأول عن شراء لوازمها الشخصية .

٧- يلاحظ أن بعض الأسر الحديثة تسكن مع أسرة الزوج حيث لا زالت ظاهرة الأسرة الممتدة مستمرة فى القرية مما يستدعى ضرورة علاقة الزوجة بوالدى الزوج وإخوته المقيمين فى نفس المسكن ، ومدى تأثيرهم على القرارات الخاصة بالأسرة .

٨- يظهر من النتائج أشكال تقسيم العمل بين الرجال والنساء فى الأسرة الريفية حيث تقع مسئولية البيت من حيث القيام بالأعمال المنزلية والذاكرة للولاد على كاهل الزوجة أو من يحل محلها من النساء (بناتها - حماتها - شقيقة زوجها إلخ) . بينما يقوم الزوج بقضاء كل ما يتعلق باحتياجات الأسرة من خارج المنزل ويحل محله أى من الرجال الموجودين بالمنزل (الأولاد الذكور - والد الزوج - الأخوة إلخ) .

٩- يبدأ يوم المرأة الريفية فى القرية ما بين الخامسة والثامنة صباحاً لى ينتهى العمل المنزلى بعد الظهر تقريباً ، كذلك فى فترة تناول الغذاء ويكون وقت الفراغ بعد العصر وبعد المغرب .

١٠- خروج المرأة الريفية محدود للغاية وقاصراً على اداء الواجبات الاجتماعية كزيارة الأهل أو المشاركة فى واجبات العزاء أو الذهاب لزيارة المقابر ، كما يكون لقضاء مستلزماتها الشخصية أحياناً أو الذهاب الى الطبيب . وكذلك سفرها خارج القرية فهو لاداء الواجبات الاجتماعية كزيارة الأقارب والأولاد أو العلاج أو لشراء احتياجات الأسرة ويكون ذلك بعد استئذان الزوج إذا كان الخروج داخل القرية أو بصحبته إذا كان خارج القرية .

١١- خروج المرأة للترفيه كالذهاب للسينما أو المسرح أو المولد يكون فى أضيق الحدود بلغت نسبته ٧,٢٨٪ ، والمولد هو الوسيلة الأولى للترفيه .

ثالثاً ، المحور الثقافي والإعلامي :

١- قراءة الصحف :

أ- ظهرت نتائج الدراسة تدنياً ملحوظاً في نسبة إنتشار قراءة الصحف بين سكان القرية وإن كانت هذه النسبة ترتفع بين الرجال عن النساء بما يساوى ما يزيد عن الضعف فقد بلغت نسبة قراءة الصحف في الرجال ٢٧,٢٪ بينما بلغت قراءة الصحف من النساء ١٧,٢٪ مع مراعاة أن ١٧٪ لم يجبن على السؤال الخاص بقراءة الصحف بينما لم يجب على السؤال نفسه ٩٪ من الرجال وعلى أية حال فإن تساؤل نسبة إنتشار الصحف يرجع بشكل عام الى إنتشار الأمية بالإضافة إلى عوامل أخرى كبعد منافذ توزيع الصحف عن القرية (وهو عامل له تأثير في الإنتظام في الحصول على الصحيفة) وانخفاض الدخل . ولما كانت هذه الموعات أكثر تأثيراً على النساء من حيث زيادة نسبة الأمية بين النساء عنها في الرجال ، وتأكيد التقاليد الاجتماعية على عدم خروج المرأة من المنزل ، بحيث يكون الزوج والأولاد هما المصدران الأساسيان لكي تحصل على الصحيفة ... في ضوء ذلك يمكننا فهم أسباب تدنى نسبة قراءة الصحف في القرية بشكل عام وبين النساء بصفة خاصة .

ب- وفيما يتعلق بالصحيفة المفضلة فقد أظهرت النتائج أن جريدة "الأخبار" تتصدر قرة التفضيلات بنسب ٣٩٪ ، تليها "الأهرام" بنسبة ٢٢٪ ، ثم جريدة "الجمهورية" بنسبة ١٥٪ ، ثم تأتي صحف "أخبار الرياضة" ، "الأهرام الرياضي" ، و" الأهرام المسائي" بنسبة ١٢٪ ، ثم صحف "أخبار النجوم" ، "أخبار الحوادث" ، "صوت أسيوط" ، و"وطني" بنسبة ٤٪ ، ويلاحظ ضعف إنتشار صحف المعارضة حيث بلغت نسبة قراءة صحف "الوفد" ، "الشعب" ، "الأهالي" ٣٪ وتتصدر "الأهالي" تليها "الشعب" المرتبة الأولى والثانية على التوالي بين قائمة تفضيلات صحف المعارضة ، وكانت اسباب تفضيل صحيفة عن أخرى هي كونها تشمل أخبار سياسية ومحلية ، وضوح الصحيفة ودقتها ، لأنها سهلة الفهم ، ولأخذ العبرة من الحوادث ، ولقراءة باب وظائف خالية ، ولقراءة الموضوعات الدينية ، وقد اشتركت بعض النساء في بعض هذه

الأسباب وأضاف إليها أنها الصحيفة التي يفضلها زوجها .

تفضيلات الرجال عند الرجال فقد إحتلت مجلة "الإذاعة والتلفزيون" منفردة قمة التفضيلات بنسبة ٤٠,٢٥٪ ، تلاها مجموعة مجلات الشباب ، "صباح الخير" ، "حريتي" ، "نصف الدنيا" ، بنسب متساوية تقريباً بلغت ٣٥٪ ، ثم المجلات الدينية وهي "الأزهر" ، "منبر الإسلام" بنسبة ٦,٧٪ ، ثم مجلات "أكتوبر" ، "آخر ساعة" ، "المصور" بنسبة ٧,٩٪ ، بينما اعتبر البعض صحف "أخبار النجوم" ، "صوت أسيوط" ، "أخبار الحوادث" مجلات . ولم يجب على السؤال ١٧٪ من الرجال الذين أجابوا على الأسئلة .

تفضيلات المجلات عند النساء فقد تصدرت مجلة "حواء" قمة التفضيلات بنسبة ٤٣,٤٢٪ تليها "نصف الدنيا" بنسبة ٤,٣٤٪ ثم "حريتي" بنسبة ٤,٩٪ ثم مجموعة مجلات أخرى بنسبة ٤,١٢٪ وهي "صباح الخير" ، "كل النجوم" ، "الإذاعة والتلفزيون" ، "أكتوبر" ، "آخر ساعة" ، "الشباب" ، وكانت أسباب تفضيل مجلة الحصول على بترونيات تفصيل الملابس ، وقراءة موضوعات البيت والأسرة ، وأن المجلة شيقة وممتعة ، وتفضيل المجلات الخاصة بالمرأة.

ج- وفيما يتعلق بكيفية الحصول على الصحيفة ذكر ٢٠,٦٩٪ من الرجال أنهم يشترون الصحف فيما ذكر ١,٣٪ أنهم يستعيرونها ، ولم يجب على السؤال ٧,٢٧٪ . بينما ذكرت ١,٣٨٪ من النساء أن الزوج هو المصدر الأول للحصول على الصحيفة ، في حين ذكرت ٩,٢١٪ أنها تحصل عليها بنفسها إما عن طريقة إرسال شخص يشتريها من المركز أو أن تطلع عليها أثناء العمل أو في مكتبة الراهبات ، بينما ذكرت ١,٢١٪ من النساء أن تستعيرها من الجيران . وكان الأخ مصدر الحصول على الصحيفة بنسبة ٨,٨٪ ، وكان الأب مصدر الحصول على الصحيفة بنسبة ٩,٢٪ ولم تجب على السؤال ٢,٧٪ من قارئات الصحف .

د- وفيما يتعلق بالموضوعات المفضلة في قراءة الصحف فكانت أخبار السياسة والمحلية - عناوين الصحف - أخبار الرياضة والحوادث - برامج الإذاعة والتلفزيون - الموضوعات الدينية - أخبار النجوم والفنانين - الوفيات - وظائف خالية - بريد الأهرام - موضوعات

الأسرة والأولاد - القصة الأسبوعية - أبراج الحظ - صدق أو لا تصدق - والموضة والأزياء .
 ه- وفيما يتعلق بالانتظام في قراءة الصحف والمجلات أثبتت الدراسة إرتفاع نسبة عدم الانتظام في متابعة الصحف لبعده منافذ التوزيع وعدم وجود موزع صحف داخل القرية وبلغت عدم الانتظام ٢,٧٣٪ بينما بلغت نسبة إنتظام في قراءة الصحف ٨,٦٪ وكان بعضهم يقصد بالانتظام شراء الصحيفة ثلاث مرات أسبوعياً أكثر .. ولم يجب على السؤال ٢٠٪ من المبحوثين .

و- عن قراءة الصحف للجيران فقد أجابت النساء فقط على هذا السؤال وتبين أن ٤,٨٩٪ من النساء لا يقرأن لأحد ، بينما تقرأ الصحف الجيران ٥,٥٪ من المبحوثات ، وتقرأ ٩٪ الصحف للجيران إذا طلبوا ذلك منها . ولم تجب على السؤال ٢,٤٪ .

ز- عن المفاضلة بين قراءة الصحف والتلفزيون فقد جاء التلفزيون في المرتبة الأولى بنسبة ٦,٦٥٪ ، بينما لم يتجاوز الذين يفضلون الصحف ٣,٣٪ ، وذكر ٩,٢٩٪ أنهم لا يفضلون شئ محدد وذكر ٢,١٪ أن التلفزيون والصحيفة متساويان في الأهمية .

٢- الراديو والتلفزيون ،

أ- إنتشار أجهزة الراديو والتلفزيون ،

١- يمتلك معظم أهالى القرية كلا الجهازين (الراديو والتلفزيون) وأحياناً تتعدد أجهزة الراديو ونادراً ما تتعدد أجهزة التلفزيون المملوكة فى المنزل الواحد ، فضلاً عن استمرار وجود التلفزيون غير الملون فى بعض البيوت . وقد بلغت نسبة الحائزين للجهازين ٦,٩٢٪ من المبحوثين . كما يلاحظ إنتشار أجهزة الراديو عن التلفزيون حيث بلغت نسبة الحائزين لجهاز الراديو فقط ١٢,٨٪ وقد يرجع ذلك لسهولة حمله ولوجود مكان للكاسيت به ، بينما بلغت نسبة الحائزين لجهاز التلفزيون فقط ٣,٦٪ ، كما توجد مجموعة من سكان القرية لا توجد لديهم أية أجهزة بلغت نسبتهم ١٨٪ ويرجع ذلك للفقر أو عدم وجود كهرباء .

٢- وبالنسبة لمدة إمتلاك جهاز الراديو فقد ذكر معظم الحائزين للجهاز أنهم يمتلكونه

منذ فترة طويلة تزيد على ١٠ سنوات وذلك بنسبة ٢٠,٨٤٪ ، بينما بلغت نسبة الذين يمتلكونه منذ فترة قصيرة ٢٠,٨٪ معظمهم من حديثي الزواج ، ولم يجب على السؤال ٥,٧٪ من المحبوثين . أما عن مدة إمتلاك جهاز التلفزيون فقد بلغت نسبة الذين يمتلكونه منذ فترة طويلة تزيد على ١٠ سنوات ٧٩٪ بينما بلغت نسبة الذين يمتلكونه منذ فترة قصيرة ١٦٪ ، ولم يجب على السؤال ٥٪ من المحبوثين .

ب- متابعة الراديو والتلفزيون :

١- برامج الراديو والتلفزيون المفضلة : (لم يجب على السؤال سوى الرجال في المرة الأولى) .

بالنسبة لبرامج الراديو : أوضحت الدراسة تفضيل المحبوثين القرآن الكريم . البرامج الدينية ، تليها الأغاني ثم البرامج الجماهيرية (أجراس الخطر - على الناصية - همسة عتاب - كلمتين ويس) ثم التمثيليات ، فنشرات الأخبار والبرامج الإخبارية (أخبار خفيفة) ثم البرامج الترفيهية (مسرح المنوعات وتسالي العصارى إلخ) والبرامج الثقافية (الفن الشعبي - أنغام من بلدنا - مكتبة فلان - شاهد على العصر ... إلخ) وأخيراً البرامج الرياضية وبرامج الأطفال . كما دلت الإجابات على أن المحطات الإذاعية المفضلة هي البرنامج العام ، القرآن الكريم ، أم كلثوم . الشرق الأوسط .

بالنسبة لبرامج التلفزيون : فإن المسلسلات والأفلام تأتي في مقدمة أفضليات برامج التلفزيون تليها البرامج الدينية (الشعراوى - العلم والإيمان - حديث الروح) ثم نشرة الأخبار ، يلي ذلك البرامج الرياضية (كرة القدم - المصارعة الحرة) والبرامج الجماهيرية (أمانى وأغاني - سلوكيات) البرامج الترفيهية (فكر ثوانى - كلام من ذهب) والبرامج الثقافية (الفن الشعبي - حكاوى القهاوى) وأخيراً برامج الأطفال ، المرأة ، والأغاني .

٢- المفاضلة بين نشرة الأخبار في الراديو والتلفزيون :

أوضحت الإجابات تفوق متابعة نشرة الأخبار في التلفزيون عن الراديو عند الرجال بنسبة ٨٠,٤٠٪ ، بينما أكد ٤٠,٣٥٪ من الرجال متابعتهم للنشرة في كلا الوسيطتين الإعلاميتين

ولم يفضل الراديو سوى ٩,١٥٪ من الرجال ولم يجب على السؤال ١,٩٪ .
وبالنسبة للنساء فقد تفوق التلفزيون على الراديو أيضاً فى متابعة نشرات الأخبار
حيث تتابع ٤,٣٤٪ من النساء الأخبار فى التلفزيون بينما تتابع ١٤٪ من النساء الأخبار فى
كلا الجهازين وتتابع ٦,٥٪ من النساء النشرة فى الراديو فقط ، وتوجد نسبة كبيرة من
النساء لا تتابع النشرة على الإطلاق وهى ١,٣٢٪ من المبحوثات ، ولم تجب على السؤال
٩,٩٪ من المبحوثات .

٣- معرفة أسماء المذيعين والممثلين :

لم يوجه هذا السؤال إلا للرجال فقط قد أوضحت زيادة نسبة الذين يعرفون أسماء
الممثلين عن نسبة الذين يعرفون أسماء المذيعين . ويرجع ذلك إلى اهتمام المشاهدين بمعرفة
أسماء الممثلين الذين يشاركون فى الأعمال الدرامية كالأفلام والمسلسلات . بالإضافة إلى
وجود نسبة محدودة لا تمتلك تلفزيون وتشاهده عند الأقارب والجيران فى فترة الأفلام
والمسلسلات ، وتخلط نسبة محدودة بين أسماء الممثلين وأسماء المذيعين . أما ترتيب المذيعين
فتأتى النساء فى المقدمة وبخاصة نجوى إبراهيم - سهير شلبى - أحلام شلبى - فريدة
الزمر ثم مزيكو نشرات الأخبار من الرجال مثل أحمد سمير - خيرى حسن - نادر دياب -
حلمى البلك ، ومن النساء مذيعات النشرة زينب سويدان .

وبالنسبة لمعرفة أسماء الممثلين فقد احتل نجوم الكوميديا المرتبة الأولى وبخاصة عادل
إمام تلاه أحمد بدير ثم يونس شلبى - إسماعيل يس - سمير غانم ومن غير نجوم الكوميديا
ذكروا نور الشريف - فريد شوقى - محمود عبد العزيز - فاتن حمامة - كريمة مختار -
عفاف شعيب - أمينة رزق .

٤- متابعة المسلسلات الأجنبية :

أوضحت النتائج أن ٩,٩٠٪ من المبحوثين لا يشاهدون المسلسلات الأجنبية . ويرجع
السبب الأساسى لأنهم لا يفهمونها بينما ذكر البعض أن السبب أنها تحمل عادات وتقاليدهم
مخالفة لما اعتادوا عليه ، وقد وصفها البعض أنها منحرفة دون المستوى . وتنحصر مشاهدة

المسلسلات الأجنبية فى الشرائح المتعلمة وهم يرون أنها مسلسلات شقية ومثيرة وملينة بالخدع السينمائية والمغامرات ، وانصب اهتمام بعض مشاهدى المسلسلات بمشاهد الضرب ، بينما ذكر البعض الآخر أنها مسلسلات هادفة بالإضافة لحركة الممثلين والرغبة فى معرفة العالم المتطور .

وأهم المسلسلات الأجنبية التى يشاهدونها فالكون كريست - نوتس لاندنج - ال كوى - العملاق الأخضر - لوس أنجلوس - سفينة الحب ، وهناك نسبة لا تتذكر أسماء المسلسلات ولم يجب على السؤال ٩,٢٪ من المبحوثين .

٥- مشاهد الأفلام والمسلسلات :

يشاهد معظم المبحوثين بنسبة ٣,٦١٪ الأفلام والمسلسلات بشكل دائم ، بينما يشاهدها ٣,١٩٪ من المبحوثين أحياناً ، ولا يشاهدها على الإطلاق ١٥٪ . ولم يجب على السؤال ١٦٪ من المبحوثين .

وبالنسبة لرأى المبحوثين فى الإعلانات فإن ٧,٥٨٪ منهم يرون أنها كويسة أو لطيفة و٢٪ يرون أنها مفيدة . وأفضل وسيلة لترويج السلع . بينما يرفض هذا الرأى ٧,٦٪ ويرون أنها كثيرة ومملة . كما يرى ٢,٢٪ أنها لا تراعى التقاليد ، ولم يجب على السؤال ٤,٣٠٪ من المبحوثين .

وفيما يتعلق بالإعلان المفضل إحتل الإعلان بتنظيم الأسرة "الدكتورة كريمة" المرتبة الأولى بنسبة ٦,٣١٪ تلاه إعلان الشاى بنسبة ٦,١٢٪ ثم إعلان البلهارسيا بنسبة ٦,٨٪ ، وتدخل مجموعة الإعلانات التى ينتجها الهلال الأحمر فيهن الإعلانات الخاصة بالصحة التى يهتم بها المبحوثين حيث بلغت نسبة تفضيل الهلال الأحمر ٥,٣٪ ثم تاتى المنظفات والملابس فى المرتبة الأخيرة حيث تحتل المنظفات ٢,٩٪ ، بينما تحظى الملابس بنسبة ٢,٨٪ ، وأخيراً الإعلان الخاص بالشمعدان بنسبة ٩٪ ، ويلاحظ إهتمام المبحوثين الشديد بالإعلانات المتعلقة بالصحة نظراً لافتقادهم إلى وسائل توعية أخرى تمكنهم من الحصول على الإرشادات الصحية التى يحتاجون إليها .

جـ- المفاضلة بين الراديو والتلفزيون ،

أجابت النساء فقط فى المرحلتين الأولى والثانية على هذا السؤال . قد احتل التلفزيون المكانة الأولى فى اهتمام النساء فى القرية بنسبة ٢٠,٤١ ٪ ، بينما يتساوى الإهتمام بالاثنتين معاً عند ٦,٢٨ ٪ من المبحوثات ، وتفضل الراديو ٦,١٥ ٪ من المبحوثات ، وقد ذكرت أن ٠,٩ ٪ لا يوجد لديهم تليفزيونات ، وذكرت أن ٠,٧ ٪ لا يوجد لديهم أى من التلفزيون أو الراديو ولم يجب على السؤال ٧,٦ ٪ من المبحوثات .

أسباب تفضيل التلفزيون ،

اتفقت نسبة كبيرة من النساء بلغت ١٩,١ ٪ على أن تفضيلها للتلفزيون يرجع إلى أنه مرئى ، بينما تفضله ١٨,٧ ٪ لما يعرضه من أفلام ومسلسلات ، وذكرت ٤,١٠ ٪ أنه مسلى ، أما الذين ذكروا أنهم مهتمين بالوسيلتين معاً فقد ذكر ٧,١٦ ٪ أن لكل وقته وبرامجه ، والذين يفضلن الراديو ذكر ١٣ ٪ منهن أنها تفضله تسمعه وهى تعمل ، وذكرن ٣ ٪ من النساء أنها لا تحب الاثنتين بينما ذكرت ٥,٤ ٪ أنه لا يوجد تليفزيونات ، وذكرت ٣,٦ ٪ أنه لا يوجد الاثنتين .

د- طريقة مشاهدة التلفزيون ،

تشاهد معظم المبحوثات التلفزيون مع الأسرة بنسبة ٤,٧٠ ٪ ، ومع الجيران بنسبة ١,٣ ٪ ، وبمفردها بنسبة ٢,٤ ٪ ، ومع الأقارب بنسبة ٥,١ ٪ مما يشير إلى إجتماع الأسرة حول التلفزيون يمثل ظاهرة شائعة بين العائلات فى القرية وأن المشاهدة الجماعية بشكل عام هى الطريقة الشائعة فى متابعته ، وأنه نادراً ما تجلس المرأة أمام التلفزيون بمفردها .

هـ- موعد مشاهدة التلفزيون وموعد إغلاقه ،

تمثل فترة المساء الفترة الحيوية فى مشاهدة التلفزيون وهى الفترة الممتدة من السابعة مساءً أو حتى العاشرة أى بعد سماع نشرة أخبار التاسعة وأحياناً تمتد هذه الفترة حتى نهاية السهرة ، فقد ذكر ٩,٦٦ ٪ من المبحوثين أنهم يشاهدون التلفزيون ليلاً بينما ذكر ٦,٣ ٪

من المبحوثين أنهم يشاهدون التلفزيون في مواعيد محددة بل حسب الظروف بلغت ٩,٢٤٪ ولم يجب على السؤال ٦,٤٪ من المبحوثين .

أما عن موعد إغلاق التلفزيون فقد ذكر ٥,٧٥٪ أنهم يغلقونه حسب الظروف ، وذكر ٩,١٦٪ أنهم يغلقونه بعد الساعة العاشرة لارتباطهم بالعمل في الصباح الباكر ، وذكر ٥,٦٪ أنهم يغلقونه بعد السهرة ، ولم يجب على السؤال ١,١٪ ، وهناك نسبة محدودة تربط بين مشاهدة التلفزيون وأوقات عدم المذاكرة ، أو بين مشاهدة التلفزيون ومشاهدة البرامج المفضلة .

و- صورة المرأة في التلفزيون :

تجدر الإشارة إلى أن السؤال الخاص بهذا الموضوع لم يفهم جيداً من المبحوثات حيث جاءت الإجابة على الأسباب غير واضحة في معظم الأحيان فقد ذكرت بعضهن إلى أن التلفزيون يقدم برامج كثيرة للمرأة مثل برامج إعداد الطعام ، والتفصيل ، والتطريز ، وتنظيف المنزل ، والبرامج الخاصة بتربية الأطفال ، وذكرت أخريات أن التلفزيون يحل مشاكل المرأة وأنها تأخذ حقها في البرامج ، وذكرت بعض النساء أنها لا تفهم السؤال ، على أية حال فقد إتفقت ٧,٤٧٪ من المبحوثات على أن التلفزيون يعبر عن المرأة وأن برامجها مفيدة وهادئة وأن المرأة تأخذ حقها في برامج المرأة وأنه يقدمها في الصورة التي تليق بها ، بينما رفضت ٨,٦٪ الصورة التي يعرضها التلفزيون للمرأة وذكرن أن التلفزيون لا يهتم بها بشكل كاف وأنه لا يعطيها حقها ، وأنه يقدمها في صورتين لا أكثر إما ملاك أو شيطان وأنه لا يعرف شئ عن المرأة الصعيدية ويقدم المرأة الريفية عموماً في صورة متخلفة ، وذكرت إحدى السيدات أنه لا يوجد إهتمام بالمرأة في التلفزيون أو في المجتمع .

٣- معرفة أخبار البلد : مصادر المعلومات :

يلاحظ وجود أكثر من وسيلة لمعرفة الأخبار . أجاب كل من الرجال والنساء في القرية على السؤال . بالنسبة للرجال كان الأقارب والأصدقاء هم المصدر الأول لمعرفة أخبار البلد

بنسبة ٤.٧٤٪ ثم الزوجة والأولاد بنسبة ٧.١٠٪ ثم العمل والمقهى بنسبة ٤.٧٪ ثم الجيران بنسبة ٥٪ وهناك وسائل أخرى لمعرفة الأخبار ٥.٢٪ مثل الجنازات والصدقة وطبيعة العمل (بالنسبة لرجال الشرطة والخبراء) . أما بالنسبة للنساء فكان الزوج والأولاد هما المصدر الأول لمعرفة الأخبار بنسبة ٦.٥٩٪ ثم الجيران والأقارب بنسبة ٥.٣٣٪ ثم الجنازات بنسبة ٨.٣٪ وأخرى بنسبة ٠.٧٪ وتضم الخادمة والعمل والشائعات المتداولة ولم تجب على السؤال ٤.٢٪ من المبحوثات .

٤- قضاء وقت الفراغ :

يشكل التلفزيون وزيارة الأقارب الوسيلتين الأساسيتين لقضاء وقت الفراغ لدى المرأة فى القرية حيث يحل التلفزيون المرتبة الأولى بنسبة ٧.٤٠٪ بينما تحتل زيارة الأقارب المرتبة الثانية بنسبة ٢.٣٧٪ ، وهناك نسبة محدودة من النساء تلجأ للقراءة كوسيلة لقضاء وقت الفراغ بنسبة ٦.٤٪ مثل قراءة الكتب والصحف ، وتمثل فئة أخرى ٥.٦٪ وتشمل الجلوس مع الزوج ، واللعب ، والتسلى مع الأولاد ، والحياسة ، وسماع الراديو ، والنوم ، والذهاب الى الكنيسة ، وزيارة المرضى ، ومساعدة الأولاد فى المذاكرة .

٥- المشاركة فى الانتخابات :

معظم المبحوثات لا يشاركن فى الانتخابات بنسبة ٥.٨٢٪ ويرجع ذلك لعدة أسباب تأتى العادات والتقاليد على رأسها بنسبة ٧.٤٣٪ ومن بين هذه العادات أن الرجال فقط هم الذين يشاركون فى الانتخابات وأنه غير مسموح للنساء بالقيام بذلك ومن تقوم بذلك تتعرض للإنتقاد من جانب المجتمع ، كما يرجع السبب كذلك إلى عدم وجود بطاقة إنتخابية لدى النساء بنسب ٦.٣١٪ وهو يعد نتيجة كذلك للعادات والتقاليد السائدة إلا أن هذه الإجابة من بعض النساء تعد إخفاء للسبب الحقيقى وهو العادات والتقاليد . وهناك أسباب أخرى تابعة من النساء أنفسهم بلغت نسبته ٧.٦٪ منها عدم الإقتناع بأهمية الانتخابات (كلام فارغ وليس له نتيجة) وعدم التزام المرشحين بالوعود الانتخابية ، كبر السن . أما من يشاركن فى الانتخابات فقد

بلغت نسبتهم ٣٠,٨٪ وترجع أسباب اشتراكهم إلى رغبتهم في استخدام حقهم في التعبير عن رأيهم والاختيار وإلى الرغبة في المشاركة في العمل العام ، وهن ينتمين عادة إلى الفئات المتعلمة وقد تكون بعضهن من العاملات ، كما يتمتع أزواجهن بدرجة عالية من التعليم فهم إما موظفون أو مدرسون ، ولم تجب على السؤال ٢,٩٪ من المبحوثات .

نتائج المحور الثقافي والإعلامي ،

١- يلاحظ أن التلفزيون يحتل المرتبة الأولى في إهتمام المبحوثين فهو الوسيلة الأولى التي حرص المبحوثون على متابعتها كما أنها الوسيلة الأولى لقضاء وقت الفراغ ، وهو يعد تعويضاً كبيراً للنساء عن إنغلاق المجتمع لأنه بكونه مرئى يساعدهن على مشاهدة الأماكن التي لا يتيح المجتمع المحلى لهن مشاهدتها والتعرف عليها .

٢- تمثل الدراما بشكل عام عنصر جذب للمبحوثين يليها المواد الدينية والأغاني مما يشير إلى دورهم الهام في الاقتراب من المجتمع ومحاولة التأثير عليه .

٣- تمثل فترة المساء التي تبدأ من السابعة مساءً الفترة الحيوية لمتابعة التلفزيون ولاجتماع الأسرة في القرية بينما تعد فترة الصباح حتى الظهيرة فترة عمل حيوى للنساء ولكافة أفراد الأسرة .

٤- يحتل الراديو المرتبة الثانية في إهتمام المبحوثين لأنه وسيلة الإعلام التي يمكنهم أن يتابعونها أثناء العمل وتعد نشرات الأخبار والمواد الدينية والأغاني والبرامج الجماهيرية من المواد المسموعة في الراديو خاصة البرنامج العام ومحطة القرآن الكريم وإذاعة الشرق الأوسط .

٥- يلاحظ إهتمام المبحوثين بنشرات الأخبار ومتابعتها بأكثر من وسيلة إعلامية مما يعكس رغبة شديدة لدى المجتمع في الارتباط بالعالم ومعرفة كل ما يدور خارجه .

٦- على الرغم من أن الأمية تمثل عائقاً كبيراً في انتشار الصحف في القرية إلا أن هناك عوامل أخرى تعوق انتشار الصحف من أهمها عدم وجود منفذ توزيع الصحف داخل

القرية مما يؤدي إلى عدم القدرة على الحصول على الصحف بشكل منتظم بالإضافة إلى انخفاض مستوى الدخل الذى يؤثر فى بعض الأحيان على القدرة على شراء الصحف . ويتضح مدى انتشار صحيفة الأخبار فى المجتمع وصحيفتى الوفد والشعب وكذلك إنتشار مجلة الإذاعة والتليفزيون لارتباطها بالبرامج . وكذلك مجلتى حواء ، ونصف الدنيا بالنسبة للمجلات النسائية .

٧- ضعف النشاط السياسى فى القرية بشكل عام وقد يرجع ذلك لعدم وجود مقار للأحزاب فى القرية سوى الحزب الوطنى وهو مقر موجود بالوحدة المحلية ، كذلك لا يوجد من يمثل القرية حالياً فى مجلس الشعب بينما يوجد بالمجلس المحلى ١١ عضو من الزرابتى ، كما يلاحظ دور العادات والتقاليد القوى فى منع المرأة من ممارسة أقل نشاط سياسى وهو الإدلاء بصوتها فى الانتخابات وقصر ذلك الحق على الرجل وانتقاد من تقوم بذلك من النساء .

٨- الزوج هو المصدر الأول لمعرفة أخبار البلد بالنسبة للنساء ، وهو أيضاً المصدر الأول للحصول على الصحف .

٩- الدور الاجتماعى والثقافى الوحيد الذى ظهرت له فاعلية فى إجابات المبحوثات هو دور الراهبات حيث يقمن بدور فى محو الأمية كما أن لديهم مكتبة ثقافية بالاشتراك مع جمعية الصعيد المسيحية التى تم إنشاؤها منذ أربع سنوات ، وتقوم هذه المكتبة بتوفير الصحف التى ترغب بعض النساء فى الإطلاع عليها وإن كان تقرير المعلومات ذكر أن نشاطها يتجه إلى الأطفال الذى يبلغ عددهم ٥٠ عضو من بين ٨٥ عضو بالمكتبة .

١٠- النشاط الثقافى والاجتماعى فى القرية نشاط قاصر ومحدود بشكل عام .

صدر للمؤلفة

- ١ - مقدمة فى الصحافة الإفريقية ، القاهرة ، دار الفكر العربى [الطبعة الأولى ١٩٨٠ - الطبعة الثانية ١٩٨٥] .
- ٢ - الصحافة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ - ١٩٥٤ ، القاهرة دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٠ .
- ٣ - دراسات فى الصحافة المصرية والعربية ، العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨١ .
- ٤ - مصر وفلسطين [الطبعتان الأولى والثانية] ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة ، ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، والطبعة الثالثة : دار العرب ، القاهرة ١٩٩٠ .
- ٥ - صورة إفريقيا فى الصحافة العربية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، [الطبعة الثانية] ١٩٨٥ .
- ٦ - الصحافة العربية فى الجزائر ١٩٥٤ - ١٩٦٢ ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، [الطبعة الأولى] ١٩٧٨ - [الطبعة الثانية] الشركة الوطنية بالجزائر ، ١٩٨٧ .
- ٧ - تحليل المضمون فى الدراسات الإعلامية [بالاشتراك مع آخرين] ، القاهرة، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٣ .
- ٨ - قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث ، الكويت ، سلسلة عالم الثالث ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والآداب ، ١٩٨٤ . والطبعة الثانية - دار الفكر العربى ١٩٩٠ .
- ٩ - إشكالية الإعلام التنموى فى الوطن العربى ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٥ .
- ١٠ - إسرائيل وإفريقيا ١٩٤٨ - ١٩٨٤ [بالاشتراك مع حلمى شعراوى] ، القاهرة ، دار الفكر العربى، ١٩٨٦ .
- ١١ - دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة ، القاهرة ، دار الفكر العربى ١٩٨٦ .

- ١٢ - المدرسة الاشتراكية فى الصحافة [الحقبة الينينية ١٨٩٦ - ١٩٢٣] ، القاهرة ، مركز البحوث العربية [الطبعة الثانية] ١٩٨٩ .
- ١٣ - دراسات فى الصحافة المصرية والعربية - قضايا معاصرة ، القاهرة دار العربى ، ١٩٨٩ .
- ١٤ - الصحافة العربية فى مصر والسودان والصومال - مشترك الاليكسو - تونس - ١٩٩٢ .
- ١٥ - القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية - مشترك - كلية الاعلام - جامعة القاهرة - ١٩٩١ .
- ١٦ - هموم الصحافة والصحفيين فى مصر - القاهرة - دار الفكر العربى ١٩٩٤ .
- ١٧ - الاعلام وقضايا البيئة فى الوطن العربى - مشترك - كلية الاعلام - جامعة القاهرة - ١٩٩٤ .
- ١٨ - الاعلام العربى والاختراق الصهيونى - دار الفكر العربى ١٩٩٥ .
- ١٩ - الصحافة العربية وتحديات العصر - الكويت - عالم الفكر - ١٩٩٥ [مشترك] .
- ٢٠ - قضايا إعلامية معاصرة فى الوطن العربى - القاهرة - دار الفكر العربى ١٩٩٧ .
- ٢١ - المرأة المصرية والاعلام فى الريف والحضر - [مشترك] دار العربى - القاهرة ١٩٩٩ .
- ٢٢ - للإعلام العربى وقضايا العولة - دار العربى - القاهرة ١٩٩٩ .

تحت الطبع :

- ١ - الاتجاهات النقدية فى بحوث الاعلام .
- ٢ - المسكوت عنه فى قرية جنوبية .

الفهرس

- الإعلام العربى فى عصر العولمة بين التحديات والمواجهة.....ص ٧
- صورة المجتمع المصرى فى الخطاب الصحفى فى التسعينيات.....ص ٦٥
- التغطية الإخبارية فى الصحافة العربية بين الاستقلال والتبعية مصر نموذجاً .
- [دراسة حالة للعنوان الأمريكى على العراق].....ص ١٠١
- الخطاب البيئى فى الإعلام المصرى بين الوصاية والمشاركةص ١٢٣
- الإعلام وقضايا المرأة العربية فى عصر العولمة.....ص ١٣١
- الممارسة السياسية للمرأة العربية مصر نموذجاً.....ص ١٦٧
- الإعلاميات المصريات بين المسئولية المهنية والدور الاجتماعى.....ص ١٨٧
- الإعلام المصرى ومشكلات الطفلة الأتنى.....ص ٢٠٣
- الإعلام وقضايا المرأة فى الصعيد
- قرية الزرابى نموذجاً.....ص ٢١٥

*** **

*** **

*** **

**

رقم الايداع

٢٠٠٢/٢١٤٧

الترقيم الدولى

I.S.B.N

977-319-045-3



٦٠ شارع القصر العيني (١١٤٥١) القاهرة
ت : ٧٩٥٤٥٢٩ - ٧٩٢١٩٤٣ فاكس : ٧٩٤٧٥٦٦
٤٢ ميدان البصرة - أول شارع دجلة - المهندسين
تليفون : ٧٤٩٢١٤٥ - ٧٦١٨٣٨١ فاكس : ٧٦١٨٣٨١
E-Mail : alarabi5@link.net

العرب
للنشر والتوزيع